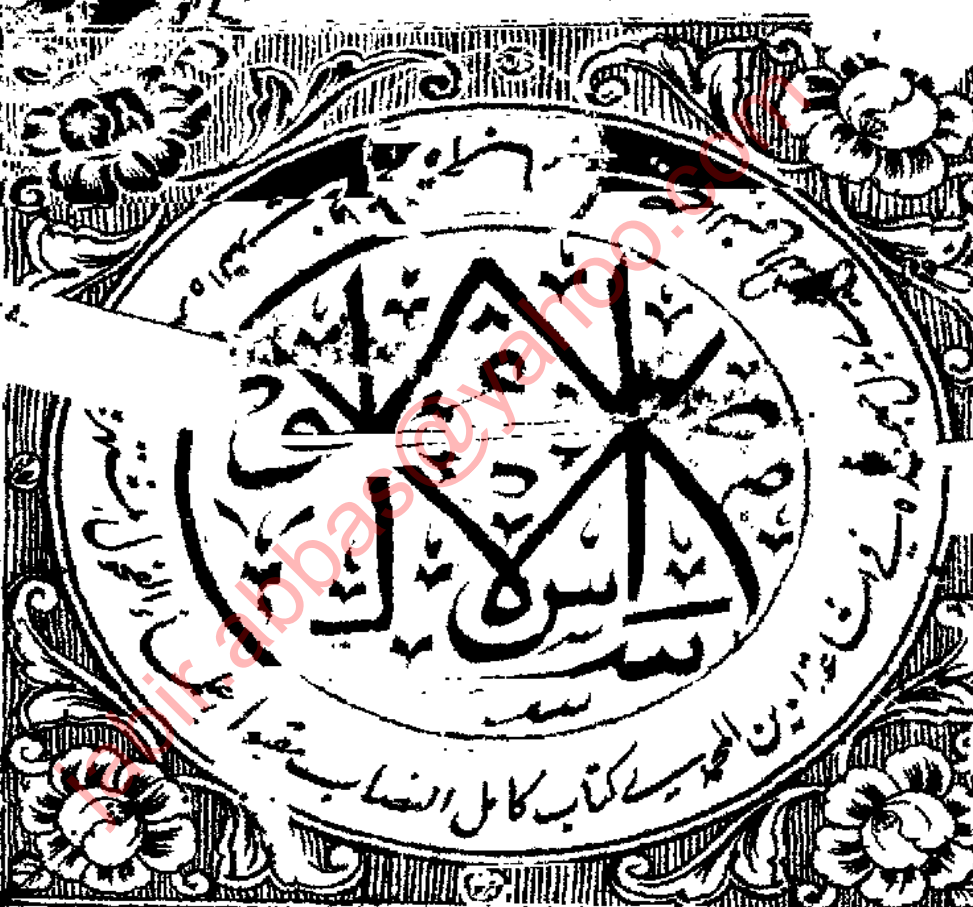


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



بست و پنجم شهر فروردین هزار و دویست و شصت و چهار یمنی و قطبیه محمدیه با تمام کتبخانای خود  
الطلبه عبدالعزیز بن حاکم ولی محمد غفر الله عنه و نو بهما و شرعی بهما و کتبخانای قطبیه ابی زکریا

نصارت بخش نظر ایمان گفتم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل لنا العقل والبيان وحدهما هاديا وهداية وحقا لا يخذلنا  
ثم بعث لنا سيدا لكل وهادى خيرا السبل حذوق من الرسل فحمد الله الناس  
بشيرا ونذيرا وترك الفرقان عليه تبيانا لكل شئ وايضا حاقا وتقصيلا  
النوالمبين وحبل المتين والعروة الوثقى والدجة العليا لاياتها  
من بين يديك ولا من خلفك تنزيل من الله العزيز الحكيم والصلاة والسلام  
عليه وصفيه سيّد المرسلين وخاتم النبيين المخصوص بتأييد شعيرة المنزلة الى  
الدين وعلى الهداة المهديين وامناء الدين مهبط الوحي وسراج اليقين  
الرسالة ومختلف الملائكة معادن حكمت الله حفظة سرا لله ابرار الصراط  
والنجم القويم منسلكه نجى واغشى ومن تخلف عنه ضل وغوى كما هو عن  
صلى الله عليه وآله وسلم مثل اهلية كمثل سفينة نوح من ركبها نجي ومن تخلف  
عنها غرق اما بعد فيقول العبد الضعيف الفقير الى الله الموفق للتعبير

**F**

المذبح بالسيد الدار على بن السيد محمد معتمد

الحمد لله الذي افاض علينا من فضله ما لا يحصى  
 الله معهما المصومين صلوات الله عليهم اجمعين ان اعظم الاعمال  
 الدينية قد اوازجها شرفا بعد علم التوحيد هو علم الاصول والاحكام  
 محل ما قد الحلال والحرام فانه رئيس العلوم الدينية وراسها وصي  
 لقواعد الشرع واساسها اذ يتعبد به فيه امتثال لاوامر لا طاعة واستعمال  
 القوانين الشرعية وتعليم بالضرورة من الدين ان كان شأنه هذا فهو من  
 اهل الواجبات والاعراض عنه من الموبقات يوقع صاحب في جوف الهلكة  
 ولهذا ترى جماعته من اصحابنا لو اجدوا في تحقيق مطالبهم ومقاربتهم وسوا  
 غاية السعي وتشديد مبادئه وتهديب قواعدهم ترى من بعدهم ان ثبتت  
 ناسية ومجت ناجحة تغمر على هذه الاجلاء بكوفهم مخرفين عن طريق الاسلاف  
 وتعص عليهم باتبعتهم اهل الخلاف وترعات الباعث لهم على اختراع  
 هذه القواعد لاصولية والادلة الاربعة الشرعية هو التسمي بكتب الخالفين  
 للامامية بالضرورة داعية اليه وبدون قيام حجة حاكمية فحيث رأت الحال  
 على ذلك المنوال وجبت على نفس التعمق والتدبر في هذا الباب لتوضح  
 على طريق الصواب فحمد الله تعالى ما رعن قريب اطهر من الشمس ابرين من  
 الاصل ان اذبال اصحابنا طاهرة عن شوائب تلك الادناس كيف هم وثر  
 الانبياء وخلفاء خيرة الناس فهم مبرقن عما نسب اليهم الجاهلون وعزى اليهم  
 الناقصون ولما كان توضيح ذلك منوطا على اثبات حجة الادلة الشرعية بالبراهين  
 العقلية والنقلية شرفت عن ساق الجد في تصنيف رسالة وجيزة متضمنة  
 لذلك فحاجت بحمد الله المفضل المنعم كما ترى مشتملة على فوائد لا يحصى

أثر منها في مصنفات السابقين ولا في نتائج أفكار المعاصرين في ذلك كد من بركات  
 الرسول وآل الرسول عليهم الصلوة والسلام ما دامت استغنى في الطلوع والادخول  
 وسقيتها بأساس **أصول** يطابق الاسم المستعمل عند الفحول والقصر  
 من الناظرين في هذا الكتاب أن ينظر فيه بين الانصراف معرضين  
 عن الجدل والاعتساف ويستعمل بصميم القلب لما نقول ولا يشترعوا  
 قبل التامل بالرد وعدم القبول فإذا بعد الحق إلا الضلال فاني تصرفون  
 والذين كفروا عما أنذروا معرضون ومع ذلك فإن كان فيه خطأ أو خطل  
 فلنا معذرة فاني وزمان ومكان العلم لا هل فيه علم والجهل لا ذرة شعاع  
 ومع هذا فالخطأ والفساد كالطبيعة الثانية للإنسان وإنما أتيت نفسي للمفسر  
 لا مارة بالسوء إلا ما رجحت عليه توكل وهو معتمد في هاتنا شرع في المقصود  
 لا مستعيناً بالرب الخ ودفق الكتاب مرتبة على مقدمة وأربعة مقاصد خاتمة  
**المقدمة** وذكر بعض طاعن العلامة وأخبار التي ذكرها صاحب الفوائد المنة  
 وادعوا عباراته المستفظة كما رجحت طواهر الكتاب والاجماع وأدلة العقل وإنما ذكرها  
 لكي لا يعمدوا إلى معذرة في تضعيف كلامه فقال المقلد في ذكرها أحد العلامة  
 في نسخة من فقهنا العظيم لأمامية أصحاب الأئمة وهو أمران أحدهما تقسيم أحاديث  
 كائناً ما كانت عن الأصول التي فيها أصحاب الأئمة بأميرهم يكون مرجعاً للشيعة  
 ونحوها بل سمة عاظم لا سيما في زمن الغيبة الكبرى لتلاصيح مركب في أصلا الرجال  
 من شيعتهم إلى أقسام أربعة على غير عمد معظم تلك الأحاديث الموهدة في تلك الأصول  
 بأميرهم عليهم السلام غير صحيح وزعم هذا من جدقة ذهنة واستعجال في التصانيف  
 وهو غير صحيح أيضاً نظير الفخر الرازي بين العامة والثاني اختياراً أنه ليس لله تعالى في المسائل  
 التي ليست من ضروريات الدين ولا من ضروريات المذهب دليل قطعي أنه تعالى لذلك

الردود على أصول الشيعة  
 وجميع ما في هذا الكتاب من  
 معاداة الصالحين وغيرهم  
 معاداة الصالحين وغيرهم  
 معاداة الصالحين وغيرهم

لم يكلف عباده فيها إلا بالعل بظنون المجتهدين لخطأ والواصابوا وأنجح ولا  
 هذا إلى التزام كثير من القواعد الأصولية المستطوعة وكتب العامة المخالفة لما  
 تواترت به عن الأئمة الأطهار عليهم السلام وهو كان منعقبة عن ذلك انتهى أقول  
 الأول الذي ارتكبه العلامة وقبله السيد السند بن طاووس رحمه الله عليه كما نص  
 عليه صاحب العالم في بعض مصنفاة كانت الضرورة داعية إليه ولعم ما فعل كما  
 سيظهر من شاء الله تعالى في المقصد الثاني أما الأمر الثاني فإن كان مخرجاً أنه  
 اختار أنه ليس له دليل قطعي ظاهر كطهري دليل وجوب الصلوة اليومية وصوم شهر  
 رمضان فهذا مما لا يختص به العلامة فإنه لا مجال لاحداث ينكرة وأركان الصلاة  
 أنه اختار أنه ليس له دليل قطعي أصلاً ولو عند المعصوم كما هو متبادر عن  
 عبارته فظني أنه هتان على العلامة وكلامه في مصنفاة ناطق بخلافه كما  
 سيلوح ان شاء الله تعالى في الخاتمة أمثال هذه الدعاوى منه عند الناظرين  
 وكتابه ليست بعيدة وقال في موضع آخر منه ثم لما نشأ ابن جنيد بن أبي عقيل  
 في أوائل الغيبة الكبرى طالع كتب الكلام وأصول الفقه للعلامة وسجل في  
 الأكثر على متواليه ثم أظهر السيف المفيد حسن الظن بهم أعند تلامذته  
 كالسيد الأجل المرتضى رئيس الطائفة فشا عن القواعد الأصولية  
 القواعد الأصولية المبينة على الأفكار العقلية بين متأخرى أصحابنا حتى  
 وصلت الثوبة إلى العلامة ومن وافقه من متأخر أصحابنا الأصوليين فطالعوا  
 كتب العامة لإرادتهم التبحر في العلوم وغيره من الأغراض الصحيحة واجتهدت كثير  
 من قواعد الكلامية والأصولية والفقهية والتفسيرية والاصطلاحات  
 المتعلقة بالأصول الشرعية وأوردوها في كتبهم لا ضرورة دسيسة كما سيجي ان شاء الله  
 تعالى بل لعقلهم عن ارتكاب القواعد والتقسيمات والاصطلاحات لا تخرج عن هذا والعقلهم

عن السيد زين العابدين  
 في نسخة من كتاب  
 الصلاة في شهر  
 رمضان في نسخة  
 من نسخة من نسخة  
 من نسخة من نسخة

استضاء علمنا عن سائر تلك الطرق والآعلام المنصوب من الله تعالى والآثار  
المنشورة عن أئمة الهدى صاهاوات الله عليهم كقوله تعالى **يُرِيدُ**  
**لِيُظْهِرَ نُورَهُ** الله بأفواههم الله يتم نوره ولو كره المشركون انتهى **قول** كثير  
مما ذكرنا من سوء الدواعي بالعلماء الكرام والآلاء لا يترك ذلك كاستيغفار الله  
وقال في موضع آخر من **الفصل الثاني** في بيان انحصار مدالك ليس من  
ضرر رياة الدين من المسائل الشعرية اصلية كانت أو فرع في السماء عن الصانع  
وايضاً قال فيه ان القرآن في الآخرة دعوى رجا المعية بالنسبة اذ هان الرعية  
وكذلك كفر من السن النبوي وأنه لا سبيل لنا فيها لا نسلم من الأحكام النظرية  
الشعرية اصلية كانت أو فرع في السماء عن الصادقين وأنه لا يحسن استنباطها  
انظرية من طواهر كمال الله ولا من طواهر السن النبوية فالمرجع الحوالم من جهة  
اهل الذكر انتهى واما مثال هذه المدكوات وكثيرة كثيرة سيحكي كثيرها في محام  
مناسبة لها في كتابنا هذا ان شاء الله تعالى وقد مال الى مسلك هذا القائل  
جماعة من الفضلاء منهم الفاضل المحكي شفي مولانا محمد تقي طاب ثابه وفي بعض  
المصنفات ظني ان الميلان منه كان بداهة امر بادي لتظهر ثم رجع عنه  
وبنه على خطائه كما يظهر من بعض كلامه الله تعالى **فَصَلِّ لَكَ**  
**بِحُجَّةِ الْكَتَابِ** ان طواهر حجة مالم يقم الدليل على خلافه قال العلامة في  
النهاية المحكية ان الله تعالى يستحيل ان يخاطب بما يدل ظاهراً على غير  
من غير رتبة اتفق الناس على ذلك الحجة لثباته قيم لا تتأثر بالاعراض  
بالجهل وتكليفه لا يطاق واللازم باطل فالمرزوم مثله بيان الملازمة أنه  
فصلها فاما ما إذا كان عبثاً فاما ان يقصد فخر طاهرة وهو اغراء بالجهل  
اذ ليس لك مقصود او فخر غير طاهرة وذلك يستلزم تكليفه لا يطاق

هذا هو الوجه في قوله تعالى  
فَصَلِّ لَكَ بِحُجَّةِ الْكَتَابِ  
ان طواهر حجة مالم يقم الدليل  
على خلافه قال العلامة في  
النهاية المحكية ان الله تعالى  
يستحيل ان يخاطب بما يدل  
ظاهراً على غير رتبة اتفق  
الناس على ذلك الحجة لثباته  
قيم لا تتأثر بالاعراض  
بالجهل وتكليفه لا يطاق  
واللازم باطل فالمرزوم مثله  
بيان الملازمة أنه فصلها  
فاما ما إذا كان عبثاً فاما  
ان يقصد فخر طاهرة وهو  
اغراء بالجهل اذ ليس لك  
مقصود او فخر غير طاهرة  
ذلك يستلزم تكليفه لا يطاق

٢

اذ يمتنع فهم غير الظاهر من اللفظ من دون التقييد والكان هو الفلأها  
وايضاً اللفظ الخالي عن البيان يكون بالنسبة الى غير ظاهرة مهملات انتهى  
الكلام يدل على ان محبة طواها الكتاب محبة لخصايته عليها وايضاً  
يدل على ان القول بعد المحبة لا يمتنع على صلات القائلين بالحسن واليقيم  
العقليين اعني الامامية من يحد وخذ هو فقلت ارادة خلاف الظاهر انما  
يكون قبيحاً اذ الميراثا باستفساره عن الامية على السلام ما ذكره فلا قلنا ايون كما  
بالرجوع في تفسير طواها القرآن الى الامية فانا لا نرى منه اتوا في الكتاب ولا في السنة  
وما يزعمونه امر من حديث النقلين وغيره فليس الامر كذلك كما استخرج  
وعلى تقدير وقوعه فكون مخالفاً لقوله تعالى انا جعلناه قرآناً عربياً لعلكم  
تعقلون فيجيبنا ويلاه وايضاً يدل على كون الكتاب حجة نصها كان او ظاهراً  
اموكية آخر الاول منها ما رواه الصدوق في كتاب معاني الاخبار  
عن ابن الوليد عن الصفار عن الخشاب عن ابن كلوب عن اسحاق بن عمار عن ابي  
عن ابائه ومحمد بن الحسن الصفار في جواب ثور الدجاة والشيخ الطبرسي في كتاب  
الاحتجاجات عن الصادق ان رسول الله قال ما وجدتم في كتاب الله عز وجل  
فالعلم به لازم ولا عدل لكم في تركه وما لم يكن في كتاب الله عز وجل كان في سنة  
مني فلا عدل لكم في تركه سنتي وما لم يكن في سنة مني فما قال اصحابي فقولوا  
له مثل اصحابي فيكم مثل النجوم بايها اخذ اهتدوا وبأيها اقبل اصحابي اخذتم  
اهتديتم واختلاف اصحابي لكم رحمة قيل يا رسول الله من اصحابك قال هيبنة  
قال محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي رحمه الله ان اهل البيت لا يختلفون  
ولكن يفتنون الشيعة بمرالحق وربما افقوه ببالقية فما يختلف من قولهم  
هو للبقية والبقية رحمة للشيعة انتهى ما وجدته للدلالة فلان هذا الخبر يدل

والله اعلم بالصواب  
والله اعلم بالصواب

دلالة صريحة على ان الكتاب السنة النبوية حجتان بل مقدمتان على الحجة  
اهل الذکر كما ورد النص يحرره في تصاعيف الحديث المسطور في توحيد  
ابن بابويه الماتون عن الرضا عليه السلام قال كتاب الله تعالى المقدم على الاتحاد  
والروايات واليه يتقاضي في صحيح الاخبار وسقيمها ما قضى به هو الحق  
دون ما سواه الحق لا يقال ان الرواية انما تدل على ان الحكم على تقدير  
ان يستفاد من السنة والكتاب يكون العمل به لا رعا الكتاب قول الرضا عليه السلام على وجه  
الستية لا يفهم منها المراد ولا يستفاد منها ما حكم لا بانقول لو كان الامر كذلك  
لكان الخبر يطول بلا طائل كما لا يخفى فان قل الخبر انما يدل على حجة الكتاب في السنة

[illegible]

في الجملة لا على البظواهر مما ايضا حجة كالنصوص قلنا ظاهر الاطلاق شامل لوجودان  
الحكم وظاهر القرآن اوصافه التقييد بخلاف الاصل مع ذلك لا مجال لهذا الاحتمال في  
البراهين الاية وهذا القدر كافيا والثاني منها الرواية المستفيضة بالتواتر  
المعنى فانها تفتاوت يسيرة في نوره وفي كثرة استلزامها وفي الكتاب الكافي بسند موثق عن  
ابي عبد الله قال قال رسول الله ان على كل حق حقيقة وعلى كل صواب غير افواقي كما  
الله فمعرفة ما خلف كتاب الله قد عني وهكذا في ما تالي وابصار في كتابه والحاسن  
عن ابي بصير بن محمد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا شيء من شئ من كتاب الله  
وكل حديث لا يوافق كتاب الله فهو زخرفه ايضا سمعنا عن ابن ابي عمير قال  
سألت ابا عبد الله عن اختلاف الحديث يرويه من ينسقه به ومنهم من لا ينسقه به  
فقال ذا ابرز عليكم حديث فوجدتموه شاهدا من كتاب الله عز وجل ومن قول رسول  
الله والافان الذي جاءكم به فاني به وهكذا يرويه باسناد اخر مما يطول ذكره اما  
وجالده لانه فلان الكتاب السنة نوري سادس مائة مقترنين الى الاجازة وكذا تناقض  
الغنية كما يقول الخصم انه لا دلالة لان الرواية دلت على ان الخبر عرض على الكتاب

۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱  
 ۴۷۲  
 ۴۷۳  
 ۴۷۴  
 ۴۷۵  
 ۴۷۶  
 ۴۷۷  
 ۴۷۸  
 ۴۷۹  
 ۴۸۰  
 ۴۸۱  
 ۴۸۲  
 ۴۸۳  
 ۴۸۴  
 ۴۸۵  
 ۴۸۶  
 ۴۸۷  
 ۴۸۸  
 ۴۸۹  
 ۴۹۰  
 ۴۹۱  
 ۴۹۲  
 ۴۹۳  
 ۴۹۴  
 ۴۹۵  
 ۴۹۶  
 ۴۹۷  
 ۴۹۸  
 ۴۹۹  
 ۵۰۰  
 ۵۰۱  
 ۵۰۲  
 ۵۰۳  
 ۵۰۴  
 ۵۰۵  
 ۵۰۶  
 ۵۰۷  
 ۵۰۸  
 ۵۰۹  
 ۵۱۰  
 ۵۱۱  
 ۵۱۲  
 ۵۱۳  
 ۵۱۴  
 ۵۱۵  
 ۵۱۶  
 ۵۱۷  
 ۵۱۸  
 ۵۱۹  
 ۵۲۰  
 ۵۲۱  
 ۵۲۲  
 ۵۲۳  
 ۵۲۴  
 ۵۲۵  
 ۵۲۶  
 ۵۲۷  
 ۵۲۸  
 ۵۲۹  
 ۵۳۰  
 ۵۳۱  
 ۵۳۲  
 ۵۳۳  
 ۵۳۴  
 ۵۳۵  
 ۵۳۶  
 ۵۳۷  
 ۵۳۸  
 ۵۳۹  
 ۵۴۰  
 ۵۴۱  
 ۵۴۲

بجهد الكتاب  
معلوم بالليل والنهار  
بل باعتبار الدلالة

والسنة فلو كان الامر بالعكس لزم الدلالة محالة وفيه نظر لانه يمكن ان يقال  
ان القدر المسلم ان العلم يصدق الخبر مفقود الى العرض على الكتاب والسنة ويظهر  
لخصم ان العلم يصدق الكتاب والسنة مفقودا او خبر حتى يلزم الدلالة بل انما يقول ان  
الكتاب والسنة مفقودان في ذلك لهما على المراد الى الخبر فلا يلزم ما الزعم وايضا يمكن  
ان يقال ان لا يجوز ان يكون الكتاب والسنة محتاجين في افادة المراد الى بعض الاخبار  
الما تورة المقطوع صدورها واخبار الاخر التي ليست بتلك المثابة مفقودة الى الكتاب  
والسنة فلا دور ولا يخفى عليك ان الاشكال الاول في غانة السقوط لا الكتاب  
مثلا اذا لم يستقل في افادة المراد يمكن عرض الخبر عليه فلم يكن الخبر معلوم الصل  
واذا لم يكن معلوم الصل كيف يستعان به على فهم المعنى المراد من الدلالة فخاص  
الاستدلال ان العلم يصدق الخبر موقوف على العرض على كتاب الله والعرض على  
كتاب الله موقوف على فهم المعنى ففهم المعنى موقوف على العلم يصدق الخبر على ما اذا  
انضم وهذا هو الدلالة اما الاستدلال الثاني فهو ايضا مدفوع لان العرض على الكتاب  
والسنة لم يكون لغوا لا طائل تحته بل ينبغي ان يقال ان الخبر المشكوك به الصل وادفع  
ورد عليك فاعرضه على الاخبار التي كان صدورها معلوما لها راو فخذ كما هو حال  
فدعه كما لا يخفى على من له طبع سليم ولا يخفى عليك ان هذا الخبر يدعي على الدنيا  
من الكتاب مطلقا يكفي لتعظيم الحدوث وهو صدق على طواهر كتاب فكون جملة  
سببهم انشاء الله تعالى في الوجه العاشر الحادي عشر ان العرض على كتاب الله  
من ان يكون العرض على نص الكتاب وعلى ظاهره **والثالث** ما اورد  
مخرج العقوب الكليني في الكافي باسناد صحيح بن مسعود العياشي في تفسيره باسناد  
عن الصادق عن ابيه عن ابائه قال قال رسول الله ايتها الناس انكروا هذا حديثي  
على من ينفقوا السيركم سريع وقد رأيتم الليل والنهار والنهار والنهار انكم تلبسون كل حال

اعترف

بجهد الكتاب  
معلوم بالليل والنهار  
بل باعتبار الدلالة

هذه

بجهد الكتاب  
معلوم بالليل والنهار  
بل باعتبار الدلالة

ويقر بأن كل عيب يتأتى بكل موعود فأعد الجواز بعد المجاز قال فقام المقداد  
 الأسود فقال يا رسول الله ما دار الهدنة فقال دار بالآخر وانقطاع فإذا  
 التبت عليكم الفتر كقطع الليل النظم فعليكم بالقراء فانه شافع مشفع ماحل  
 مصدق ومن جعله مامقاده الجنة ومن جعله خلفه ساقه النار وهو الذي  
 على خير سبيل وهو كتاب فيه تفصيل وبيان وتخصيل وهو الفصل الكبير بالهزل  
 وله طهر ووطن فظاهرة حكمه وباطنه علم ظاهره اتيق وباطنه عميق له تخوم وعلى  
 تخوم تخوم لا تحصى عجائبه ولا تبلى غرائب فيه مصابيح الهدى ومنازل الحكمة ودليل  
 المعتمر لمن عرف الصفة وزاد في الكافي فليجل جلال بصره وليبلغ الصفة طهره <sup>عظيم</sup>  
 ومخلص غرضه فان التفكير حقة قلب لبصير كما عشتى المستدير والظلمة تبال نور  
 فعليكم بحسن التلخيص قال صاحب التفسير الصافي ماحل اي يحل  
 لصاحب الامر يتبعه ما فيه معنى بسعي به الى الله تعالى قيل معناه خصم مجادل الا  
 الحسن المعجب والنحو بالمشاة الفوقانية والمجته جمع تخم بالفتح وهو مشي الشئ  
 لمن عرف الصفة اي صفة الاستنباط والعطيل لعلك والنسب لوقوع فيما  
 لا يخلص منه اي ما وجوه الدلائل من فقراتها فلا يخفى على اللبيب فان القول بقر  
 على وجه التعبد لا يستفيد نظر اليها **الرابع** منها ما صرح عن النبي بروايت العام  
 والخاص انه قال اني ناري فيكم وان تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله وعلم  
 اهل بيتي فانما لن يفترقا حتى يردا على الحوض الكون لا يقال لعل المراد بال  
 القسك مجموع الكتاب العترة لا التمسك بكل واحد منهما ولا يتم <sup>احتجاج</sup>  
 به لانا نقول لا اختلاف بيننا وبين الخصم وان اخبار الائمة مسنطة في باب  
 القسك المأمور به فيكون الكتاب ايضا كذلك لا يخفى والخاص منها ما في  
 الطبرسي رحمه الله عليه وكتاب الاحتجاج باسناده عن ابن جعفر محمد بن علي انه قال

له قوله ما ملأ الله من الدنيا شيئا الا كبره



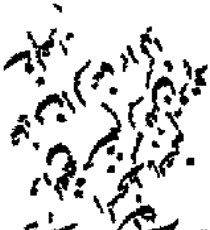
رسول الله في يوم الغدير معاشر الناس تدبروا القرآن وانظروا  
الى محكماته ولا تتبعوا مقتضاه فوالله لا بين لكم زواجر ولا يوضح لكم  
تفسيره الا الذي انا اخذ بيده ومصعدة الى الحديث طويل الذيل احدث منه  
موضع الحاجة ما دلالة هذه الرواية على حجية الكتاب في الجملة فلا خفاء فيها  
اما على كون ظواهر الكتاب حجة فبنية على تحقيق معنى الحكم والمتشابه فنقول  
قال اهل الاصول ان اللفظان لم يحتمل غير لفهم منه فلفظ الا فالراجح ظاهر  
والمرجوح ما قول والمسأوى محل المشتبه بين الاولين محكم وبين الآخرين  
متشابه فبناء على هذا ظواهر الكتاب من محكماته فتكون حجة وقال مولانا  
الطبرسي في مجمع البيان انه قيل في الحكم والمتشابه قول **الاحكام** ان الحكم  
ما علم المراد بظاهرة من غير قرينة تقتري اليه دلالة تدل على المراد به  
لوضوح والمتشابه ما لا يعلم المراد بظاهرة حتى تقتري به ما يدل على المراد منه  
لالتباسه هذا معنى قول مجاهد الحكم ما لم تشبه معانيه والمتشابه مشتبه  
المعاني وتأنيها ان الحكم الناسخ والمتشابه المنسوخ عن ابن عباس قال الثنا  
ان الحكم لا يحتمل من التأويل الا وجهها واحدا والمتشابه ما يحتمل وجهين فضلا  
عن محمد بن جعفر بن الزبير وابي علي الجبائي وسراجهما ان الحكم لا يتكرر  
الفاظه والمتشابه ما تكرر الفاظه كقصة موسى وغير ذلك عن ابن زيد **خطا**  
ان الحكم ما يعلم يقين تأويله والمتشابه ما لا يعلم يقين تأويله كقيام الساعة  
عن جابر بن عبد الله انتهى محصله ولا شك ان ظواهر الكتاب ليست بمنا  
شئ من معاني الحكم المسطورة ويظهر من كثرة الاخبار ان الحكم ما يكون  
معمولا به والمشتبه الذي يشبه بعضه بعضها ما روى العياشي بأسناده  
عن عبد الله بن سنان قال سألت ابا عبد الله عن القرآن والفرقان قال القرآن

على اللفظ المفيد وضمان انما  
عبروا به منه انظر اليه في  
الكتاب فان تخرج احداهما  
انظر اليه في ظاهر الكتاب  
المادول وان تخرج الاخر  
ينبغي ان يكون الحكم  
المتشابه في ظاهر الكتاب  
بين اهل المال والمتشابه  
في غير ذلك من غير  
مثال النص قوله تعالى  
احكامهم لا يحتمل من التأويل  
ومثال اظهروا آياتكم  
واما الحكم والمتشابه  
فمن ابيهم في اربعة اقسام  
ومثال اهل المال والمتشابه  
احكامهم لا يحتمل من التأويل

جملة الكتاب وأخبار ما يكون والفرقان للحكم الذي يعمل به وكل محكم فهو قرآن  
وفي رواية الناسخ الثابت والمنسوخ ماضى المحكم ما يعمل به والمتشابه الذي  
يشبه بعضه بعضاً والظاهران المراد من كونه معصوماً به أن مدلوله المراد به  
ظاهره فإنه لا يقال للكلام ظاهر إلا لآله أنه مشتبه المعاني والله يعلم **الكتاب**  
منها ما روى عن النبي كافي مجمع البيان وغيره أنه قال إن القرآن ذل من ذروجه  
فاحلوه على حسن الوجوه فإنه يدل على حجية القرآن بل على جواز نقله لمشكلاته  
منه أيضاً في جملة **السابع** منها ما ورد من جناب فاطمة في إنشاء احتجاجها على  
القبول لما منعوا ذلك كما هو مبسوط في الاحتجاج من أنه قالت يا بن أختي أفي كتاب الله  
إن تولد بالك ولا إرثاً لي بعد جدت شيئاً فإيا تركتم كآب الله وبذئمة ورام ظهوركم  
أذيقولي وشر سليمان داود قال فيما قص من خبر يحيى بن زكريا قال بصبلي من ذلك  
وليا برثنى يرث من آل يعقوب وقال أولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله وقل  
يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين وقال إن تولد خيراً الوصية للوالد  
والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين وزعمتم أن لا حظ لي لا إرث من أبي ولا رحم  
بيننا انفصكم الله بآية أخرجه من هنا انتهى موضع الحاجة منه فأنه لم يكن ظاهراً الكتاب  
حجة لم يتم الاحتجاج لم يصح الاعتراض على ابن أبي عمير بآية التركة والكتاب قالت وراثة سليمان  
لداود ليست نصاً في وراثة التركة بل محتمل أن يكون المراد من الورثة وراثة العلم  
وهكذا دعاء زكريا وهكذا أولو الأرحام وهكذا آفة الميراث فإن العمولين بنات  
التصريح بذلك علمت أن النص عبارة عن دلالة اللفظ على معنى بحيث لا يحتمل غيره **والثاني**  
منها قول أبي بكر في إنشاء احتجاجه على القوم لما تركوا أمير المؤمنين ولخاروا عليه  
غرة وزعمتم أن الأخلاق رجم عليها نال الكتاب لك عليكم لقول الله تبارك وتعالى  
ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب

عظيم فان هذا انما يتم اذا كانت الاطلاقات والعمومات حجة التماسع منها ما هو  
 في احتجاج سلمان رحمة الله عليه على عمر بن الخطاب في جواب كتاب كتبه اليه عاتقه  
 على المدائن بعد حذيفة بن اليمان بسم الله الرحمن الرحيم من سلمان بن محمد رسول  
 الله الى عمر بن الخطاب ما بعد فانه اناني منك كتاب توحيه فيه وتعيير وتذكرا  
 فيه انك بغتني اميرا على اهل المدائن وامرتني ان اقصي اترحذيفة واستقصي  
 ايام اعماله وسيرة امرائك قبحا وحسنا وقد نهاني الله عن ذلك يا عمر في محكماتك  
 حيث قال يا ايها الذين امنوا اجنبوا كثيرا من الظن ان بعض الظن اثم ولا تجسسوا  
 ولا يغتب بعضكم بعضا يحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فكرهوه واثقوا بالله  
 وما كنتم لاعصى الله في اترحذيفة واطيعك فانه يدل على انه حل سلمان النبي في ولا يغتب  
 على التحريم والتحريم انما هو ظاهر النبي فانه كثيرا يستعمل في المكروهات وقول سلمان  
 قال في محكمات كتابه الى اخوه صريح في ان ظواهر الكتابين محكمات هذا الوجه مع  
 يصلح لان يكون مؤيدا للوجه الخامس ايضا فاذ بالعاشر منها هو ايضا في الاحتجاج  
 ان المأمون بعد ما زور ابنته ام الهضلي با جعفر كان في مجلس عند ابو جعفر  
 ويحيى بن اكرم وجماعه كثيرة فقال لامحبي بن اكرم ما تقول يا ابن رسول الله في الخبر الذي  
 روى انه نزل جبرئيل على رسول الله رمال يا محمد ان الله عز وجل يفرئك السلام  
 ويقول لك سل يا بكر هل هو راض عني فاني عرياض فقال ابو جعفر لست بمبكر  
 فضل ابى بكر ولكن يحب عنى صاحب هذا الخبر ان ياخذ مثال الخبر الذي قال  
 رسول الله في حجة الوداع قد كبرت على الكذابة وستكثر هركذب على منعدا فليتبوا  
 مقعده من النار فاذا التكم الحد ينفع عذوه على كتاب الله وسنتي فما وافى كتاب الله  
 وسنتي فخذ وابره ما خالف كتاب الله وسنتي فلا تأخذ وابره وليس يوافق هذا  
 الخبر كتاب الله قال الله تعالى ولقد خلقنا الانسان وعلما ونوسوس به نفسه

استعمله  
 حذيفة بن اليمان  
 كتاب كتبه اليه  
 عاتقه  
 على المدائن  
 بعد حذيفة بن  
 اليمان  
 بسم الله الرحمن  
 الرحيم  
 من سلمان بن  
 محمد رسول الله  
 الى عمر بن  
 الخطاب  
 ما بعد فانه  
 اناني منك  
 كتاب توحيه  
 فيه وتعيير  
 وتذكرا  
 فيه انك  
 بغتني  
 اميرا على  
 اهل المدائن  
 وامرتني  
 ان اقصي  
 اترحذيفة  
 واستقصي  
 ايام اعماله  
 وسيرة  
 امرائك  
 قبحا  
 وحسنا  
 وقد نهاني  
 الله عن ذلك  
 يا عمر  
 في محكماتك  
 حيث قال  
 يا ايها  
 الذين امنوا  
 اجنبوا  
 كثيرا من  
 الظن  
 ان بعض  
 الظن اثم  
 ولا تجسسوا  
 ولا يغتب  
 بعضكم  
 بعضا  
 يحب احدكم  
 ان ياكل  
 لحم  
 اخيه ميتا  
 فكرهوه  
 واثقوا  
 بالله  
 وما كنتم  
 لاعصى  
 الله في  
 اترحذيفة  
 واطيعك  
 فانه يدل  
 على انه  
 حل سلمان  
 النبي في  
 ولا يغتب  
 على  
 التحريم  
 والتحريم  
 انما هو  
 ظاهر النبي  
 فانه كثيرا  
 يستعمل في  
 المكروهات  
 وقول سلمان  
 قال في  
 محكمات  
 كتابه الى  
 اخوه  
 صريح في  
 ان ظواهر  
 الكتابين  
 محكمات  
 هذا الوجه  
 مع يصلح  
 لان يكون  
 مؤيدا  
 للوجه  
 الخامس  
 ايضا  
 فاذ بالعاشر  
 منها هو  
 ايضا في  
 الاحتجاج  
 ان المأمون  
 بعد ما  
 زور  
 ابنته  
 ام الهضلي  
 با جعفر  
 كان في  
 مجلس  
 عند ابو  
 جعفر  
 ويحيى بن  
 اكرم  
 وجماعه  
 كثيرة  
 فقال  
 لامحبي بن  
 اكرم  
 ما تقول  
 يا ابن  
 رسول الله  
 في الخبر  
 الذي روى  
 انه نزل  
 جبرئيل  
 على رسول  
 الله رمال  
 يا محمد  
 ان الله  
 عز وجل  
 يفرئك  
 السلام  
 ويقول  
 لك سل  
 يا بكر  
 هل هو  
 راض  
 عني فاني  
 عرياض  
 فقال ابو  
 جعفر  
 لست  
 بمبكر  
 فضل  
 ابى بكر  
 ولكن  
 يحب  
 عنى  
 صاحب  
 هذا  
 الخبر  
 ان ياخذ  
 مثال  
 الخبر  
 الذي  
 قال  
 رسول  
 الله في  
 حجة  
 الوداع  
 قد كبرت  
 على  
 الكذابة  
 وستكثر  
 هركذب  
 على  
 منعدا  
 فليتبوا  
 مقعده  
 من النار  
 فاذا  
 التكم  
 الحد  
 ينفع  
 عذوه  
 على  
 كتاب  
 الله  
 وسنتي  
 فما  
 وافى  
 كتاب  
 الله  
 وسنتي  
 فخذ  
 وابره  
 ما  
 خالف  
 كتاب  
 الله  
 وسنتي  
 فلا  
 تأخذ  
 وابره  
 وليس  
 يوافق  
 هذا  
 الخبر  
 كتاب  
 الله  
 قال  
 الله  
 تعالى  
 ولقد  
 خلقنا  
 الانسان  
 وعلما  
 ونوسوس  
 به نفسه



١٧

ونحن اقرب اليه من جلا نوري فانه خفي عليه ضا الى يكون من سخطه حتى  
سأل عن مكنون سر هذا مستحيل في العقل فان هذا انما هو عرض الخبر على  
ظاهر الكتاب فلو لم يكن ظاهر الكتاب حجة لم يصح الاحتجاج به ولم يحصل منه سكا  
المختصوم كما لا يخفى على الفطن اهلنا **دي عشر** منها ما هو ايضا في الاحتجاج  
مما اجاب به ابو الحسن عليه بن محمد بعسكري في رساله الى اهل الاهواز حين سألوا  
عن الخبر والفروض من انه قال اجتمعت ائمة قاطبة لا اختلا فيهم في ذلك  
القرن حتى لا ريب فيه عند جميع فرقها فمحالة الاجتماع عليه صيبي وعلى تصديق  
ما اترك الله مهتدين لقول النبي لا تجتمع امتي على الضلالة فاخبر ان ما اجتمعت  
عليه ائمة ولم يخالف بعضها بعضا هو الحق فهذا معنى الحديث لا ما تاوله  
البجاهلون ولا ما قاله المعاندون من ابطال حكم الكتاب اتباع حكم الاثنا  
الزوجة والروايات من خرفة واتباع الاهواء المردية المهلكة التي يخالف نص  
الكتاب تحقيق الايات الواضحات لمنايات ونحن نسأل الله ان يوفقنا للضوء  
ويهدينا الى الرشاد ثم قال فاذا شهد كتاب بتصديق خبر تحقيقه فانكرته  
طائفة من ائمة وعارضته حديث من هذه الاحاديث الزوارة صارت بانكارها  
ودفعها الكتاب كفارا ضللا لا واصح خبر ما عرف تحقيقه من الكتاب مثل الخبر المجمع  
عليه من رسول الله حيث قال في مسخفت فيكم خليفتين كتاب الله وعترتي ما ان  
تمسكتم بهما لن تضلوا بعدى وانما لن يفترقا حتى يردا على الحوض واللفظ لا  
عنه في هذا المعنى بعينه قوله اني تارك فيكم النقلين كتاب الله وعترتي اهل بيته  
والله لن يفترقا حتى يردا على الحوض اما انكم انكمتم تمسكتم بهما لن تضلوا فاما وجد  
شواهد هذا الحديث نصا في كتاب الله مثل قوله انما وليكم الله ورسوله والذين  
امنوا الذين يتقيمون الصلوة ويؤتون الزكاة وهم راكعون ثم انفقت دعائيا

١٥  
العلم في ذلك لا مير المؤمنين انه تصدق بجماعته وهو اكمل فثبوت الله ذلك  
له واتزل الآية فيه ثم وجدنا رسول الله قد اتى به من اصحابه بهذا اللفظ  
من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وقول علي ببقية  
ديني في حجر موعدي وهو خليفتي عليكم بعدى وقول حيث استخلفه على المدة  
فقال يا رسول الله اتخلفني على النساء والصبيان فقال اما تراني اكون مني  
بمثلة هارون من موسى الا انه لا نبي بعدي فعلنا ان الكتاب يشهد بتصديق هذه  
الاخبار وتحقيق هذه الشواهد فيلزم الامة الاقرار بها الحديث فان هذا الحديث  
صريح فان ظواهر الكتاب حجة لان الولاية ليست نصاً في الخلافة وكون الوكيل  
اولى بالتصرف نعم هي اظهر معاني الولاية هنا بقراءة عديدة كما بي مسطوراً  
في موضعها وقد ظهر من قولنا في هذا الحديث لتي يخالف نظر الكتاب بتحقيق  
الاباات الواضحات النيرات ان دلالة ظواهر الابات من قبيل التفسير فيها وصحة  
الدلالة وانها من المحكمات دون المتشابهات وايضا قد ظهر من الحديث ان من  
الاخبار على الكتاب اعم من ان يعرض على نص الكتاب بالمعنى المصطلح ويشمل العرض  
على ظواهر الكتاب شهادة الكتاب اعم من ان يكون بظاهرة او بصلح كما لا يخفى  
الشافعي عشر روي في الكافي عن علي بن محمد عن صالح بن ابي حماد عن ابي بصير  
عن احمد بن محمد وغيرهما يسانيد مختلفة في احتجاج امير المؤمنين على عاصم بن  
زياد حين لبس الحرير وترك الملاء وشكاها اخوه الربيع بن زياد الى امير المؤمنين انه  
قد غلبه واهله واخرن ولده بذلك فقال امير المؤمنين علي بعاصم بن زياد في بي  
فلا اراة عجب في وجهه فقال له اما استجيت من اهلك ما رحمت ولدك اترك  
الله احل لك الطيبات وهو يكره اخذك منها انت اهون على الله من ذلك  
او اميل الله تعالى يقول والارض وضرباً للنام فيها فاهن والتحل ذات الا

کتابخانه ملی افغانستان  
بیت ملی افغانستان  
کتابخانه افغانستان  
کتابخانه افغانستان  
کتابخانه افغانستان

شاه المللا بالضم  
والصحيح غارة كركب  
كل قوس يدع فنيق منه  
اليسين الجبار

[illegible]

المستوفى من الدين

۴۱  
بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴

سید احمد علی خان صاحب

[illegible]

التخصيص

انك من اهلبت النبوة فاطهذ الشيايب المروية عليك فقال ٢ ويلك يا عباد  
من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات من الرزق الحديث وتفسيره بتقريب  
ما تقدم اعلم انك لو استقرت اخبار الائمة الوجدت اخبار كثيرة تدل بتقرير ما تقدم انفا  
على المطلوب ولعل هذا القدر يكفى لمن له طبع سليم **الخامس عشر** منها قول الله  
عز وجل افلا يتدبرون القرآن ام على قلوب قفاها فانه لو كان على وجه التعمية لكان  
التدبر فيه لغوا والتحرير فيه عننا لا يقال ان الاستدلال من قبيل المصا درة  
لانا نقول الخصم انما يقول بعد محبة الكتاب اذ لم يكن له شاهد من جهة الاخبار وفيما نحن  
فيه ليس كذلك فان في الكافي عن الزهري ما يدل عليه حيث قال سمعت علي بن الحسين  
يقول ايات القرآن خزائن كلها فتح خزائنه ينبغي ان يتطرق فيها **السادس عشر**  
قول تعالى هو الذي انزل عليك الكتاب كتابت ايات محلات هن ام الكتاب باخر متساها  
فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تاويله ما يعلم تاويله  
الا الله والراسخون في العلم فان الظاهر من سياق الآية ان الضمير الجائز وابتغاء تاويله  
راجع الى المتشابهون الكتاب كما يظهر من المجموع اما وجه الدلالة فلا نقسب الكتاب الى الحكم  
والمتشابه تخصيص علم المتشابه بالله والواسخين يشعربان علم الحكم ليس بمخصص في الائمة  
**السابع عشر** ما في العمون عن الوضا قال من رجع متشابه القرآن الى محكمه  
هكذا الى صراط مستقيم **الثامن عشر** ما قال العلامة في النهاية من انه انفقوا على  
ان ما نقل البنا على امواتوا من القرآن فهو حجة ولا معنى لكون الشيء حجة اذا لم يغير معناه  
وسيتضح انشاء الله تعالى ان الاجماع المنقول حجة **التاسع عشر** ان عادة علماءنا  
السابقين الذين هم باتفاق الخصوم كانوا اسالكين طريق جنات الائمة المعصومين  
صلوات الله عليهم اجمعين كانت مستمرة بالتمسك بطواهر الكتاب كما يظهر على المتتبع الماهر  
والظاهر ان هذا لم يكن الا لكون طواهر الكتاب حجة عندهم كما لا يخفى واكتفى ربهم من الطواهر بما قال

الشيخ الجليل الفقيه المحدث محمد بن يعقوب الكليني في أوائل الكافي فاعلم يا  
 ارشدك الله ان الله تبارك وتعالى خلق عباده خلقاً منفصلة عن البها  
 والفطن والعقول المركبة فيهم محتملة للامر والنهي جعلهم جل ذكره صنفين صنفاً  
 فهو اهل الصحة والسلامة وصنفاً منهم اهل الضرر والزمانة فخص اهل الصحة  
 والسلامة بالامر والنهي بعد اتمل لهم الة التكليف ووضع التكليف عن اهل الزمانة  
 والضرر اذ قد خلقهم خلقاً غير محتملة للادب والتعليم وجعل غرضه من سبب اهل  
 الصحة والسلامة وجعل بقاء اهل الصحة والسلامة بالادب والتعليم ولو كانت الصحة  
 جائزة لاهل الصحة والسلامة لجاز وضع التكليف عنهم وفي جواز ذلك بطلان  
 والرسول والادب فيهم الكتب والرسول والادب فساد اهل المديح والوجوه القول اهل الدهر  
 فعل الله حكمت ان يحض من خلق خلقاً محتملة للامر والنهي بالامر والنهي لئلا يكونوا سداً  
 وليعظموه ويوحده ويقر الله بالربوبية وليعلموا ان خالقهم  
 ورازقهم اذ شواهد بوبية دالة ظاهرة وحجة نيرة واضحة واعلامهم  
 تدعوهم الى توحيد الله عز وجل وتشهد على انفسهم الصانع بالربوبية  
 والاهلية لما فيها من اثار صنع عجائب تدبيرة فقد يهمل الى معرفة تلي لا يبع  
 لهم ان يجهلوه ويجهلوا دينه واحكامه لان الحكيم لا يبيع الجاهل به والكارك  
 فقال جل ثناؤه الم يوجد عليهم ميثاق الكتاب ان لا تقولوا على الله الا الحق  
 وقال بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه فكانوا محصورين بالامر والنهي ما موسى يقول  
 الحق غير مرحص لهم في المقام على الجاهل مرهم بالسؤال والشك والدين فقالوا  
 نقر من كل فقه منهم طائفة لينفقوه في الدين وليتذروا قومهم اذا رجعوا اليهم  
 لعلهم يحذرون وقال فاسئلو اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون فلو كان يبيع اهل  
 والسلامة المقام على الجاهل لما مرهم بالسؤال لان قال لا المصدق لا يكون مصدقاً

بنو النضر  
 بنو النضر بنو النضر  
 بنو النضر بنو النضر

حتى يكون عارفا بما صدق من غير شك ولا شبهة لان الشاك لا يكون له  
 من الرهبة والوعبة والخصوع والتقرب مثل ما يكون من العالمين وقد  
 الله عز وجل الا من شهد بالحق وهو يعلم فصارت الشهادة مقبولة لعله العلم  
 بالشهادة ولو لا العلم بالشهادة لم تكن الشهادة مقبولة الى اخر ما قال من بناء فليكن  
 اليقظة لو رجع لوجد فيه نظائر اخر لذلك الى ما قال شيخ الاسلام زيد بن  
 محمد بن بابويه في من لا يخفى الفقيه من ان الله تبارك وتعالى يقول واتلوا من السماء ماء  
 طهورا ويقول عز وجل واتلوا من السماء ماء بقدر فاستنوا في الارض وانا على فعال  
 به لقادرون ويقول عز وجل ويا ايها الذين امنوا انزلوا من السماء ماء ليطهركم فيه فاصل الماء  
 كله من السماء وهو طهور كله انتهى ولا يخفى عليك ان التقرير يكون جميع الميثاق  
 على وجه الارض من السماء وكونه طهورا على الايات لمسطورة لا يتم الا اذا  
 كان ظاهرا لايات محجة قال افضل المتأخرين مولانا محمد تقى طاب ثراه في وضحة  
 المتقين استشهدا لمصرحه الله اولا بالايات تبعا للاصحاب ان لم يكن من راب  
 الاخباريين فان الظاهر من كلامهم انهم يقولون ما نفهم كلام الله تعالى حتى نستدل به  
 الا بتوقيف الامام ويمكن ان يكون وصل اليه الخبر باستدل المعصوم بها او يكون مراده  
 من عدم فهم الكتاب مفصلاته ومتشابهاته وهذه الايات من المحكمات فيرفع  
 الخلاف فان الاستدلالين ايضا لا يحكمون في المتشابهات بحزم وان ذكروا تاويلا  
 فبالاحتمال انتهى وفيه نظر لان القول بان الصدوق اعاد ذكر الايات تبعا للاصحاب  
 مع قطع النظر من انه خلاف لظاهر لايساعد التقرير وايضا يلزم من ادعاء اصحابنا  
 السابقين على ثمان الصدوق كانوا اهلين بحجية الكتاب من المعلوم ان اولئك انما هم  
 اصحاب البرية فيكون هذا انفع لنا ايضا نحن بصدقه واما قوله ويمكن ان يكون وصل اليه  
 الخبر فلهذا بعد من لانه لو كان الامر كذلك لينبغي ان يذكر الصدوق الحد

المتقين  
 لا يخفى عليك  
 ان التقرير يكون  
 جميع الميثاق  
 على وجه الارض  
 من السماء

يعينه ليكون اوقع في قلوب الخلائق وادخل في القبول فانه المقصود من التصنيف  
 لان يذكر الحجج تصويها ما لا يصلح لكونه حجة واما قوله او يكون مرادهم لم هذا  
 ايضا ساقط عن محل الاعتماد لانك علمت سابقا ان صاحب الفوائد المدنية صرح  
 بان ظواهر الايات ليست بحجة وشتم تشنيعا بليغا في مواضع عديدة على العالمين  
 بحججها كما ينظر بالوجوه الى الفوائد المدنية وايضا قال مولانا المسطور في اللوامع في  
 انشاء شرح عبارة الفقيه المسطور هكذا بدأ نكه صدق ورحمة الله درخا طودا شته كدر  
 هم مطلقا ياتي في نازل شده سبب كركند بعد از ان اخبار را نقل كنند بعد از ان اين  
 معنى بركشته سبب كه مشكل سبب استدلال بايات غودن تا ان ايمه هدى نقل  
 باشد مبادا افزاى بسته شود برحق سبحانه وتعالى وليكن فرقى نيت مبادا  
 آية وحديث بلى الكراية ظاهر نباشد نقل بايد كرد مع هذا احاديث بسيما  
 از حضرت سيد المرسلين ايمه طاهرين منقول سبب كه هرگاه حجت بشمار دهان  
 اين خبر را عرض كنيد بر قرآن مجيد اگر موافق قرآن باشد بان عمل كنيد و اگر مخالف  
 قرآن باشد طرح كنيد و محتمل سبب كه مراد از اين اخبار اخبار غير معلومه باشند و نرد  
 متقدمين چون اخبار معلومه استند احتياج باین معنى نداشته باشند والبته خوبست  
 استدلال بقرآن مجيد بلكه واجبست مهما امكن وان شاء الله اين جفتا  
 ذكر خواهد كرد در هر بابي انچه از آيات وارد شده است انتهى اكثر هذا  
 وان كان مطابقا للحق مقتونا بالصواب لكن القول بان اى الصديق قد تغير  
 في انشاء التصنيف عن الاستدلال بالآيات مستبعد فانه لو كان الامر كذلك لكان  
 هذه العبارات من الكتاب فان الاصرار على الخطاء بعد العلم به فحش منه ولم  
 يستدل بها بعد ذلك في الكتاب فيما بعد المعلوم خلاف ذلك والى ما قال الشيخ  
 الصدوق ايضا في الكتاب المزبور فاما الاخبار التي درويت في ان الوضوء مرتين

له  
 به الاحتمال شديد في الخبر  
 من العرض اختيارا  
 ان خبره مساو او بولاست  
 فيه علم صحيح ان خبره  
 عند قدماء اصحابنا الاخبار  
 في الاخبار المعلومه ظاهر  
 النفس وان لم فهو غاوي  
 في الاستدلال فان بناء  
 الاستدلال على حكمة  
 بالعرض المبني على فهم  
 القهران وحديثه بحجة  
 الى العرض بالنسبة الى  
 شخص دون آخر لغو في ذلك  
 كما لا يخفى ۱۲

مرتين فأحد هـأ باسناد منقطع لم يروا في جعفر الأحول عن أبي عبد الله قال فرض  
الله الوضوء واحداً وآية وصية رسول الله للناس اثنين اثنين وهذا على جهة الأخبار  
لا على جهة الأخبار كانه يقول حدث الله حداً فجاوز رسول الله وقد توفى وقد  
قال الله عز وجل ومن يتعد حد الله فقد ظلم نفسه وقد وثق الوضوء حد  
من حد الله بعلم الله من طبيعة من يعصيه إلى ما قال أيضاً في باب الجماعة ونظماً  
قال الله تعالى واقموا الصلوة واتوا بالهكم ثم اركعوا ركعتين فاعلموا  
الله بالجماعة كما أمر بالصلوة وإلى ما قال أيضاً في باب مائة البقرة قوله تبارك وتعالى  
لتبينه ومن الليل فتهجد به نافلة لك عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً فاضرب  
صلوة الليل فريضة على رسول الله بقرب الله عز وجل فتهجد لله قرآناً علماً أن تطأ  
تلك العبادات في الكتاب، لمسطور كثير من لا يكفينا به لا يكفينا الكثير  
أيضاً فلهذا اكتفينا على هذا القدر قال العلامة الطائفة في رآل مجمع البيان  
اعلم أن الخبر قد مر عن النبي وعن الأئمة النعمان مقامه أن تفسير القرآن  
لا يجوز إلا بالآلة الصالحة النصيحة من رسول الله صلى الله عليه وآله قال من فسر القرآن  
بوائه فاصاب لي نقداً خطاً الواء كرهه جماعة من السلفين لعوا في أهل  
بالرأي كسعيد بن المسيب وعبيد بن سليمان وواقعه سائر من عبد الله  
وغيرهم والقول في ذلك أن الله سبحانه وتعالى قد لا يستنبط واحد من  
السبيل إليه من حرقوا ما عليه الالعمل الذين يستنبطونه عنهم وهم الذين  
على تراكم يرون والأضرب عن التفكير فقال أفلا يتدبرون القرآن اسر على  
قلوبهم لئلا يحيطوا بها قال بلسان عربي فقال أنا جعلناه قلوباً عن  
نعمكم لغة لوف وقال النبي إذا جاءكم عن حد بيت فاعرضوه على كتاب الله  
فما وافقه فاقبلوه وما خالفه فامتنعوا عنه من كل كائناً فبين أن الكتاب حجة ومعنى

عليه وكيف يمكن العرض عليه هو غير مفهوم المنفى فهذا وأمثاله يدل على أن  
 الخبر متروك الظاهر فيكون معناه أن أصح من حمل القرآن على أنه ولم يعل  
 بشواهد الفاظه فأصاب الحق فقد خطأ الدليل وقد روى عن النبي أنه قال  
 إن القرآن دليل ذو وجه فاحملوه على أحسن الوجوه وروى عن عبد الله  
 بن عباس أنه قسم وجوه التفسير على أربعة أقسام تفسير لا يغد احد يحالته  
 وتفسير تعرفه العرب بكلامها وتفسير يعلمه العلماء وتفسير لا يعلم الا الله تعالى فاما الذي  
 لا يغد احد يحالته فهو ما يلزم الكافة من الشرائع التي في القلب وحمل لا كل الخبر  
 واما الذي تعرفه العرب بلسانها فهو حقائق اللغة وموضوع كلامهم اما  
 الذي يعلمه العلماء فهو تاويل المتشابه وفردم الاحكام واما الذي لا يعلم  
 الا الله فهو ما يجري مجرى الغيوب وقيام الساعة وقال مولانا احمد اهـ  
 تحوير الكلام ان الخبر محمول على ظاهرة غير متروك الظاهر وانه صحيح مضمون  
 ما اعترف به في اول كلامه حيث قال نعم عن النبي وبينا ان الشيم على ابا  
 رحمه الله قال في اول تفسيره التفسير كشيء المراد عن اللفظ المشكل والتاويل مرد  
 احدا المحتملين الى ما يطابق الاخر وقيل التفسير كشف المغطى والتاويل انتباه الشيء  
 ومصدرة وما يؤل الياصرة وهما قريتان من الاولين فالمعنى من فسر وبين  
 وجوزم وقطع بان المراد من اللفظ المشكل مثل المحل والمتشابه كذا بان يحل المشكك  
 اللفظ مثلا على احد المعاني غير مرجح وهو اما نقلي كخبر مضمون او اية اخوى  
 كذلك او ظاهري جاء او عقل او المعنوي المراد به احد معانيه بخصوصه  
 بدليل غير الدينين بل ذكر على فرد معين فقد خطأ وبالحالة المراد من التفسير  
 المنوع برأيه وبغيره هو القطع بالمراد من اللفظ الذي غمظا ظاهريه من غير دليل بل  
 بغير استعانة برأيه وميله وعقله استعانة من غير شاهد محيرته عما كان في كلام المبدع

له فان الخوض  
 في اللفظ لا يخرج  
 تاويله من اللفظ  
 لغز من اجل  
 لغزنا من حيث  
 انما هي سبيل الى  
 ومن ما تجاروا  
 من اللفظ  
 شواهد من اللفظ  
 على لغة الخواص  
 فنقول لا يمكن  
 الا كما من اللفظ  
 مع احتمال  
 وضع من اللفظ  
 في الاستنباط  
 بعد الخبر متروك  
 فانه لا يمكن

بجوابه وميل الى  
 من غير هذا  
 من غير هذا

اسم مولانا  
الدار بجيب

وهو ظاهر من تتبع كلامهم والمنع منه ظاهر عقلا والنقل كما شف عنه وهذا المعنى  
غير بعيد عن الاخبار المذكورة بل ظاهرها ذلك انتهى كلامه على الله مقامه  
صاحب الفوائد المدني انا اقول او لا كلام الفاضل الصالح نور الله مرقده  
ناطق بغفلته عن الاحاديث الواردة عن اهل الذكر المتعلقة باصول الفقه  
والمعلقة بما يجب على الناس بعد موته والمتعلقة بكتاب الله والمتعلقة بكلام  
رسول الله او عدم امعانه النظر فيها او دخول شبهة عليها وجبت طرح تلك  
الاحاديث وتاويلها برؤية ينبغي ان يحل فعله على احسن الوجوه التي ذكرناها  
لانه كان من عطاء المقدسين قدس الله ارواحهم وتلك الاحاديث الشريفة  
مع تواترها معنى صريحة وان استنباط الاحكام النظرية من كتاب الله ومن  
النبي شغلهم صلوات الله عليهم لا شغل الرعية معللا بان الله تعالى اخبر  
امير المؤمنين واولاده الطاهرين بتعليم ناسخ القرآن ومنسوخه وتعليم هو  
المراد منه وتعليم ان آية من آية القرآن باقية على طاهرها وآية منها التي  
على طاهرها وبان كثير من ذلك مخفي عندهم وبان ما اشتهر بين العامة من ان  
كل ما جاء بالنبي من حكم وتفسير نسخ وتقيد وغيرها اظهره بين يدي اصحابه توفروا  
الداعي على اخذ ونسره ولم يقع بعد الا فتنة اقضت لخصاء بعضها غير صحيح ثانيا  
ان اجادتهم صريحة في ان مرادة تعالى من قوله لعلم الذين يستنبطونه ومن يتكاثروا  
اهل الذكر خاصة لا محال للكتبة من الرعية اما كلام ابن عباس فعناه واضح لا غبار  
عليه هو ان معاني القرآن بعضها من ضرر ريات الدين يعرفه المسلمون كوجوب الصلوة  
والزكاة والحج اما من القرآن او من غيره وبعضها من ضرر ريات اللغة يعرفها كل عارفها  
وبعضها من النظر ان لا يعطى الا العلماء واقول الطاهران مرادة علماء آل محمد لانه من  
ثلاثة امير المؤمنين والظاهر انه تكلم موافقا لما سمعته في التهذيب في باب الزيادة

اسم مولانا  
الدار بجيب  
اسم مولانا  
الدار بجيب  
اسم مولانا  
الدار بجيب

اسیما

في القضاء والاحكام وسعد بن عبد الله عن محمد بن الحسين عن جعفر بن بشير عن حماد  
عن عاصم قال حدثني مولى سلمان عن عبيدة السلمي قال سمعت عليا يقول يا ايها  
الناس اتقوا الله ولا تقو الناس بما لا تعلمون فان رسول الله قد قال قولا ال منه  
الى غيره وقد قال قولا من وضعه على غيره كذا عليه السلام وعلقه الاسود وانا سمرهم فقالوا  
يا ابا عبد الله انما نضعه مما قلنا خبرنا به في المصنف فقال يسأل عن ذلك علماء آل  
محمد وفي كتابي ان اول الدسجات في بيان الايماء اعطوا تفسير لهما رتبين الحسين  
عن جعفر بن بشير عن عاصم قال حدثني مولى سلمان عن عبيدة السلمي قال سمعت يقول  
ايها الناس اتقوا الله ولا تقولوا للناس بما لا تعلمون فان رسول الله قد قال قولا  
ان مثلي غير وقد قال قولا من وضعه على غيره كذا عليه السلام وعلقه الاسود  
واناسي امير المؤمنين فما نصنعه ما خجلنا في المصحف فقال سلوا عن ذلك علماء آل  
محمد قال اقول ثالثا واعاد عبارة مولانا الطبرسي بتمامها فقال اقول اول كلامه  
قدس سره صريح في انه لا يجوز لعين مراد الله من العمومات ومن غيرها كما يقبل  
ان يصرف عن ظاهرة وتبين ناسخه من متوخة الابدال له اهل الذكر فعلم ان قوله الاول  
وقد لك الى اخوه داخل في خير فالوا ايضا لو لم يكن خلافا في يلزم اليها فت يزاول كلاما  
وبين قوله ان صح كيف ينظر بالعلامة الطبرسي مثل هذا الكلام الشنيع وايضا قد علمت  
سابغا ان هذا المعنى مما تواتر في الاخبار عن ائمة الاصهار وايضا فهم من كلام  
الاختصاص للعلامة الطبرسي ان طريقه كانت طريقة قد ما ثابرا لذلك غير بعيد  
في نقاسرة لموعين مراد الله تعالى قط في موضع ثم يمكن فيه ان ترجم بل رواية عن  
من يروي العلامة في كلامه انا الاول وبالله التوفيق حل كل هذا لنا من المصالح  
والله اعلم بالصواب فان النظر في هذه المسئلة من قبيل سوء الفهم والظن والله  
اعلم بالصواب

۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱  
 ۴۷۲  
 ۴۷۳  
 ۴۷۴  
 ۴۷۵  
 ۴۷۶  
 ۴۷۷  
 ۴۷۸  
 ۴۷۹  
 ۴۸۰  
 ۴۸۱  
 ۴۸۲  
 ۴۸۳  
 ۴۸۴  
 ۴۸۵  
 ۴۸۶  
 ۴۸۷  
 ۴۸۸  
 ۴۸۹  
 ۴۹۰  
 ۴۹۱  
 ۴۹۲  
 ۴۹۳  
 ۴۹۴  
 ۴۹۵  
 ۴۹۶  
 ۴۹۷  
 ۴۹۸  
 ۴۹۹  
 ۵۰۰  
 ۵۰۱  
 ۵۰۲  
 ۵۰۳  
 ۵۰۴  
 ۵۰۵  
 ۵۰۶  
 ۵۰۷  
 ۵۰۸  
 ۵۰۹  
 ۵۱۰  
 ۵۱۱  
 ۵۱۲  
 ۵۱۳  
 ۵۱۴  
 ۵۱۵  
 ۵۱۶  
 ۵۱۷  
 ۵۱۸  
 ۵۱۹  
 ۵۲۰  
 ۵۲۱  
 ۵۲۲  
 ۵۲۳  
 ۵۲۴  
 ۵۲۵  
 ۵۲۶

ولعل المراد بالاحاديث المتعلقة بأهل الفقه هي الاحاديث المنقطة للقوا  
الكلية مثل قول مبر المؤمنين من كان على يقين فاصابه شك فلبعض على يقينه  
فان اليقين لا يدفع بالسك وقول الصادق بكل شئ مطلق حتى يرد فيه بوضوح  
ذلك ولا شك وان امتثال هذه الاخبار ليست مما فيه لما قاله الفاضل  
الصالح من حجة ظواهر الكتاب كما لا يخفى وايضا الظاهر ان المراد بالاحاديث  
المتعلقة بما يجب على الناس الخ هو الاخبار المنقطة بوجوب التمسك بالكتاب والا  
مثل قوله اني تارك ما ان تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي اهليتي  
وهذه الاخبار للفاضل الصالح لا عليه كما عرفت فيما سبق والمراد بالاحاديث المتعلقة  
بكتاب الله وبكلام رسول الله ما لا يظهره امتثال ما في الحسن للبرقي عن ابيه  
عن يونس بن عبد الرحمن عن داود بن فرقد عن حماد بن عيسى عن عبد الله بن شبر  
قال ما اذكر حديثا سمعته من جعفر بن محمد الا كانه صدق فلي قال قال ابي عن  
جدي عن رسول الله قال بن شبر واقسم بالله ما كذب ابوه على جده ولا كذب جده  
على رسول الله من على المقاييس اهلا واهلك ومن افق الناس هو لا يعلم الناس من المسحور والحكم  
من المشابه وقد هلك واهلك وعن الحسن بن علي البشتا عن ابي الاحمر عن زياد  
بن ابي جعفر قال ما علمتم فقولا وما لم تعلموا فقولا الله اعلم ان الرجل  
لنوع باب في من القرآن يحرق فيها بعد ما بين السماء والارض هكذا في الكافي ايضا  
والحسن للبرقي عن ابيه عن النضر بن سويد عن القسم بن سليمان قال قال ابو عبد  
الله سمعنا ابي يقول ما ضرب الرجل القرآن بعصا الا هز وفي الكافي عن  
بن خنيس قال قال ابو عبد الله ما من اديب يختلف فيه اثنان الا وله اصل في كتاب الله  
ولكن لا تبلغ عقول الرجال وما في الكافي عن ابي جعفر في حديث طويل وكذا ذلك لم  
يتم الاول بعينه نذكر قال فان قلت لا فقد ضيع رسول الله فمن اصرار

وان كان مراد ما لا خلاف  
المتعلقة بأهل الفقه  
فهذه الاحاديث فلا بد  
من بيانها في تحقيقها  
منه رحمه الله

ب

ج

عن احمد بن محمد بن حنبل  
عن ابي جعفر

عن ابي جعفر  
عن ابي جعفر

عن ابي جعفر  
عن ابي جعفر

عن ابي جعفر  
عن ابي جعفر

[illegible]

وہیں ہی رسم فعل یعنی از سر مویج  
کلمہ رجنہ کما ان ذیل کلمہ من  
عذاب و بعض  
الظہور میں مستعمل  
کلا شہما سگان  
الآخری

۱۳

عن سید یحییٰ و دیگران که از شرف علی الهکمه  
و دلیل این شیخ فهاد خلی الزیدی  
ساعتی واحد قول و حج زید و دل  
زید رفعا بالابداء و بحکم  
و حج زید و کذا القول علی النفا  
فبعضها باضمارة نقل  
الذكر بحجم التحوین

5

6

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰

الذين يأخذون بأهوائهم إلى الله ومقالاتهم حتى خذلهم الشيطان ولا تجعلوا  
 أهل الإيمان في علم القرآن عند الله كافرين وجعلوا أهل الضلالة في علم القرآن  
 عند الله مومنين وحتى جعلوا ما أحل الله في كثير من الأمور حراماً وجعلوا ما حرم الله  
 في كثير من الأمور حلالاً فذلك أصل شره الله والله وقد عهد إليهم رسول الله قبل  
 موتي فقالوا نحن بعد ما قبض الله عن رسول الله يسعدنا أن نأخذ مما اجتمع عليه  
 رأي الناس بعد قبض الله رسول الله وبعد عهد الذي عهد الله للناس وأمرنا به فقال الله  
 ولو سؤايتهم أنا على شيء من الأمر إلا أن أقول لا بأس به ولا بأس به فإني أعلم ذلك  
 والله أن الله على خلقه أن بطبعه ويتبعوا أمره في حجة محمد وبعد موتي هل  
 يستطيعون أن يأتوا على الله أن يرغموا أن أحد من أسلم مع محمد أخذ بقوله  
 ورأته ومقاليته فإن قال نعيم فقد كذب على الله فضل ضلالة لا بعيداً وإن قال لا  
 لأحد أن يأخذ برأيه وهو الله ومقاليته فقد كذب على نفسه هو من يزعج الله بطيئاً  
 ويتبع أمره بعد قبض رسول الله وقد قال الله تعالى قوله الحق ما محمد إلا رسول قد  
 خلت من قبله الرسل أفان مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله  
 شيئاً وسيجزي الله الشاكرين وذلك ليعلموا أن الله يطعم ويتبع أمره في حجة محمد  
 وبعد قبض الله محمد أو كما لا يمكن لأحد من الناس مع محمد أن يأخذ بهواه ولا رايه  
 ولا مقاليته خلافاً لأمر محمد فذلك لم يكن لأحد من بعد محمد أن يأخذ بهواه ولا رايه  
 ولا مقاليته انتهى ما أرحنا نقله من الرسالة الشريفة قال صاحب الفوائد المداينة قول  
 يستفاد من هذه الرسالة الشرعية أربعة مطالب أحدها أن علم القرآن وأنه إن شاء  
 النظر منه من خواصهم ونائبها أن حجية الإجماع من تدابير العامة وأخرها من نائبها  
 أن بناء الفتاوى على الرأي لا يجتهد الطي غير جائز وإنما أن من جالفت فتواه ما أنزل  
 الله فقد ضل حبله لا يبداً فاعبروا يا أولي الأبصار وما كنا لننسئ بآياتنا أنزل

سأله صاحب الفوائد المداينة

يب

الرواية والرواة  
علاج  
الرواية والرواة  
علاج

<http://fb.com/ranajabirabbas>



بسم الله الرحمن الرحيم  
 به لا نبيا بعدا واول عليه السلام فالحتم به الكتب فلا كتاب بعدا حل فيه  
 حلالا وحرم فيه حراما فالحلال الى يوم القيمة وحرامه حرام الى يوم القيمة  
 فيه شرعكم وخبر من قبلكم وبعدكم وجعله النبي على ابا قيا في وصيائه فذكر الناس  
 وهم الشهداء على اهل كل زمان وعدلوا عنهم ثم قتلوه واتبعوا غيرهم واخلصوا لهم  
 الطاعة حتى عاندا من اظهر لآية ولاية الامر فطلب علومهم قال الله سبحانه  
 خطا فها ذكر وابه ولا تزال تطلم على حاشية منهم وذلك انه ضرر ابو بعض القل  
 ببعض واجتو ابا المنصور وهو يظنون انه الناصر واجتو ابا المنشاه وهو يدون انه المحكم  
 واجتو ابا الخاتم يقدرون انه العام واجتو ابا اولاديه وتركوا السبيل ولبوا ليطغوا المايعة الهلام  
 والمايعة ولم يروا مواجعه ومصا ديرة اذ لم يأتوا عن اهلها فصلوا واخذوا واعلوا  
 وحكم الله انه من لم يعرف من كتاب الله عز وجل الناصر من المنصور والخاص من العام  
 والمحكم من المنشاه والواحد من الخاتم والملكي من المدني اسباب لتدوينهم من  
 القران في الفاظ المنقطعة والواقعة وما فيه من علم القضاء والعقد المتقدم والتأخير  
 المعين والعميق والظاهر والباطن والابتداء والانهاء والسوان الجواب لقطع الوصول  
 والمستش منه والجاذبية والصفة لما قبل مما يدل على ما يقيد والمؤكد منه والمفصل  
 عن اعمه ورخصه ومواضع فرائضه واحكامه ومعنى حاله وحواصلي الذي هلك فيه  
 المحدثين والموصول من الالفاظ والمحول على ما قبله وعلى ما بعده فليس يعلم بالقران  
 ولا هو من اهلها ومنى ما ادعى معرفته هذه الاقسام عدم تغيره دليل كاذب من باب مغتر  
 على الله الكذب رسول الله وماويه جهنم وبئس المصير هذا اجل ما اخرجنا ابرادة في هذا  
 المقام ومستمسك صاحب لفوائدا المدينة واخرابه ونقول بعد هذا في التفتي عنه  
 اولا اجمالا وثانيا تفصيلا لئلا يرتاب المرء ابون فاعلم ان امثال هذه الاخبار والآراء  
 ظاهرا اخبارا وكثيرة قد مر سطرها في تصانيف حجة المذهب المتأثر اذ بان محل على احد

في الجواب تفصيلا أما ما قال صاحب الفوائد المدنية وأنايا ان احاديثهم صريحة  
 فان مرادة تعالى الى اخوة فمكانه لم يتقطن بغير من المستدل فان الطاهر ان مرادة  
 المدح على الاستنباط والدم على تركه الذي يريد على ان ظواهر القرآن حجة وان المراد  
 من الابان هو ما يفهم من ظواهرها ما لم يقم الدليل على خلافه على ما قال صاحب الفوائد  
 يلزم ان يكون هو مصداق قوله تعالى افلا يتدبرون القرآن امر على قلوب افعالها  
 واما ما قال من ان احاديثهم صريحة الى اخوة فليس الامر كذلك بل العمل المراد من  
 الاحاديث ان الفرد الكامل من المستنبطين والاول العلم ونظائرها هو المعصوم وان كان علماء  
 شيعة الايعة والمقتبس انارها ايضا منهم في هذا الباب في الجملة كما يدل عليه ما روى  
 العباسي بسناده عن جرير بن عمار عن ابي جعفر قال ظهر القرآن للذين نزل فيهم وبطنية  
 للذين عملوا واعمالهم وما في تفسير الامام من انه قيل لعل بن الحسين ما معنى منها ما عدا  
 الله عز وجل المقربين ليكون لهم قرينا قال ما سمعت قول الله عز وجل شهد الله انه  
 لا اله الا هو الملائكة واولو العلم فاشا بالقسط لا اله الا هو العزيز الحكيم  
 فبدأ بنقشة ثنى بملائكة وثلاث باولي الذين هم قرناء ملائكة وسيد هم  
 محمد وثانيهم علي وثالثهم اهل بيته واحقهم مرتبة بعدة قال علي بن الحسين ثم انهم معا  
 الشيعة العلماء بعلمنا نالون مقدرتون بنا وبملائكة الله المقربين محمد ومحمد  
 فدعوت ان الآية الاولى في كلام المستدل ليس بدليل مستقل ولا يتحقق على  
 صاحب الفطنة النقادة ان صاحب الفوائد المدنية انما اعرض عن جواب  
 الاستدلال بالآية الثانية وقول النبي اذا جاءكم عن حديث الى اخوة مع  
 استقامته عجزا عن الجواب والله يعلم بالصواب واما ما استدلل به من حديث عبيدة  
 السلماني فهو معارض بما روى في امالي الشيخ على ما حكى عنه مولانا المحدث في الجواب باسناد  
 عن خالد بن طليح قال سمعت امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام يقول

في الجواب تفصيلا  
 انما هو ما يفهم من  
 ظواهرها ما لم يقم  
 الدليل على خلافه  
 على ما قال صاحب  
 الفوائد المدنية  
 انما هو ما يفهم من  
 ظواهرها ما لم يقم  
 الدليل على خلافه  
 على ما قال صاحب  
 الفوائد المدنية

قال فقام رجل فقال يا أمير المؤمنين فمَنْ نَسْتَلِجِدُّكَ وَعَلَى مَا نَعْتَمِدُ فَقَالَ سَتَنْفَعُوا  
 كِتَابَ اللَّهِ فَإِنَّهُ إِمَامٌ مَشْفُوقٌ وَهَادٍ مُبْتَدِئٌ وَوَاعِظٌ نَاصِحٌ وَدَلِيلٌ يُوَدِّعُكُمْ إِلَى جَنَّةِ اللَّهِ  
 عَنْ رَجُلٍ فَكَأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ رِوَايَةِ عُبَيْدَةَ أَنَّ الْعَلَمَ بِكَيْفِ ظَاهِرِ الدَّلَالَةِ مِنْ آيَاتِ  
 كِتَابِ اللَّهِ فَاسْتَدْرَأَ مِنْهَا عِلْمُ آلِ مُحَمَّدٍ جَمْعًا بِإِلَاحِجٍ رُوِيَ بِحَيْثُ لَا يَكُونُ الْمُرَادُ مِنْ هَذِهِ  
 الرِّوَايَةِ الْمُسْتَلْوَمَةُ أَنَّ الْقُرْآنَ نَاطِقٌ عَلَى مَنْ يَتَّبِعُهُ لَأَنَّهُ يُسْأَلُ النَّاسُ عَنْهُ مِنْ بَعْدِ  
 فَاسْتَفْهَمُوا حَتَّى يُظْهِرَ لَكُمْ وَجْهَ صَرْحِ الْمَعْصُومِ بِأَسْمَاءِ الْمَكَانِ التَّقِيَّةِ وَأَنَّ دَلَالَةَ  
 الْقُرْآنِ عَلَيْهِ وَقَعَ فِي قُلُوبِ الْعَوَالِمِ وَمَعْهُدًا لَا يَسْقُطُ الْحَدِيثُ عَنْ صِلَاحِيَّةِ  
 كَوْنِهِ مَعَارِضًا لَهُ كَمَا لَا يَخْفَى أَمَّا قَالَهُ الثَّامِنُ أَنَّ أَوَّلَ كَلَامِ مَوْلَانَا الطَّبْرَسِيِّ صَرْحٌ  
 فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَعْيِينُ صَرْحِ اللَّهِ مِنَ الْعُمُومَاتِ إِلَى أُخْرَى فَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ لَأَنَّهُ ادْعَاءٌ بِمَحْضٍ  
 فَالْتَقَرُّيمُ الَّذِي ذَكَرَهُ مِنْ قَبْلِ بِنَاءِ الْفَاسِدِ عَلَى الْفَاسِدِ وَأَمَّا مَا قَالَهُ مِنْ لَزُومِ التَّهَاتُّ  
 عَلَى قَدْرِ عَدَمِ دُخُولِ قَوْلِ الطَّبْرَسِيِّ الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ الْحَرْفِ فِي حَيْزِ قَوْلِهِ الْوَاقِفُ وَفَقَرَهُ  
 مَوْلَانَا أَحْمَدُ الْأَمْرَ بِإِلَى فِي اسْتِنْبَاحِ عَظِيمٍ وَهَذَا عَجِيبٌ مِنْ امْتِثَالِهِمْ أَنَّ كَلَامَ مَوْلَانَا  
 الطَّبْرَسِيِّ صَرْحٌ فِي أَنَّ مُرَادَهُ بِقَوْلِهِ أَنَّ صَرْحَهُ إِلَى أُخْرَى أَنَّهُ اصْطَحَ الْخَبْرَ الَّذِي وَتَدْعَا  
 عَنْ السَّبِيحِ فَيَكُونُ مَعْنَاهُ أَفْضَلُ حَمَلِ الْقُرْآنِ عَلَى رَأْيِهِ وَلَمْ يَجْعَلْ بُشُورًا هَذَا الْفَاطِمَةَ فَاصَّةً  
 الْحَتَّى فَقَدْ أَخْطَأَ الدَّلِيلُ وَلَمْ يَقْلِ مَوْلَانَا الطَّبْرَسِيُّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ فِي أَوَّلِ كَلَامِهِ  
 أَنَّهَا صِحَّةٌ حَتَّى يُلْزَمَ التَّهَاتُّ وَلَيْتَ شَعَرِي كَيْفَ خَفِيَ هَذَا الْأَمْرُ عَلَيْهِمَا مَعَ وَضُوحِهِ  
 وَلَعَلَّ مَا بَدَأَ اسْتِنْبَاحَهُ هُوَ لَفْظُ الْخَبَرِ فِي تَوَلُّهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْخَبْرَ فَرَدَّ الظَّاهِرُ فَمَوْلَانَا  
 الطَّبْرَسِيُّ قَالَ قَبْلَ هَذَا أَعْلَمُ أَنَّ الْخَبْرَ قَدْ صَرَّحَ عَنِ النَّبِيِّ الرَّحْمَةِ فَاسْتَوْهَمَ بِتَوْهَمِهِ  
 أَنَّ هَذَا الْخَبْرَ لَكَ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى بطلَانِ زَعْمِ صَاحِبِ الْقَوْلِ أَنَّ الْمَدْنِيَّةَ  
 هُوَ مَا قَالَهُ مَوْلَانَا الطَّبْرَسِيُّ فِي الْكِتَابِ الْمُسْتَوْطِنِ فِي أَتَاءِ تَفْسِيرِهِ لِمَا تَعَالَى فَلَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا الْآيَةَ  
 مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ تَضَمَّنَتْ الدَّلَالََةَ عَلَى مَعَارِضَتِهِ بِهَا بَطْلَانُ التَّقْلِيدِ صَحَّةً لَا سَدَّ لَهَا

حيث قال على وعتر  
 في أول خبره حيث قال  
 صح عن النبي أنه تنطق

الدين لكنه سبحانه دعا إلى التدبر والتفكير وحث على ذلك ومنها فساد قول من  
 زعم ان القرآن لا يفهم معناه الا بتفسير الرسول صلى الله عليه وآله وغيرهم لانه حث على  
 تدبره ليعرفوه ويبينوا الى آخرة **المقصود الثاني** في حجة الاخبار اعلم ان الخبر  
 يطلق تارة على ما يراد في الحديث اخرى على ما يقابل الانشاء فالخبر على الاول عجا  
 عن قول المعصوم او حكايته قوله او فعله او تقريره وقيل هو حكايته احدا لثلاثة فقط  
 على الثاني عبارة عما يحتمل الصدوق والكذب بين المعنيين عموم من وجه على تقدير  
 اعتبار قول المعصوم عليه السلام في الاول والا فمضمون مخصوص مطلق فان قول  
 المعصوم عليه السلام اذا كان انشاء خبر المعنى الاول والثاني الباقي ظاهر اذا عرفت  
 هذا فهاهنا **الفصل الاول** في حجة قول المعصوم عليه السلام فقول لا ريب في  
 حجة قول المعصوم فانه من خبر ريات الدين اذا كان المعصوم هو النبي صلى الله عليه وآله  
 ومن خبر ريات المذهب اذ كان هو عليه السلام غيره ويدل عليه قوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا  
 الرسول واولي الامر منكم فانه قد ثبت في محله ان المراد بالولي الامر هو ائمة المعصومين  
 صلوات الله عليهم اجمعين وقوله تعالى انما وليكم الله ورسوله والذين امنوا الذين  
 يقيمون الصلوة ويؤتون الزكاة وهم راكعون فان المراد بالولي هو الاول  
 بالتصريف في ائمة ائمة المعصومين عليهم السلام كما هو مشهور في الكتب الكلامية  
 وايضا لو لم تكن قولهم حجة يلزم العيب والبعض في نصيب الامر فان حال الفوائد يثبت  
 على حجة قولهم اما حجة حكايته قولهم فسيأتي تحقيقه ان شاء الله تعالى اما حجة حكاية  
 فعلهم وتقريرهم فتقرر على حجة ما فاعلم ان **الفصل الثاني** في ان فعل  
 المعصوم بحلية السلام هل هو حجة ام لا فقول ان ما كان من الافعال الجسدية كالقيام و  
 القعود والاكل والشرب ونحوه فلا خلاف في انه على الا باحثة بالنسبة الى النبي صلى الله عليه وآله  
 وآله الى امته كما صرح به العلامة في النهاية وفيه نظر فان هذا انما يصح في افعالهم وانما  
 كيفيتها

تيسيل للعموم من جهة المقصود  
 بيان قولنا الخبر بمعنى حجة  
 الخبر بمعنى تحتمل الصدوق والكذب  
 في المعنى الثاني  
 فعل غير المعصوم وما ذكرناه  
 حكاية قول المعصوم عليه السلام  
 وانما هو المسمى بالخبر في قول المعصوم  
 في معنى الحديث فالعموم مطلق  
 لان الخبر بمعنى حجة حيثما  
 من الخبر بالمعنى الآخر اذ كل حكاية  
 وان كانت حكاية انشاء تحتمل الصدوق  
 والكذب لا عكس  
 عفى عنه

انظر الى هذا  
ساق الامام علي  
الاعظم عليه السلام  
الذي كان في الامام علي  
الارض فاعرف ان  
تعال

۱۰۰  
افقیقہ و ایل  
۱۰۱  
۱۰۲  
۱۰۳  
۱۰۴  
۱۰۵  
۱۰۶  
۱۰۷  
۱۰۸  
۱۰۹  
۱۱۰  
۱۱۱  
۱۱۲  
۱۱۳  
۱۱۴  
۱۱۵  
۱۱۶  
۱۱۷  
۱۱۸  
۱۱۹  
۱۲۰  
۱۲۱  
۱۲۲  
۱۲۳  
۱۲۴  
۱۲۵  
۱۲۶  
۱۲۷  
۱۲۸  
۱۲۹  
۱۳۰  
۱۳۱  
۱۳۲  
۱۳۳  
۱۳۴  
۱۳۵  
۱۳۶  
۱۳۷  
۱۳۸  
۱۳۹  
۱۴۰  
۱۴۱  
۱۴۲  
۱۴۳  
۱۴۴  
۱۴۵  
۱۴۶  
۱۴۷  
۱۴۸  
۱۴۹  
۱۵۰  
۱۵۱  
۱۵۲  
۱۵۳  
۱۵۴  
۱۵۵  
۱۵۶  
۱۵۷  
۱۵۸  
۱۵۹  
۱۶۰  
۱۶۱  
۱۶۲  
۱۶۳  
۱۶۴  
۱۶۵  
۱۶۶  
۱۶۷  
۱۶۸  
۱۶۹  
۱۷۰  
۱۷۱  
۱۷۲  
۱۷۳  
۱۷۴  
۱۷۵  
۱۷۶  
۱۷۷  
۱۷۸  
۱۷۹  
۱۸۰  
۱۸۱  
۱۸۲  
۱۸۳  
۱۸۴  
۱۸۵  
۱۸۶  
۱۸۷  
۱۸۸  
۱۸۹  
۱۹۰  
۱۹۱  
۱۹۲  
۱۹۳  
۱۹۴  
۱۹۵  
۱۹۶  
۱۹۷  
۱۹۸  
۱۹۹  
۲۰۰

ع  
فان كان بنا الصريح  
جميعا واسبابا  
من الالفاظ

او مرجوحا كما كل شيء للحصول القوة على الزنا مثلا ومع التجرّد عن هذه وتلك يكون  
مباحة كما لا يخفى واما ما هو من خواصه فلا يدل فعلة على التشريك بيننا وبينه اجماعا  
كما صرح به العلامة وهو اختصاصه بوجوب الوتر والتجهد بالليل واما ما وقع  
بيانا لنا فهو في حقا كالمبين اجماعا كما صرح به العلامة ايضا وذلك ما تبصره  
كقوله صلوا كما راسيتم في اصيل وخذوا غنى مناسككم واما بقرائن الاحوال  
كما اذا ورد عنه لفظ مجمل وعام اريد به الخصوص ولم يبينه ثم فعل عند  
الحاجة فعلا صالحا للبيان فانه يكون بيانا لا يلزم تاخير البيان عن وقت  
الحاجة واما اذا كان فعلة ما عدنا تلك المذكورات فهو على قسمين احدهما ما  
فيه قصد القرية فالظاهر انه للقدر المشترك بين الواجب والمندوب وهو  
مطلق الترجيم في حقه وكذا في حقا وقال ابن شريم وابو سعيد الاصبهاني و  
ابن ابي زهره وابو علي ابن خيران والحنبلة وجماعة من المعتزلة ونقل المرتضى عن  
مالك على ما صرح به العلامة محمول على الوجوب في حقه وفي حقا وحكى عن الشافعي  
انه للمندوب به قال امام الحرمين والمنقول عن مالك انه لا باحة وقال السيد  
المرتضى بالوقف به قال الصيرفي والغزالي وجماعة من اصحاب الشافعي لما ان  
القرية دلت على ان الفعل عبادة هي مختصة في الواجب المندوب فالحل على  
احد وجهين لا يخرج ما يقتصر على المتقين وهو مطلق الترجيم والخصومة  
وان كانت محتملة ولكن الاصل عدمها فبقى مندوب جائز عموم قوله تعالى ولقد كانا  
لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وهذا كسائر العموما  
والاطلاقات الواردة في كتاب الله وكلام الائمة عليهم السلام فانها محتملة  
للتنصيص والتقييد لكن مجرد هذا لا يخرج عن العموم والاطلاق وايضا يدل  
اصالة الاستدراك في العبادات وهو يوجد كثيرا في كلام الائمة من التعليل

[illegible]

من شأن النبوة والرسالة  
فانها اول ما ينبغي ان  
يكون له

لكن هذا لا يوجب التيقن فالحمل على المتيقن هو الاول وليل لا مطلق الوجان  
سيعا فحقنا العدم جريان بعض الوجوه المسلوقة فينا مستصدا القائلين بالاباحة  
فليس بظاهر وجه القائلين بالوقف هو عدم الجزم باحد هاهو لا يخفى ما فيه لان  
الفعل في حقه متيقن اما في حقنا فانه وان لم يكن متيقنا لكنا مكلفون بظاهر الحال  
ولا شك في ان الظاهر هو الاشتراك ما لم يقر الدليل على خلافه وتأنيها ما لا  
فيه قصدا لقربة والاختلاف فيه كالاختلاف المتقدم كما صرح به العلامة في انبائها  
والاظهر من الاقوال هذا القول برفع الحرج في حقه وفي حقنا فانه المتيقن في حقه  
لا متناع صدق الاثر عندها في حقنا فلا ضالة الاشتراك وله شواهد من الاخبار منها  
جميل بن دراج عن ابي عبد الله انه قال لا بأس بتصل المرأة بجذء الرجل وهو  
فان النبي كان يصلي وعائشة مضطجعة بين يديه وهي حائض وكان اذا اراد ان  
تخرج عليها فرفعت رجلها حتى يسجد والاحاديث في هذا الباب متظافرة من بناء  
فليرجع الى كتب الحديث ولائل المخالفين هاهنا بعينها ما سبق ثم شطرنج كلها  
عمل منافسات لا فائدة في ذكرها **الفصل الثالث** في تقريرة فقول اما تقريره  
عبارة عن سكوتة بمعنى فعل وقع محضته او وقع مع علمه ولا يتكره كان لا يكره فائدة  
واستدلوا على حجيت بيان التقرير على المنكر من النبي فمتنع اعلم ان الامامية قالوا بعصمة  
الائمة وجوب متابعتهم وجوب التماسي بهم فعند هو افعال الائمة واقوالهم وتقريرهم  
كافعال النبي واقواله وتقريره في كونها حجة على التفصيل المسطور في بلائنا وفي ذلك  
الاقياب باليقية فان فعلهم وقولهم وتقريرهم بما كان في غيبته بخلاف النبي هذا ولعلم  
ان الحكاية تابعة للحكي عنه في باب الحجية اذا كانت مطابقة له بلا خفاء في ذلك  
بل الحجية اما هو القول واخوة الحكاية كاشفة عنها ولما كانت ثمرة الحجية في زماننا  
منحصرة في حجية الحكاية لبعدها الزمان عن زمان المعصومين وغيبتها حجب الزمان

٢٢

فلا يحصل لنا العلم بقوله وفعله ونقير به إلا بالحكاية فكان البحث عنها من أهم المقاصد  
**فصل الرابع** في تقسيم الحكاية إلى المتواترة وغيرها وأعلام الحكاية أما  
 بلغت مرتبة يقيد بنفسها القطع وامتناع توافق الحاكين على الكذب أصلاً أما الأول  
 المتواتر والشافق الأحاد وقد اختلفوا في مكان الأول وامتناعه فذهب أكثر العلماء  
 المحققين أنه يمكن بل موجود كالأخبار عن البلدان النائية والامور الماضية  
 فأنما نجد أنفسنا جازفة بوجود بعض البلاد النائية كمكة والمدية وبالانبياء و  
 الملوك الماضية خروفاً خروفاً جارياً مجرى خبرنا بالمشاهدات المتكررها مكابرة  
 السفينة وهي مسطوية في البسوطات علم أنك قد درست أن معنى التواتر هو وصول خبر  
 بعد وصول بحيث يقيد بنفسه القطع لمن وصل اليه مع سلامة طبعه عن الاعتقاد بالافتراض  
 ولا شك أن الوصول الكذائي يمكن أن يتحقق بنسبة شخص دون شخص فقد لاخر من  
 هذا أنه يمكن أن يكون الخبر بنسبة شخص متواتر دون شخص آخر فعلى قاعدة اليقين أنه  
 من كان بنسبة متواتر يثبت اليقين له فلا يقدر في التواتر عدم افاضة بعض  
 المتواترات لدينية لبعض الكفار اليقين كما لا يقدر المتواتر عدم حصول اليقين بوجود  
 مكة لمكان وراء الجبل ولم يبلغ اليه الخبر بوجودها كبلوغه اليانعم لو وصل اليهم كما  
 وصل اليانعم عدم اعتقادهم بالخلاف لا فاد اليقين البتة والكار بعد الوصول الكذا  
 ناش من المكابرة ونظائر ذلك في البدع هيأت كثيرة فان التارخارة بدعية فالحكم  
 المحسوسات كمن يمكن أن لا يحصل العلم بها المتعلم بلا مسها قطفاً كالكفار من ليس من جهة المكابرة  
 ولا بقدر في كونه بدعية أيضاً وكذا الحال في التجليات فان من لم يحجب السمو باسمه  
 يمكن أن لا يحصل العلم له مع كونه من البقيات ومن هنا ظهر أن سائر التواتر هو بلوغه  
 إلى مرتبة يقيد اليقين وهو ليس بمحصرفي أخبار عدد معين من جعل من شرائطه  
 معيناً فخطأ نعم من شرائطه بلوغ الطبقات في كل عصر شئ من عند العقل نواظرونهم على

قد عوى اليه توأما نقلوه عن موسى المضاري عن عيسى علي بنينا وعلينا السلام  
لا يتم لقلتهم في الطرف والوسط وكذا من تراططن يكون الاخبار عن محسن  
وان لا يكون السامع مقتدا لما يخالف الخبر **الجزء الثاني** المعبر به الاحاد فلا

في انه لا يفيد العلم بنفسه فهو كالماعرف انه عبارة من خبر لم يبلغ مبلغ التواتر في  
افادة العلم لكن الكلام في انه هل هو قد يفيد العلم بنفسه ام لا **فصل**

**الخامس** في تحقيق ذلك اعلم انه ذهب المحققون الى ان الخبر الواحد لا يفيد العلم  
وان كان الخبر عدل اقال بعض اهل الظاهر انه يفيد العلم في كل شيء اذا كان الخبر عادلا وقال

بعضهم انه يفيد العلم في بعض الاشياء لا في الجميع الاظهر هو الاول ما لا فلا نوافاد العلم بزم  
اجتماع القاضين اذا خبر العادلا بالنسبة قضين اخبار العادلين بالتناقضين يمكن كما

يدل عليه ما ورد في مقبولة عمر بن الخطاطبة قلت فان كان كل واحد اختار رجلا من  
اصحابنا فضا ان يكون الناظر يري حقا واحدا فاما حكما وكلاهما اختلفا في حقا

قال الحكماء حكما به عند لها وافقها واصدقها في الحديث واوردتها ولا يلتزم الى  
ما يحكيه الاخر قال قلت فاهلنا من عدا صاحبنا لا يفضل واحد منهما على صاحبه

قال فقال ينظر الى ما كان من روايتهم عتاف في ذلك الذي حكاه الجهم عليه السلام  
فيوجد به من حكمنا ويترك الشاذ الذي ليس عنده عند اصحابك فان الجهم عليه

لا ريب فيه الحديث ويدل عليه ايضا احاديث اخر مستقيمة بطريق الجهم وسيجي كثير منها  
عقبها ان شاء الله تعالى بل اقم بظهر عند تنبع الاخبار والاثار مثل ما روى محمد بن ابي

في الفقيه والخصال ان يوم العدي كان يوم الجمعة ثامن عشر ذي حجة السن في الخصال  
صحح باصطلاح المتأخرين وقد علم انه التزم في الفقيه انه لا يروي فيه الا الاخبار المعلوم

الصدور عن الامم وروى محمد بن يعقوب الكليني في الكافي ان يوم عرفة سنة حجة الوداع  
كان يوم الجمعة وقد التزم في الكتاب لمسطور مثلهما التزمه الشيخ الصدوق في

على ما في نسخة  
من نسخة  
من نسخة

على ما في نسخة  
من نسخة  
من نسخة  
من نسخة  
من نسخة  
من نسخة  
من نسخة  
من نسخة  
من نسخة  
من نسخة

٢٧٤

الفقيه لا شك ان صدق احد الخبرين مستلزم لصدق الاخر وايضا قال  
 الشيخ في التهذيب في غيره بوفاء النبي في التام من العشرين شهر صفر وقال  
 محمد بن يعقوب لكليني بوفاء في ثاني عشر ربيع الاول ولا شك لاحد في وثاقتا شيخنا  
 وتناقض القولين وهكذا في اخبار كثيرة واما نانيا فلا خبر العادل لو كان معيدا <sup>للقين</sup>  
 لزمان يحصل العلم بمجرد دعوى الانبياء للنبوّة من غير حاجة الى معجرات في العلم على حد  
 واما ثالثا فلانه لو كان كذلك لزمان يحصل للحاكم العلم بمجرد الشاهد العادل  
 الواحد فيستغنى عن الاخر واما رابعا فلانه لو افاد العلم لزمان اجتماع القاضين  
 او زال لعلو وعد افادة الخبر العلم بآثار ذلك انه اذا خبر العادل بشئ ثم اخبر بكذب  
 الخبر الاول معللا بالذهول او المصلحة فان حصل العلم بالخبرين معا لزمان اجتماع  
 القاضين وان حصل بالثاني فقط زال العلم الاول لا محالة وان لم يحصل العلم بالثاني  
 لزمان عدم افادة خبر العادل لعلم هذا خلف واما خامسا فلا احتمال للذهول <sup>اشياء</sup>  
 متطرف في خبر كل عادل غير المعصوم ومع هذا الاحتمال عيتم حصول العلم بخبره كما لا يخفى  
 واما سادسا فلا نزوال لعادلة امر ممكن بحتم حدثه في كل وقت فيحصل تطرف الكذب  
 في خبر العادل بل ببعض المنافع او رفع المضار والاحتساب واصالة العدة  
 لا يفيدان الا الظن اما مستمسك المخالفين فهو ان خبر الواحد لو لم يفيد العلم  
 لم يخبر العلما والتالي باطل كما سيظهر ان شاء الله تعالى فالمقدّم بيان الملا <sup>نقطة</sup>  
 فلانه قد ثبت الايات والاخبار الماثورة على ان العمل بالظن لا يجزئ منها قوله تعالى  
 في سورة الاسرى لا نقف بالشيء بعلم وقوله تعالى في سورة النجم ان يتبعون  
 الا الظن ان الظن لا يغني من الحق شيئا وقوله تعالى في سورة يوسف ما يتبع اكثرهم  
 الا ظنات الظن لا يغني من الحق شيئا ان الله عليهم بما يفعلون وقوله تعالى  
 في سورة الانعام ان قطع اكثر من في الارض يضلوك عن سبيل الله ويتبعون <sup>الظن</sup>

<http://fb.com/ranajabirabbas>

فلا جناح عليهما ان يتراجعا أرضاً ان يقيا احد دالله وتلك حد دالله بينهما القوم  
يعلمون وقوله تعالى حلالا لبنا انكم الذين من اهل ابيكم فان الظاهر ان المراد بطن كن  
من هبله والاعلم به متعسر كالاخف وجاروي محمد بن الحسن الصفار رحمه الله عليه  
في بصائر اللجأت باسناده عن موسى بن بكر قال قلت لابي عبد الله الرجل نغى  
عليه السلام او يوبى من اولئك اكثر ذلك كير يقضى من صلواته فقال لا اجزء بما ينظم  
هذا واشباهه فقال كلما غلب الله عليه من اهل الله احد بعيدة وزاحفة غير قال  
قال ابو عبد الله وهذا من الابواب التي يفتح كل باب عنها الف باب قريب من ذلك  
حسنة عبد الله بن عثمان عن ابي عبد الله قال كلما غلب الله عليه فليس على صاحبه  
شئ اما وجه المعارضة لها فلا لها دلت على جواز الاستنباط من هذه الكلية المذكورة  
والمستنبط لا يكون لا مطلقا لان العلم فرع حجية العموم وعدم التخصيص عدم الواحد  
لا يدل على عدم اصاله العدم لا يغني الاطنية كالاخف وهكذا يقول امير المؤمنين  
من كان على يقين فاصابه شك فليعض على يقينه ويقول الصادق كل شئ مطلق  
حتى يرد فيه فهو يقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الواحد حكمه على الجماعة والحال ان رواية عبد  
بن زرارة الالية تدل على عدم هذه الكلية ويقول علماء جتمع الحرام والحلال الا  
الحرام الحلال بقوله ان الناس مسلطون الى اموالهم وعبادى الجارنا فلا  
عن اهل الشيعه عن ابي عبد الله قال الاشياء مطلقة ما لم يرد عليها امر  
وهو وكل شئ يكون فيه حلال حرام فهو لك حلال اذا لم تعرف الحرام بعينه  
فتدعي ما دوى الشيعه في التهذيب عن الصادق انه قال كل شئ مطلق حتى يرد  
نعم وبما في الكافي وغيره عن عبيد بن رازة قال قلت لابي عبد الله قوله عز وجل فمن  
شهد منكم الشهرة فليصمه قال ايها من شهد فليصمه من سافر فلا يصحه وبما في التهذيب  
عن عبد الاعلى قال قلت لابي عبد الله عشرت فانقطع ظفري فنجعلت على اصبعي

هذا الحديث في نسخة  
من نسخة  
من نسخة  
من نسخة

عن ابن أبي عمير  
عن الصادق عليه السلام

عن ابن أبي عمير  
عن الصادق عليه السلام

عن ابن أبي عمير  
عن الصادق عليه السلام

عن ابن أبي عمير  
عن الصادق عليه السلام

عن ابن أبي عمير  
عن الصادق عليه السلام

عن ابن أبي عمير  
عن الصادق عليه السلام

عن ابن أبي عمير  
عن الصادق عليه السلام

عن ابن أبي عمير  
عن الصادق عليه السلام

فكيف اصنع بالوضوء قال تعرف هذا واشباهه من كتاب الله قال الله عز وجل ما جعل عليكم في الدين من حرج امسح عليه وبما في الكافي عن الساسري قال سئل ابن ابي عمير عن رجل قال له ائتي شئ تروى عن ابي جعفر في المرأة لا يكون على ركبها شعر يكون ذلك عيبا فقال له محمد بن مسلم اما هذا نصا فلا عرفه ولكن حدثني ابو جعفر عن ابيه عن ابيه عن النبي انه قال كل ما كان في اصل الحلقة فزاد ونقص فهو عيب فقال ابن ابي عمير حسبك وبما في الفقيه عن زرارة ومحمد بن مسلم انها قالوا فلنا ابي جعفر نقول في الصلوة في السفر كيف هي كرهى فقال الله عز وجل يقول واذا حضرتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة فصالح التقصير في السفر واجبا كوجوب القيام في الحضر قالوا فلنا له انما قال عز وجل ليس عليكم جناح ولم يقل افعلوا فكيف اوجب ذلك فقال اوليس قد قال الله عز وجل في الصفاء والمروة فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليكم ان يطوف بهما الا ترون ان الطواف بهما واجب مفروض لان الله عز وجل ذكر في كتابه وصنعه نسبة وكذلك التقصير في السفر شئ صنعه النبي وذكره الله تعالى في كتابه وبما في التهذيب بسند فيه جهالة قال سئل ابا الحسن من ميت وجنب جمعوا ومعهما من الماء فايكمى احدهما ايها يغتسل قال اذا سنة وفريضة بدئ بالفرض وبما في التهذيب عن عبيد بن زرارة قال قلت لاهل على المرأة غسل جنباتها اذ لم ياتها الرجل قال لا وايمكم يوصي ان يرى ويصير على ذلك ان يرى ابنته او اخته وامه او زوجته او احد من قرابته قائمة تغتسل فيقول مالك ققول احملت وليس لها بعل ثم قال ليس عليهن ذلك وقد وضع الله ذلك عليكم قال الله تعالى اركبكم خيبا فاطهر او لم يقل ذلك لهن وبما في البحار ما قالا عن التوحيد عن زكريا بن يحيى عن ابي عبد الله قال ما حجب الله عن العباد فهو موضوع عنهم وعن حفص قال قال ابو عبد الله من عمل بما علم لم يزل يعلو به من عباد الاعلى قال سالت

بسم الله الرحمن الرحيم ٥

أبا عبد الله عن لا يعرف عليه شيء قال لا وبما في التهذيب عن محمد بن مسلم عن  
ابن جعفر عنه سئل عن سباع الطير والوحش حتى ذكر له القنفاذ والطواط والحجير والبغال  
فقال ليس الحرام إلا ما حرمه الله وكتابه وبما في البحارنا فإلا عن السرازمي جامع البر  
عن الرضا قال علينا القاء الاصل وعليكم التفرع وايضا عن جامع البر عن  
هشام بن سالم عن ابي عبد الله قال نأعلينا ان تلقى اليكم الاصل وعليكم ان تفرعوا  
وبما في الكافي عن الحسن بن الجهم قال قال ابو الحسن الرضا يا ابا محمد ما تقول في الرجل  
تزوج نهرانية على مسلمة فقلت فذاك وما قولي بيديك قال لم تقول فاذالك  
يعلم به قولك لا يجب تزويج نهرانية على مسلمة ولا على غير مسلمة قال لم قلت لقول الله  
عز وجل ولا تشكوا المشركات حتى يؤمن قال فما تقول في هذه الآية والمحصات من المو  
 والمحصات من الذين اتوا الكتاب من قبلكم قلت فقول ولا تشكوا المشركات لست  
هذه الآية فبسم ثم سكنت واما ان تلاك اخبار كثيرة سيحى ان شاء الله تعالى منها  
في محل مناسطها واما بيان لك تفصيلا فانه لا شك في ان هذه الاخبار متضمنة  
لكثير من مسائل اصول الفقه بحيث يستنبط منها كثير من الفروع الفقهية وقد استفاد  
جوار الاستنباط منها من بعض هذه الاخبار صراحة ومن بعضها ايماء واسارة كما لا  
على من ادنى مسكة وطعم سليم ولا ينبغي في انه لا سبيل لنا الى العلم واليقين يكون المستنبط  
حكم الله في نفس الامر لانه فرع العلم يكون العام حجة واجد ووجه المحض في نفس الامر  
والعلم بعد ووجه المحض متعد لان غاية ما في وسعنا التسليم والاستقرار وقد  
علمت سابقا ان عدم الوجدان لا يدل على عدمه رأسا بل هذه على ان رواية  
عبد بن زرارة السابقة تدل على خلاف الكلية التي تستفاد من قول النبي صلى الله عليه وسلم  
الواحد حكمي على الجماعة فلم يبق حكم الكلية على كليتها قطعاً وهذا يخرج احد من قطع عموم  
من الاحاديث المخاطبة فيها واحداً وجميع مذكر ومثبت كما لا يخفى ولا يخفى عليك

وله  
ولست الآية الاولى على الخط في مجموع  
جميع المشركات ثم خصت بولاية  
الثانية فمن ذلك ان بعضهم في كتاب  
الدائم عندنا في الفقه والعقود  
في كتاب الملكة يمين والتعة  
من العدة بادل  
تفسير

استمال لرواية الاخيرة المنقولة عن الكافي على فوائدها جليدة مفيدة لما نحن بصدد  
 في هذه الرسالة فانه قد دل على محبة طاهر كتاب الله على انه يحسن لنا استنباط الأحكام  
 وعلى انه يحسن الحكم بنفسه احداى لايتين الاخرى اذا علمنا اخرها منها مع احتمال  
 التخصيص على ان الظن المتعلق بالاحكام والمستنبط من الايات والاخبار ليس  
 عنه هذا والله يعلم بالصواب فيكون المعارضه بوجه اخر وهو ان الاحاديث المأثورة  
 على ائمة مختلفة جدا لا يكاد يوجد حديث لا وفي مقابلة ما ينافيه ولا يتفق  
 خبر الا وازاؤه ما يضاده حتى صار ذلك سببا لوجوع بعض الناقضين عن  
 اعتقاد الحق كما صرح به شيخ الطائفة في اوائل المهذب الاستنباط ومن اشى  
 هذه الاختلافات كثيرة جدا من التقييد والوضع واشتباها السامع الفهم والتخصيص  
 والتقييد غير هذه المذكورات من الامور الكثيرة كما وقع التصريح على اكثرها في الاجابة  
 المأثورة عنهم امتياز المناسبات بعضها عن بعض في باب كل حديثين مختلفين بحيث يحصل  
 العلم اليقين بتغير المنشأ عسير جدا وفوق الطاقة كما لا يخفى واذا كان الامر كذلك  
 فكيف يدعى العاقل حصول العلم بكون الحكم المستنبط من تلك الاخبار المختلفة حكما واقعا  
 فلا يكون الا مظنونا فما هو جوابكم في العمل بهذه المظنونات فهو جوابنا في العمل بحجج الواحد  
 المظنون وبغير المعارضه بوجه اخر وهو ان الاخبار المأثورة عنهم مختلفة والاحاديث  
 الواردة في طريق الجمع بين الاخبار المختلفة ايضا مختلفة فقد روى الشيخ الصدوق  
 محمد بن يعقوب الكليني في الكافي بسند موثق عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله  
 قال قلت له ما بال قوام يروون عن فلان عن فلان عن رسول الله لا يهتمون بالكذب  
 فيحكي عنكم خلافة قال ان الحديث ينسخ كما ينسخ القرآن ولسند حسن منصور  
 بن حازم قال قلت لابي عبد الله ما بالي اسئلك عن المسئلة فتجيبني فيها بالجواب المجيب  
 في فتجيبني فيها بجواب اخر فقال انا نجيب الناس على الزيادة والنقصان قال قلت فلخص

هذا الحديث  
 المستنبط من  
 الاخبار  
 المستنبط من  
 الاخبار  
 المستنبط من  
 الاخبار

عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا قال بل صدقوا قال قلت فما بالهم  
اختلفوا فقال اما بعد ان الرجل كان ياتي رسول الله فيسئله عن المسئلة فيجيبها بالاجابة  
بحسب بعد ذلك بما ينسب لذلك الجواب فنسخت الاحاديث بعضها بعضها وتبسط اخر عن  
ابي عبيدة عن ابي جعفر قال قال لي يا زيدا تقول لو افتينا رجلا عن يتولا نأبشئ  
من القبة قلت له انتا علم جعلت فذاك قال ان اخذه فهو خير له واعظم  
اجرا وفي رواية اخرى ان اخذ به ولجروا ان تركه والله اشر وتبسط اخر عن زهارة  
بن اعين عن ابي جعفر قال سألتها عن مسئلة فاجابني ثم جاء رجل فسأله عنها  
فاجابه بخلاف ما اجابني ثم جاء اخر فاجابه بخلاف ما اجابني واجاب صاحب  
فلما خرج الرجلان قلت يا بن رسول الله الرجلان من اهل العراق من شيعتك قد  
ما يسئلان فاجبت كل واحد منهما بغير ما احب به صاحبه فقال يا زهارة ان هذا خير  
لنا وابق لنا ولكم ولو اجتمعتم على امر واحد لصدت قكم الناس علينا وكان اقل  
لبقاءنا وبقاءكم قال ثم قلت لا بنى عبد الله شيعتك لو حملتموه على الاسنة وعلى  
النار لمضوا وهم يخشون من عندكم مختلفين قال فاجابني بمثل جواب ابيه  
وبرواية اخرى عن بصير الخثمي قال سمعت ابا عبد الله يقول من عرفنا نألفه فقال لاحقا  
فليكنه بما يعلم منا فان سمع منا خلا ما بيننا فليعلم ان ذلك قائم منا عندك موثق عن جماعة عن ابي عبد الله  
قال سألتها عن رجل اختلف عليه جلان من اهل ديني في امر كلاهما يرويان احداهما بامر  
ياخذ الآخر يني عنك كيف يضمن قال يرجيه حتى يلقى من يخبره فهو في سعة حتى يلقاه وني  
رواية اخرى بايها اخذت من باب التسليم وسحك ورواية اخرى عن الحسين بن الخطاب  
عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله قال ارانيك لو حدثتك مجديت العام ثم سئلتني من  
قابل فحدثتك بخلاف ما بهما كنت تأخذ قال كنت اخذ بالآخر فقال لي حكك الله  
وبرواية اخرى عن علي بن الحنفية قال قلت لا بنى عبد الله اذا جاء حديث عن او لكر وحدث

عن الخمر بالجماع فقال خذ ابه حتى يبلغكم عن الخمر فبلغكم عن الخمر فخذوا يقولون

قال ثم قال بن عبد الله انا والله لاند خلکم الا فيما يسعکم وفي حديث آخر خذوا بالاحد  
وتسند موقوف عن عمر بن حفصه قال سألت ابا عبد الله عن جليل من اصحابنا  
بينهما منارعة في دين او ميراث فحكما الى السلطان او الى القضاة ايجل ذلك قال من حاكم  
اليهم في حق او باطل فاعنا حاكم الى الطاعين واما حاكم فاما ياخذ سمحا واما ان حاكم انا لانه  
لانه اخذ بحكم الطاعين وقل امر وان يكفر وابه قال الله تعالى يريدن ان يتحاكما  
الى الطاعين وقل امر وان يكفر وابه قلت كيف يصنعان قال ينظران مرکان فيکمن  
قدوى حديثنا ونظري حلالنا وحرامنا وعرف احكامنا فليضربا به حکما فاني قد جعلته  
عليک حاکما فاذا حکم بحکمنا فلم يقبله منه فاعنا استخف بحکم الله وعلينا ذرو الراد  
علينا راد على الله وهو على حد الشك بالله قلت فان كان كل واحد حمارا رجلا من اصحابنا  
فرضنا ان يكونا الساطر في حقهما واختلفا فيما حکما وكلاهما اختلفا في حديثك قال حکم  
فاحكم به عدلهم وافقهها واصدقهما في الحديث او رعاها ولا يلتفت الى ما حکم به الاخر قال قلت  
فاهما عرضيان عند اصحابنا لا يفضل احد منهما على صاحبه قال فقال ينظر الى ما كان  
من وامنهم عنا في ذلك الذي حکما به الجمع عليه من اصحابك فيؤخذ به من حکما ويترك  
الشاذ الذي ليس بشهر عند اصحابك فان الجمع عليه لا ريب فيه واعنا الامور  
ثلاثة امرين رشيده فيقيم وامرين غييه فيجنب وامر مشكل يرد على الله والله  
رسول الله قال رسول الله حلال بين حرام بين وشبهات بين ذلك فمن ترك الشبهات  
بخا من المحرمات ومن اخذ بالشبهات ارتكب المحرمات وهلك من حيث لا يعلم قلت فان كان  
الحجزان عنكم مشهورين قدر فيهما الثقة عنكم قال ينظر ما وافق حكمه حكم الكتاب  
والسنة وخالف العامة فيسبغ بذه وبذلك ما خالف حكمه حكم الكتاب والسنة في  
العامة قلت جعلت فداك ارايت ان كان الفقهاء عرفا حكمه من الكتاب

والسنة ووجدنا أحداً من خبرين موافقاً للعلماء والآخر مخالفاً لها بآي الخبيرين يؤخذ  
قال ما خالف العامة ففيله الرشد قلنت جعلت فذلك فإن وافقها الخبير جميعاً قال  
ينظر العام إلى ما يميل حكمهم وقضاهم فيترك ويؤخذ بالآخر قلنت فإن وافق حكماً  
الخبيرين جميعاً قال إذا كان ذلك فأرجحه حتى تلقى ما أمرك فإن الوقوف عند  
خير من الاتهام والهلكات وقد روى محمد بن بابويه في إسناده عن الصادق  
جعفر بن محمد عن علي بن جده قال قال علي إن على كل حجة حقيقة وعلى كل صواب قول  
فأوافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فدعوه وقد روى البرقي في المحلى  
عن سلمان الجعفري قال قال رسول الله أنا معاشر بني آدم تكلم الناس على قدر  
عقولهم وروى العياشي عن الحسن بن الجهم عن العبد الصالح قال إذا جاءك الحد  
المختلفان فقسهما على كتاب الله وعلى أحاديثنا فإن أشبههما فهو حق وإن أشبههما  
فهي باطل وأما تلك الأحاديث كثيرة ولا شك إن الحكم بين هذه الأخبار المختلفة يمكن  
بوجه عديدة ولا يمكن الجزم بأحدها وإن كنت في ريب من ذلك فاستقم لما نقل قال  
محمد بن يعقوب الكاظمي في الكافي وأما ما أخرجه الله أنه لا يسمع أحداً يغير شؤماً خالفه الروايات  
فيمنع العلم ببراءة الأعل ما أطلقه العالم يقول أعرضوها على كتاب الله فأوافق كتاب الله  
فخذوه وما خالف كتاب الله فدعوه وقوله دعوا ما وافق القوم فإن الرشد خلا  
وقوله اخذوا بالجمم علياً فإن الجمم علياً ريب فيه ونحن لا نعرف من جميع ذلك إلا أقل ولا نجد شيئاً  
أصح ولا أوسع من ذلك كله إلى العالم وقبول ما أوسع من الآخر فيه بقوله  
بأيما أخذتم من باب التسليم وسعكم انتهى كلامه لا يخفى عليك وإن هذا القول بالتحجير  
بأخذ أحد المختلفين عما أفهموا لا محمد بن أبي محمد بن أبي العباس المسطوق وقد صرح به في  
اللوامع ليس بجيد فإن كثيراً من الأخبار المختلفة يحكم العقل بأحدها محمول على النقية  
أو مخالفة للإجماع أو محمول على الضرورة أو مخصوص بالآخر أو مقيد أو محمول على الاستحباب

۱۰  
۹  
۸  
۷  
۶  
۵  
۴  
۳  
۲  
۱

ایرجین  
فیضیادیکاروفیج  
موشونتییرالمد  
نورکدامآندروجرالمد  
اموعلامتسختدوسند  
ارسیدوانجاداچسوز  
والیابغیرمنستفردکسا  
الاربابالبقرخانیانبر

جواب

حاجیہ المصطفیٰ

او على الكراهة كما يظهر بالرجوع الى كتب الاحاديث والفقه ولذلك الشيخ الصدوق في محمد بن بابويه يسلك هذا  
 المسلك بل يجمع بين الاخبار المختلفة بحسب رايه واقضاء المقام كما يظهر بالرجوع الى مضافاته سيما كتاب  
 من لا يخفى عليه الفقيه هكذا شيخ الطائفة في الهند يبيح الاستيصار وسائر مضافاته على انه لو كان العمل  
 بالتحذيرين الاحاديث المختلفة مطلقا ضرر ريا فلو لا يقول بالتحذير والعمل بمضمون اى حديث  
 شاء من هذه الاحاديث المختلفة وكيف يحسن طر جميع هذه الاخبار والاحاديث بالتحذير فقط قال ضنا  
 الضوائد المدنية بعد نقل كثير من امثال الاحاديث المسطورة الفائدة الرابعة فيهم من تلك  
 الاحاديث انه اذا لم يطلم على احد الوجوه المرحمة المذكورة فيها يجب التوقف عن تعين  
 احدا الطرفين قولا وفعل الى اللقاء صاحبنا ويهم من بعضها انه من نحن مخير في العمل بايهما  
 نريد من باب ان كل ما ورد منهم ينبغي علينا تسليمه لو كان في ردة في الواقع من باب التقيية  
 والشفقة على الرعية لا من باب ان حكم الله الواقعى التحذير ولا من باب اننا اذا نأثر  
 الاحاديثان ونظر المجتهد في العمل فهو مخير في العمل بايهما اراد كما هو مذهب من يعمل  
 بالظن في نقل حكمه تعالى وقد تحير الطبرسي في كتاب الاستبصار ابن ابي عمير والنجاشي  
 في كتاب غوالي اللآلي في الجمع بينهما والذي فهمت اننا من كلامهم انه ان كان مورد  
 الحديثين المختلفين العبادات المحضة لصلاة فمخير في العمل وان كانت غيرهما  
 من حقوق الادميين من دين او ميراث او وقف على جماعة مخصوصين او فريضة  
 او خمس فيجب التوقف عن الافعال الوجوبية المبنية على تعين احدا الطرفين بعينه  
 والا فامتنعة الاسلام محمد بن يعقوب الكليني ذكر في اول كتاب الكافي ما يدل  
 على العمل بالحدِيث الدال على التحذير وكان قصدا قدس سره ذلك عند عدم  
 ظهور شيء من المرححات المذكورة في تلك الاحاديث في ينبغي ان يحمل كلامه على اذا  
 كان مورد الروايتين العبادات المحضة بقربة انه قدس سره فلو بعد للنجاشي  
 اختلاف الحديث مقبول لغيره من حظلة الواردة في المتخصصين في دين او ميراث

هذا قول البعض طائفة

ان قيل يحصل اليقين في  
اخبار الاحياء واخبار  
التحريك المأمورين

الناطقة بانه عمدا مرطوب شيء من المرجحات المذكورة يجب الرجاء الى لقاء الامام<sup>عليه السلام</sup>  
ولا يخفى ما في كلامه من المناقشات اما اولها فلانه يفهم من هذه العبارة ان التحير  
او التوقف مما هو بعد فقدان المرجحات المذكورة في الاحاديث فلا يخلو ان هذا  
اما بحسب الظاهر فيكون انما يحسب في عينه على او على العالمين في كل من اليقين فعليه البيان بان  
الظاهر انه لا يمكن تحصيل اليقين في ذلك لان بعض الاحاديث الواردة في بيان طريق الجمع  
بين الاخبار المتخلفة وان تضمن على كون التوقف والتحير عند فقدان بعض المرجحات  
لكن البعض الاخر ليس كذلك فان رواية سماعة المزبورة عن ابي عبد الله قال سألته  
عن رجل اختلف عليه جلان من اهل دينه في امر كلاهما يرويه احدهما باخر ياخذ  
والاخر يني عنه كيف يصنع قال يرجيه حتى يلقي من نخرة فهو في سعة حتى يلقاه وفي رواية  
اخرى بالها اخذ منه من باب التسليم وسعدك بذلك على التحير مطلقا ساء على الرواية الاخرى  
وعلى التوقف مطلقا ساء على الرواية الاولى رواية معلى بن الحنفيل المسطورة تدل على  
حديث المعصوم<sup>عليه السلام</sup> في طريقه حديث المعصوم<sup>عليه السلام</sup> في صورة اخذ الحديثين مطلقا وهكذا امر سئل  
بن المختار وروى اية سماعة قال سألت ابا عبد الله<sup>عليه السلام</sup> قال قلت يرد علينا حديثا فاما  
يامرنا بالاخذ به والاخرينما ناعنه قال لا تعمل بواحد منهما حتى تاتي صاحبك  
فتسأله عنه قال قلت لا بد ان يعمل باحدهما قال خذ بما فيه خلاف العامة تدل على  
طرحهما ومع الضرورة الاخذ بما فيه خلاف العامة وامثال ذلك كثير في الجمع بين الاخبار  
وان يحصل بان يخص خبرهما حتى صورة عدم المرجحات الاخر بقرينة مقبولة عن  
بن حنبل ومرفوعة للعلامة<sup>عليه السلام</sup> وفي صورة عدم العلم بتاخر احد الحديثين  
بقرينة رواية معلى وعدم امكان ترك الروايتين معا بقرينة رواية سماعة<sup>عليه السلام</sup> الاخرى  
لكن لا يحصل الجزم واليقين بان مراد المعصومين<sup>عليه السلام</sup> انما هو ذلك وانا مكلفون بهذا  
من الجمع فانه محتمل ان يكون بعض تلك الاحاديث موضوعا او منسوخا وبعضها محض

على ظاهره  
ان روايته الاولى  
انما هي في  
الاحاديث

انما هي في  
الاحاديث  
انما هي في  
الاحاديث

بالعبادات وبعضها بالمعاملات ويحتمل ان يكون كل هذه الاحاديث باقية على ظاهرها  
 من العموم والاطلاق ومصادرة عن حضورهم ويكون منسأ ذلك هو ما ورد في  
 نزارة بن اعين المتقدمة قوله يا نزارة ان هذا خير لنا وابقى لنا ولكم  
 ولو اجتمعتم على امر واحد لصدمتكم الناس علينا واما نانيا فلان الجمع بين احاديث  
 التوقف واحاديث التحجير بما ذكره جمع ما اقام عليه ليلا ولا برهاناً فهو مصداق لما  
 قوله تعالى ان يبيحوا الا الظن ان الظن لا يغني عن الحق شيئا وبخالفه بقوله هو عن  
 كتاب محمد بن علي بن ابراهيم الحسائي عن العلامة مرفوعاً الى نزارة بن اعين قال  
 سألت ابا قر فقلت جعلت فداك ياتي عنكم الخبران والحديثان المتعارضان فيما  
 اخذ فقال يا نزارة اخذ بما اشتهر بين اصحابك ودعم الشاذ النادر فقلت يا سيدي  
 انهما معاً مشهوران مرويان موثوران عنكم فقال خذ بما يقول عدلهم عندك  
 واوثقهما في نفسك فقلت انهما معا عدلان صنيان موثقان فقال انظر الى ما وفق  
 منهما مذهب العامة فاتركه وخذ بما خالفهم فان الحق فيما خالفهم فقلت بما كانا  
 معاً موافقين لهم ومخالفين فكيف اصنع فقال ذن فخذ بما فيه الحائظ لدينك واترك  
 ما خالف الاحتياط فقلت انهما معاً موافقان للاحتياط ومخالقان له فكيف اصنع  
 فقال اذن فخير احدهما فخذ به وتدع الاخر وفي رواية انه قال ذن فارجع  
 حتى تلقى امامك فتسأله لانه ارکان مؤد هذا الحديث مطلق الاخر سواء  
 كان من العبادات والمعاملات فتخالفت ظاهرة اما ان كان متعلقاً هو العبادات  
 فقط فتخالفت هذا الحديث لما فهمت على الرواية الثانية وان كان هو المعاملات  
 التي الاولى وناهيك على تصديق ما قلنا من تعدد تحصيل العلم واليقين بنحو معين  
 من انحاء الجمع بين هذه الاخبار المختلفة على بطلان نسخ هذا القاضل ما قال مولانا  
 المجلسي في البحار ان الطبرسي رحمه الله جمع بين اخبار الاجراء واخبار التحجير بان الاجراء

محول على ما اذا كان الوصول الى المعصوم <sup>ع</sup> ممكناً والتخيير اذا لم يكن كذلك ثم قال  
اقول ما ذكره في الجمع بين الخبرين من حمل الارجاء على ما اذا تم من الوصول الى  
امامه والرجوع اليه التخيير على عدمه هو اظهر الوجوه واوضحها ووجه بينهما بعض الاضطرار  
محل التخيير على ما ورد في العبادات وتخصيص الارجاء بما اذا تعلق بالمعاملات والاحكام  
ويمكن الجمع بمحل الارجاء على عدم الحكم باحد هما بخصوص فلا ينافي جواز العمل بالاحكام  
او بمحل الارجاء على الاستحباب والتخيير على الجواز او بمحل الارجاء على ما يمكن الارجاء  
فيه بان لا يكون مضطراً الى العمل باحد هما والتخيير على ما اذا لم يكن له بد من العمل  
باحد هما كما هو عليه خبر سماعة وبظهر من خبر الميثمي فيما سياتي وجه جمع احريتهما  
وسفصل القول في ذلك في سالة منفردة انشاء الله تعالى انهم واما نالنا فلا نا  
لا نفهم معنى التوقف في الفعل اذا ابتلى الانسان بمعاملة لم يكن له بد من اخذها والتمسك  
وبدل على كل منهما رواية نعم يمكن التوقف عن الفتوى للغير والله يعلم بالصواب  
واذا علمت هذا فينبغي ان لا ترتاب بعد ذلك في تعدد محصيل الجمع بين الاخبار  
المختلفة الواحدة في باب اختلاف الاحاديث بحيث يحصل اليقين بذلك  
واذا لم يحصل اليقين بذلك الجمع فكيف يحصل اليقين بالاحكام المستنبطة من جمع  
الاحاديث المختلفة السند الى جميع تلك الاحاديث المختلفة وايضا فنقول والجواب  
عن استدلال المخالفين بطرأ الاجمال بان الاستدلال بالايات والاحاديث السنية  
المنقضة للنهي عن اتباع الظن موقوف على ان يكون المفرد المحل باللام مفيداً للعموم  
يقيدان جميع الظنون منهي عنه على ان يكون الظن بمعنى المصطلح دون السكينة  
فلا يعمى معنى الشك ايضاً كما صرح به بعض اعلامهم وعلى ان يكون العلم في المثال لا  
ما يسلط به علم بمعنى الجفر واليقين دون الاحتمال من غير الظن والمعنى اللغوي هو المعنى الاعلى  
ان الظن المنهي عنه ليس مخصوصاً باصول الدين على ان حصونه المحل لا يقتضيه سقوط اللفظ

عن العموم وعلى ان النجر الواحد على تقدير كون مفيداً للظن ليس الظن المستقفاً  
منه بمستثنى عن الظن الممنوع عنه فالتمسيت هذه الامور كلها بكون الاستدلال  
بالايات والاخبار السابقة ساقطاً عن محل الاعتبار ولا سبيل الى اثباتها فان اكثرها  
من مسائل اصول الفقه واكثر الناهين عن اتباع الظن مثل صاحب الفوائد المدنية  
ينكرون مسائل اصول الفقه عمومها الا نادراً وحجة العموم خصوصاً كما سيحكي ان شاء الله  
في محل مناسب أيضاً نقول ان كان المراد من الايات والاخبار ان جميع  
الظنون منهي عنه كما هي المستدل فينبغي ان يكون الاستدلال بهذه الايات والاخبار  
على فحوى اتباع الظن ايضاً منهي عنه لانه لا ريب لاحد في ان دلالة هذه على نهى  
اتباع جميع الظنون ليست على سبيل البض والالتزام بل غير ذلك فهي لا تكون كعطف  
اللفظ في لا يكون الا مظهرين فيكون منهي عنه ايضاً نقول الاستدلال المستطوع  
منقوض باعتماد قول ذي ليد في ثبوت العدالة بخروج الظاهر من الاطلاع على  
نواظر امره كما يدل عليه الاحاديث الكثيرة وبإكفاء النظر في مخرج العبد فان قلنا  
لانسله ان فناء المواضع ملنا على الظرفان طينة الطريق انما يوجب طينة الحكم اذا  
لم يكن مستنداً امر قطعياً وهذا ليس كذلك فالادلة البقعية قد كانت تلك  
المطنونة واجبة العمل قلنا على تقدير التسليم ما نحن فيه كذلك فانما نجد الله سبحانه  
قد فناء دلائل قوية واضحة على ان جبر العادل يوجب الطردون اليقين وسيظهر ان شاء  
الله تعالى ان هذا من قطعياً ان جبر العادل معتبر عند الشارع وهما انما شرع في الجواب  
نصيب لا نقول اما قوله تعالى ولا تقف على الذين كذبوا الى اخره فقال مؤيد الطبري في تفسيره  
سماه لا تقل سمعت ولم تسمع لا رأيت لم ترو ولا علمت ولم تعلم عن ابن عباس في قوله  
معناه لا تقف في قضاء غيره شيئاً اي اذا امر بك فلا تغتبه عن الحسن في قوله هو شهادة الرؤ  
عن محمد بن الحنفية والاصل انه عام في كل قول وفعل وعزم على غير علم فكانه سبحانه

الآية أنعلم أنه مما يجوز أن يقال لا تفعل إلا ما تعلم أنه يجوز أن يفعل ولا تفعل إلا ما تعلم  
 أنه مما يجوز أن يعتقد منه لا يخفى عليك أن شيئاً من هذا المعاني لا يحتاج لمطلوب  
 فإن لا يجوز العمل بخلاف الواحد لعدل وبسائر المطبوعات التي يجوز العمل عليها فالمرء يقوم عليها  
 دليل قطعي حتى يخالف المعنى الذي هو مختار الطبرستي لا نقول أن خبر العادل يوجب العلم  
 حتى يخالف المعنى المأثور عن برقي في قيادة بل يقول المستر لا أكد لك هذه الآية عليه لانه  
 وأما عدم المخالفة على القولين الآخرين فظاهر أيضاً نقول الخطأ في هذه الآية متوجه إلى  
 النبي ويحتمل أن يكون هذا النهي مخصوصاً بجنايته لنزول الوحي عليه إما كان تخصيصاً له  
 لم في كل باب لا تجزئ هذه الآية موقوف على نفي هذا الاحتمال بل قد نه ساقط عن محل الاعتناء  
 وإيضاً الاحتجاج موقوف على كون النهي للتحريم وعلى أن المراد من العلم في الآية هو اليقين  
 وعلى أن كلمة العلم موصوفاً بأبائية في الآية على العموم وليست مخصوصة بأصول الدين والظاهر  
 أنه لا سبيل للتخصيص إليها غالباً فإن أكثرهم لا خبريون في زماننا وهم لا يسلمون أصل  
 اشتراك التكليف بين النبي والامة ولا أصل كون النهي للتحريم ولا جحمة العموم ولا أصل  
 العرف على اللغة ولا أصل عدم التخصيص فأنهم يتكبرون أكثر مما بل أصول الفقه يطعنون  
 على كتب أصول الفقه مصنفينهم قال صاحب الفوائد المدنية أول من غفل عن طريقه أصحاحاً  
 الأئمة وأبعد على فرائد الأصول الفقه المبينين على الأفكار العقلية المسددة ولين بن العلاء  
 فيما أعلم محمد بن أحمد بن الجعيد العاملي القائل بأل قياس وحسن بن علي بن عيسى بن عمار  
 وملاط الشيرازي المعيد حصل في طريق تصانيفها بين يدي أصحابهم منهم السيد الأجل المرتضى  
 ورؤيد الطائفة شاعراً في تصانيفها بين متأخري أصحابنا ورافقنا حتى وصلت لفوق إلى العلامة  
 الحلي والنوم في تصانيفه أكثر الفواعل لأصولية للعامّة ثم تبعه الشهيد الثاني الفاضل الشيخ  
 على رحمه الله تعالى قال في وضع آخر من الكتاب المسطور ما حاصله عند قراءتها  
 الأخبار بين كمال الأحكام الشرعية النظرية فرعيتها كانت وأصلية الأحاديث الشرعية

الطاهرة وتلك الروايات لشبهة متضمنة لقواعد قطعية تسد مسد الخيال العقلية المذكورة في الكتب الاصولية والاعتبارات العقلية المذكورة في كتب فني رتبة الحد والقواعد العربية الظنية المذكورة في فن المعالي والبيان وقال في موضع اخر منه اما استنباط الاحكام النظرية من ظواهر الكتاب من غير سوال اهل الذکر عن حالها كقولها نسخة مقبل قام كما اولم فقد جنى هاجم من متاخر اصحابنا وعلوابه في كتبهم الفقهية مثل التمسك بعموم قوله تعالى وقول بالعقود في اثبات صحة العقود المختلف فيها وهو ايضا غير جائز وقال في موضع اخر بعد نقل الاحاديث الدالة على ان الناس ثلثة العلماء وهم الائمة والمتعلمون وهم شيعتهم وسائر الناس العتلاء ان هذه الاحاديث صحيحة والمختص بالناهي في ثلاثة بعد اصحاب العصمة من ان يزمي اخذ كل مسألة بحجتها الخطأ فيها عا من الاعتقادات الاعمال منهم ومن لا يكون لا هذا ولا ذلك صريح في ان القسم الثاني مردود فانظر تدبر في ان من تمسك بالاعتقادات بالمقدسات العقلية القطعية بزعمة في الاعمال بالحيالات الظنية بزعمة كاصالة البراءة من الاحكام الشرعية وكاستصحاب الحكم السابق على الحالة الطارئة وكالعمومات والاطلاقات مع احتمال ان يكون غرضه او مقيدة في الواقع او بغير ذلك من الدلائل المفيدة للظن بزعمة دخل في اي الاقسام الثلاثة ولا تكن من المعاندين امتثال لك في الكتاب المستطوري كثيرة اما قوله تعالى ان يتبعون الا الظن ان الظن لا يغني من الحق شيئا هو بازل في حق المشركين والمراد ان الكفار في قولهم بوجد شركاء الله يقلدون ابائهم بحسن الظن بهم من غير اقامة برهان عليه الظن لا يغني من الحق شيئا فالاستدلال بهذه الآية موقوف على ان يكون المفرد المحل باللام مفيد للعموم وهو غير مسلم عند اكثر الاصوليين فضلا عن الاخباريين وعلى ان خصوصية المحل لا يوجب خصوصية اللفظ وعلى ان ظواهر القرآن حجة وايضا نقول هذه الآية ليست باقية على العموم بالاتفاق بيننا وبين الخصم فان بعض الظنون معتبر في الشارع كما سبق فلا احتجاج

بها وقوف على ثبوت ان العام المخصوص في باقي حجة وايضا نقول سلمنا جميع ذلك لكننا نقول خبر الواحد مستثنى من هذا والدليل عليه سياوان شاء الله تعالى واما الاحتجاج بقول تعاوان تطعم اكثر من في الارض امثاله فيرد عليه اكثرها او رد على الاحتجاج بالاية الاولى والثانية فلان طول الكلام يذكرها اما احسنه مفضل بن يزيد فنقول في الجواب عن الاحتجاج بها ان قوله ونفقى الناس بما لا تعلم ان كان المراد به لا تعلم انه حكم الله في الواقع فهو وارده على المستدل ايضا فان العلم بالحكم الواقع مع كثرة اختلافات الاحاديث متعدد وقد سلم ذلك صاحب الفوائد المشتكى مواضع عديدة من كتابه وان كان المراد به لا تعلم انه حكم في حقه فهو كذلك لكن الاحتجاج حينئذ لا يتم فانا نقول خبر العادل وان كان يوجب الظن لكن العمل على هذا الظن قطع وهكذا الحال في سائر الظنيات المعبرة عنها كما ستفهم ايضا نقول لو اما على المخالفين ان المخاطبة في الحديث المصور رجل واحد فكيف حصل لهم العلم بكونه عاما في جميع المكلفين الى يوم القيمة لا يمكن ان يكون هذا الحكم مخصوصا بزمان فهو لا يمتد وباحاد كاي يتيسر لهم الحضور عند المعصوم متى شاء ولا يقال قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الواحد حكمه على الجماعة يدل على عموم الحكم المستفاد من الحديث لا نقول طواهرا الاحاديث النبوية عند اكثر اخباريين ليست بحجة كما صرح به صاحب الفوائد المدة وقد سبق اليه لامشارة في مضمون الكتاب وعلى تقدير التسليم فلم لا يجوز ان يكون دليل قوله مخصوصا به غير شامل للامة وايضا لا يدل على شمول جميع الاحكام لجميع المكلفين الى يوم القيمة لا بد للمختم على كل ذلك من ذلك لا تل قطعيا والظاهر ان لا يتيسر لذلك وهكذا الحال في الاحتجاج بصحة ابي عبد الله الخداء مع ان قوله فيها ولا هدي يمكن ان يكون المراد به انه ولا يكون بطريق الاستنباط المعبر عنه الخاصة قال مولا محمد في الجار ويحتمل ان يكون المراد بالهذه الظن المعبرة شرعا ويحتمل ان يكون المراد

من الحديث هو ما قال مولانا الصالح في شرح الكافي في إنشاء شرح هذا  
الحديث من فتي الناس بغير علم بالقوانين الشرعية من جهة ولا هذا قال يجوز ان يراى  
البصيرة الكاملة التي لا يحصل الا بعد ملكة العلم بالقوانين فيكون فيل شارة  
الى ان لا بد في الافاء من ان يكون العلم بالقوانين ملكة يقيد بها المقتضى على ان  
خبرياتها بسهولة اما صحة زيا دين ابى رجاء فالجواب عن احتجاجها ايضا كما عرفت  
وهكذا الجواب عن صحيح محمد بن مسلم وروايتين اسحق بن عبد الله ورواية زيار  
اعين والعجب من امثال صاحب الفوائد المدنية فاهو يطعنون على المجتهد  
وعليه على طواهر الايات والاحاديث فان هذا عمل الظن والعمل بالظن لا يستلزم  
عليه بطواهر الايات والاحاديث المستورة ولا يدون ان هذا ايضا عمل بالظن  
والاستدلال لكذائي مبطل لقسمه كما لا يخفى لا يقال ان طواهر احاديث الائمة  
حجة عند الاخباريين وغيرهم من مانعي العمل بالظن بخلاف طواهر الايات والاحاديث  
النبوية قال صاحب الفوائد المدنية بعد نقل القرائن الدالة بزمه على ورد الحد  
عن ائمة فائدة فان قلت بهذه القرائن انذ فم احتمال لا افتراء وبقي احتمال  
السهم في خصوصيات بعض اللفاظ قلت هذا الاحتمال متدفم تارة بتعاضد  
الاخبار بعضها ببعض وتارة بملاحظة تطابق الجواب والسؤال وتارة بتناسل  
اجزاء الحديث وتابعها فان قلت بقي احتمال خولم نيد فم وهو احتمال راد  
خلاو الطاهر قلت من المعلوم ان الحكيم في مقام البياز والتفهيم لا يتكلم بكلام يربط  
خلاف ظاهر من غير جود قرينة صارفة عنه لاسيما من اجتمعت فيه نهاية الحكمه  
العصمة ولا يحوى ذلك في اكثر كلام الله ولا اكثر كلام رسول الله بالنسبة لنا  
كقولهم اغايبر في القرآن من خوطبه وقوله كلام النبي مثل كلام الله في الاثر محتمل  
الناسخ والمنسوخ وقد يكون عاما وقد يكون خاصا وقد يكون مؤقلا ولا يعلم

ذلك الا من جهنا لا نأفحاطون بها عارون بما هو المراد منهما وايضا مقتضى  
تصريحات الائمة بالفرق بين كلامهم وبين كلام الله وكلام رسول الله بان لها وجها  
مختلفة وبأمر مختلفان النسخ والمنسوخ وبألفها وردا في الاكثر على وجه التعمية بالنسبة الى  
اذهان الرعية وورد ابقول عقول الائمة بخلاف كلام الائمة فانه لا يحتمل ان يكون منسوخا وان ورد  
بقدر ادراك الرعية وهم يخاطبون به فيكون كلامهم خاليا عن ذلك الاحتمال هكذا ينبغي  
ان يحق هذا الموضع وذلك فضا الله يوتيه من لسانه والله ذو الفضل العظيم انتهى  
لانا نقول القول بالفرق بين ظواهر الكتاب والسنة وبين ظواهر الاخبار والائمة بحسب  
فانك قد عرفت فيما سبق في المقصد الاول ان ظواهر الكتاب والسنة حجة وقد بسطنا القول  
في ذلك بما لا مزيد عليه قد سبق ايضا ان احاديث الائمة ايضا مثل الكتاب والسنة وكونها  
متشابهة ومحكمة وعامة وخاصة مقيدة ومطلقة ولما كان الرجوع الى ما سبق موجبا  
لناظرين في هذا المقام لهذا نذكر مرة ثانية اكثر الاحاديث الدالة على ما قلنا وان كان  
للتطويل فقول قال مولانا المجلسي البخاري قلا عن معاني الاخبار بالاسناد المذكورة عن داود  
بن فرقد قال سمعت ابا عبد الله يقول نعم افقه الناس اذ عرفهم معاني كلامنا ان الكلمة  
تصرف على وجه فلو شاء انسان لصر كلامه كيف شاء ولا يكذب ايضا فاقلا عنه  
باسناد مسطور عنه عن ابراهيم الكوفي عن ابي عبد الله انه قال حيث تدبره خير من  
الف ترويه ولا يكون الوجه منكم فيها حتى يعرف معاني كلامنا وان الكلمة من كلامنا  
تصرف على سبعين وجها لئلا من جميعها انخرج قال مولانا المجلسي البخاري بعد نقل هذا الحد  
لعل المراد ما يصدق عنهم تقية وتورية والاحكام التي يصدق عنهم بخصوص شخص بخصوصه  
لا يخرج في غير فتوهم لذلك تناف بين اخبارهم وناقلا عن الاحتجاج عن الرضا انفا  
ان في اخبارنا متشابهة لكتاب القرآن ومحكما كحكم القرآن فرد وامتثالها دون محكماتها  
عن العيون باسناد المذكورة ثم عن الرضا قال من رد متشابه القرآن الى محكمه

له  
قال في مجمع البحرين الشيخ  
خلات التفسير في بيان الاربعة  
التي هي ولا يبين فيه وجه كونه  
في الكلام الى ان قال ومنه  
المراد بغير في الكلام وهي  
عن النبي صلى الله عليه وآله  
رحم الله عليه وآله  
ويجوز ان يكون مقتضى ان  
فقد لم يرد في كلامه  
عوارض من الكلمات  
ان في المتشابهة  
عن محمد باقر  
سنة ١٢٧٠

الى صراط مستقيم ثم قال ان في اخبارنا مقتضاها كمشابه القرآن وحكما كحكم القرآن  
فرم وامتشاهها دون محكمها فقتلوا وناقلا عن بصائر الدجاة بالاسناد المذكورة  
عنه عن عبد الله بن علي بن ابي حمزة قال دخلت انا وعلى بن حنظلة على ابي عبد الله فسلمت عليه  
حنظلة فسلمت فاجاب فقلت انا وعلى بن حنظلة على ابي عبد الله فسلمت عليه  
فالتفت علي بن حنظلة قال يا ابا محمد قد حكمتنا فسمعنا بر عبد الله فقال لا تقل هكذا يا ابا  
الحسن فانك سجل ورع ان من الاشياء اشياء صريفة لا تجري الا على وجه واحد منها وقت الحجة  
ليس لوقتها الا واحد من قول الشمس من الاشياء اشياء موسعة تجري على وجه كثير وهذا  
والله ازل عندي سبعين رجلا قال مولانا المجلسي بعد ذكر وقت الحجة على سبيل القليل والغرض  
بيان انه لا ينبغي مقايضة بعض الامور ببعض في الحكم فكثيرا ما يختلف الحكم في المواضع الخاصة و  
قد يكون في شيء واحد سبعون حكما بحسب المفروض المختلفة وايضا ناقلا عنه باسناد عن  
عبد الغفار الجارحي عن ابي عبد الله انه قال في الحكم على سبعين رجلا في كل واحد منهم  
ناقلا عنه باسناد عنه قال انتم افقه الناس ما عرفتم معاكم انا ان كلنا ليس على سبعين  
وجهوا وايضا ناقلا عنه باسناد عنه عن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله يقول اني لا تحكم  
بالكلمة الواحدة لها سبعون وجهها ان شئت اخذت كذا وان شئت اخذت كذا والشيخ الصدوق  
روى في الكافي باسناد عنه عن ابن خنيس قال قلت لابي عبد الله اذا جاء حديث عن  
او لكر وحديث عن آخرهما باخذ قال خذ ابي حتى يبلغكم عن ابي فخذ ابي فلي الحديث  
وقد سبق هذه الرواية وامثالها عن قريب واذا عرفت هذا فقول لا يخفى عليك  
بعد هذه الاحاديث امثالها كيف يحرم العاقل ان مراد الائمة هو ما يفهم من  
ظواهرها فالامية اريد العام الباقي على عموم المطلق الباقي على اطلاقه وخصه الحكم بالمحاطة بكون الحكم  
مخصصا بان مخصوص مكان مخصوص كون الكلام محكما او كون الكلام لا يواد به الا  
معنى واحد بين اخذها ليس بعقلي وما ادعى احد بوصول النص عليه ان قاعته من

قبل الشارح وكان اجاباً لا يمتنع امرنا بورد متشابهات الكتاب والسنة التي انقسموا الى  
محكما الكتاب والسنة كذلك اصيل الامر بهم واجاباً كثيرة بورد متشابهات احاديثهم  
الى محكمات احاديثهم واليه كما ينطق به بعض الاحاديث المسطورة انفاً وايضاً منها  
ما في البحارنا قلاعاً الى الشيخ والاربع مائة قال امير المؤمنين اذا سمعتم من جد يتناب  
ما لا تعرفون فردوه اليه وتفقدوا عنده وسلوا حتى يتبين لكم الحق فلا تكونوا مداماً بيعت  
ونا قلاعاً بصائر الدجائب باسنادة عن جابر قال قال ابو جعفر قال رسول الله  
ان من شال محمد صعب مستصعب لا يؤمن الا ملك مقرب ونبى مرسل وعبد  
اصح الله قلبه للايمان فما ورد عليكم من حد يشك محمد فلا تنتله فلو بكر وعروة  
فاقبولة وما اشمازت فلو بكر وانكروا فرددوه الى الله وإلى الرسول وإلى العالمين  
ال محمد وانما الهالك ان يحد بشئ منه لا يخطئ فيقول والله ما كان هذا لنا ولا والله  
ما هذا بشئ والانكار هو الكفر نعم الاظهر في كلام الحكيم ان يكون المراد ما هو يستفاد  
من ظاهرة مع عدم القرينة على ارادة خلافاً للظاهر ليكن في زماننا هذا تحصيل العلم  
بعد القرينة وقت تكلم المعصوم من خواص المعصومين فوق طاقة اصنامنا واعمالنا  
الفوائد المدنية سلمنا امكان تحصيل العلم بعد القرينة وقت انكارنا ما يحصل  
بعد ارادة خلافاً للظاهر الذي يمكن اجرا بان كلامه تارة يكون على ظاهرة من العمو  
والاحكام وتارة يكون على خلافاً للظاهر بان يكون مخصوصاً ببعض الافراد  
وبعض الانماز او مقيداً ببعض القبيح او يكون متشابهاً بحيث لا يحصل العلم بالمراد منها  
الا بالرجوع اليهم اما مع هذا الاخبار فلا يمكن لنا التحريم يكون ظواهر الاخبار هي المراد منها  
لغرض عدم القرينة وعدم ارادة خلافاً للظاهر يستلزم ان ظاهراً لارادة الظاهر  
لكن هذه الاصول كيف يتسك بها من بعيداً هاهنا من مطاعن المجتهدين ويدعى تحصيل  
العلم والقطع بالاحكام الدليل الذي ذكره في حجية ظواهر الاخبار قد اخذ من كلام

له  
من اجاب  
بدرع الكسوف  
البرق المشيب  
عليه وعليه  
بنفسه على التحول  
تجرباً طالباً

الاصوليين فانه ذكر في حجة طواهر الكتاب السنة الاخبار ما هو قد ذكره هنا وهو  
 على مسلّمهم سيما نظر الى قوله تعالى انا جعلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون والى ما في الجا  
 باقلا عن الحسن عزالي سليمان الجعفري رفعه قال قال رسول الله انا معاشر الانبياء  
 تكلم الناس على قدر عقولهم هذا والله ولي التوفيق **الفصل السادس** من سحر  
 التعبد بمجر الواحد عقلا بلا خلاف منافي ذلك الا بترقية وعليه كثر المخالفين  
 خلافا لشرقة قليلة منهم ومنهم ابو علي الجبائي من المعتزلة والمراد بالتعبد به هو  
 ان يوجب الله علينا العمل به واستدلوا عليه بان التعبد به واقع كما يستقر فيكون  
 ممكنا لا محالة وبان التكليف لا يستلزم المحال فلا يكون محالا ان التعبد به  
 الواحد لو كان ممثلا فاما يكون لكونه ظنيا فيكون العمل بقوله شاهد بيننا وبين  
 والاخبار المتواترة طنية الدلالة ايضا متغالا في المطلوب في جميعا طني اما جهة المخالفين  
 انه لو جاز التعبد به لزوم اجتماع القاضين اذا جاز العادلان بالحكمين المتماقضين والجوا  
 انه لا نسلم انه يلزم اجتماع القاضين في الصورة المفروضة فاننا في هذه الصورة مكلفون  
 بالتوقف او النجس **الفصل السابع** قد تم الاختلاف في وقوع التعبد بمجر الواحد  
 السيد المرتضى ابن ذرّة وابن البراج وابن ادريس عثمة قال بوفوعه السيم وتبعه الساجد  
 وجماعة من المخالفين وهذا هو الاظهر لوجه **الاول** منها ان من تتبع طواهر الآيات  
 والاخبار والآثار يحصل له القطع بكون التعبد به متواترا المعنى بالنسبة اليها كجماعة  
 وان لم يحصل القطع بكل واحد من الخصص واستيعاب الايات والاحاديث الواردة في  
 هذا الباب لا يخلو عن التعسر لكن ذكر جملة منها ليكون اعوذ جالها وعلى الله التكلان  
 فقول قال الله تعالى في سورة التوبة فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا  
 في الدين وليذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون اما وجه **الثاني** على  
 بصيرة فلان معنى طاهر الآية انه لا يفر من كل فرقة طاهر اعوذ بجمع العلم والتفقد

اي الامكان  
 لعدم حصوله  
 من جانبنا

ثم اننا انما نفي  
 الدلالة دون ما سألنا  
 من قطع الدلالة

جميع  
 ينبغي الاجاب  
 من جهة الجواب

في الدين بينه وبينك طائفة اي يخبروا بالخوف فترهتهم وقومهم اذا رجعوا اليهم ليخبر  
قومهم بذلك الانذار فالاية دلت على وجوب الاحتياط عند الانذار الطائفة لان تعد  
للمترجي وهو في حق تعالى محال فيكون المراد من الطائفة من اقرب المجازات والطلب الذي  
هو اقرب مجازات المترجي لا يكون الا على سبيل الوجوب فان المترجي مترجي حيث هو مترجي  
لا يرضى بعد فترقوع مرجوة واخبار الطائفة لا يكون الا خبرا واحدا فان الطائفة اسم  
للو احد كما قاله المحلل بن كعب وللواحد فوافق كما قاله عكرمة اولاد شيف كما قاله غطاء او  
كما قاله الثوري او نقول لفرقة اسم جماعة قلها ثلثة والطائفة بعضهم بعض المثلثة اما واحد  
وانسان فلو خرج من ثلثة واحدا وانسان ينبغي ان يحصل البوادة والامتنان ويجب الحد  
على الذي لم يخرج سبيل الانذار مع انه خبر واحد فلو لم يكن الخبر الواحد حجة لما وجب الحد  
فان قيل المراد بالانذار جميع الطوائف حيث قال جل شاناه فلو لا نفر من كل فرقة طائفة ولم  
يقبل من فرقة واحدة وسر لا نسلم ان الانذار جميع الطوائف خبر واحد بل الطاهر انه  
يكون الانذار من المتواترات كما لا يخفى فلنا قول الجمع بالجمع فان القوم اسم جمع  
وهذا يقتضي الانقسام فيكون ان المراد كل طائفة نافرة من الفرقة يثدو الطائفة الباقية  
من تلك الفرقة ويجب على النباية الحد بانذارهم فحصل المطلوب على ان الطاهر انه  
لا يساعد على الاشكال قوله تعالى اذا رجعت لان الطوائف كلها ليسوا ابراجين الى كل  
فرقة بان الوجوه لا يقبل الا اذا كان منهم اما الاتي اليهم ابتداء فلا يسمى راجعا بل  
قائما فان قيل لا نسلم ان المراد من الانذار هو اخبار بالخوف بل المراد منه هو الفتوى  
بقضية النفقة فان النفقة انما يحتاج اليه للفتوى لا للاخبار والرواية فان النفقة في اللغة  
المقنن غيبا لم يصير اليه فادام لم يعلم النقل عنه ومعناه المصطلح بين الفقهاء مستحدث فان  
الاصل في الحادث هو الساخر لا يقال ان الانذار هو الخبر الخاص المطلوب انما هو ثابت كون  
اخبار العادل حجة مطلقا لا نافي لما ثبت كون الانذار حجة ثبت المطلوب لعدم القول

مع أنا نقول عدة الأحكام الشرعية الوجوب والحكمة وهما لا يفكران عن التوقيف فإذا  
ثبت دلالة الآية على قبول خيال واحد فيما ثبت فيما سواهما بالطريق الأولى بقى منها  
اشكالان هذان أكثر المفسرين ذكرنا في شأن نزول الآية ومنهم الطبري رحمه الله عليه  
ان بعد نزول الوحي الشديد في حق المتخلفين عن عروة تبوك كان إذا بعث رسول الله  
جيشاً أسرع الموضون بأسرهم إلى القروا انقطعوا عن استماع الوحي والتفقه في الدين  
فأمر ان يفر من كل فرقة طائفة إلى الجهاد ويقيم الباقون عند رسول الله ليتفقوا  
ويؤيدوا الباقين إذا خرجوا إليهم حتى يقطع التفقه الذي هو الجهاد الأكبر عكس الجهاد عنه  
بلغة لا يخلو من ان المراد من الآية اركانها هي الظاهر وجه الدلالة على المطلوب ظاهر ان كان  
الملاذ منها ما يدل على شأن نزول الآية فالمطلوب ايضاً حاصل فانك قد عرفت ان القرية  
يطلع على الثلثة فما في قولها الآية باطلاً كما يدل على ان واحداً من الثلثة اذا اجر الذين  
نقروا إلى الجهاد بما تعلم عند رسول الله كان اخباراً حجة وهذا هو المطلوب وايضاً  
الله تعالى ان جاء كرفاس بن بديل فبينما ان تصيب قوايجهالة فتصيحى اعلى ما فعلم  
ناحمين فانه يدل بالمفهوم على انه ان لم يكن المنجى فسقاً لا يجب التبين فاما يجب  
القبول في صورة كان المنجى عادلاً فهو المطلوب والزم فكان العادل اسوء حالاً من الفاسق  
وهو خلاف المعقول وايضاً قال الله تعالى ان الذين يكتمون ما ازلنا من البيان والهدى  
من بعد ما بيناه للناس في الكتاب اولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون فان الظاهر  
ان فائدة اذها والهدى هي جوب لقبول على من اظهره وهذا القدر كاف في ما نحن فيه  
وان كان المنزلة فيه مجال ايضاً قال جل جلاله ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا  
الحق وانتم تعلمون والتقريب ما رغبنا ما الاخبار فيها ما في البحار ناقلنا عن ابي الشيخ باسنا  
مذكره عن ابي الحسن قال قال رسول الله من حفظ من قولي اربعين حديثاً مما يحتاج  
اليه من امر يفر به الله يوم القيمة فيحيا عالماً وناقلاً عن صحيفة الرضا عن ابيه

نقصہ اسفند علی الاطلاق  
سکر اسفند اسفند علی الاطلاق  
نور اسفند اسفند علی الاطلاق  
اسفند اسفند علی الاطلاق

[illegible]

٤١

يسمى من حامل فقه غير فقيه وكمن حامل فقه الى من هو افقه منه وما هو ايضا  
 في الجار من اندري السيد بن طاوس في كشف الحجة باسناد الى بن جعفر الطوسي  
 باسناد الى محمد بن الحسن بن الوليد من كتاب الجامع باسناد الى القضاة بن  
 عمر قال قال ابو عبد الله اكتب بث علمك واخوتك فان مت وترث كتبك نيك  
 فانه ياتي على الناس من هرج ما ياتسون فيلا بكنهم وما فيه ايضا انا قلا عن كتاب  
 الكشي باسناد عن ابن ابي يعقوب قال قلت لابي عبد الله انه ليس كل ساعة  
 القالك ولا يمكن القد مويحي الرجل من اصحابنا فيسئلني وليس عندي كلما يسئله  
 عنده قال فما يغنيك من محمد بن مسلم التقي فانه قد سمع من ابي كان عنده وجها  
 وايضا انا قلا باسناد عن شعيب العمري قال قلت لابي عبد الله عما احتجنا ان نسئل  
 فمن نسئل قال عليك بالاسدي يعني ابابصير وايضا انا قلا عنه باسناد عن محمد بن  
 المهدي كان خير قمي ايته وكان وكيل الرضا واصله قال سئلت الرضا فقلت  
 اني لا القالك كل وقت فممن اخذ معالم ديني قال خذ عن يونس بن عبد الرحمن ايضا  
 نا قلا عنه باسناد عن علي بن المسيب قال قلت للرضا شقي بعيدا ولست اصبر اليك  
 في كل وقت فممن اخذ معالم ديني قال من زكريا بن ادم القمي المامني على الدين الدنيا  
 قال علي بن المسيب فلما انصرفت قد منا على زكريا بن ادم فسئلته عما احتجتم اليه  
 ما في الكافي باسناد عن معوية بن عمار قال قلت لابي عبد الله رجل لا يجد شيئا  
 يثبت لك في الناس يسده في قلوبهم قلوب شيعتك ولعل عابدا من شيعتك  
 له هذه الرواية ايها افضل قال قال الرواية كحديثنا يسده قلوب شيعتنا افضل  
 الفعابد ما فيه ايضا بسند حسن عن عبد الله بن جعفر الحميري قال جئنا انا  
 والشيخ ابو عمر ورحم الله عندهما احمد بن اسحق فخرني احمد بن اسحق از اسئل عن الخلف  
 فقلت يا ابا عمر اني اريد ان اسالك عن شيء ما انا بسالك فيما اريد ان اسالك عنه فان اعفاني

الشيخ  
 القضاة  
 بن جعفر  
 الطوسي

الشيخ  
 محمد بن  
 الحسن بن  
 الوليد

الشيخ  
 ابو عمر  
 ورحم الله  
 عندهما  
 احمد بن  
 اسحق

ان الارض لا تغلور من تحتها الا اذا كان قلب القبطه بار بعد نوبها فاذا كان ذلك ففتحت  
الحجة واغلق باب التوكل فعلم بك ينفع نفسا ايمانها لم تكن امنت من قبل او كسبت  
في ايمانها خيرا ولولا ذلك لافترس من خلق الله وهو الذين يقوم عليهم القيمة ولكن احببت  
ان ايزداد يقينا وان ابراهيم سأل الله عز وجل ان يريه كيف يحيا في قال الرب  
قال بل ولكن ليطمن قلبي وقد اخبرني ابو علي احمد بن اسحق عن ابي الحسن عليه السلام  
وقلت من اعامل اوعمر اخذ قول من قبل فقال له العربي ثقي فما ادى اليك وعظي  
فغنى يودي ما قل لك عنى فعنى يقول فاسم له واطعم فانه القيمة المأمونة واخبرني  
ابو علي انه سأل ابا محمد من مثل ذلك فقال العربي وابنه ثقتان فما ادى اليك عنى  
فغنى يودي ان وما قال لك فعنى يقول فاسم له واطعم فانه القيمة المأمونة ان احدث  
ومنها ما رواه الكشي بسند صحيح عن عبد العزيز الحمدي الحسن بن علي بن يقطين قال  
قال ابي الحسن رضي الله عنه انك اذا رخص اليك ففسلك عن كل ما تحماهم اليه من معالم ديننا  
افولس بن عبد الرحمن ثقة باخذ عنه ما تحماهم اليه من معالم ديننا فقال نعم وايضا  
بسند حسن عن عبد العزيز قال قلت لرضا ابيك ع بعدة طست اصل اليك فقلت  
فاخذ معالم ديني من يونس مولى ال يقطين قال نعم قال مولا محمد بن قيس بعد نقل  
هذير المحمدين في ونبهة السقيز واعلم ان هذه الاخبار وامثالها مما تقدمت على  
حجة خالوا احدا نقي وايضا ما رواه عن ابي الحسن احمد بن حاتم بن هاشم قال كنت اليه  
بعض ابا الحسن الثالث اسأله عن اخذ معالم ديني فكتب اخبرني بعد ذلك فكثيرا ليها فقلت  
ما ذكرتها فاعلم ان دينكم على مستر في جسد كل كثر القدر في منزلها فهو كافر كما ان شاء  
الله تعالى وايضا ما رواه بسند صحيح عن يونس بن يعقوب قال قال الحسن بن عبد الله  
فقال ما لكم من مفرغاه لكم من مستر مستر يحون اليه ما يمنعكم من الحشر من المغير النهر  
ومنها ما في فهرست الشيخان ابان بن تغلب قال لما ابراهيم الباقع اجلس في مجلس

فيلق من الجسد ثقي  
وإني أرى الحسن بن علي  
على من يحبها

وَأَفْتِ النَّاسَ فَإِنِ احْتَجَّ بِرِيٍّ فَشَبَّهَتْهُ بِكَ وَمَا هُوَ بِضَائِكَ كَمَا بِالْكَثْرِ لِيَسْتَدْرِكَ  
 عَنْ مَعَاذِ بْنِ مَسْلَمٍ النَّخَعِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ بَلَغَنِي أَنَّكَ تَقْعُدُ فِي الْحُجَّاتِ فَتَقْتُلُ  
 النَّاسَ قُلْتَ نَعَمْ وَارْتَدَتْ زَيْدَةُ ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْكَ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ فِي  
 الرَّجُلِ فَيَسْأَلُنِي عَنِ الشَّيْءِ فَأَذْهَبُ عَنْهُ بِالْخِلَافِ لَكُمْ اخْتِارَهُ بِمُيَايَعَةٍ  
 بِمَوْثِقِ حِكْمٍ فَاحْذَرُوا بِمَا جَاءَ عَنْكُمْ وَخِيَرُوا الرَّجُلَ لَا أَعْرِفُهُ وَلَا أَدْرِي

الاجابات المختصرة والخصومة

عَنْ فُلَانٍ كَذَا وَجَاءَ عَنْ فُلَانٍ كَذَا فَادْخُلْ قَوْلَكُمْ مِمَّا يَبِينُ ذَلِكَ قَالَ سَأَلَ رَجُلٌ مِمَّنْ كُنَّا  
 فَإِنِ كُنَّا أَهْلَ مَسْأَلَةٍ هُوَ بِضَائِكَ لِيَسْتَدْرِكَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ لِبَشَرِ الْمُحْتَجِّينَ بِالْحُجَّةِ  
 بِرِيدِ بْنِ مَعُوذَةَ الْجَلِّيِّ وَأَبِي صَمِيرَةَ بْنِ الْخَثَرِيِّ وَتَحْمِيدَ بْنِ مَسْلَمٍ فِي زِيَارَةِ أَرْبَعَةِ نَحْوِيَاءَ  
 أَمَّا اللَّهُ عَلَى جَلَالِهِ وَحَرَامِهِ لَوْ لَا هَذِهِ لَأَنْفَطَعَتْ نَارُ النَّبُوَّةِ وَأَمَّا بَسْتِ اعْلَمْ وَقَفْنَا  
 اللَّهُ وَإِيَّاكَ بِالصَّلَاحِ السَّادِدِ وَهَذَا أَنَا وَهَذَا سَبِيلُ الْإِشَادَةِ قَدْ عَرَفْتَ سَابِقًا  
 أَنْ الْأَخْبَارَ الْوَارِدَةَ فِي هَذَا الْبَابِ كَثِيرَةٌ حَذَوْنَا هَذَا الْعَمَلُ مَعَكُمْ كَرِهْنَا أَنْ نُوْجِدَ جَمِيعًا  
 يَكْفِي لِمَنْ طَعِمَ سَلِيمٌ عَقْلٌ مُسْتَقِيمٌ أَوْ مِنْ لَيْسَ كَذَلِكَ فَلَا يَكْفِيهِ إِلَّا الْكَثِيرُ وَهَذَا أَنَا  
 أَشْرَعُ فِي لَوْجَةِ الْحَقِّ الدَّالُّ عَلَى تَعْبُدِ بَحْرٍ الْوَاحِدِ هُوَ أَنَّهُ قَدْ أَطْبَقَ  
 قَدَمَاءُ الْأَصْحَابِ الَّذِينَ عَامَرُوا الْأَيْمَةَ وَأَخَذُوا مِنْهُمْ قَارِئِينَ عَصَرَهُمْ عَلَى يَدِ الْأَحْبَارِ  
 الْأَحَادُ وَتَدْمِينُهَا وَالْإِعْتِنَاءُ بِجَالِ الرِّوَايَةِ وَالْفَحْصُ عَنِ الْمَعْبُولِ وَالْمَرْوِدِ وَالْبَحْثُ عَنِ  
 الثَّقَةِ وَالْقَبِيحِ وَاسْتَهْرَ لَكَ بَيْنَهُمْ فِي كُلِّ عَصَرٍ مِنْ تِلْكَ الْأَعْصَارِ وَفِي زَمَنِ إِمَامٍ  
 بَعْدَ إِمَامٍ لَا يُقَالُ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ نَكَارٌ لَكَ بِأَرْبَعِ عَشْرَةِ حَدِيثٍ يُضَادُّهُ مَعَ  
 كَثْرَةِ الْأَشْيَاءِ عَنْهُمْ فِي فَنُونِ الْإِسْلَامِ لَكَ يُوْجِبُ الْعِلْمَ الْعَادِي بَاتِقًا قَهْمُ كَالْقَوْلِ  
 الصَّحِيحِ وَاتِّفَاقِهِمْ حُجَّةٌ قَالَ الشَّيْخُ فِي الْعُدَّةِ قَامَا مَا اخْتَرْتَهُ مِنَ الْمَذْهَبِ هُوَ نَحْوُ الْخَبَرِ أَوْ  
 إِذَا كَانَ وَارِدًا مِنْ طَرِيقِ أَصْحَابِنَا الْقَائِلِينَ بِالْإِمَامَةِ وَكَانَ ذَلِكَ مَرْوِيًا عَنِ النَّبِيِّ أَوْ عَنْ  
 وَاحِدٍ مِنَ الْأَيْمَةِ وَكَانَ مَنْ لَا يُطْعَمُ فِي زَوْرَاتِهِ وَبُكُونِ سِدِّدٍ فِي نَقْلِهِ وَلَمْ يَكُنْ هُنَا

الاجابات المختصرة

قريبة تدل على صحة ما تضمنته من غير أن كان هناك قرينة تدل على صحة ما تضمنته  
 كما كان الاعتبار بالقرينة وكان ذلك موجبا للعلم كما تقدمت القرائن جازا العمل الذي  
 يدل على عاذا الإجماع الفرقة المحقة فاني جدها مجمعة على العمل بهذا الإخبار التي  
 بينهم دونوها في أصولهم لا يتأكدون ذلك ولا يتدافعون حتى أن جازا  
 بنى لا يعرفونه سئلوا من أين قلت هذا فاذا أحادهم على كتاب  
 معروف في مشهور وكان راوية ثقة لا ينكر حديثه سكتوا وسلموا الأمر في ذلك قبلوا  
 قوله هذه عادتهم سجدتهم من عهد النبي ومن بعده من الأئمة ومن ثم ان الصادق جعفر  
 بن محمد الذي انتشر العلم عنه وكثرت الروايات من جهة فلو كان العمل بهذا الإخبار كان جازا  
 لما اجتمعوا على ذلك ولا نكروا لأن إجماعهم فيه معصوم لا ينبغي عليه الغلط والسهو  
 والذي يكشف عن ذلك أنه لما كان العمل بالقياس مخطوفا في الشريعة عندهم يعلموا  
 به أصلا وإذا شد متهم أحد علم به في بعض المسائل واستعمل على وجه الحاجة لخصمه  
 وإن لم يعلم اعتقاده تركوا قوله وانكروا عليه بغير راسخ قوله حتى لا يفر بكون نقضا  
 من وصفنا في روايته لما كان عاملا بالقياس فلو كان العمل بمنزلة الواحد  
 يجزى ذلك المجزى لوجب أيضا فيه مثل ذلك وقد علمنا خلافا وقال العلامة في  
 النهاية أما الإمامية فالأخباريون منهم لم يقولوا في أصول الدين وفروعه إلا على الجبا  
 الأحاد المروية عن الأئمة والأصوليون منهم كابن جعفر الطوسي وغيرهم وافقوا على  
 قبول خبر الواحد لم ينكروا سوى المرتضى أتباعه شبهة حصلت له في شئتي فإن قيل  
 كيف يصح دعوى الإجماع على التقيدية والحال أن السيد المرتضى ادعى الإجماع  
 على خلافة فانه قال على ما نقل عنه في جواب المسائل البتابة عن من أن أصحابنا  
 لا يعملون بمنزلة الواحد لأن ادعاء خلافة ذلك دفع للضرورة قال لا يعلم علماء ضروريا  
 لا يدخل في مثله ريب ولا شك أن علماء الشيعة الإمامية يذهبون إلى

الاخبار الاحاد لا يجوز العمل بها في الشريعة وادّعاء التعويل عليها وانها ليست بحجة  
 ولا دلالة وقد ملأوا الطوامر وسطروا الاساطير والاحتجوا على من انقض  
 على مخالفتهم فيه ومنهم من يزيد على هذه الجملة ويذهب الى انه مستحيل ان يكون  
 العقل ان يتعبد الله تعالى بالعمل باخبار الاحاد ويجري ظهور مدعيهم باخبار الاحاد  
 مجرى ظهوره في ابطال لقياس في الشريعة وخطره وقال في المسئلة التي افرد بها  
 والبحث عن العمل بخبر الواحد انه بين في جواب المسائل المتباينات ان العلم بالضرورة  
 حاصل لكل مخالف للامامية وموافق باكمل لا يعملون في الشريعة بخبر لا يوجب العلم  
 وان ذلك قد صار شعارهم يعرفون به كما ان تقوى القياس في الشريعة مستند لهم الذي  
 يعلم منهم كل مخالف لطريق تكلم في الذريعة على التعلق بعمل الصحابة والتابعين ان الامامية  
 يدفع ذلك ويقول انما عمل باخبار الاحاد من الصحابة المتأخرين الذين يحتشم التصريح بخلاف  
 والخروج عن جملة فامسالك التكرار عليهم لا يدل على الرضا بما فعلوه لان الشرط في ذلك  
 الامسالك ان لا يكون له وجه سوى الرضا من تقية وخوف مما اشبه ذلك نقول  
 لعل دعوى الاجماع من السيد نشأ من الاشتباه فان الاجماع الذي لا ريب في انعقاد  
 انما هو عدم جواز العمل بما يخالف بروايته ولم تكن قرينة تدل على صحة اجماع  
 على عدم جواز العمل بخبر الواحد الامامي فكلا كيف وقد عرفت جملة من الاخبار والدلائل  
 على خلافه ومعلوم بالضرورة ان الاجماع الذي لا يكون المعصوم فيه لا يجدي نفعا  
 وقد تضمن بذلك شيخ الطائفة حيث قال في العدة العبارة المسطورة فان قيل  
 كيف يتكلمون في الاجماع على الفرق المحقة في العمل بخبر الواحد والمعلوم من حالها انها  
 لا تنضم العمل بخبر الواحد كما ان المعلوم من حالها انها لا تنضم العمل بالقياس بخبر  
 ادعاء احدها جازا ادعاء الاخر فيلزم المعلوم من حالها الذي لا ينكر ولا يدف  
 انهم لا يرون العمل بخبر الواحد الذي يرويه مخالفونهم في الاعتقاد بحجته بطريق

فأما ما يكون رايه منهم بطريق اصحابهم فقد بينا ان المعلوم خلاف ذلك وبيننا  
 الفرق بين ذلك وبين القياس ايضا وانه لو كان معلوماً لخطر العمل بخبر الواحد لم يجرى  
 العلم بغير القياس قد علم خلاف ذلك فان قيل اليقين حكم لا يراى اليقين من خصوص  
 وان خبر الواحد لا يعمل به ويدفعونهم عن صحة ذلك حتى ان منهم من يقول لا يجوز ذلك عقلاً  
 ومهم من يقول لا يجوز ذلك لان السمع لم يرد به وما رايانا احداً منهم تكلم في جواب  
 ذلك ولا صفت فيه كتاباً ولا املاً فيه مسألة فكيف تدعون انتم خلاف ذلك قبل  
 له الذين اشترى اليهم من المنكرين الاخبار الاحاد انما كلوا من مخالفتهم والاعتقاد قد  
 عن جواب العمل بما يروونه من الاخبار المتضمنة للحكام التي يروونها خلافها وذلك صحيح  
 على ما قد ساءه ولم يجدوا خلفوا فيما بينهم وانكروا بعضهم على بعض العمل بما يروونه لا سيما  
 ذلك يدل على الموجب للكلام على عدم صحتها فاذا خالفوا عما انكروا عليهم لمكان الادل  
 الموجبة للعلم والاخبار المتواترة بخلافه فاما من حال ذلك عقلاً فقد دللنا فيما  
 على بطلان قوله وبيننا ان ذلك جائز في انكراه كان محجاً بذلك على الذين اشترى  
 اليهم في السؤال قولهم منيرة من بين قوال الطائفة المحقة علينا فهم يكونوا  
 معصومين وكل قول علم قائله وعرف نسبه وتميز من قائله سائر الفقه المحقة  
 من بعد ذلك القول لان قول الطائفة انما كان حجة من حيث كان فيها معصوم  
 فاذا كان القول صادراً من غير معصوم علم ان قول المعصوم داخل في ما لا يثبت له الا  
 المصليين على ما بعثته في باب الاجماع انتهى كلامه رحمه الله عليه ولا يخفى عليه ان هذا  
 الكلام كالصريح في تضعيف قول السيد كانه المعصوم من السائل واراد لم يصح  
 باسمه لعظمته واجلاله وايضاً نقول ان جماع الذي ادعى السيد به لا سبيل لنا الى  
 العلم بتحقيقه فانا لا نرى من اخبارنا ما يدل على ما قاله ولو التزمنا مع كثرة الاخبار والواضح  
 عنهم في كل باب وايضاً ما وصل اليه الى الان طوار واحد ما لانه احد من اصحاب الاجتهاد في

<http://fb.com/ranajabirabbas>

الا ان يقال ان قول الشيخ في هذا الباب ليس بمعتمد هو بعيد قال الجاشي عن جماعة  
 من مشيخ القميين عن ابن الوليد انه قال محمد بن ارومه طعن علي بالغلو وكل كان في  
 محامد وكنت بكشين بن سعيد غير فقلبه وما تقر به فلا تقدره وفيه من يست  
 عن ابن بابويه نحوه وقال الجاشي احمد بن الحسن ثقة صحيح الحديث معتمد عليه فلو لم يكن  
 خبر الواحد حجة كيف يصح قوله ان حديثه صحيح ومعتمد وقال الشيخ المفيد في ارشاده  
 ان ابراهيم بن ابي اسحق بن جعفر بن موسى الكاظم يقل حديثه الثقة الرضا  
 بن يحيى بن جعفر فلو لم يكن خبر الثقة حجة كان توصيفه بالوثاقة لغوا كما لا يخفى وقال الكشي  
 بريد بن معوية العجلي عن اجمعت العصابة على تصديقهم قال العلامة في الخلاصة قال ابن  
 عقدة حدثنا احمد قال حدثنا محمد بن عبد الله بن سليمان قال سمعت ابن عيسى يقول ابو الجاشي  
 ثقة ولبس معتمد بما روى عنه بريد بن سليمان وقال الكشي قال فضل بن شاذان سمعت  
 الثقة يقول سمعت الرضا يقول بوجزة الثمال في حانة كلهمان وزمانه وقال ايضا  
 العصابة على تصحيح ما يصح من هؤلاء وتصديقهم لما يقولون واقرهم بهم بالثقة جميل  
 بن دراج وعبد الله بن مسكان وعبد الله بن بكير وحماد بن عيسى وابان بن خفاف قال  
 العلامة في الخلاصة جميل بن عبد الله بن ابي حمزة ارفيه مدحاً من طريق اصحابنا غير  
 ابن عقدة روى عن محمد بن عبد الله بن ابي حكيم قال سألنا ابن عيسى عن جميل بن عبد الله  
 بن نافع الحياط فقال ثقة وابو ثقة قال الكشي قال محمد بن مسعود سألني الحسن بن الحسن  
 بن عبد بن فضال عن الحسن بن ابي حمزة البطاني قال كذاب ملعون رويت عنه احاديث  
 كثيرة وكنت عن تفسير القرآن من اوله الى آخره الا اني لا استحل ان اروي عنه شيئاً واحداً  
 انتهى قول وجه دلالة على ما نحن بصدده هو انه لو كان مدار على اصحابنا على التواتر  
 اخباراً واحداً في الوجه في جواز الرواية عن الثقة وصدقها عن الكاذب فان العمل  
 على هذا التقدير في كلا الموضعين لا يجوز قبل كون المروي متواتراً ويجوز بعده كما لا يخفى

وقال ابن الغضائري ان سهل بن احمد كان يضمن الاحاديث يروي عن الجاهل بل ولا يبا  
 هاروي من الاشعشيات وما يجري بغيرها مما رواه غيره انتهى فانه يشعر ان خالفه  
 معتد ان كان ينفرد فيقال الجاشي محمد بن سنان رجل ضعيف حله لا يعول  
 ولا يلتفت لما نقل به وقال الجاشي محمد بن عيسى جليل واصحابنا ثقة عين كثير الروا  
 حسن التصديق يروي عن ابي جعفر الثاني مكيته مشاهقة وقال ذكر ابو جعفر بن  
 بابويه عن ابي الوليد انه قال تفرد به محمد بن عيسى من كتب يونس بن جابر لا يعتمد عليه  
 اصحابنا يذكرون هذا القول ويقولون من مثل ابي جعفر محمد بن عيسى قال الصدوق في كتاب  
 صوم النظم من الفقهاء اما خبر صادق عن ابيهم الثواب المذكور فيه لم يصح فانه شيخنا محمد  
 بن الحسن رضي الله عنه كان لا يصحح ويقول انه من طريق محمد بن موسى المهداني كان غثقا وكما  
 لم يصححه ذلك الشيخ ولم يحكم بصحة خبر الاخبار فهو عندنا مردود غير صحيح قال الشيخ الصدوق  
 محمد بن يعقوب الكليني في الكافي في باب ما جاء في اثني عشر النسخ عليهم بعد نقل حديث محمد  
 محمد بن يحيى عن محمد بن الحسن الصفار عن احمد بن ابي عبد الله عن ابي هاشم ضله سواء  
 قال محمد بن يحيى فقلت لمحمد بن الحسن يا ابا جعفر مرتبة ان هذا الخبر جاء من غير جهة  
 احمد بن ابي عبد الله قال فقال لقد حدثني قبل الحيرة بعشرة سنين وقال الصدوق  
 في العين انه نقل حديث كان شيخنا محمد بن الحسن بن احمد بن زيد رضي الله عنه سألوا في محمد  
 بن عبد الله الشيخ يروي هذا الحديث وانما اخرج هذا الخبر وهذا الكا لانه كان  
 وكاب الوجه وقد قرأته عليه فلم ينكره ورواه الى انتهى لنكتف بذلك فان في كفا  
 وهكذا لظاهر بين المصديق اعلم ان المحقق المدقق الشيخ ابا القاسم محمد بن محمد بن الحسن  
 دفع التدافع المذكور فبر السيد شيخ الطائفة وهذا المقام تبعضها العالم والفا  
 الاستبارة دي مخزن كوكلامهم وما يتحقق عليهم تحقيقا للمقام وتقيما للامام فاقول قال الشيخ  
 الجليل المستوفى في اصوله هب شيخنا ابو جعفر ح الى العمل بخبر العدل من رواه اصحابنا

هذا الخبر  
 من غير جهة

لكن لفظه ان كان مطلقاً فقد التحق بغيره انه لا يعمل بالحجج مطلقاً بل هذه الاخبار انما هي  
 عن النبي ورواها الاصحاب لان كل خبر في به اما في يجب لعليه هذا الدليلين في  
 كلامه في اجماع الاصحاب على العمل بهذه الاخبار حتى لو رواها غير الامم كما ان الحجج نسلياً  
 من الباعض استشهدوا في هذا الكتاب الدائرة بين الاصحاب عليه انتهى موضع الحاجة من عبارته  
 وقال صاحب المعالم قيل كلام المحقق المسطور هكذا في الكلام والتدافع الواقع بين ما عرفت السيد الاخصا  
 وبين ما حكينا عن العلامة في النهاية فانه عجيب يمكن ان يقال ان اعتماد المرتضى في ذكره على ما عهد  
 من كلام اوائل المسكدين من غير العمل بحجج الواحد بعيد عن طريقتهم وقد مررت بحكاية المحقق عن ابن قبة  
 وهو عليه السلام القول بنعم التعبدية عقلاً وتقول العلاقة على ما ظهر من حال الشيخ وامثالهم من علمائنا  
 المعينين بالحق الحديث حيث اوردوا الاخبار وكنتهم استرجعوا اليها في المسائل الفقهية ولم يظهر ما دل على  
 فقه المرتضى الا نضاف انه لم يتضم من حالهم المخالف له ايضا اذ كانت حجاب الاصحاب  
 يومئذ قريبة العهد بزمان لقاء المعصومين واستفادة الاحكام منهم وكانت  
 القرينة المعاصرة لها ميسرة كما اشار اليه السيد لم يعلموا فمهم في زعمهم على الخبر المجرد  
 ليظهر مخالفتهم لرأيه فيه قد تفضل المحققون من كلام الشيخ لما قلناه في ذكر كلام المحقق  
 المسطور وقال بعد نقله ما فهمه المحققون من كلام الشيخ هو الذي ينبغي ان يعتمد عليه  
 لا ما نسب العلامة اليه اما اهتمام القدماء بالبحث عن احوال الرجال فمر الحماة ان يكون  
 طلبا لتكثير القرائن تسهيلاً لسبيل العلم بصديق الخيرة لما مر في الوجوه الثلاث من جهة  
 خبر الواحد كذا اعتناهم بالرواية فانه محتمل لان يكون مرجعاً للتواتر وخبراً على  
 هذا عمل وابتهام الاخبار اصولي ليد يزفان التعويل على الأحاديث فيها غير بقول وقد  
 طعن بذلك المرتضى على نقلها حيث ظن منها الاعتماد عليها ولا وجه له بعد ملاحظة  
 ما ذكرناه وقال لفاضل الاسترابة بعد نقل كلام شيخ الطائفة المذكور في اول  
 الاستبصار ونحن نذكره فيما بعد ان شاء الله تعالى هكذا وان شئت بتحقيق كلامه

وقال صاحب المعالم

قدس سره البند فعمدته جبهه اعتراضات المتأخرين ليوافق ما ذكره في كتاب العدة ويتوافق  
 ما فهمه المحقق الحل وصاحب كتاب المعالم والمنتهى من كلامه قدس سره فاستدلوا  
 عليك من الكلام وبالله التوفيق وببينة أزمة التحقيق فأقول لمحصل كلامي الآخر  
 المستطاعة في الكتب التي انعقد إجماع قدام الطائفة المحقة على ورودها عن المعصومين  
 عليهم السلام وكانت صحتها محتاجة إلى من عقائد هو أعلم بكل ذلك بما يعنى  
 وتقرير بعض آخر من صلوة الله عليهم على ذلك تنحصر في أقسام ثلاثة القسم الأول أن يكون صحة  
 مضمون متواترة فلذلك لا يجوز فيه التساؤل الثاني أن يوجد قرينة دالة على صحة مضمونه  
 ومن القرآن أن يكون مضمونه مطابقاً للدليل العقل القطع كالتجربة الدالة على التكليف  
 لا يتعلق بغافل عنه دام خافلاً والخبر الدال على أن الفعل الواجب الذي يحجب الله العلم  
 بوجوبه عن العباد موضوع عنهم ما دام كذلك لا الدليل العقل الطن كاستصحاب  
 يجعل عدم ظهور المدعى على الحكم الشرعي مدعى على عدم ورود ذلك الحكم في الواقع ومن  
 القرآن أن يكون مضمونه مطابقاً لما هو منصوص به في الدين من طواهر القرآن وعليه ففسر  
 الباقي والقسمان يوجبان العلم والقطر بما هو حكم الله في الواقع الثالث ما لا يكون هذا  
 ولا ذلك ويجوز العمل به على شرط طرأ جفة إلى شيء واحد هو أن لا يوجد له معارض اقوى منه  
 ووجه جواز العمل بهذا القسم أنه لا يخلو من أمرين لأنه إما من الباب الذي عليه إجماع  
 في النقل عليه فإن قد ما لم ينقلوا إلا إياه أو ما يوافقونه من الباب الذي وقع إجماع على صحته <sup>والصحة</sup>  
 هنا ثبتت بقرينة عن المعصوم مع عدم ظهور مانع عن العمل بهذا التفسير لكلام رئيس  
 الطائفة موافق لما ذكره في كتاب العدة ولما ذكره المحقق الحل وصاحب المعالم في تحقيق كلامه  
 وقال في موضع آخر أقول أصحابنا الأخباريون يرون عا نسبة الفاضل العبد المخلص من  
 أنهم كانوا يعتمدون في أصول دينه وفروعه على مجرد خبر الواحد المظنون العدالة وكانه  
 وقع في هذا التوهم من عبارة الشيخ التي حكاهما المحقق وكيف يظن بولاء الأجلاء

الذين اذكري حجة الائمة وتمكنوا من اخذ الاحكام منهم بطريق القطع واليقين ومن  
استقام احوال تلك الاحاديث التي علموا بها واعتمدوا عليها في عقائدهم  
واعمالهم مثل هذه المساحة الشيعية في دينهم وكثيرا ما يقع من هذا الفاضل واعيان  
الشيعة من الدعاوى من باب العقلة والجملة وقلة التأمل في اسرار المسئلة <sup>التي</sup>  
قصدي من هذا الكلام المقدم في فضله رحمه الله او تقواه لكن قصدي منيبي لا يفتقر  
له من الافاضل فانهم يحسبون ان كل من ادعى خيرا زاد تحقيقه فيقلدوا بالعلامه الاصول  
والفروع ولولم يكن اظهر هذا المعنى وجبا على لما اظهرته لكن قطعت بوجوب الله مطم  
اسراري نتي كلامه وانا تلقى لان من الاخوان في الدين ان ينظروا فيما نقل بعين  
الانصار في ان لا يشعروا بالرد قبل التأمل كما هو داب مجادلة اهل الغصب لا عتساف  
ثم نقول وعلى الله التكلان اما قول المحقق بان مراد الشيخ من وجوب العمل على رواية  
العدل الامامي غايه وجوب العمل على الرواية التي رواها الاحباب اشترت بينهم  
لامطلق الرواية التي رواها العدل الامامي فلا بد علي من ليل فان الشيخ لم يرض عليه  
في كلامه ولا يستفاد من عبارته من ادعى ذلك فعليه البيان بل نقل عبارته في الحدة  
وفي الاستصحاب صريح في خلاف ما فهمه المحقق كما سيتضح ان شاء الله تعالى انا قد اثبتنا  
فيما سبق ان الشيخ ليس بفرد في باب العمل على رواية العدل الامامي بل عمل جمل اصحابنا  
المتقدمين كان على ذلك وقد عرفت انا قد شبعنا القول بنقل اخبار الائمة واقوال  
الاحباب وذلك ان كنت شاكاً في ذلك او ناسياً فعليك بأعانة النظر اليه فانه  
ليس بجديد ما قول صاحب المعالم بان العمل على اخبار الاحاد بعيد عن طريقه واثبات التكليف  
فان كان مراده ان العمل باخبار الاحاد في اصول العقائد مستبعد من طريقهم فهم هو الذي  
بنسبة اجلاء اصحاب الائمة لا مطلقا لان اكثر الاحباب معاصريهم كانوا فاسد  
المذهب لم يقل العلامة ان اجلاء هم كانوا يعتمدون في اصول العقائد

على اخبار الاحاد وان كان مراده ان تعلم باخبار الاحاد في الغريب بعيد عن طريق فهمهم  
ليكن كذلك فانه كان احادهم من الجمع على اخبار العدل لا ما هي بل على اخبار الثقة والحديث  
كما ينطق به الاخبار الماثورة عنهم واوائل الاحتجاج قد مر تبليغها منها ما ورد في حصة <sup>الله</sup> عبد الله  
بن جعفر الحسيني المتقدم قول <sup>الله</sup> محمد بن يحيى وابنه نقتان فما اديا اليك غنى فغنى يوديا  
وما قال لك غنى فغنى يوديا فاسمع طما واطعما فانما الثقتان المامونان وقول ابو الحسن  
نعم في ادي ليك غنى فغنى يوديا ما قال لك غنى فغنى يوديا فاسمع له واطع له فان الثقة المأمور  
ابو عبد الله فخاطبا الى ابن ابي يعقوب فما يمنعك من محمد بن مسلم التقي فانه قد سمع من ابي وكان  
عندنا وجهها ومنها اول محمد بن يحيى فقلت ل محمد بن الحسين يا ابا جعفر خرجت از هذا الخبر جاء من غير جهة  
بن ابي عبد الله قال فقال لقد حدثني قبل الحيرة بعشر سنين وقول محمد بن بابويه كما شيخنا محمد  
بن الحسن بن الرأى ومحمد بن عبد الله السمع راوى هذا الحديث وانما اخرجت هذا الخبر  
في هذا الكتاب لانه كان في كتاب الترجمة وقد قرأته عليه فلم يتكره ورواه الى وغير ذلك  
المذكورات اما ابرقه فلما كان قوله مخالفا للاحاد واوائل العداء فلا الثقات اليه  
ولا يضرب وجهه كالا يضرب مخالفة الفطحية والواقفية والناوسية مع كونهم في زمان الائمة  
اما قوله وتحويل العلاقة الى آخرة فليس كذلك فانه رحمه الله عليه كان بحر العلوم ومن ايا  
الله في العالمين بل وجهه مطالعة كتب اخبار الائمة المعصومين واوائل اصحاب الكتب  
الرجال وخطبته منها بما قال نعم ما قال والله دعه اما قوله والانصاف انه لم يتضح من ظاهر  
المخالفة له ايضا الى آخرة فليس الانصاف كذلك كما يظهر على اركاء عند مطالعة كتب الرجال  
اما قوله بعد عن عبارة المحقق واما اهتمام القدماء بالبحث عن احوال الرجال فمن الجائز ان  
يكون طلبا للذكر الثابت الى آخرة فهو ليس بجائزا من اجل ان يجوز من العقلاء في امثال اقوال  
محمد بن يحيى ومحمد بن الحسن ومحمد بن بابويه المسطورة اتفاقا هذا المعنى اما ما قال صاحب القول  
المدنية فيظهر حاله عند ذكر عبارة الاستيصار وعبارة العدة فحين تذكرها او لا ومنه

على خطأ ما فهم منها تأنيلا يظهر عند العقلاء ان هذا الفاضل المتعصب مع تصويب  
 رأيه وتخطية العلماء السابقين كيف يخطئ ويرل فقول قال الشيخ في الاستبصار اعلم  
 ان الاختيار على ضربين متواتر وغير متواتر فالمتواتر منه ما اوجب العلم فانه سبيله  
 يجب العمل به من غير توقف شيء ينضاف اليه لا امر يقوى به ولا يوجب حجة على غيره وما يجري  
 هذا المحرر لا يقيم فيه التعارض لا الضادة في اخبار النبي والائمة وما ليس بمتواتر على ضربين  
 فضرر منه يوجب العلم ايضا وهو كل خبر يقدر ان اليه قرينة توجب العلم وما يجري هذا  
 المحرر يوجب العلم به وهو لاحق بالقسم الاول والقرائن اشياء كثيرة منها ان تكون مستقلة  
 لادلة العقل مقتضاه ومنها ان تكون مطابقة لظاهر القرآن اما ظاهر او عموم او دليل  
 خطابه او فحواه فكل هذه القرائن توجب العلم وتخرج الخبر عن جزا الاحاد وتدخله في باب  
 المعلوم ومنها ان تكون مطابقة للسنة المقطوع بها اما صريحا او دليلا او فحوا او عموما  
 ومنها ان تكون مطابقة لما اجمعه المسلمون عليه ومنها ان تكون مطابقة لما اجمعت عليه امة  
 المحقة فان جميع هذه القرائن تخرج الخبر من جزا الاحاد وتدخله في باب المعلوم وتوجب  
 العمل به اما القسم الاخر فهو كل خبر لا يكون متواترا ويعبر من احد من هذه القرائن فان ذلك  
 خبر واحد يوجب العمل به على شرطه فاذا كان خبرا لا يعارضه خبر آخر فان ذلك يوجب العمل به  
 لانه من الباطل الذي عليه الاجماع في النفل الا ان يعرفوا وهم بخلافه فيتركوا لاجلها  
 العمل به وان كان هناك ما يعارضه فينبغي ان ينظر في مستعرضين فيعمل على العدل الاول  
 في الطريقين وان كانا سواء في العدالة عمل على اكثر الروايات عدلا وان كانا متساويتين  
 في العدالة والعدد وهما عاربان من جميع القرائن التي ذكرناها نظير فان كان متى عمل على احد  
 الخبرين امكن العمل بالآخر على بعض الوجوه وضرب من التاويل كان العمل به اولى من  
 العمل بالآخر الذي يحتاج مع العمل به الى طرح الخبر الاول لانه يكون العامل به عاملا  
 بالخبرين معا الى آخره قال فلهذا يا اولى الابصار وانظر الى ما قبل الفاضل في عبارة

الاستبصار وأنا أقول ليس مراد الشيخ ما فهم هذا القاضل ولا يسقط الكلام عن كفايته  
 بحيث لا يليق أن يتكلم به العامي فضلا عن أمثال الشيخ أما أولا فلأنه يلزم من التزام  
 التقديمات الكثيرة في مواضع متعددة يدون إقامة قرينة دالة عليها بحيث يعبد مثله  
 كما يظهر لمن له أدنى تمييز فلا تطول بذكره وأما ثانياً فلأنه إذا كان حاصل كلامنا أن أخبار  
 المتواترة المتون على ظهره متواتر المضمون وغير متواتر المضمون فيرد علينا المراد من متواتر المضمون  
 ما ذا المعاني مضمونها متواتر معانيها من أحاديث كثيرة ما تورد بتفاوت يسير  
 أن المضمون متواتر فلا يصح قوله فالمتواتر منه ما أوجب العلم لانه إنما حصل العلم المكان  
 أحاديث لا حديث فرض أنه متواتر المضمون كما لا يخفى وأما غيره ذلك فعلى البيان وأما  
 فالنفا فلان قوله فإذا كان خبر لا يعارض خبر آخر إلى آخر الجمل يدل بالمضمون على أنه  
 إذا كان يعارض خبر فلا يصحها عليها لاجتماع العقل وهذا تناقض صريح فان المفروض أن الكلام  
 في الأخبار والمتواترة المجموع عليه بصدورها على المعصوم وأما رابعاً فلان قوله وإن كان هذا المقام  
 إلى آخره يرد عليه حرمانه لما كان الكلام في الأخبار والمعلوم الصدور عنهم المجموع علينا  
 الأصحاب فما الوجه في ترجيح عدل الرواة فان ترجيحاً عما يصير معقولاً إذا كان احتمال عدم الصدور  
 في أحد الجانبين مستطفاً أما إذا كان كلا الجزئين مقطوعاً عن الصدور عن المعصوم فلا وجه  
 لترجيح أحدهما على الآخر من حيث رواية الثقة والضعيف كما لا يخفى فان قيل هذا النحو  
 من الترجيح وقع في مقبوله عمر بن حنظلة والشيخ إنما قال لقاء هذا الرواية تقول هذا الأمر  
 في المقبول المستلزم معقول فان الكلام فيها في مطلق الخبرين المرادين عن الآية ولا شك  
 في أن الخبر الذي يكون راوياً عدل يترجم على الخبر الذي ليس كذلك فأنك عرفت سابقاً  
 أن أخبار العادل عما يقيد الظن دون اليقين ولا ريب في أن الظن بصدور الخبر عن المعصوم  
 الحاصل من رواية الأعدل يكون أقوى من الظن الذي يحصل من رواية العادل فيترجم  
 رواية الأعدل على رواية العادل لا محالة وكلام الشيخ أيضاً في نفسه يدل على أخبار عليه

انما مقصودنا اظهار خطأ الفاضل فيما فهمه من عبارة الشيخ لما قول هذا الفاضل ان  
كلام الشيخ والعدة ايضا ورد على طبع فهم هذا الفاضل فحاشا ان يكون كذلك  
بل عبادنا الشيخ فيها في مواضع عديدة صريحة في ان فتحا وجواز العمل على خبر العادل بن الثقة  
والرواية المفيدة للطحاويون اليفيد وليت شعرك ان هذا الفاضل لم يدعاه بتجزم في العلوم  
وتصويبه بل انه ومخطئه عاظم العلم كيف لا يفهم المطالب من كلام العلماء وان كنت في غير ذلك  
فاستعملنا نقل من عبارة العدة وذكرها وان كان موجبا للتطويل لكن حقيقة الحال اننا نكشف  
بدونه ومع هذا تتضمن العبارة فوائد جليلة مفيدة فيما هو المقصود من هذا الكتاب ولا سيما  
على الفوائد ذكرها كثير من اصحاب فمصنفاتهم مثل صاحب الفوائد الممدنية مولانا صاحب  
الدرر صاحب شرح الوافي مولانا المجلسي في البحار وانا قد ذكرنا شطرا منها في هذا <sup>المقام</sup>  
فعليك بالرجوع الى امعان التطرف فاننا لا نخاف عليك من عدم فهم المقصود من  
وتذكر ان عبارة التي وقعت بعدة ونلزم ان نذكر بعد كل طائفة من كلامه ما هو  
المقصود من ذكرها تنبيه الساطرين فاقول قال الشيخ في العدة بعد العبارة التي ذكرها  
فان قيل اذا كان العقل يحجب العمل بخبر الواحد الشرع قد ورد به فما الذي تحكم على الفرق  
بين ما ترويه الطائفة المحقة وبين ما يرويه اصحاب الحديث من العامة عن النبي هلا  
علمتم بالجبر او منعتم من الكل فتل العمل بخبر الواحد اذا كان دليلا شرعيا فينبغي ان يستعمل  
بحيث قرينة الشارح والشرع يرى العمل بما يرويه طائفة مخصوصة فليس لنا ان نتعدى  
الى غيرهما كما انه ليس لنا ان نتعدى من رواية العدل الى رواية الفاسق وان كان العقل يحجب  
اذلك اجمع على ان من شرط العمل بخبر الواحد ان يكون راوية عدلا بلا خلاف وكل من  
استدل اليه عن خالف الحق لم يثبت عدالة بل ثبت فسقه فلا جاز للعالم بخبر العمل بخبر  
استدل قول لا يخفى عليك انه لو كان كلامه لا يثبت في الاجاز المتواترة المتون المعلوم الصلة  
عن الامامة لم يصح قوله انه ليس لنا الى آخره ولم يصح قوله على ان من شرط العمل الى آخره

لنستطاع احد في العمل على الخبرين وان يكون لرواه عدلا اما قوله ان كان العقل هو  
لذلك اشارة الى بطلان قول ابن قبة فلا تغفل ثم قال الشيخ فان قيل هذا القول هو  
الى ان يكون الحق في جهتين مختلفتين بالمعلوم من حال ايمتك وشيخكم خلافة ذلك  
فيلزم للمعلوم من ذلك انه لا يكون الحق في جهتين اذا كان ذلك صادرا من جهة  
من خالفهم ولا اعتقاد فاما ان لا يكون من خبرين مختلفين فقد بينا ان المسامحة  
خلافه والذي يستفاد من ذلك ايضا ان من علم العمل بخبر الواحد يقول ان ههنا اخبار  
كثيرة لا ترجح بعضها على بعض ولا نساختها بخبر فلوان اشترى اخبارا وكل واحد في العمل  
من الخبرين الذي لا يكونان مختلفين وقوله ايضا على هذا القائل فكيف يدعى بالمعلوم  
خلاف ذلك ويدين ذلك ايضا انه قد روي عن الصادق انه سئل عن اخبار في نسخة  
والمواقف غير ذلك فقال انا خالفهم في ذلك كما خالفهم في الاخبار  
الى انه امرهم به فلو لا ان ذلك كان اخبارا لما حذرنا من ذلك فيا عبادكم الطريقة التي  
ذكرتموها في وجوب العمل بخبر الواحد يرجع عليكم فيها فاما طريقة العلم من التوحيد العبد  
والسيرة والامامة وغير ذلك فان الطائفة اذا سئلوا عن الدلالة على صحة حاله عليها  
الاخبار بعينها فان كان هذا الفدحة فيمنع انكم بها حجة في وجوب قبولها في طريقة العلم  
وقد قرهتم مجلات ذلك قبله نحن لا نسلم ان جميع الطائفة يجعل على اجابا الاحاد  
فيما طريقة العلم مما عدا قوة وكيف نسلم ذلك وقد علمنا بالدلالة الواضحة العقلية ان طريق  
هذه الامم العقل او ما يوجب العلم من ادلة السمع فيما يمكن ذلك فيه علمنا ايضا ان  
الامام المعصوم لا بد ان يكون قاطبا له فحق لا يجوز ان يكون قول المعصوم دخلا في قول  
القائلين في هذه المسألة بالاخبار واذ لم يكن قوله دخلا في جملة قولهم فلا اعتبار  
وكانت قواهم وذلك مطروحة ليس كذلك القول في اجابا الاحاد لانه لم يرد دليل  
على ان قول الامام اخل في جملة اقوال المسكرين لمقابل ميان قوله اخل في جملة قول القائلين

راسلني  
عبد الله

بها وعلى هذا سقط السؤال على ان الذي ذكره مجرد الدعوى من الذي شيل يمين جرح  
الى الاخبار في هذه المسئلة فلا يمكن استناد ذلك الى قول علماء متبينين وان قال  
ذلك بعض عقلية من اصحاب الحديث فذلك لا يلتفت اليه علينا انتهى كتحقق عليك  
ان السؤال الثاني وجوابه صريح في ان كلام الشيخ انما هو خبر الواحد الموجب للظنون  
المترتبة المفيد لليقين وصريح في ان خبر العادل عند لا يفيد ليقين كما انتبناه من قبل  
وايضاً كلامه يدل على ان الاجماع الذي يكون المعصوم داخلاً فيه وسياق الحديث  
الله تعالى وايضاً كلامه يدل على انه لا بد في اصول الدين من القطع واليقين دون فروعها  
يعني بحقيقة الحال ثم قال الشيخ فان قيل كيف تعلم ان هذه الاخبار ونحن نعلم ان رواها  
اكثرهم كما هو ظاهر وايضاً اخبار الجرح والتشبيه وغير ذلك من العلم الناسخ وغير ذلك من  
المساكير فتيف بمخول الاعتماد على ما يروى بالمتال هو لا قبل له وليس كل التقاة تفردوا بشي  
والتشبيه وغير ذلك مما ذكر في السؤال ولو صح انه نقل لم يدل على ان كان متقدماً لتفقه  
الجرح ولا يمتنع ان يكون انما رواه ليعلم انه لم يشد عن شيء من الروايات لانه يعتقد ذلك ونحن  
لم نعد على مجرد نقلهم بل اعتمادنا على العمل الصادق من جهة وارتقاء الدواعي فيما بينهم فاما  
الرأية فلا حجة فيه على حال انتهى حاصل كلامه ان علمهم على اخبار الاحاد وعدم نقل عنهم  
في باب العمل بخبر الواحد راجع الى اعتمادنا على ان خبر الواحد حجة ثم قال فان قيل كيف تقولون  
على هذه الاخبار واكثرها الهجرة والمشبهة والمقلدة والعلاء والواقفية والفضحية وغير  
هؤلاء من فرقة الشيعة المخالفة للاعتقاد الصحيح ومن شرط خبر الواحد ان يكون راوية  
عندنا من اوجب العمل به هذا مفقود في هؤلاء وان عولم على علمهم دون اوائهم فقد حلت  
عملوا بما هو طريقة هؤلاء الذي ذكرناه من ذلك يدل على جواز العمل باخبار الكفار والنساء  
فيلزم ليس نقول بان جميع اخبار الاحاد يجوز العمل بها بل لها شرائط نحو ذكرها فيما بعد ونشيرنا الى  
من القول في الاماير العلماء المعتقدين للحق فلا طعن على ذلك هذا السؤال اما ما يروى من

فالصحيح الذي اعتقده ان المقادير الحق وان كان مخطيا في الاصل يعفو عنه ولا احكم فيه بحكم  
الفساق فلا يلزم على هذا ترك ما نقلوه على ان من اشهر والسيد لا نسلم انهم لم يقدروا على  
ان يكونوا عالمين بالدليل على سبيل الجملة كما نقوله جماعة اهل العدل في كثير من اهل الاسواق  
والعامه وليس من حجب بتقدير عليهم ايراد المحج في ذلك ينبغي ان يكونوا غير عالمين لان ايراد  
المحج والمناظرة صناعه وليس بقف حصول المعرفة على حصوها كما قلنا في اصحاب الجمل وليس كما  
ان يقول ان هؤلاء ليسوا اصحاب الجمل لانهم اذا سئلوا عن التوحيد والعدل اوصفوا الله تعالى  
اوصفه النبوة قالوا كذا وروينا ويردون في ذلك كله الاخبار وليس هذا طريقه اصحاب الجمل  
وذلك انه لا يمنع ان يكون هؤلاء اصحاب الجمل وقد حصلت لهم المعارف بالله تعالى  
انهم لما عذروا عليهم المحج في ذلك حاله على ما كان سهلا وليس يلزم ان يعلموا ان ذلك  
لا يصلح ان يكون دليلا لا بعد ان يتقدم المعرفة بالله وانما الواجب عليهم ان يكونوا  
عالمين وهم عالمون على الجملة كما قدرنا لا فيما تفرع عليه بوجوب التكفير ولا النصيب  
واما الفرق الذين اشاروا اليهم من الواقفيه والفقهاء وغير ذلك جواب بان في  
احدهما ان ما يرويه هؤلاء مجوز العمل به اذا كانوا اتفاقا في النقل وان كانوا مخطئين في  
اذا علم من اعتقادهم تمسكهم بالدين ونحو حجه من الكذب وضع الاحاد وهذه كانت  
جماعة عصره والائمة نحو عبد الله بن بكير وسماعة بن مهران ويخوي في هذا من المتأخرين  
وبني سماعه ومن شاكلهم فاذا علمنا ان هؤلاء الذين اشارنا اليهم كانوا مخطئين في الاعتقاد  
القول بالوقف وغير ذلك كانوا اتفاقا في النقل فما يكون طريقه هؤلاء جاز العمل به الجواب  
الثاني ان جميع ما يرويه هؤلاء اذا اخصوا بروايتهم لا يعمل به وانما يعمل اذا اتوا الى رواية  
روايتهم من هو على الطريقة المستقيمة والاعتقاد الصحيح في مجوز العمل به فما اذا انفردوا فلا يجوز  
ذلك فيه على حال وعلى هذا اسقط الاعتراض انتهى اقول لا ينبغي عليك ان كلامه هذا في موضع  
عديد لا يشعر بان خير الواحد عندنا واجب العمل سيما الجواب الثاني من ديننا الجوابين لا يصلح

الذي تكون الغافل من كثره في باب النقل فيضع بان عدم العلم بالفسق كافي في ترك العمل  
 على رواية الوادي وان لم يحصل العلم بعد الله فتأمل ثم قال اما الروايات الغلاة فمنها ما  
 عليه رواية ومنهم في وضع الاحاديث فلا يجوز العمل بروايتها اذا انفردوا اذا انفرد  
 روايته الي رواية بعض جاز ذلك ويكون ذلك لاجل رواية الثقة دون رواية الشاذل  
 هذه العبارة روى علي خلافاً لنسبة المحقق وغيره من عدم العمل على رواية الثقة بل فيهم  
 الطائفة ثم قال واما المجيزة والتشبيهة فاول في ما ذلك اننا لانعلم الحمد مجيزة ولا مشبهة  
 وانما سماعنا انهم كانوا يروون ما تضمن الحجة والتشبيهة وليس روايتهم لها دليل على صحة  
 كانوا يعتقدون لصحتها بل بينا الوهم في روايتهم لها وانه خبر لا اعتقاد لمتضمنها ولو كانوا  
 يعتقدون للحجة والتشبيهة كان الخدم على ما يروونه كالكلهم على ما يروونه الفرق والتقدم  
 ذكرها وقد بينا ما عندنا في ذلك وهذه حجة كافية في ابطال هذا السؤال فان قيل  
 لم انكرهم ان يكون الذين اشرتم اليهم لم يعملوا بهذه الاخبار لمجرد هابل اعمالي بالقرآن  
 اقنوت بها ودلتهم على صحتها ولاجلها عملوا بها ولو تجردت عنها لما عملوا بها واذا  
 جاز ذلك لم يكن الاعتماد على عملهم كما قبل له القرائن التي تقفون بالحجج وتدافع على صحة  
 اشياء مخصوصة تدركها بعد من الكتاب والسنة والاجماع والتواتر ونحن نعلم انه ليس  
 في جميع المسائل التي استعملت فيها الاخبار والاحاديث الا انها الثمن انما هي موجودة في كتبهم  
 وتصانيفهم وفتاؤهم ليس في جميعها يمكن الاستدلال بالقرآن لعدم ذكر ذلك في صحيحة  
 فتاواه دليل ومعناه ولا في السنة المتواترة لعدم ذلك في اكثر الاحكام بل وجودها في مسائل  
 معدودة ولا في الاجماع لوجود الاختلاف في ذلك فعلم احدنا انما يؤيد قوله ان جميع هذه  
 المسائل هي محالة ومن ادعى القرائن في جميع ما ذكرناه كان السرييننا وبلينه بل كان معوله على العلم  
 ضروري خلاصه مداعمالا بعلم من نفسه صالحة ولفيضة ومن قال عند ذلك اني قد عدت  
 من القرائن حكيم بما كان تفضيله العقل بل من ان يترك اكثر الاخبار والقرآن الاحكام ولا يحكم بها

وبه الشرح به وهذا الحديث غيب اهل العلم عنه وصاروا لا يحسنون مكانة لا يذكرون  
 على ما يحكم من رواة من الشرح خلاصه مما يدل ايضا على حوز العمل بهذه الاخبار التي  
 ما ظهر من البرقة المحقة من الاختلاف الصادر عن العمل بها فاني وجدت في مختلف المذهب  
 يفتي اقدمهم بما لا يفتي به صاحب في جميع ابواب الفقه من الطهارات والديات من العبادات  
 والاحكام والمعاملات والامر ايضا يخرج ذلك من اختلافهم في العدد والرواية في الصوم والختان  
 في ان التلف مثل تطيقات هل يقع واحدة ام لا ومن اختلافهم في باب الطهارة في قول  
 الذي لا ينجسه شيء ونحو اختلافهم في حد الكفر ونحو اختلافهم في استيفاء طلاء الجيد ليس  
 والرجلين واختلافهم في اعتبار أقصى مائة الفاس واختلافهم في عدد فصول الاذان والاقامة  
 وغير ذلك في سائر ابواب الفقه حتى ان بابا منكم لا يسلم الا وجدت العلم من الطائفة مختلفة في  
 مسائل منه متفاوتة القوي وقد ذكرت ما ورد منهم من الاحاديث المتلفة التي تخص الفقه  
 المكتات المعروف بالاستبصار وفي كتاب غريب الاحكام ما يزيد على خمسة لا وحديث فذكرت  
 اختلاف الطائفة في العمل بها وذلك اشهر من ان يحفى حتى انك لو تأملت اختلافهم في هذه  
 يزيد على اختلاف الشافعي ومالك ووجدتهم مع هذا الاختلاف العظيم يفتهم  
 موا لا صاحب ولم يلبث لي تضليلية وتفسيق والبولية من مخالف قولنا ان العمل بهذه الاخبار كان  
 لما جاز ذلك وكان يكون من عمل بخبر عنده انه صحيح يكون مخالفه مخاطبة تكلم القويم يستحق  
 بذلك وفي تركهم ذلك والعدل عنه دليل على جواز العمل بما عملوا من الاخبار انتهى قول الاختلاف  
 في الفتوى باعتبار اختلاف الاحاديث تبين على وجهين احدهما ان يكون باعتبار الاختلاف  
 التحم ونايهما باعتبار الاختلاف في صحة بعض الاحاديث وعدم صحتها بان يكون بعض الاحاديث  
 عند بعض وضوحا عند الاخر وبعضها على العكس وكلام الشيرازي ان من عزم على الاختلاف  
 الوقفي الفادى بين القدماء ان كان للاختلاف في صحة بعض الاحاديث تبين على بعض  
 آخر تبين فتبين ان يكون من عمل بخبر عنده انه صحيح الى اخره ولبيح الاختصاص بالاختلاف الوهم بين القدماء

على جواز العمل بأخبار الاحاد فانه لو فرض ان اختلفوا فيه كان باعديار اختلاف الجمع مع ضمير عدم قطع الموالات انما يكون دليلا على جواز اتحاد الجماع على جواز العمل بأخبار الاحاد كما لا يخفى ولنعلم ان قوله وكان يكون من عمل بخبر عنده انه صحيح الى آخره صريح في ان الصحة التي كانت مصطفى بن القدر وما وقع الاختلاف بحسبها بين القدماء وكان بعض الاحاديث صحيحا عند بعض ولم يكن صحيحا عند بعض اخو وليكن هذا منك على ذكر فانه يجد باي نوعا من اسباب ان شاء الله تعالى ثم قال مرة فان نجاس من متنجس الى ان يقول كل مسلم مما اختلفوا فيه عليه دليل قاطع ومن جالف محطى فاسق يلزم ان نفى الطائفة باجمعا وبفضل الشيوخ المتقدمين كلهم فانه لا يمكن ان يدعى على احد موافقة في جميع احكام الشرع ومن بلغ الى هذا الحد لا يحسن مكالمته ويحب التغافل عنه بالسكوت وان امتنع من تقسيمهم وفضلناهم فلا يمكن الا لار العمل بما علوا به كان حسنا حائرا خاصة وعلى اصولنا ان كل خطأ قبيح كبير فلا يمكن ان يقال اخطأهم كان صغيرا فانحيط على ما نذهب اليه الميزة فلا جيل ذلك لم يقطع الموالات تركوا التفتيق فيه والتفصيل فان قال قائل اكثر ما في هذا الاعتبار ان يدل على انهم غير جواحد بالعمل بهذه الاخبار وانه قد عفى عنهم وذلك لا يدل على صوابهم لانه لا يمنع ان يكون مخالف الدليل منهم اخطا وانما واستحق العقاب لانه عفى له عن خطائهم واسقط عنه ما استحقه قيل له اجواب عن ذلك من وجهين احدهما ان عرضنا بما ائتمروا من المذاهب وهذا وان عمل بهذه الاخبار لا يكون فاسقا مستحقا للعقاب فاذا سلم لنا ذلك ثبت لنا ما هو الغرض المقصود والثاني ان ذلك لا يجوز لانه لو كان قد عفى لهم عن العمل بذلك مع انه قبيح يستحق به العقاب اسقط عقابهم لكانوا مغررين بالقبح وذلك لا يجوز لانهم اذا علموا انهم بهذه الاخبار لا يستحقون العقاب لم يصرفهم عن العمل صارف لو كان فيها ما هو قبيح العمل به بل جاز ذلك على حال فان قيل لو كانت هذه الطريقة حالة على جواز العمل بما اختلفوا في الاخبار المتعلقة بالشرع من حيث لم ينكر بعضهم على بعض ولم يفتق بعضهم

بعضها يعني ان يكون دالة على صوابهم فيما طريقة العلم فافهم قد اختلفوا في البحر والنسبة  
 والتجسيم والصورة وغير ذلك فاعيان الائمة فلم تهر قطعو المولات ولا انكروا على من جازمهم  
 وذلك بيطل اعتمدت في جميع عد دعوة من الاختلاف والواقع بين الطائفة فان النكير  
 واقع في من الطائفة والتفسير حاصل في غيرها تجاوزوا ذلك ايضا الى التكفير وذلك شهر  
 من ان يخفى حتى ان كثير منهم جعل ذلك طعنا على رواية من خالف في المذهب الذي ذكره  
 في السؤال فنقول في ذلك المكتبة صدر عن الائمة للنكير عليهم بخلافهم على من يقول  
 بالتجسيم والتشبيه والصورة والعلو غير ذلك وكذلك من خالف في اعيان الائمة لا فهم  
 جعلوا ما يخص الفطرية والواقعية والناوسية وغيرهم من الفرق المختلفة برواياته  
 لا يقبلون ولا يلتفتون اليه فلو كان اختلافا في العمل باخبار الاحاديث تجري  
 اختلافهم فلماذا هب اليها الوجوب يجزوا فيها ذلك المجري ومن نظري  
 المكتبة سيرا حوالا لطائفة واقا ويلما وجد الامر بخلاف ذلك وهذه ايضا طرقة  
 معتمدة في هذا الباب انتهى قوله فيما طريقة العلم يشعربان حزم الواحد لا يفيد  
 العلم وهذا هو الذي قد اثبتنا من قبل ثم قاله وما يدل ايضا على صحته ما ذهبنا  
 اليه لنا وجدنا الطائفة ميزت الرجال لنا قل لهذه الاخبار فونقت النقا ففهم وصفت  
 الضعفاء وفرق بين من يعتمد على حديثه ومن لا يعتمد على خبره ومدحوا المذموم منهم  
 وذموا المذموم وقالوا فلا زعمهم في حديث وفلان كذا وفلان محط وفلان مخالف في المذهب  
 والاعتقاد وفلان واقفي وفلان فطحي وغير ذلك من الطعون التي ذكرها وصنفوا في ذلك  
 الكتب استثنوا الرجال من جملة ما روه من المصنفين في هارستهم حتى ازوا حداهم  
 اذا انكر حديثا نظر في اسناده وضعفه برأيه هذه عادتهم على قديم الوقت حديثه  
 لا يخفى فلو كان العلم بما يسلم من الطعن بروايتهم هو موثوق به جائزا كما ينبغي من غير  
 وكان يكون خبره مطحما مثل خبر غيره فلا يكون فائدة لشروعه فيما نشره عن ابيه من التصنيف

والتوثيق وترجيح الاخبار بعضها على بعض في ثبوت ذلك دليل على صحة ما اختاره  
 انتهى هذا الكلام من اوله الى اخره صريح في ان كلام الشيخ ومطلق الاخبار وفي ان منطوقه  
 اثبات حجية خبر العادل الا ما هي مطلقا لان كلامه في الاخبار المعلوم الصدور  
 عليها بغير الاصحاح كما هي الفاضل فان اي عاقل يقول ان الاخبار المقطوع الصدور  
 باعتبار كون رجال بسندها ضعيفة تترك وباعتبار كونهم ثقاة يعمل عليها ومن ههنا  
 ظهر ايضا ان ما قال صاحب المعالم ومن تبعه من ان اهتمام القدماء بالبحث عن احوال  
 الرجال من الجائز ان يكون طلبا لتكثير القرائن الى آخره ساقط عن محل الاعتبار ولا ينبغي  
 الالتفات اليه فان كلام الشيخ هذا صريح في ان بحث القدماء عن احوال الرجال على  
 الوجه المشاهد لما كان ليعمل على الجواز كان راوية ثقة يطرحوا اذ لم يكن كذلك  
 والشيخ بالاتفاق بيننا وبين الخصوم كان اعلم بمدى القدماء واقرب من انهم والله  
 يعلم احوالهم في ذكر القرائن التي تدل على صحة اخبار الاحاد وعلى بطلانها وما يرجح  
 الاخبار بعضها على بعض وحكم المراسيل والقرائن التي تدل على صحة تضمن الاخبار التي لا توثق  
 العلم اشياء اربعة انتهى قول قوله لا توجب العلم اما المراد به انها توجب لعلم بصدورها  
 عن المعصوم كما هو الظاهر من سياق كلامه وسبأه فهو المراد واما المراد به انها توجب  
 العلم بصحة مضمونها كما فهم الفاضل فيرد من ان شيئا من الاخبار ليس بحيث يفيد بنفسه العلم  
 بصحة مضمونه الا مع ضمنية ادلة العقل والاجماع ونحو ذلك ومن ادعى خلاف ذلك فعليه  
 البيان ثم قال نعم ان تكون موافقة ادلة العقل وما اقتضاه لان الاشياء في العقل اذا كانت  
 اما على الحظر والاباحة على ما قد علم او الوقف على ما نذهب اليه في ورد الخبر متضمنا  
 للحظر والاباحة ولا يكون هناك ما يدل على العمى بخلافه وجب ان يكون ذلك دليلا على  
 صحة مضمونه عند من احتار ذلك واما على ما ذهبنا اليه من اختاره والوقف في ورد الخبر موافقا لذلك  
 وجب التوقف كذلك لا يلا ايضا على صحة مضمونه الا ان يدل على احوالها فحينئذ الخبر لا اصل ومثله كان

انجربنا ولا للخطر ولم يكن هذا دليل يدل على الاباحة فينبغي ايضا المصير اليه لا يجوز العمل بخلافه ولا  
 زيد دليل يوجب العمل بخلافه لان هذا حكم مستفاد بالعقل ولا ينبغي ان يقطع على  
 ما تضمنه ذلك الخبر لا نه خبر واحد لا يوجب العلم فيقطع به ولا هو موجب العمل بفعله وان كان  
 الخبر متضمنا للاباحة ولا يكون هناك خبر آخر دليل شرعي يدل على خلافه وجب  
 الانتقال اليه العمل به ترك ما اقتضاه الاصل لان هذا فائدة العمل باخبار الاحاد ولا ينبغي  
 ان يقطع على صحة متضمن لما قد مناه من رودة مورده ولا يوجب العلم انتهى اقول  
 لانه خبر واحد لا يوجب العلم المراد من هذا الكلام على ما فهمناه واضح لا غبار عليه  
 اما على ما فهمه هذا الفاضل فيث على انه لا نسلم انه خبر واحد بل هو خبر متواتر معلوم  
 الصدور عن المعصوم وايضا ينبغي ان لا نسلم انه لا يوجب العلم فان العلم بصدقه مقروض  
 على روعه هذا الفاضل اما العلم بصحة متضمن فلعدم معارض من الاخبار ولا وال  
 لا يقال عدم المعارض يدل على ان مضمون حكم الله الواقع لا نقول فعلى هذا لا تخصيص  
 بعدم افادة العلم بخبر الواحد لان بظهور الكتاب الاخبار المتواترة ايضا كذا للوفان  
 دليل افادتها العلم ليلال انه لم يوجد من السائر في معارض لها ثم قاله فلما لا يكون الخبر  
 مطابقا لنص الكتاب اما خصص او عموم او دليل او نحوه فان جبر ذلك دليل على صحة متضمن  
 الا ان يدل دليل يوجب العلم يقين بذلك الخبر يدل على جواز تخصيص العموم به وترك دليل  
 الخطاب فيجسم المصليين وانما قلنا ذلك لما يقينه فما بعد المنع من جواز تخصيص العموم  
 الاحاد ان شاء الله تعالى وانها ان يكون الخبر موافقا لسنة المقطوع بها مرجحة التواتر وان تضمنه  
 خبر الواحد اذا وافقه مقطوع على صحة يقطع على صحة ايضا وجواز العمل به ان لم يكن ذلك  
 دليلا على صحة نقل الخبر يجوز ان يكون الخبر كذا با وان وافق السنة المقطوع بها انتهى قوله  
 ابن الفاضل الماويل لكلام السبغ الى مقتناه لينظر في هذا الكلام ومقتضا فان قول الجوز  
 ان يكون الخبر كذا بلا يساعده كون كلامه واخبار العلوم الصدور عن الائمة كالا يقطع

ثم قال ثم منها ان يكون موافقاً لما اجتمعت الفرق المحقة عليه فانه متى كان كذلك عدل ايضا  
 على صحة متصفه ولا يمكننا ايضا ان نجعل اجماعهم ليلا على صحة نفس الخبر لا يجوز ان  
 اجعل على ذلك عن دليل غير هذا الخبر وخبر غير هذا الخبر ولم يتقوله استغناء باجماعهم  
 على العمل بهذه القل من كل ما يدل على صحة متصفه اخبار الاحاد ولا يدل على صحتها  
 بما يبيناه من جواز ان يكون الاخبار مصنوعة او وافقت هذه الادلة فمتى تجرد عن  
 واحد من هذه القل ان كان خبر واحد محضاً ثم ينظر فيما كان ما يصفه هذا الخبر  
 هناك ما يدل على خلاف متصفه من كتاب سنة واجماع ويجابط احو العمل على ما يدل لذلك  
 عليه ان كان ما يصفه ليس هناك ما يدل على العمل بخلافه ولا يعرف قوى الطائفة  
 فيه نظراً فان كان هناك خبر اخر يعارضه مما يحرج مجراً يجب ترجيح واحد هما على الاخر  
 وسنذكر من بعد ما يرجح به الاخبار بعضها على بعض ان لم يكن هذا الخبر مخالفاً لجماع العمل  
 به لا قول اجماع مقرر على نقله ليس هناك دليل على العمل بخلافه فينبغي ان يكون العمل به انتهى  
 قال صاحب الفوائد المدنية والحاشية المتعلقة بهذه العبارة هكذا قوله وجب العمل بالكتاب  
 اجماع منهم على نقله اقول هذا موافق لما نقلناه من كتاب الاستبصار وصرح في ان كلامه  
 قدس سره والاخبار الموجهة في اصول اصحابنا المشبهة بالمتحدة كما افاد الحق المحقق في  
 تحقيق كلامه انتهى كلام الفاضل اقول انظر ايا او لا بصار الى عصية هذا الفاضل فافاً  
 مع ادعائه انه انما يقول اظهار الحق فانه كيف طوى كسحه عن الكلام وعبارة العدة الدالة  
 على ان كلام الشيخ في مطلوع الخبر من الاخبار المقطوع الصدور عن الاجمعة مع كونها في موطأ  
 عديده صريح وخلاف ادعاه هذا الفاضل وصرح في ما قلناه كما عرفت وكيف  
 تشبث بهذه العبارة حيث وجدنا تشابهاً في هذا الاعمال الكافية وانا اقول كلام الشيخ  
 هذا واضح مستظهر من اوله اخره على نفس واحد فان مراده ان الخبر اذا كان معارضاً  
 لابد في العمل باحد هما من مرجح والا يلزمه الترجيح بلا مرجح اما اذا لم يكن له معارض فيعلم

كلام صاحب  
 فقه ما ياب

كلام المصنف

ان على تقلة اجما سكونيا فيعمل بيلا تقصيا فصرح خارجا عن ثبوت العمل  
بجزء الواحد اوجب ولا يلزم من الاجماع السكوني ان يخرج الخبر عن الاحاد وبدخل  
في المتواترات فان السكون انما يكون ناشيا عن عدم العلم بكذا والخبر لا عن العلم بكذا  
الخبر ليزمان يصير الخبر معلوم الصدق وعن العصم كما لا يخفى بل نقول هذه العبارة  
كتظاير هاتل على ان كلمة في مطلق الخبر ان كلمة لو كان والاخبار الجموع عليها  
ليمكن تخصيص الخبر الخالي من المعارض بكونه اجماعيا وتذير ذلك قد استخرجناه في  
ثم قال الشفهم وكذلك ان وجد هناك فتا ومختلفة من الطائفة وليس للقول المخالف مسند  
الى خبر آخر ولا الى دليل يوجب العلم وجب اطراح القول الاخر والعمل بالقول الموافق لهذا الخبر  
لان ذلك القول لا بد ان يكون عليه دليل فاذا لم يكن هناك دليل يدل على صحته ولما نقول  
بالاجتهاد والقياس حتى يسند ذلك القول الى لا هناك خبر اخر يضاهي واليه مرجع ان  
ذلك القول مطرحا ووجب العمل بهذا الخبر بالقول الذي يوافقها واما القرارة التي تدل  
على العمل بخلافه فاستعمل خبر الواحد فهو ان يكون هناك دليل ومقطوع به كتاب وسنة  
مقطوع بها او اجتماع الفرق المحقة على العمل بخلافه فمضمونه ان جميع الكتب بوجوب ترك العمل  
به انما قلنا ذلك لانه هذه الادلة توجب العلم وخبر الواحد لا يوجب العلم وانما يقتضيه علم  
الظن والظن لا يقابل العلم وايضا فقد روي عنهم اهلهم فالوا اذا جاءكم عن احد شيان  
فاعرضواهما على كتاب الله وسنة رسوله فان افقهما فخذوا به ما لم يوافقهما فردوه اليينا  
فلاجل ذلك ردنا هذا الخبر ولا يجب على هذا ان يقطع على طلائه ونقصانه لا يمنع  
ان يكون الخبر في نفسه صحيحا وله وجه من التاويل لا نقف عليه وخبره على سبب خفي علينا انما  
فيه وتناول شخصا بعينه وخبره عن الحقيقة غير ذلك من الوجوه فلا يمكن ان يقطع على  
كذبه وانما يجب الامتناع من العمل بحسب ما قدمناه انقل قول لا يخفى اشغال هذا  
الكلام على خبر الواحد مفيد للظن دون اليقين ان عدم جواز العمل على طبق مضمون

الحديث لا يدل على عدم صدق الحديث عن المعصوم كما ان صحة المضمون لا توجب القطع  
بصدق رواية عن المعصوم وهذا يستلزم كون كلامه في مطلق الاخبار غير المقطوع بصدقها  
وعدم صدقها كما لا يخفى ثم قال فاما الاخبار اذا تعارضت وتقابلت فانه يحتاج الى العمل ببعضها  
الى ترجيح والتبرجيم يكونا شيئا منها ان يكون احدهما خبرين موافقين للكتاب والسنة المقطوع بها والآخر  
مخالفا لهما فانه يجب العمل بما وافقهما وترك العمل بما خالفهما وكذلك ان وافق احدهما اجماع  
الفرقة المحقة والاخر يخالفه وجب العمل بما وافق اجماعهم وترك العمل بما يخالفه فان لم يكن  
مع احدهما خبرين متينين في ذلك كانت فتيا الطائفة مختلفة نظرا لحوال واتهما فاما كان رواية  
عدلا وجب العمل به وترك العمل بما الميرى العدل في سنن القبول في عدالة المراعاة  
في هذا الباب فان كانوا جميعا عدلين نظروا في كثرة رواة عمل به وترك العمل  
بقليل الرواة فان كانوا متساوين في العدد والعدالة عمل بابعدهما من قول  
العامه ويترك العمل بما يوافقهم اذ كان الخبران يوافقان العامة ويخالفانها جميعا  
نظروا لهما فان كان متين عمل باحد الخبرين امكن العمل بالخبر الاخر على وجه من الوجوه  
وضرب من التاويل اذا عمل بالخبر الاخر لا يمكن العمل بهذا الخبر وجب العمل بالخبر الذي  
يمكن مع العمل به العمل بالخبر الاخر لان الخبرين جميعا منقولان مجموع على نقلهما وليس هناك  
قرينة تدل على صحة احدهما ولا ما يبرح احدهما يبرح الاخر فينبغي ان يعمل بهما اذا يمكن  
ولا يعمل بالخبر الذي اذا عمل به وجب اطرار العمل بالآخر وان لم يمكن العمل بهما جميعا  
لتضادهما وتناقضهما كان الانسان مخيرا في العمل بايهما شاء انتهى قوله مجموع على نقلهما  
هنا صريح في ان المراد من الاجماع الاجماع السكوتي لا يصح الحكم بهذا وهذا فانه خبر  
على ان مراد الشيخ من الاجماع الذي ذكره هو الاجماع السكوتي لا ما روى الفاضل  
ظاهر لكن افراط المعاصرين الذين ابتليت بهم في تصويب راي هذا الفاضل  
امثال هذه التنبهات والله اعلم بالسر الخفيات ثم قال لما لعدالة المراعاة في ترجيح

أحد الخبرين على الآخر فهو ان يكون الراوى معقداً للمخبر مستتباً ثقة في دينه محتجراً  
 من الكذب عيظتهم فيما يرويه فاما اذا كان مخالفاً في الاعتقاد لاصل المذهب يروى  
 مع ذلك عن الايمة نظر فيما يرويه فان كان هناك من طرق الموثوق بهم مخالفاً لوجه  
 اظهر خيراً وان لم يكن هناك ما يوجب طرح خبره ويكون هناك ما يوافق وجوب العمل  
 به وان لم يكن هناك من الفرق المحقة خبر يوافق ذلك ولا يخالفه ولا يفسد منهم قوله  
 به وجب ايضا العمل به لما روى عن الصادق عليه السلام انه قال اذا نزلت بكم حادثة لا تجدون  
 حكماً فيما روى عنها فانظروا الى ما روى واعرفوا على قائلها وابطل ما قلنا علمت الطائفة  
 بما رواه حفص بن غياث وعياث بن كليب ونوح بن دراج والسكوني وغيرهم  
 من العامة عن ابيهم انهم لم يرووه ولم يكن عندهم خلافة واما اذا كان الراوى  
 من فرق الشيعة مثل الفطحية والواقفية والناوسية وغيرهم نظر فيما يرويه فان كان هناك  
 قربة لبعضها او خبر اخر من جهة الموثوق به فيهم وجب العمل به وان كان هناك عيب مخالفته  
 من طريق الموثوق به وجب طرده ما اختصوا به واثبتوا العمل بما رواه الثقة وكان ما  
 ليس له مخالفاً لغيره ولا يعرف من الطائفة العمل بخلافه وجب ايضا العمل اذا كان  
 محتجاً في رواية موثوقة في امانته وان كان مخطئاً في اصل الاعتقاد فلاجل ما قلناه  
 علمت الطائفة باخبار الفطحية مثل عبد الله بن بكير وغيره واخبار الواقفية مثل سماعة  
 بن مهران وعلى بن الحزمة وعثمان بن عيسى ومن بعد هؤلاء بما روى بنو فضال وبنو  
 سماعة والطائرون وغيرهم فيما لم يكن عندهم خلافة انتهى قوله ولاجل ما قلناه  
 علمت الطائفة بما رواه حفص بن غياث الى آخره وقوله فلاجل ما قلناه علمت  
 الطائفة باخبار الفطحية الى آخره صريح في خلاف طائفة صفاء الفوائد المذنة فانه قال فيهم الطائفة  
 والشيخ الصدوق عليه السلام في غيرهم من الاصحاح الكرام ما علموا باخبار الثماني اسناداً عامة من المخالفين من العامة  
 والواقفية والفطحية غيرهم لانها كانت مقطوعة الصلة بالائمة عليهم السلام عليها بايد الاحباب وان وقع في سلسلة

الاسناد بعض المخالفين لكن من لم يجعل الله نوا قهاله من نور ثم قال في واما ما يري في الغلاة  
 والمتهمون والمضعفون وغير هؤلاء فيما يختص بالغلاة بروايته فان كانوا ممن عرف بحكم  
 استقامه وحال غلو عمل بياروه في حال استقامه قبل طرده في حال خطائهم ولا جيل ذلك  
 عمل الطائفة بما رواه ابو الخطاط محمد بن ابي نعيم في حال استقامته وترك ما رواه في حال تحليطه  
 وكذا القول في احمد بن هلال الغبراني ابن ابي عذافر وغير هؤلاء واما ما يري في حال  
 تحليطهم فلا يجوز العمل به على كل حال وكذلك القول فيما يري المتهمون والمضعفون  
 ان كان هناك ما يعضد روايتهم ويدل على صحتها وجب العمل بان لم يكن هناك شبهة  
 لروايته بالصحة لوجب التوقف في اخبارهم فلاجل ذلك توقف المشايخ عن اخبار كثيرة  
 هذه صوابها وليرىوها واستثنوها في فهارستهم من جملة ما يري منه من الضعيفات انتهى  
 قال صاحب الفوائد المدنيه في الحاشية المتعلقة بهذه العبارة هكذا قوله واستثنوها  
 وفهارستهم الى اخره اقول العلاقة الحكيمة من واقعة من المناخرين لم يطالعوا على ما ذكره في  
 الطائفة والكشي وغيرهما من احتراز قدما سارضى الله عنهم عن ادخال الاحاديث التي  
 لم يثبت ورودها عن اصحاب العصمة في اصولهم فلذلك حكموا بعدم صحة اكثر احاديثنا  
 انتهى كلام هذا الفاضل انظر اياما مع علماء العلماء العقلاء انحراف هذا الفاضل عن حجة  
 الاستقامة وطريق السلافة فان الشيخ متى ذكر ان قدما سارضى الله عنهم كانوا محتترين عن ادخال  
 الاحاديث التي لم يقطع بصحتها عن المعصومين كما هو مل هذا الفاضل والعلاقة  
 متى ادعى ان قدما سارضى الله عنهم عن ادخال الاحاديث التي ثبت عدم ورودها عنهم  
 بل الشيخ صرح هنا وفي مواضع عديدة كما عرفت ان قدما سارضى الله عنهم كانوا مطبقين على حجة  
 اخبار الاحاد المطلقين الصديقين والائمة وعد من جملة اخبار المخالفين الشيعة الغير الاكابر  
 اذا كان نقى في الرواية ولم يكن له معارض من طريقة الفرق المحقة ولا يلزم من قوله بان  
 القدماء ما كانوا يروون من المتهمون والمضعفين انهم ما كانوا يروون الا المعلوم الصلة

<http://fb.com/ranajabirabbas>

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

احكام الروايتين ان يبين من الرواية الاخرى كان العمل بالرواية الرائدة لان تلك الرواية حق  
 حكم خبر آخر يضاف الى الرواية الثانية فان كان مع احدا الروايتين عمل الطائفة باحدهما  
 فذلك خارج عن الترجيح بل هو دليل قاطع على صحة واحدا والآخر فان كان مع احدهما  
 الخبرين عمل اكثر الطائفة ينبغي ان يرجح على الخبر الآخر الذي عمل به قليل منهم اذا كان  
 احدا المرسلين متناولا للخطأ الآخر متناولا للاباحة فلهذا ذهبنا الى الذي اخترنا من الوقف  
 يقتضيه التوقف فيهما لان الحكمين جميعا مستقاران شرعا وليست احدهما بالعمل الى من لا  
 وان قلنا انه اذا لم يكن هناك ما يرجح باحدهما على الآخر قد كانا غيرين كان ذلك ايضا جازما  
 كما قلناه في الخبرين المسندين وهذه جملة كافية في الباب انتهى كلامنا على الله مقام اوله  
 افاد الشيخ الجليل من الكلام المستطرد ان مختاره هو العمل بخبر العادل الامامي ذم لم يعارض  
 دليل اقوى منه وكذا انجرح العامي المروي عن الامام في مثل السكوني ذم لم يكن له معارض من طريق  
 الامامي وكذا رواية الشيعة الغير الامامي مثل عبد الله بن بكير وساعة بن مهران اذا كان ثقة  
 والرواية ولم يكن للمايه معارض من طريق الامامي برواية الغالي وغيره اذا علم صدقها في  
 حال استقامته كذا انجرح الفاسق بافعال الجوارحه مع كونه ثقة في الرواية افاد ايضا انه ليس  
 بمنفرد وهذا الباب بل ادعى على جميع فدأء الاحصاء على ذلك جعله دليلا على مختاره كما  
 عرف في يلو من هذا ان هذا هو احد المباحث للاختصاص على ابد اجراء الخبر الذي وقع وطريقها العام  
 او الواقف او الفطح وغيرهم فمصنفنا قد لا ما ظنه امثال حسب الفوائد المذكورة وليكن هذا على ذكره  
 نافع فيما سلكنا ان شاء الله تعالى لا استنباطا اخر ايضا سيظهر ان شاء الله تعالى فيما بعد الوجه  
**الثالث** الذي يصلح ان يكون مستمسكا وباب التعبد بخبر الواحد هو انه لو لم يخبر بالثبوت  
 من جهة فادته النظر لزعم اما التكليف بالحال اما سقوط التكليف ببيان ذلك الاحكام الشرعية  
 لم يعلم بالضرورة من الدين وهي كثيرة طريق العلم بها منسك فاما لفقد اخبار المتواترة واقطاع طريق  
 الاطلاع على الاجماع من جهة النظر في الخبر الواحد نادرا ووضوح كونه اصل البراءة لا تفيد النظر في الكتابين المذكورين

شيخنا  
 جابر

مختصيص العلم بالاحكام تكليف بالحال لا محالة وعدم تكليفه مع عدم جواز الظن بالاحكام  
 اما سقوط التكليف راساً واما التكاليف بالحال كما لا يخفى ويرد عليه ان لا يستلزم ان في  
 الاحكام الشرعية احكاماً بحيث لم تكن من ضرر ربات المدين او من ضرر ربات المدين  
 او لا تكون مستفادة من الاخبار المتواترة الا نادراً يسيراً وهو يعلم بالاجماع من المتأه  
 قال السيد المرتضى مورداً على نفسه هكذا فان قيل اذا سددت طريق العمل بالاحكام  
 اى شئ تعولون في الفقه كله واجاب بما حاصله ان معظم الفقه يعلم بالضرورة من مذا  
 ائمتنا فيه بالاخبار المتواترة وما لم يتحقق ذلك فيه ولعله الا ثل يقول في الاجماع لا  
 وان لم يكن بما اجمع الاصحاب عليه فان امكن القطع باحد الاقوال المختلفة فيه لا يحكم بالخير  
 لعدم الترجيح بلامرجه وقال صاحب الفوائد المدنية فائدة قد علمت انه من الواضحات التي  
 في صدره والذين تشبعوا كتب الرجال كتب الاحاديث فهرست اصول اصحابنا لا سيما كتاب الكشي  
 وفهرست الشيخ وفهرست الجاشني وفهرست محمد بن شهر آشوب المازندراني والاشهر  
 واخر كتابي كخبر الرئيس الطائفة بكتاب العدة له وكلام علم الهدى وكلام المحقق الحلبي في  
 وفي كتاب الاصول وكلام محمد بن دريس الحلبي في آخر السرائر وكلام ابن بابويه في كتاب  
 من لا يحضره الفقيه وكلام الامام نفقة الاسلام في اول كتاب الكافي وكلام الشهيد الثاني  
 في شرح رسالته في دراية الحديث وكلام صاحب المعالي والمنقح وكلام صاحب كفاية مشرق  
 في دراية الحديث وكلام صاحب كفاية مشرق في كتاب النهاية عند  
 تقسيم علماء الامامية الى الاخباريين والاصوليين اشكان عند قدامنا اصحاب الامامة  
 كتب اصول كانت مرجعهم في عقائدهم واعمالهم والهم كانوا متمكنين من استعلام احوال  
 احاديث تلك الكتب والاصول ومن اخذ الاحكام منهم بطريق القطع واليقين ومن  
 الفيض بن الشيخ في الصحيحين <sup>ان</sup> فيها غير صحيح ومن <sup>اي</sup> ان منهم لا يعقل عن هذه الدقة  
 ولا يقصر في دعائهم وان عاقلنا فاضلا صالحا اذا ارادنا ان كتاب يكون مرجعاً

لشيعتي عقائد هو العلم والهدى في أحد ما لا يرضى أن يلقب بهذا الحديث الصحيح وغير الصحيح  
نصب علامة تميز بينهما بل أقول ربأب النوار يتحلى يرضى بأخذ أحبار من موضع لا يفتخر عليه  
فكيف ينظر بخيار العلماء الأتقياء والصلحاء خلافاً لذلك سيما أمام الثقة الأمين محمد  
بن يعقوب الكليني ورئيس الطائفة ومحمد بن علي بن بابويه وقد علمت وفور القرار أن الحق  
للقطع بما هو حكم الله في الواقع أو يورود الحكم عنهم في زمن محمد بن يعقوب الكليني وزمن  
محمد بن علي بن بابويه وزمن علم الهدى وزمن رئيس الطائفة وزمن محمد بن إدريس  
الحلّي وزمن المحقق الحلّي فتقول بقيت فزعمنا بمن الله تعالى بركاتنا عينا قرائن موجبة للقطع  
العادي بولود الحديث عنهم مهما أنه كثيراً ما يقطع بالقرائن الحالية والمقالية بيان الزكوة  
كان ثقة في الرواية لم يرض بالافتراء ولا بزيادة ما لم يكن يثبتاً وأصحابه عذرة وإن كان قد  
المذموم فاستغنى بحجة هذا النوع من القرائن واقعة في أحاديث كتب أصحابنا ومنها  
تعاهد بعضهم ببعض ومنها نقل العالم الثقة الورع في كتابه الذي ألفه هداية الناس  
ولا يكون مرجع الشيعة أصل جليل ورأيت مع تمكن من استعلام حال ذلك الأصل وتلك  
الرواية وأخذ الأحكام بطريق القطع عنهم ومنها تنسكه بأحاديث ذلك الأصل أو تعلقوا  
مع تمكن من أن ينسك بروايات أخرى صحيحة ومنها وجودة في أحد كتابي الشيعة في الكتاب  
ومن يجتهد الفقهاء اجتماع شهادتهم على صحة أحاديث كتبهم وعلى أنها مأخوذة من تلك  
الأصول المجمع على صحتها ومنها أن يكون راوياً واحداً من الجماعة التي اجتمعت العصاة على  
ما يصح عنهم ومنها أن يكون راوياً واحداً ورد في شأهم من بعض الأئمة المهرة ثقة مأمونون  
واخذوا عنهم معاملة دينكم وهو لاء امتناء الله في أرضه ونحو ذلك وقال في مواضع أخرى من  
الكتاب **الفصل التاسع** في تصحيح أحاديث كتبنا بوجوه نفطنت بها بتوفيق  
الملك العلام ودلالة أهل الذكر ثم قال **الوجه الأول** من الوجوه الدالة على صحة  
أحاديث الكتب الأربعة مثلاً بأصلها قد ما شئت أنا نقطع قطعاً عادياً بأن جمعاً

كثيراً من نقاة اصحابنا ومنهم الجماعة الذين اجتمعت العصاة به على انهم لم ينقلوا  
الا الصحيح باصطلاح القدماء صرفوا اعمارهم في مدة تزيد على ثلثمائة سنة واخذوا  
الاحكام عنهم وتاليف ما يسمعونهم وعرض المؤلفات عليهم ثم التابوا  
لهم تسعهم في طريقهم واستمر هذا المعنى الى زمن الائمة الثلاثة **الوجه الثاني**  
انا نعلم انه كان عندنا اصول من من امير المؤمنين الى زمن الائمة  
الثلاثة فليس الله ارحمهم كانوا يعتمدون عليها في عقائدهم واعمالهم ولعلم  
علماء اديانهم كانوا يتمكنون من استقلام حال تلك الاصول اخذ الاحكام  
عنهم سائر الزمان وبعثوا ولعلم علماء اديانهم كانوا عالمين بانهم مع التمكن من  
القدم واليقين في حكاية الله تعالى لا يجوز الا اعتماد على ما يكتسب ذلك والفهم يقصر  
في ذلك واستمر هذا المعنى ايضا الى زمن الائمة الثلاثة فعلم ان تلك الاحاديث  
هي **الوجه الثالث** ان مقتضى الحكمة الربانية  
في تسمية سيد المرسلين والائمة بالشيعة ان لا يصح من كان في اصلاب الوجة  
منهم ويعهد لهم اصول معتقدة يعملون بما فيها في زمن الغيبة الكبرى **الوجه الرابع**  
ان ائمة الاخبار بابائهم امروا اصحابهم بتاليف ما يسمعونهم منهم وضبطه ونسره  
في نسخة في زمن الغيبة واخذوا بوقوعه **الوجه الخامس** ان اكثر احاديثنا  
في بيوتنا واصلها التي اجتمعت العصاة به على تصحيح ما يصح عنهم اي على انهم ينقلوا  
الصحيح ونسبوا بوجدها في تلك الاصول طرق جملتها ان تقطع بقضية المقام ان الطريق  
المتكبر الحديث منا هو طريقنا الى الاصل المأخوذ منه الحديث تلك القضية وافق وكما  
ان نسخة كتاب من نسخة الفقيه بل كتاب الكافي ايضا عند النظر الدقيق وقد ذكرهم  
في نسخة الثقة الجليل الصدوق ابو عمر الكشي في كتابه فقال قال لكشي اجتمعت العصاة  
على تصديق هؤلاء الاولين من اصحاب ابي جعفر واصحاب ابي عبد الله وانقادوا لهم بال

فقالوا افقه الا وليسته زراة ومعر فبن خويويه وبريد ابو بصير الاسدي  
والفضل بن يسار محمد بن مسلم الطائفة وافقه الستة زراة وقال بعضهم مكان  
ابو بصير الاسدي ابو بصير المراءى هوليث بن الجحترى حدثنا الحسين بن الحسن  
بن دينار القمي قال حدثني سعيد بن عبد الله بن ابي خلف القمي قال حدثني محمد بن  
ابي عبد الله المسمعي قال حدثني علي بن حديد ع عن اسباط عن جميل بن  
دراج قال سمعت ابا عبد الله يقول وتاد الارض ما علام الدين اربعة محمد بن مسلم  
وبريد بن معوية وليث بن الجحترى المراءى وزراة بن عيينة وهذا الاسناد  
عن محمد بن عبد الله المسمعي عن علي بن اسباط عن محمد بن سنان عن داود  
بن سرحان قال سمعت ابا عبد الله يقول اني لاحد الرجل حديث والهاء  
عن القياس فخرج من عندي فيتأول حديثي على خير يا ويله اقامت قومًا  
ان يشكوا ونجيت قوما فكل يتأول لنفسه يريد المعصية لله ولرسوله فلو سمعوا  
واطاعوا لا ودعتهم واودعوا ابي صحابه ان اصحاب ابي كانوا زينا احياء وامواتا  
اعني زراة ومحمد بن مسلم ومنهم وليث المراءى وبريد العجلي هؤلاء قوامون <sup>لقسط</sup>  
هؤلاء قوالون بالصدق وهؤلاء السابقون السابقون اولئك المقربون انتهى  
كلامه اي كلام الكشي ثم قال في موضع آخر بعد ذلك تسعة الفقهاء من اصحاب  
ابي عبد الله اجتمعت العصاة على تصحيح ما يصح من هؤلاء وتصديقهم لما يقولون  
واقروا لهم بالفقه من دون اولئك الذين عدناهم سميائهم هم ستة نفر جميل  
بن دراج عبد الله بن مسكان وعبد الله بن بكير حماد بن عيسى حماد بن عثمان واما بن عثمان قالوا  
ودعوا بواسطى العقبة يعني ثعلبة بن ميمون ان افقه هؤلاء جميل بن دراج وهم اشد اخصا  
ابي عبد الله ثم قال في موضع آخر بعد ذلك تسعة الفقهاء من اصحاب ابي ابراهيم  
الحسن الرضا اجمع اصحابنا على تصحيح ما يصح من هؤلاء وتصديقهم واقروا لهم

بالفقه والعلم وهم ستة نفر آخر دون الستة النفر الذين ذكرناهم **واصحابنا** **عليه السلام**  
منهم يونس بن عبد الرحمن وصفيان بن يحيى **بياع السابري** ومحمد بن أبي عمير **عبد الله**  
بن المغيرة والحسن بن محبوب وأحمد بن محمد بن أبي نصر قال بعضهم مكان الحسن  
بن محبوب الحسن بن علي بن فضال فصاله بن أبي أيوب قال بعضهم مكان أبي  
فضال عثمان بن عيسى وأفقه هؤلاء يونس بن عبد الرحمن وصفيان بن يحيى انتهى كلامه  
وأقول مستند الإجماع الذي نقله الكشي في حق هذه الجماعة الروايات الناطقة بأمر  
معتدون في كل ما يروون وبهذا التحقيق ظهر عليك وانكشف لديك ان  
ما ذكره رئيس الطائفة في كتاب العدة من انه اجتمعت الطائفة على صحة مراسيل جمع من الروايات  
كما جعلوا على صحة مسانيدهم مني على ورود الروايات الناطقة بأمر معتدون في كل ما يروون  
والمآخرون كالشهود الثاني في شرح مسائلنا فن دراية الحديث تكمل على الإجماع  
الثاني في سبب قلة تتبعهم واستعمالهم في التبرعات واستعمالهم قبل ان يتحقق المباحث وبناء  
تصانيفهم على المقدمات المأثورة المشهورة التي يوجد مصداقها واحاديثنا العامة وفي رواية  
احاديثهم كما صرح بذلك في الشهود الثاني وقد مر نقله عن **الوجه السادس**  
توافق أخبار الأئمة الثلاثة في صحة احاديث كتبهم لا يقتصر ذلك اشتمال طرق كثيرة منها على من  
حاله من الاستقامة بالتحال المذاهب الفاسدة او بظهور الكذب منه وطرد الاختلال عليه  
بعد ان كان ثقة مستقيماً ويؤيدهم ما تقدم نقله عن السيد الاجل المنقضي **الوجه السابع**  
انه لو لم يكن احاديث كتبنا مأخوذة من الاصول الجمة عليها الزمان يكون اكثر احاديثنا غير  
للاعتماد عليها والعادة قاضية بطلان **الوجه الثامن** ان كثيرا ما يطرح رئيس الطائفة  
الاحاديث الصحيحة باصطلاح المتأخرين ويعمل بنقائضها الضعيفة باصطلاح المتأخرين فلو  
ما ذكرناه لما وقع من مثل رئيس الطائفة ذلك عادة **الوجه التاسع** ان كثيرا ما يعتمد  
الطائفة على طرق ضعيفة مغمضة من طرق اخرى صحيحة فلو ما ذكرناه لما وقع من مثل ذلك

عادة الوجبات أو أكثر من رئيس الطائفة صرح في كتاب العدة وفي أول الاستبصار  
 بأن كل حديث عليه ما خرج من الأصول المجمع على صحة نقلها ونحن نقطع عادة بأننا  
**الوجه الحادي عشر** شيخنا الصدوق ذكر مثل ذلك بل أقوى منه في أوائل كتابه  
 من لا يخفى عليه الغيب ونحن نقطع بأنه ما كذب وكذلك نقول في حق الكافي للإمام ثقة الاسلام  
**الوجه الثاني عشر** اننا قطعنا قطعاً عادياً في حق أكثر رواة احاديثنا بقرينة ما بلغنا  
 من احوالهم انهم يروون بالافتراء في رواية الحديث والذي لم يقطع في حقهم بذلك  
 كثيراً ما يقطع بأنه طريق <sup>الحديث</sup> الثقة الذي اخذ الحديث منه والعائدة في ذكره بحجج  
 البتة بانقصال سلسلة المخاطبة السامية ودفع طعن العام بأن احاديثنا ليست متعنه  
 بل مأخوذة من كتب قد ما نكروا ومن اصولهم ومن جملة القرائن على ما ذكرناه ان الامام  
 ثقة الاسلام صرح في أول الكافي بصحة جميع احاديثه ومع ذلك كثيراً ما يذكر في  
 اوائل الاسانيد من ليس بثقة بقى احتمال السهو هو يذم بارة بقاء بعض  
 الروايات ببعض تارة بقرينة تناسيل اجزاء الحديث وتارة بقرينة السؤال الجواب  
 وتارة بقرائن اخرى بعد الترتل عن المقام السابق نقول على سبيل الاستظهار ونحن  
 قطعنا قطعاً عادياً بان تلك المسائل المذكورة في كتب احاديثنا عرضت على الائمة  
 وسئلوا عنها وبالحجج الواضحة وبان اجوبتهم موجودة في تلك الاحاديث المتداولة  
 بين اصحابنا واللازم من ذلك ان يكون كل تلك الاحاديث جوابهم وبعضها فان لم  
 نقل  
 منه الاحاديث في احد ونقلنا فيها احاديث موافقة لم يبق اشكال ان نقلنا  
 فيها احاديث مخالفة فللتقية علامات يعرفها الماهر في احاديثهم وسند ذلك على ما  
 واسم في ان شاء الله تعالى يوفق الملك العالم ودلالة اهل الذكر كما قال في موضع آخر  
 منير الى مقولة عمر بن الخطاب ان هذه الرواية الشريفة مستهينة بين متاخر اصحابنا  
 عمر بن الخطاب نيل اعلی ان علماء الرجال يوقعون لكن الشهيد الثاني ثقة في نخرج رسالتنا في

وراية الحديث ثم قال وانا اقول، لئلا من ذلك عن التمسك بما غسك به العلامة من  
وافقه في اثبات صحة بعض الاحاديث من كون روايد امامنا عدلا ضابطا وذلك  
لتصريح ابن بابويه في اول كتاب من لا يحضره الفقيه بان كل ما فيه صحيح حجة بينة من الله  
يعني ابنه فاطم بن وده عن اصحاب العصمة بتواتر او بقرينة اجماع او بغيرها ولو كان  
ورده في الواقع من باب التقية والسفقة على الرعاية وصرح الامام في نسخة الامام  
في اول الكتاب في قريب من ذلك وهذه الرواية الشريفة مذكورة فيهما وعلى هاتين  
الطائفتين مع نصيحة في مواضع من كتاب العدة في الاصول بان كل حديث على نه كتاب  
من كتب احاديث من الاصول الجمة على نقلها فانما قطعنا قطعاً عادياً بان امثال هذا الدعاء  
لم تصد عن امثال هؤلاء باجماع الا في الاصول الصحيحة التي الواضحة التي لا تصلح ان يروى  
فيها احاد بالجملة كتاب من لا يحضره الفقيه كاف لنا في حصول القطع العادي وهو  
الحكم عنهم فجميع ادبار الفقه فانها اذا انضم اليها كتاب كاف مع ما ذكره مصنف في  
اوله من صحة كل ما فيه اذا انضم اليها كتابا ليس الطائفة مع ما ذكره مصنفهما من انه لم يعل  
الا بالاحاديث المأخوذة من الاصول الجمة عليها انتهى كلام الفاضل الاسترلابي وانا  
اقول وبالله التوفيق اما دعوى السيد ان معظم الفقهاء يعلم بالضرورة من المذهب  
وبالاخبار المتواترة فعمله تقدير صحة لا يبره من هذا الا بالنسبة اليه نفسه ومعاصره لما بالنسبة  
اليها فيصير الدعوى حم متضمنة لانكار البدعيات ومناقضتها للحجيات والضرورية  
فان من يتبع كتب العقلا لا يكاد ان يجد نسبة المسائل التي هي من ضروريات المذهب  
لما ليس كذلك كنسبة واحد الى الالف وقد رأيت في بعض مصنفات بعض الاعلام  
انه قد استوعب ضروريات المذهب في نحو رقعة او ورقتين مع ادخال بعض المسائل  
فيها على الاحتمال المحال ان مسائل الفقه لا تكاد ان تنضبط في مائة الفيت قال صاحب العالم  
فجواب كلام السيد لا يدل على ما ادعاه من علم معظم الفقهاء بالضرورة وباجماع الامامة

من كتابي تصنيف

امر متغير وهذا الرمز واشباهه فالتكليف فيها يتحصل العلم غير جازم الا كماله بالظن  
 فيما يتعد في العلم مما لا شك فيه لا نزاع وقد ذكر السبيل في غير موضع من كتابه  
 ايضا انتهى كذا حال دعواه العلم بالتواترات فان وجود السنة للتواتر والاحياء  
 المتواترة في زمانها نادرا و النادر كالمعدوم ولما كان اثبات هذا من اهم مقاصد  
 هذا الكتاب واقص مقاصده فلا باس في بسط الكلام في تحفيظ هذا العلم وتذكره ولما شخ  
 بتوفيق الملك المتعال عن القيل والقال في اثبات عدم تواتر جميع الاحياء المسطوية والكسبية  
 الاربعة وغيرها وعدم قطعيتها كذلك ثم ذكر ما يتجلى على كلام صاحب الفوائد المدنية  
 المسطوية بانها تقصيرا لا يتضم حقيقة الحال لتلايقه للاستدلال بمحال ما توفيقه الا بالله  
 فقول لنا في عدم قطعيتها وجوب **الاول** منها انا قد اثبتنا فيما سبق ان قد يكونا كانوا  
 مطبقين على وجوب العمل بخبر الواحد العدل والاحاديث الكثيرة ايضا دالة على كمال قدرته  
 فلا وجه لعد ادخال اخبار الاحاد المتنازع فيها ومضيقها لعدم روايتها اياها ومنقول  
 لاشك في ان احاديث الكتب الاربعة وغيرها اكثرها ائاما خفية مركبة لقطاع القائلين  
 بحجية اخبار الاحاد واما ما خرج من الثقة وعلى كلا التقديرين ثبت المطلوب سابقا خبرا  
 الواحد لا يفيد الا الظنون واليقين **والثاني** منها انه قد بينا فيما سبق ان مختار الشيخ  
 هو العمل باخبار المقلدة والثقة الغير الاما من القاسم بالبحر اذ لم يكن لها معارض وان  
 لا يقتصر على هذا بل يدعى على الاحصاء ايضا على ذلك ولم يصرح في كتابه الاخبار بعدم ادخال  
 امثال هذه الاخبار فيها فكيف يحصل الجزم بان جميع احاديثها مقطوع الصدد عن الا  
 واذ لم يحصل الجزم فيها لم يحصل الجزم بصدد جميع احاديثها كما في من لا يخفى الفقيه  
 على ائمة ايضا اذ طريقهم جميعا في تاليف كتب الاحاديث باتفاق ان خصوص واحد والشيخ  
 منها انك عرفت فيما سبق ان الشيخ الصدوق قال في العيون بعد نقل حديث كان  
 محمد بن الحسن بن زيد بن الوافي محمد بن عبد الله المسموع من هذا الحديث واما آخر

هذا شيخنا العلامة الذي لا ينسكان وكتاب الوجوه وقد قرأته عليه فلم ينكره ورواه لي انتهى  
فقد من هذا ان عند الشيخ الصدوق يكفي في الاعتماد والرواية قرأته على شيخه <sup>الخارج</sup> وعنده  
ها وان كان الراوى ضعيفا ويعلم بالضرورة ان هذا لا يعيد المقطع بصدور الرواية عن  
المعصوم للشيخ الصدوق فضلا لغيره من الخلائق الكثيرة المختلفة والمذاهب والآراء سيما  
نظرا الى قول محمد بن الحسن بن اول درجة في الغلو نفى السهو عن النبي كما صرح به ابن بابويه  
في الفقيه ولما لم يصرح هذا الشيخ في موضع بعدم ادخال ائمه تلك الرواية في من لا يحضره <sup>الفقيه</sup>  
ولم يميز بينها وبين غيرها في الكلام سبق لنا وثوق بصدور جميع الروايات المستطوعة  
فيه عن الائمة واذا كان حال الحديث من لا يحضره الفقيه كذلك فيكون حال الكتب الثلاثة  
ايضا كذلك فانه لم يفرق احد الى الان فيما بين الائمة الثلاثة في اخذ الاحاديث  
وادخالها في كتبهم **الرابع** منها ان شيخ الاسلام محمد بن يعقوب الكليني قال  
في الكافي ولدا ابو جعفر محمد بن علي الشافعي في شهر رمضان من سنة خمس  
وتسعين ومائة وقبض سنة عشرين ومائتين في اخر ذي القعدة وهو ابن خمس وعشرين  
سنة وشهرين وغاية غير يوم اخر ذكر بعد فضل سيده هكذا سعد بن عبد الله <sup>القمي</sup>  
جميعا عن ابراهيم بن مهزيار عن اخيه علي بن مهزيار عن الحسن بن سعيد محمد بن سنان قال  
قبض محمد بن علي وهو ابن خمس وعشرين سنة وثلاثة اشهر واثنى عشر يوما في يوم الثلاثاء  
لست خلون من ذي الحجة سنة عشرين ومائتين فلو كان جميع الروايات التي هي في الكافي  
مقطوعة الصدوق عن الائمة كيف يقول هذا الشيخ بخلافه **الحا**ص من ان شيخ  
الصدوق قال في الفقيه بعد نقل توقيع هذا التوقيع عندي بخط ابي محمد الحسن بن علي  
وفي كتاب محمد بن يعقوب الكليني روايته خلافاً لذلك التوقيع عن الصادق <sup>عليه السلام</sup> قال  
لست افي بهذا الحديث مشيئا الى ما رواه محمد بن يعقوب الكليني عن الصادق <sup>عليه السلام</sup> بل  
اخفى بما عندي بخط الحسن بن علي ولو صح الخبران جميعا لكان الواجب الاخذ بقول الآخر

كما امر به الصادق وذلك لان الاجبار طرأ وجيء ومعان وكل امام اعلم بزمانة والحكامه  
من غيرهم من الناس انتهى فان قوله ولو صح اجزائ لا محسن في صوته يكون <sup>مقطوع</sup> الجزيان  
الصدقة عن المعصوم كما لا يخفى اما قوله صاحب الفوائد المدنية بانه ليس قوله ولو صح اجزائ  
صريحاً في عدم صحة الجزل الذي في الكافي لاحتمال ان يكون قصده الاشارة الى القادة  
الكلية المذكورة في كلامهم عليهم السلام في باب الجزين المتعارضين فان تلك العبارة  
مذكورة هناك فلا يخفى ما فيه لان مقصودنا ان ظاهر العبارة يدل على انه لم يثبت  
قطعة صدقة رتبة الكافي عن المعصوم وهذا القدر كاف لنا فانه لما لم يثبت  
عنده مع وجود الفرائض الكنية في زمانه فكيف يثبت قطع جسيم ما في الكافي لنا على اننا  
اكثر الاحاديث الواردة في باب خلافه احاديث فاحدنا قد يكون متضمناً  
لقوله ولو صح اجزائ والله يعلم **السادس** منها انه قال الشيخ الصدوق في الفقيه  
مشيراً الى حديث في الكافي ما وجدت هذا الحديث لا في كتاب محمد بن يعقوب وما  
رويته الا من طريقه حدثني به غير واحد منهم محمد بن محمد بن عيسى الكليني رضي الله عنه  
عن محمد بن يعقوب لان هذا القول مشعر بانه لم يكن قاطعاً بصدقة عن المعصوم  
السابع منها انه قال الشيخ الصدوق في الفقيه هكذا في رواية وهب بن وهب  
عن جعفر بن محمد عن ابيان علي بن ابيطالب البجلي برجل وقع على جارية امراته فجلت فقال  
الرجل وهبتها الى فانكيت المرأة فقال لتأتينني راشه ودا ولا رجسك بالحجارة فلما رأت  
المرأة ذلك اعترفت بجلدها على الحديث قال مصنف هذا الكتاب بحمد الله تعالى هذا  
الحديث هكذا في رواية وهب بن وهب وهو ضعيف والذي ائق به اعتمد في هذا المعنى  
ما رواه الحسن بن محبوب الى اخره انتهى قد روي هذا الرواية بعين الشيخ والاستصحاب  
وافق بمضمونها وروي رواية اخرى بمضمون هذه الرواية فلو كان كل الاحاديث في  
الاستصحاب مقطوع الصدقة عن الائمة لم يصح قول بن بابويه لضعف هذه الرواية حيث

انه لو يهضعف ان كان قوله صحيحاً لم يكن جميع احاديثه الاستبصار معلوم  
الصدوق عن الائمة صلوات الله عليهم ايضاً نقول طريق الصدوق الوهاب بن وهب  
عليه يظهر من فهرست الفقيه هكذا محمد بن بابويه عن ابيه محمد بن الحسن عن سعد بن  
عبد الله عن احمد بن محمد بن خالد عن ابيه عن ابي انجاشي وهب بن وهب  
القاضي القزويني ويظهر من فهرست الشيخان سعد بن عبد الله و احمد بن محمد بن خالد  
صاحب كتبه مصنفات فلو كان جميع احاديثه لكتبه اربعة عاخرة من الاصول  
المشهورة المجمع عليها المعلوم صدق احاديثها عن الائمة كاي نعم صاحب المفوائد الله  
والخرابة كيف يحتم قول ابن بابويه بتضعيف رواية وهب بن وهب مع اخذ  
عن المصنفات المعتمدة وايضاً يظهر مما سبق من قول ابن بابويه ان روايته محمد بن الحسن  
الحديث يوجب كون الحديث مقطوع الصدوق عن الائمة على نعم صاحب الفوائد  
المدنية فكيف تضعف ابن بابويه هذه الرواية مع انه محمد بن الحسن رواها له الشافعي  
انه قال محمد بن بابويه عليه الرحمة في باب ما جاء في اربعة ومجئ الدلائل بعد نقل حديث  
هذا الخبر في كتاب محمد بن احمد بن محمد بن ابراهيم بن هاشم باسناده برفع الى عبد الله  
انتهى فان هذا الكلام بظاهره يشعر بان لم يوجد هذا الحديث في غير كتاب محمد بن  
احمد ولم يكن قاطعاً بصدقه عن الصادق والله يعلم التماسه منها ان هذا  
الشيخ السعيد والفقيه وباب احرام الخاضع كرايه حديثاً بمضمون ثم قال فان مصنف  
هذا الكتاب بهذا الحديث فمردود الحديث الذي رواه ابن مسكان عن ابراهيم  
بن اسحق عن محمد بن ابا عبد الله الى اخر الحديث لان هذا الاسناد اسناد منقطع  
والحديث الاول مخصص ورحمة واسناده متصل انتهى لانه لو كان كلا الحديثين معاوي  
الصدوق عن الائمة فما يضر بقطاع احدهما لان ضعف الحديث المنقطع انما هو احتمال ان يكون  
الرواية الغير المذكورة فاسقاً كاذباً واضعاً للحديث المنقطع اما لو لم يكن احدهما

معلوم الصدقة رقيقة ان يعمل ضعفه بعدم القطع بصدقة ولا بعد اتصاله فان  
اسباب القطع عند القدماء لم تكن مخصصة والاتصال ايضا الاتصال لا بوجوب قطعية  
الصدقة رقيقة ان لا يعمل العمل باحدهما باتصال سند كما لا يخفى العاشر منها انه  
قال الشيخ الصدوق في الفقيه في رواية محمد بن سنان عن حذيفة بن منصور عن ابي  
عبد الله قال شهر رمضان ثلثون يوما لا ينقص ابدأ وفي رواية حذيفة بن منصور عن معا  
بن كثر عن ابي عبد الله ويقال له معاذ بن مسلم الطائفة عن ابي عبد الله قال شهر رمضان  
ثلثون يوما لا ينقص الله ابدأ وفي رواية محمد بن مسلم بن بزيع عن محمد بن يعقوب  
عن شعيب عن ابيه عن ابي عبد الله قال قلت له ان الناس يرون ان رسول الله  
ما صام من شهر رمضان تسعة وعشرين يوما أكثر مما صام ثلثين قال كذبوا ما صام  
رسول الله الا تاما ولا تكون الفرائض ناقصة ان الله بباركهم ولعالي خلق السنة ثلثمائة  
وسبعمائة يوما وخلق السموات والارض وستة ايام فحججها من ثلثمائة وستين يوما والسنة ثلاث  
مائة واربعين وخمسون يوما وشهر رمضان ثلثون يوما يقول الله عز وجل ولتكموا العدة  
ولتكرهوا الله على ما هداكم والكامل ايام وشوال تسعة وعشرين يوما واذ والقعد ثلثون  
يوما يقول الله عز وجل وواعد ناموسي ثلثين ليلة فالشهر هكذا ثم هكذا اي شهر ايام  
وشهر ناقص وشهر رمضان لا ينقص ابدأ وستعبان لا يتم ابدأ وسال ابو بصير يا عبد الله ع  
عن قول الله عز وجل ولتكموا العدة قال ثلثين يوما وروى عن ياسر الخادم قال قلت  
للرضا وهل يكون شهر رمضان تسعة وعشرين يوما فقال ان شهر رمضان لا ينقص عن  
ثلثين يوما ابدأ قال مصنف هذا الكتاب رضي الله عنه من خالف هذه الاخبار وذهب  
الى الاخبار الموافقة للعامة فخذها اتفق كما اتفق للعامة ولا تكلم الا بالتقية كما ان كان  
الا ان يكون مستورا فيرشد ويبين له فان البدع انما تهاش وتبطل بترك  
ذكرها ولا قوة الا بالله وقال شيخ الطائفة في الاستبصار وبعد نقل ثمانية حذيفة باسنا

١٤

وبأنحاء مختلفة هكذا وهذا جلا بصم العمل به من جوه أحدها أن من هذا  
لا يوجد في شيء من الأصول المصنفة أعما هو وجوه في السواد من الأخبار  
الكتاب حذيفة بن منصور عري من هذا الخبر وهو كتاب معروف مشهور فلو كان  
هذا الخبر صحيحا عنه لقصفت كتابه فيها أن الخبر مختلف اللفاظ مضطرب المعاني  
الأنروان حذيفة تارة يروي عن معاذ بن كثير عن أبي عبد الله وتارة يروي  
عن أبي عبد الله بلا واسطة فتارة يفتي به من قبل نفسه ولا يسند إلى أحد  
وهذا الضرب من الاختلاف مما يضعف الاعتراض والتعلق بعينه وقال  
الشيخ أيضا مشير إلى رواية شعيب عن أبيه عن أبي عبد الله هكذا ور  
هذا الحديث محمد بن علي بن بابويه عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن محمد بن  
الحسين بن أبي الخطاب عن محمد بن اسمعيل إلى آخر الحديث المسطور ثم قال  
ورواه أيضا محمد بن يعقوب الكليني عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد  
عن محمد بن اسمعيل عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله إلى آخر الحديث بتفاوت  
يسير ثم قال مشير إلى رواية محمد بن بابويه عن محمد بن يعقوب الكليني وهذا الخبر  
نظيره أقدم وأنه لا يصح الاحتجاج به لمن أقدمناه من أنه جزء واحد لا يجر  
علما ولا عملا وأنه لا يعرض بعينه ظاهر القرآن والأخبار والمتواترة وأيضا فانه  
الالفاظ والمعاني في الحديث واحد ومع ذلك فانه يتضح من العلل ما يكشف  
عنه لم يثبت عن إمام هدا إلى آخره فليست العاقل الذي يميز الكلامين إلى ما قاله العاقل  
العاقل محمد بن الاستبلا دي صاحب الفوائد المدينية فانه لو أريد لنا عجب هذا الوجه  
فخرج كلامهم أن لنا بحمد الله وجها كثيرة قد مر بعضها وسبب بعضها قد ظهر  
أيضا أن شاء الله تعالى فانسج العاقل في هذا المقام لبيان المرام من قبل المعالطة  
لضعف العقول كما لا يخفى على الماهر من القول **الحادي عشر** منها أن هذا الخبر لا يثبت

الكليني بإسناده عن يونس عن أبي الحسن قال قلت له رجل يغتسل بماء الوتر ويتوضأ  
 به للصلاة قال لا بأس بذلك قد عمل بعض من هذه الرواية محمد بن بابويه والفقير قال  
 الشيخ والاستصحاب مشير إلى هذه الرواية هذا خبرنا شديد المنفعة وإن تكرر في الكتب  
 فأما أصله يونس عن أبي الحسن ولم يرو غير قولا جمعت الصحابة على ترك العمل به  
 وما يكون هذا حكمه لا يعمل به انتهى فانظر أيا أولي الأبصار إلى ادعاء صاحب المغايرة  
 بأن جميع أخبار الكافي متواترة مقطوعة الصدور عن الأئمة وإلى كلام الشيخ هذا فإن  
 كلامه صريح في أنه لم يكن قاطعاً بصدور هذه الرواية عن المعصوم بل يشعر بأن ظنه  
 كان بعدم الصدور ثم الله يعلم بما في الصدور الثاني عشر قال الشيخ الجليل محمد  
 بن يعقوب الكليني في الكافي بإسناده عن عبد الله بن عاصم قال سألت أبا عبد الله  
 عن الرجل لا يجد الماء فيتميمه في الصلوة فجاء الغلام فقال هوذا الماء فقال كان  
 لم يركع فليتوضأ وليتوضأ وإن كان ركع فليضم في صلوة قال الشيخ والاستصحاب  
 بعد نقل هذه الرواية عن الكافي وبعد نقلها بإسنادين مختلفين آخرين عن عبد  
 بن عاصم هكذا لا أصل لهذه الروايات الثلاثة واحد هو عبد الله بن عاصم ويمكن  
 أن يكون الوجه في هذا الخبر ضرب الاستصحاب انتهى الوجه الثالث عشر أنها  
 قال محمد بن بابويه في الفقيه وفي رواية ابن خزيمة عن أبي عبد الله قال أعطوا من الزكاة بني هاشم  
 من أرادها منهم فأهاحل لهم وأما تحريم علي النبي وعلى الإمام الذي يكون بعده وعلى الأئمة  
 وقال الشيخ والاستصحاب مشير إلى هذه الرواية هذا الخبر يرويه غير أبي خزيمة إن تكرر  
 في الكتب هو ضعيف عند أصحاب الحديث لما لا اختيار في ذكره الوجه الرابع عشر أنها  
 كيف يخبر بصدور جميع ما في الكتب الأربعة عن الأئمة وأما أن احتمال سهو الراوي مستطرق  
 فكثير من الأحاديث أصل عدم السهو عدم الاستنباط لا يعني لا الظن وإنما قلنا بنظر الاحتمال  
 لما رأينا من الطائفة قد حمل أكثر الأخبار على هو الراوي هو علم بالأخبار وبأحوال الرواة

الشيخ محمد بن بابويه  
 في كتابه في فضائل  
 آل البيت عليهم السلام  
 في كتابه في فضائل  
 آل البيت عليهم السلام

بلا استیجاب في ذلك ولا تخافة التطويل الذكر بأجملة منها من شاء فليرجع إلى التمهيد  
والاستبصار الوجه الخامس عشر منها أنه قد كثرت الأحاديث الموضوعة  
في من السنة والأئمة ووضاع الأحاديث كانوا مستميرين من عهد سيد المرسلين  
إلى من العينية كما يظهر تتبع الأحاديث وكتب الرجال قد علمت سابقا أن أسباب  
اختلافات الأحاديث مع كثرتها لا يمكن ألا يتأثر بها كل واحد منها عن الآخر وقد كان من  
جملتها وضع الأحاديث فالعاقلة المأهرق قطع من هذا انحصار القطع بصحة جميع  
الروايات المختلفة المندرجة في كتب الأحاديث المنتشرة واقطار الأرض والبلاد المتباينة  
لم يكن من سماع الأئمة الثلاثة فضلا من أمثالنا وسند ذكر بعض الأحاديث الدالة على  
وضع الأحاديث على صفة الواضعية لعنهم الله في ترويحها لئلا يستبعد بعض أهل الظاهر  
ما قلناه فنقول روى الكشي سنده عن يونس بن عبد الرحمن أن بعض أصحابنا <sup>سئل</sup>  
وأنا حاضر فقال له يا أبا محمد ما أشد ذلك في الحديث وأكثر انكارك لما يرى به أصحابنا  
فما الذي يحملك على ذلك الأحاديث فقال حدثني هناد بن الحكم أنه سمع أبا عبد الله  
يقول لا تقبلوا علينا حديثنا إلا ما وافق القرآن والسنة واتحدت معه شأها من  
أحاديثنا المتقدمتان الغيرة بن سعيد لعنه الله ومن كتب كتاب الأحاديث لم يجد  
بها أبي فائقوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربنا تعالى سنة نبينا محمد فانا  
إذا حدثنا قلنا قال الله عز وجل قال رسول الله قال يونس بن عمار في العراق فوجدت  
بها قطعت من أصحاب أبي جعفر ووجدت أصحاب أبي عبد الله متوافرين فسمعتوا أخذكم  
فعرضتها بعد على أبي الحسن رضي الله عنه فأنكرها الأحاديث كثيرة أن يكون من أحاديث أبي عبد الله  
قال زينا الخطيب كذب علي أبو عبد الله لعنه الله أبا الخطيب يدسون هذه الأحاديث الوهم  
هذا وكتاب أصحاب أبي عبد الله ولا تقبلوا علينا خلاف القرآن فانا ان حدثنا حدثنا بموافقة  
القرآن وموافقة السنة أبا عبد الله وعنه سئل فحدث ولا نقول قال فلان وفلان فيتناقض كل واحدنا

ان كلام اخر ناضل كلام اولنا مصداق لكلام اخر با و اذا اتاكم من بعد تكرار خلافت  
ذلك فردد عليه و قولوا انت اعلم وما جئت به فان مع كل قول منا حقيقة  
وعليه نورا فاما حقيقة معه ولا نور عليه فذلك قول لشيطان وايضا في الكتيب <sup>سأله</sup>  
عن يسر عن هشام بن الحكم انه سمع ابا عبد الله يقول كان المغيرة بن سعيد يتمد الكذب  
على ابي ويأخذ كتب اصحابه كان اصحابه المستقر ناصحاب ابي يأخذون الكتب من اصحابه  
ابي فيدفعونها الى المغيرة فكان يدس فيها الكفر والزندقه ويسندها الى ابي فيريد منها  
الى اصحابه فياخذونها فيقولونها في الشبهة فكلما كان في كتب اصحاب ابي من الغلو فذلك  
هما دس المغيرة بن سعيد في كتبهم وايضا قال الصادق ان لكل رجل منا رجلا كاذبا  
عليه نقله المحقق في المعبر وغيره في غير فاعتبر يا ابا اولي الاباب فهل يبقى بعد ورود  
امثال هذه الاحاديث لاحد ان يدعي ان احاديث كتابه مع كونه مشتملا على آراء  
كثيرة مختلفة جميعها مقطوع الصدور عن الائمة عليهم السلام الوجه السادس  
عشر منها انه يظهر بعد الرجوع الى كتب الرجال ان القدماء ما كانوا متفقين في تعديل  
الرجال وجرهم فكثيرا ما يتفق ان الرجل كان ثقة عند بعض القدماء ولم يكن عند بعض  
اخر ذلك بل كان هذا البعض الآخر يضعفه ويرميه بالكذب والفسق واذا كان الحال  
كذلك فلا ريب في ان حديثا لرجل الكذائي يكون موثوقا به مغمدا عليه عند المؤمنين  
ولا يكون كذلك عند الجاحدين فلما لم يقدر حديثه قطعية الصدور للجاحدين مع كونه من القدماء  
فكيف يفيد قطعية الصدور لنا الوجه السابع عشر منها ما روى محمد بن يعقوب الكليني  
في الكافي باسناد عن ابيان عن ابي عبد الله قال <sup>سأله</sup> الحق حقا وحرمة واياك وان تضيق  
او تقصر في شئ من عبادة الله والتقرب اليه بالعمل الصالح وترى المحارم كلها فان الله  
يضعف في الحسنات ويخفف في السيئات ويرفع في البدعات قال وذكر ان يوم  
مثل اليل فان استطعت ان تحييه بالصلوة والدعاء فافعل فان ربك ينزل في اول

الحجة من عند الدنيا في ما سجد من حسنة في أي رتبة استأن الله واسم تسميهم قال  
 ابن أبي عمير في الفقيه روى عبد العظيم بن عبد الله الحسيني عن أبي عبد الله عليه السلام  
 بن أبي عمير قال قلت للرضا بن رسول الله ما يقول في الحديث الذي فيه الناس  
 عن رسول الله أنه قال لا تبارك وتعالى ينزل في كل ليلة الجمعة إلى السماء الدنيا  
 فقال لعن الله المحرفين الكلام عن مواضعه والله ما قال رسول الله ذلك إنما قال أن  
 الله تبارك ينزل ملكا إلى السماء الدنيا كل ليلة في الثالث الأخير ليلة الجمعة في أول  
 الليل فيأمره فينادي هل من سائل فأعطي الحديث لنكت بهذا القدر فإن فيه  
 كفاية أن شاء الله تعالى أباه وانظر أن الوجوه الدالة على المطلوب منصوصة  
 فيما ذكرناه فإنا إنما تنصيرنا على هذا القدر لأنه كاف في ما نحن بصدده ولا يستغاب  
 مع كونه لا يحتاج عن المنع بل العبد يوجب التطويل الممل للناظرين وفقهم الله  
 لتحقيق سبيل البقين وهذا أنا اشترع في تصنيف ما قال صاحب الفوائد المدنية وما تو  
 الإبانة فاقول أما ما قال من أن من تتبع كتب العلماء الذين سماهم يظهر عليه كان عند  
 القدماء كتب أصول كان مرجعهم في عقائدهم وأعمالهم فما المراد منه فإن كان مراده  
 أن جميع القدماء كانوا متفقين في الاعتماد على كل واحد من الأصول الكتابية لا سيما  
 دلالة كتب العلماء على ذلك وإيضاحه قطع النظر عن الدلالة التي يمكن لأمر ذلك كما عرفت  
 وإن كان مراده أن بعض القدماء كان يعتمد على بعض البعض الآخر على بعض فبالحال  
 كذلك لا يفيده وأما قوله لهم كانوا متمكنين من استعمال أحوال الحديث تلك الكتب إلى  
 آخره فهذا الحكم في جميع الأماميين المنتشرين في أقطار الأرض محل الخفاء والتمكين في  
 حوزتهم لا يفيده القطعية في حوالها بقية على ما نقول سلمنا التمكن لكونهم كانوا مكلفين بتحصيل  
 القطع بل كليفهم كان كتليفنا في تحصيل الظن بصدق الحديث عن العصور الماضية  
 أما قوله بأن أرباب التواريخ لا يرضون إلى آخره فحاشا أن نظير واحد من العلماء الأميين

ان ياخذ الاحاديث من موضع لا يعتمد عليه فضلا عن الائمة الثلاثة وسيمرهم من العلماء النسابين  
لكننا نقول ان وجوه الاعتماد على اختلاف الأراء كثيرة ووجه الاعتماد عند بعض  
العلماء لا يوجب ان يكون وجه الاعتماد عند بعض آخر ايضا على اننا نقول الاعتماد على الروايات  
عن المعصوم أمر القطع بصدور الرواية عن المعصوم أمر آخر فإرئيسها عمومًا من وجه  
لا اجتماعها وموضع يكون الرواية معلومة الصدور عن المعصوم ويكون مضمونها مطابقا لما  
الكاتب أو السنة أو الإجماع ولا فرقها حيث يكون المضمون مطابقا ولو لم يكن صدور الرواية  
مقطوعا وحيث يكون الرواية معلومة الصدور ومضمونها غير مطابق فالاعتماد لا يدل  
على قطعية الصدور كما لا يخفى أما قوله وقد علمت وفور القرآن الموجبة للقطع بما هو  
حكم الله في الواقع الى آخره فهذا مما هو متفرد به والآنك قد عرفت فيما سبق ان نقله السلام  
محمد بن يعقوب الكليني اعترف بعدم العلم بما هو حكم الله في الاخبار المختلفة حيث قال  
مشير الى مضمون الاحاديث الواردة في طريق الجمع بين الاخبار المختلفة ونحوه لا يعرف  
من جميع ذلك الا قوله ولا نجد شيئا حط ولا اوسع من ذلك كله الى العالم أما قوله  
فقول بقت في زماننا عن الله تعالى وبركات ائمتنا قرآن من حجة للقطع العادي  
يؤيد الحديث عنهم منها انه كثيرا ما يقطع الى آخره فهذا مما يصحك عليه النكاح فان الاحاديث  
لودلت بنفسها بانضمام امثال تلك القرآن على صدور الروايات واحتاجت انظار العلماء  
الفحول الى تجشّم تدوين الكتب المبسوط في تحقيق الرجال وتفسير الثقة عن غيره ولو فرض  
تحقق امثال هذه الاحاديث فهو كما تكون على سبيل الندة لا على سبيل الوفور كما هو  
مدعى الخصم أما قوله منها تعاخذ بعضها ببعض فهذا من القرآن المعيدة لطنية الصدور  
دون اليقين نعم لو بلغ التعاخذ بمرتبة يخرج بها الخبر عن خبر الاحاد ويدخل في المتواتر  
فلا تراعى لنا في قطعية صدوره أما قوله منها نقل العالم الثقة الى آخره فهذا لا يفيد قطعية الصدور  
اصلا فانه من الجائز ان يكون مستفسكه في نقل الحديث عن كتاب جليل جها من الوجوه

بحيث لا يكون هذا الوجه مسلماً عند البعض من أصحابنا لا محمد بن الحسين بن الوليد لا يعتمد  
على رواية تختص بها أحمد بن عيسى عن يونس وباقي أصحابنا يكرهون ذلك القول  
ويقولون من مثل محمد بن عيسى فلا ريب في أن أصحابنا يعتمدون على الرواية الكلدانية  
ولا يكون هذا الاعتماد موجبا لقطعيت صدق تلك الرواية عن محمد بن الحسن ونظائر  
ذلك كثيرة وأما قوله ومنها وجوه في أحد كتابي الشيخ وفي الكافي والآخر حاصل  
أن الشيخ الجليل ثقة الاسلام محمد بن يعقوب الكليني والشيخ الصدوق ومحمد بن بابويه  
في مبدأ الكافي والفقيه يصححه جميعا فیهما وكذا رئيس الطائفة قال بأنه أخذ الأحاديث  
من الأصول المعتبرة وقوله حجة وأنا تذكره لا عبارة الكافي والفقيه ثم يجيء على أنه  
به يقول قال الشيخ الجليل في الكافي مخاطبا إلى الآخر في الدين وقلت إنك تخاف أن يكون  
عندك كتاب كافٍ يجمع من جميع فنون علم الدين ما يكفي به المتعلم ويرجم إليه المسترشده  
ويأخذ منه من يريد علم الدين بالأثار الصحيحة عن الصادقين إلى آخره وقال الشيخ  
الصدوق في الفقيه ولم أقصد فيه قصد المصنفين في إيراد جميع ما روي وأبل  
قصدت إلى إيراد ما اتفق به وأحكم بصحته واعتقد فيه أنه حجة فيما بيني وبين ربّي  
نقدس ذكره انتهى فإذا عرفت ذلك فاقول أنا لا نسلم أن معنى الصحة عند القدماء  
هو العلم والقطع بصدق الرواية عن المعصوم لم لا يجزئ أن يكون المراد من الصحة  
هو الوثوق به والركون اليه كما أفاد به بعض المحققين ونقول أنه لا ريب في أن أحاديث  
الكافي والفقيه كلها مما يوثق به عند الشيخين الصدوق وغيره ولا يلزم من هذا أنها  
كانا قاطعين بصدق جميع أخبار الكتابين عن الأئمة فإن الوثوق يكفي له  
قيام نوع من القرائن المفيدة لقوة الظن أيضا لا يلزم من وثوق الأخبار عند الشيخين  
وثوقها عند غيرهما أيضا فأنك عرفت أن ما به الوثوق يختلف باختلاف الأدلة والوجوه  
عند بعض وينفقد عند بعض آخر وأيضا نقل معنى صحة خبر عن شخص بحسب العرف

صدرة عنه ونفسه لا امر لكن الحكم بالصغيرة الصحة ويكفي للحكم بالحق كونه الحاكم ظاهراً  
 بصدرة عنه فان النظر من اقسام التصديقات فلم لا يجوز ان يكون مغفلاً من اخبار  
 الكنايين صادرة عن الائمة بحسب انما لهم وهو اعم من اليقين سلطنا ان ما فهم  
 ان اخبار الكنايين مقطوعة الصدرة عن الائمة لكن هذا خبر واحد وقد عرفت  
 ان خبر الواحد لا يفيد اليقين سيما مع قيام الدلائل الدالة على خلافه وقد سبق  
 جملة منها وايضا قد سبقنا في تحرير بعض عبارة العدة فيما سبق ان كلام الشيخ  
 فيها صريح بان كون الحديث صحيحاً ليس بما يتفق عليه القدماء بل كانوا مختلفين  
 فيها فعليك بالرجوع اليه فانه مفيد وهذا الباب اعاقول صاحب الفوائد المدنية  
 ومنها ان يكون له يد احد من الجماعة الى اخره فاجواب عنه ان كان نقل الاجماع  
 متواتراً بالنسبة اليه وكان دخول المعصوم فيه ايضاً متيقناً فلا شك في انه يفيد لنا  
 الجزم بان خبره صحيح موثوق به لكن اين التواتر فيما نحن فيه فان نقل هذا الاجماع  
 في كثير من المواضع مختصر والكثرة فان الخاشع الشيخ انما يستدل ان نقل الاجماع الى  
 الكثرة كما يظهر بالرجوع الى كتب الرجال و اين القطع لنا بدخول المعصوم فيه و اين لنا  
 العلم بان المراد من الصحيح هو الجزم بصدرة الرواية عن المعصوم والعجب من هذا  
 الفاضل فانه كثيراً ما يطعن على المجتهدين وتمسك بالاجماع ويستبعد حصول العلم  
 بانفقاد الاجماع وكيف تشبث بهذا الاجماع المتقول من الكثرة مع كون الشيعة وعلماءهم  
 منتشرة في اقطار الارض والبلاد المتباعدة من اليمن والحجاز والعراق والشام  
 والمعصوم غائب مع ان هذا الاجماع ثمرته يظهر في الاصول والاجماع المدعى  
 من المجتهدين في الفرع والاول اهم من الثاني قوله وفيها ان يكون له يد من الجماعة  
 الى اخره هذا انما يصح اذا عيصل لنا العلم والقطع باعيانهم وبأخبارهم وكل الامرنا  
 مفقودان ونماتوا هذا ظاهر قوله الوجه الاول هذا انما يقدركاوا مفسقين

لا يشي  
 شيخنا  
 صاحب  
 الفوائد  
 المدنية

لا يشي  
 شيخنا  
 صاحب  
 الفوائد  
 المدنية

في الاراء وفي توثيق الرجال وتضعيفهم ولم يكن الدارسون الاحاديث الموضوعية  
 في كتب احاديث اصحاب الائمة موجودين في زمان كل معصوم والمعاوم خلاف  
 ذلك كما عرفت وان كنت قريب من ذلك فعليك بطالع رواية يونس بن عبد الرحمن  
 المسطورة عن قريب لا ترى كيف اشتد الامر على اصحاب بني جعفر وابي عبد الله  
 مع كونهم متوافرين موجودين في زمن المعصومين حتى اخذ يونس منهم احاديث وكتبهم  
 وعرض على الرضا فانكر كثيرا من احاديثهم وصرح بانها موضوعات فقل الحال على ذلك  
 وقت كل عام مع انتشار كتب الاخبار والرواية والوضاع والبلاد المتباعدة اما قوله  
 الوجه الثاني الى آخره فقول لا نسلم انه كانوا مكافئين بتحصيل القطع واليقين  
 كما يظهر من سجيته اصحاب الائمة بل انهم كانوا اعمى من باخذ الاحكام من الثقة ومن  
 غيرهم ايضا مع قيام قرينة نقد الظن كما عرفت مرارا بانحاء مختلفة كيف ولولم يكن  
 الامر كذلك لزم ان يكون اصحاب بني جعفر الصادق الذين اخذ يونس كتبهم  
 وسمع احاديثهم مثلالها لكن مستوجبين النار وهكذا حال جميع اصحاب الائمة  
 فانهم كانوا مختلفين في كثير من المسائل الجبرئية الفرعية كما يظهر ايضا من كتاب العدة  
 وغيره وقد عرفت ولم يكن احد منهم قاطعا لما يرويه الاخر فمستحب كما يظهر ايضا  
 من كتاب العدة وغيره ولنذكر في هذا المقام رواية رواها محمد بن يعقوب الكليني في الكتاب  
 فانها مفيدة لما نحن بصدده ونرجو من الله ان يطمئن بها قلوب المؤمنين ويحصل  
 لهم الجزم بحقيقة ما ذكرناه فقول قال ثقة الاسلام في الكافي على بن ابراهيم عن النعمان  
 بن الوسم قال لم يكن ابن ابي عمير يعدل لهشام بن الحكم شيئا ولا يغيب شيئا منه فراقطع  
 عنه مخالفة وكان سبب ذلك ان ابا مالك الحنظلي كان احدا جال هشام وقم بنية  
 بين ابن ابي عمير لاحاة في شيء من الامامة قال ابن ابي عمير اني اكلها للامام على وجه الملك وانه  
 ادلى بها من الذين هم في ايديهم فقال ابو مالك كذلك ملائكة الله لا ملائكة الله

للامام من ألفي والخمسين المغنم فذلك له وذلك أيضاً فقد بين الله للامامين يصنعه  
وكيف يصنع بقرضيا ههنا من الحكم وصا الى الله حكم هشام لا يالك على ابن عمر  
فغضب ابن عمر وهجر هشاماً بعد ذلك فانظر اياها الى الابواب اعتبر اياها او الى الابواب فان  
هذه الاشخاص الثلاثة كلهم كانوا من ثقات اصحابنا وكانوا من اصحاب المصاديق والحكم  
والرضا عليهم السلام كيف وقع المذاع بينهم حتى وقعت امهاجرة فيما بينهم مع لو نعم  
ممكنين من تحصيل العلم اليقيني عن خطاب لا ينفذ في هذا الفاضل من الزام احد  
الامر من انفسين هؤلاء الاجلاء واما ان يختار ما اختاره قوله الوجه الثالث  
الى آخره فالجواب عنه اننا لسنا الهنم بمقدور والمنا اصولاً مقيدة ولا نقول بعدم تعيد  
الحاكم من المقطوع الصدور فاضل من غاية شفقته لم يكلفنا بتجصيل  
في الحديث بل اكفوا بتجصيل نوع من الظن المعتمد عند اصحابنا  
في الخبر الى آخره فالجواب عنه اننا لسنا بذلك لكن لا يغيد ما قوله الوجه الخامس  
في الحديث ان بابنا اليقين فانه كثيراً ما ترى ان شيخ الطائفة يحمل الحديث  
المرتبى من كتبنا ليس الى بابنا من رواية غيره ومما نراه في كتبنا  
نضع الرواية من حيث ضعف بعض الرواة وغيره ومنها ما نراه في كتبنا  
المستقيمة فيكم الاستدلال في بابنا المراجعة اذا التزلت وغير ذلك في المواضع  
الكثيرة فعليك بالذبح يا نخلص البالغ وايضاً قد عرفت فيما سبق ان هذا الاجماع  
المفعل من قبيل اخبار الاحاد ولا يغيد الا الظن سيما نظر الى الاختلاف  
الواقع فيما بينهم في تحقيق اعيان الجمع عليهم كما عرفت في رواية لكثير الواقعي  
تضايف كلام هذا الفاضل ما قوله الوجه السادس من الى آخره فها ما  
بغيد قوة الظن لانه قد دخل في باب متواتر اما قوله الوجه السابع لسألم الى آخره  
والاعراض عنه جواب ما قوله الوجه الثامن من الى آخره فها ما قوله الوجه الثامن

فان اسباب الترجيح عند القدماء لم تكن منحصرة في كون الراوى ثقة كما سيضم  
من كلام بعض الاعلام بل في نياتنا ايضا ليست منحصرة في ذلك كان مطابقة مضمون الخبر  
لظاهر القرا او السنية المتواترة او الاصل غير ذلك لكن هذا لا يوجب قطعية الصلة  
كما لا يخفى وقس على حال ذلك سائر الوجوه الركيزة التي ذكرها فان بعد ذلك الخلل  
على الناظر في كلام هذا الفاضل لعدم ظهور ضعفه عندهم وهذه لان يكون  
من ضعف الله على قلوبهم وعلى ابصارهم عشاوة فان صاحب هذه المرتبة لا يهدى الى طريق  
الرشاد وان كان الامر في غاية الوضوح فهاية السداد قد انقلب ولتخبر ذلك  
المقصد بذكر بعض مطاعن العلامة الحلي التي طعن بها صاحب الفوائد المندية  
وتحقيق الامر فيه وعلى الله التوكل وبالاعتصام فقط قال صاحب الفوائد المندية  
المقدمة في ذكرها احداث العلامة الحلي ومن وافقه خلا والمغطة لإمامية اصحاب الأئمة  
وهو امر ان احداثها تقسيمها حديث كذب المأخوذة عن الاصول التي ألفها اصحاب الأئمة  
بامرهم ليكون مرجعا للشيعة في عقائدهم واما اهم لا سيما في زمن الغيبة الكبرى  
لي لا يضع من كان واصلا الى النبي او من شيعتهم الاقسام اربعة وعلى غيرهم مظهر تلك  
الاحاديث الملهمة فتلك الاصول بأمر من غيرهم في عمدة هذا انشاء من جهة ذهنية  
واستحجاله والتمسك بانفسه وديرة اصحابنا نظير فخر الرازي بيد العاقبة ثم ذكر الامر الثاني وليس  
هذا موضع ذكره ثم نقل في موضع اخر كلام الشيخ بهاء الملة والدين العالم المندية  
لبيان المعدلة في باب ما احداث العلامة الحلي من تقسيم الاحاديث الى اقسام اربعة  
ورده بوجوه عديدة ونحن نذكر كلام الشيخ وما سخر في تأييد كلامه ومحصل كلامه  
هذا الفاضل وتضعيفه فانه وان كان موجعا للتطويل لكن لا يخلو عن التحصيل قال  
الشيخ المصطفى في ائله كتاب منبر التنسين استقر طالع الماخزين من على اننا نحن الله  
عنهم على تهويل الحدِيث المعتبر ولو في الجملة الى الانواع الثلاثة المشهورة اعني الصحيح وحسن

والموثق بأنه ان كان جميع سلسلة سنده اما بن محمد حين بالتوثيق في صحيحه او  
اما ميين محمد حين بنده كالا او بعضا مع توثيق الباقى في حسن وكاوا كالا او بعضا  
غيرا ميين مع توثيق الكل فوثق وهذا الاصطلاح لم يكن معروفا بغير قد ما سنا  
قد سئل الله امر اسحق كاهن ظاهر من فارس كلامهم بل كان المتعارفين بينهم اطلاق  
على كل حديثه بعتضد بما يقتضيه اعتمادهم عليه واقترن بما يوجب الوثوق  
به الركون اليه ذلك بامور منها وجوده في كثير من الاصول الاربعانة التي  
نقلوها عن مشائخهم بطرقهم المتصلة باصحاب العصاة سلام الله عليهم  
وكانت متداولة لديهم في تلك الاعصار مشتهرة بينهم اشتهاها الشيوخ في  
الهار و منها تكررة في اصل واصلين منها فضا عدا بطرق مختلفة واسانيد عدة  
معبرة ومنها وجوده في اصل معروف لا يتساب الى احد الجماعة الذين اجتمعوا على  
تصديدهم كزبرة ومحمد بن مسلم والفضل بن يسار او على تقيهم ما يصح عنهم كصفوان  
بن يحيى ويونس بن عبد الرحمن واحمد بن محمد بن بن نصر وعلى العمل برأيهم  
كما راسا باطون نظرائه ممن عدة شيخ الطائفة في كتاب العدة كما نقله المحقق في  
بحث من المعبر منها انداجه في احد الكتب التي عرضت على احد الائمة فاشوا على موافقها  
كتاب عبد الله الحلي الذي عرض على الصادق وكتاب يونس بن عبد الرحمن  
والفضل بن شاذان المعروفين على العسكري ومنها اخذ من احد الكتب التي ساء  
بغير سلفهم الوثوق بها والاعتماد عليها سواء كان مولفوها من الفرق الناجية  
الامامية كتاب الصلوة لمحمد بن عبد الله السجستاني وكتاب أبي سعيد علي بن مهزيار او  
غير الامامية ككتاب جفص بن عياش القاضى وكتاب الحسين بن عبد الله السعدي  
وكتاب القبلة لعلي بن الحسن الطاطري وقد جرى رئيس المحدثين ثقة الاسلام  
محمد بن بابويه قدس الله سره على متعارفين المتقدمين من اطلاق الصحيح على

ما يركب به الميراث في رواية شجرة بجمعة جميع ما أورده من الأحاديث في كتاب من لا يخطئ  
 النقيض وذكر أنه استخرجها من كتب مشهورة عليها المصولي واليه المرجع وكثير من  
 تلك الأحاديث بمغل عن الأندلس في الصحيح على مصطلح المتأخرين مختصر في سلك  
 الحسان والموتقات بل الصنف قد سلك على ذلك المنوال جمعة من اعلام علماء  
 الرجال فحكموا بهتية في بعض الرواة الغير الامامية كعلي بن محمد بن زياد وغيره  
 بالاحكام من الترتيب المقتضية لوثوقهم بالاقتداء عليهم ان لم يكونوا فعدوا الجماعة  
 الذين انعقد الاجماع على تصحيح ما يصح عنهم والذي بعث المتأخرين نوح الله مرادهم  
 في العدل في متعارف القدماء ووضع ذلك الاصطلاح الجديد هو ان لما طالت  
 ائمة نبيهم بين هذه السالف في الحال لو انهم اس بعض كتب الاصول المعقولة  
 حكاهم كبر والضلالات الخوف من اظهارها وانتسابها وانضموا لذلك اجتماع ما وصل اليهم  
 في الاصول الا انه في هذه الروايات التيسر لاحاديث المتأخرين في الاصل  
 في التيسر واشتبهت المتكررة في كتب الاصول بغیر المتكررة ونسب  
 في التيسر في التيسر التي كانت بها وثوق القدماء لكثير من الاحاديث لم يمكنهم الجري  
 على اثرهم في تبين ما يعتمد عليه ما لا يركن اليه فاجابوا بقانون يميز به الاحاديث  
 المعتمدة عن غيرهما والموثوق بها عما سواها فقرروا بالاسكندر الله سبحانه في ذلك الاصطلاح  
 وقروا بالمتأخرين وصنفوا الاحاديث الموردة في كتبهم الاسناد لا يتبعها اقتضاة ذلك  
 الاصطلاح من الحسن والصحة والتوثيق واول من سلك ذلك الطريق من علمائنا  
 المتأخرين شيخنا العلامة جمال الخو والد بن الحسن بن المطهر الحلي قدس الله روحه  
 ثم اتهم على الله مكانهم بما سلكوا طريقة القدماء في بعض الاحيان فيضعفون  
 في بعض المساهير كابن أبي عمير صفوان بن يحيى بالصحة لما شاء من التيسر لا يسلون  
 الا عن سلك متفقو عهد قبل يصنفون بعض احاديث التي في سندها من تقيفون

انه فطحي وناووسي بالصحة نظرا الى ان هذا وجهه فحين اجمعوا على تصحيح ما يصح عنهم على هذا جرى العلامة قدس سره في المختلف حيث قال ومسئلة ظهوره فسق امام الجماعة ان حديث عبد الله بن بكير صحيح وفي خلاصة حيث قال انه طريق الصدوق الى ابي بصير الانصاري صحيح واركان في طريقه ابان بن عثمان مستند في الكتابين الى اجماع العضاة على تصحيح ما يصح عنها وقد جرح شيخنا الشهيد طاب ثراه على هذا الموال ايضا كما وصف في بحث القراءة من الشرح حديث الحسن بن محبوب عن غير واحد بالصحة وامثال ذلك في كلامه كثيرا فلا تغفل ان في كلامه على الله مقلعه ولا يخفى على ذوي الالباب صيانة هذا الكلام ووثاقته وانما نقول ما نؤكد الكلام الشيخ العاملي قدس سره وتماما الى ان قد ثبتنا اتفاقا انه لم يثبت الى الآن ان الائمة الثلاثة ادعوا قطعية صدق جميع كتابا للكتب الاربعة عن الائمة ولا شك ان احاديث كتبهم مختلفة الطواهر لا يمكن العمل بطواهر كل منها فلا بد لنا من ترجيح بعضها على بعض ولا شك في ان خبر الثقة راجح على خبر غيره وهكذا خبر الموثق وخبر الامامي على خبر من ليس كذلك فلا بد من ترجيح كل قسم على الآخر بيان احكام كل منها وقت التعارض وقت الانفراد وهذا التمييز هو بعينه التقدير الاقسام الاربعة سلمنا ان دعوى ظهوره قطعية الصدوق ليكن قولهم ليس لنا حجة شرعية فان التقليد مع امكان التحقيق باطل بالاتفاق بل الخصوص ميبا القرون في حرمة التقليد جدا كما يظهر بالرجوع الى الفوائد المدنية على ان قول كل منهم مكذب لقول الآخر على هذا التقدير فاننا نرى في ما سبق ان بعضها منهم يضعف ولا يعضر آخر من حيث ضعف بعض الرواة واضطراب عبار بعض الاحاديث غير ذلك هذا يستلزم عدم تسليم قولهم بقطعية الصدوق وليس عندنا ترجيح لقول احد هو على القول لاخر فلا بد لنا من ترجيح بعض الاخبار المختلفة على بعض آخر بيان احكامها ومنها من حيث التسليم ولا يتصور الا بالتقسيم ايضا فنقول ان الشيخ صرح في فهرست شيخنا الاستبصار انهم

من الاخبار والمختلفة الا الاخبار النادرة ولا شك وان غير النادر ليس منجس في المقطوعات المعلومات فعلى ما قال هذا الشيخ الجليل ينبغي ان يكون في كتاب بعض الاحاديث لصنفها ايضا ولما لم يميزها فلا بد لنا من ترجيح بعضها على بعض وقد عرفت ان من جملة المرجحات كون وثاقة الرجال وهو موقوف على تقسيم <sup>حادث</sup> الى الاقسام الاربع وبيان احكام كل منها وايضا ذكر فيه انه اخذ احاديثه من سبيل من اصول جماعة وكتبهم وذكر من جملة سهل بن زياد الذي قال في حقه انه ضعيف وقال لكنني على من محمد القتيبي قال كان ابو محمد للفصل لا يرتضي سهل بن زياد ويقول هو احمق وقال لعلنا انه ضعيف في الحديث غير معتمد عليه ايضا ذكرهم على بن حاتم القروي الذي قال البخاري في حقه ثقة من اصحابنا في نفسه يروي عن الضعفاء وقال الشيخ في حقه له ان كتابا جيدة معتمدة ومنهم حسين بن سفيان النبري في الجاهل وابوطالب البكري في المختلف فيه ثبت من هذا ان بعض احاديثه لا يستبصار بل التهمة ايضا ما اخذت كتب جماعة من الضعفاء ولم يصل اليها وجه اعتماد الشيخ عليها ووجه اخرجها في كتاب الحديث فيحتمل ان الوجه الذي اعتمدت عليه يكون غير صالح للاعتماد بحسبنا ومع هذا الاحتمال لا يجوز الاعتماد على جميع احاديث كتاب الشيخ الامم انضمام بعض المرجحات وقد علمت ان من جملة ما لاحظته لحوال الرجال وهكذا حال احاديثه لفقهاء فانه قال في اوله انه اخذ احاديثه من كتب جماعة واصولهم لم يحصرهم ذكر في اخره اسنادا التي كثير منها مشتبه على الضعفاء فحصل العلم لنا بهذا ولم يصل اليها وجه الاعتماد وايضا قد ذكر الشيخ انه اخذ من كتب جماعة سماهم في اخره لا يستبصارهم في انفسهم ثقة لكن طرهم الى المعصوم متضمنة على الضعفاء والمجاهيل ونحوها وكون الرجل ثقة لا يستلزم ان لا يروي عن الضعفاء كما قيل في حق احمد بن خالد البرقي على بن حاتم القروي في مع هذا الاحتمال لا بد لنا من التخصيص عن احوال الرجال الذين مشتبه عليهم اسناد احاديثهم التي اخرجها الشيخ بل الصواب

ايضا من كتب الثقة وايضا كتب أصحابنا القدماء الذين اخرج الائمة الثلاثة الاحاد من كتبهم ليركن جميع كتبهم في مرتبة الشهرة والتواتر في نسبتهم للمؤلفين بميزة تواتر الكتب الاربعة في زماننا في نسبتها الى الائمة الثلاثة بقرينة كثرة المصنفات والاصول في سابق الزمان واستغناء الاصحاب ببعض المصنفات عن بعض اخر كما يظهر بالرجوع الى كتب النحاة وسن بقرينة ظهور الخلاف الواقع فيما بينهم ونسبة بعض الكتب لبعض المؤلفين كما هو ظاهر من هو ما هو فلا بد من ملاحظة احوال المؤلفين الذين وصل بوسا ئلهم الكتب الى الائمة الثلاثة سلمنا الشهرة وسلمنا كون الكتب الماخوذة عنها الاحاديث مرجعا للاصحاب المتقدمين لكن لا يلزم من هذا ان يكون جميع الاحاديث الماخوذة منها مقطوع الصدق وعن الائمة الا ان ذلك الكتاب لا يقع مع كونهما للجهلدين معولا عليها ومعتدا عليها ليس جميع احاديثها مقطوع الصدق عنهم فلم لا يكون حال كتب المتقدمين بنسبة الائمة الثلاثة على ذلك الموال وايضا قد نشاهد ان الشيخ يضعف الحديث الذي اخذ من الكتاب الذي حكم الشيخ الصدوق والفقيه بكونه المولى والمرجع والشيخ ايضا حكم باعتماده ومنه كتاب النوادر لاحمد بن محمد بن عيسى فان الصدوق صرح في اول لفقيه من جملة ما اخذ احاديث لفقيه واحد احمد بن محمد بن عيسى في صرح الشيخ في فهرس الاستبصار بان عابدي عن احمد المسطور اخذ من نوادره ومع هذا قال في باب الدير من كتاب الاستبصار هكذا اما رواه احمد بن محمد بن عيسى الى اخره قائل ما في هذا الخبر انه مرسل ويعمل به على بن جديد ضعيف فممن كتب حسين بن سعيد فان الصدوق صرح بكون ما اخذ احاديث لفقيه كتب حسين بن سعيد الشيخ في باب السهم وفي المعرب ضعف الحديث الذي اخذ من كتب حسين بن سعيد بان الاصل فيه هو عمار البزاز وهو ضعيف فاسد المذهب لا يعمل به على ما يختص بروايته ولنا كفي من هذا القدر فان فيه كفاية انشاء الله تعالى وهداية لاستخراج امثال تلك الوجوه من الوجوه الكثيرة

١٣٢

والله الهادي الى طريق الرشاد اما ما قال صاحب الفوائد المدنية وتضعيف كلامه  
 بهاء الملة والدين العامل فيحصل تطويله الذي لا طائل تحته من جملة الامور الاولى  
 منها ان احاديث كتبا مقطوع الصدور فما القائدا في ملاحظة احوال الرجال قد  
 عرفت ضعفه والثاني منها ان موجب احداث تلك المصطلحات والقواعد  
 هو مطالعة علماء مثل ابن الجنيدي ابن عقييل والشيخ المفيد السيد المرتضى  
 والعلامة لكتب الخالفين والنسب بها ولا يخفى ان هذا سوء ظن بالعلماء الكرام  
 تجاوز الله عن سيئاته والثالث منها ان تحريض الصادقين على جمع الاحاديث  
 وتدوينها مقتضى لبقاء تلك الاحاديث ولا يخفى عليك ان لا تنظر باحد من المسلمين  
 انه يحكم بتلف جميع احاديث الائمة العصور من فضلاء علماء المجتهدين ليكن لا بد من  
 ان لا يكون للاحاديث الموضوع وجوها صلا الى العلم منها ان ما قال الشيخ البهائي  
 بضياء الاصول فالامر ليس كذلك فان تلك الاصول كانت باقية الى زمن الائمة  
 الثلاثة لا يخفى عليك فانها لم يزل ان هذا الفاضل مع ادعاءه الفضيلة  
 السابقين لا يفهم مراد العلماء من عباراتهم مع كونه في غاية الوجود من ادعاء الشيخ  
 البهائي ان بعض كتب الاصول ضاع في زمن الائمة الثلاثة بل كلامه صحيح وان بعض  
 الاصول المعتمدة اندرس في زمن العلامة وغيره من المتأخرين ولعل الفاضل لا يطيق بحارة  
 اما ما قال هذا الفاضل من ان عدم الضياء في زمن الائمة يكفي فليس الامر كذلك  
 لما عرفت ان احاديث كتبة الائمة الثلاثة كان ما خذها كتب كثيرة غير الاصول الاربعة  
 المصنفة في زمن الصادق وليس جميع المتأخذ بحيث يكون جميع احاديثها معتمدة  
 عند الجميع بالاتفاق فلا بد لنا من الترجيح بين الاحاديث المختلفة منها باحد الوجوه المحتملة  
 التي المذكورة وكتب الاصول ومن جملتها الترجيح بملاحظة احوال الرجال وهذا هو  
 المطلوب بسم الله الرحمن الرحيم المقصد الثالث في الامور

بسم الله الرحمن الرحيم  
 المقصد الثالث في الامور

وفيه مباحث **الاول** في ماهيته وهو اللغة بمعنى الغرم ومنه قوله تعالى فاجمعوا امركم وقوله لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل وايضا بمعنى الاتفاق يقال اجمع القوم على كذا اي اتفقوا عليه وفي الاصطلاح علم مسلكك اتفاق طائفة على امر لم يكن المعصوم خارجا منها وهذا اولى مما قال به العلامة في تعريفه من الاتفاق اهل الحل والعقد طائفة محمدا على امر من الامور اما الاولان لفظ اهل الحل والعقد مبهم غير واضح المراد منه ينبغي احترازا عنه في التعريف واما ثانيا فلان قيد من امة محمد لا ياسب مسلكا فان اعتقنا معاشرة الامم في كل زمان لابد من وجود معصوم اما بنى او وصى فيكون اتفاق من يعتبر قوله في اي زمان اتفق اجماعا وحجة لا تخص به بل باتفاق امة محمد كما لا يخفى الا ان يقال ان المطلوب بيان الاجماع للذي هو من الادلة الشرعية لنا والاجماع الذي كان انعقد قبل نبينا لا يكون دليلا لنا في اثبات الاحكام وايضا يلزم على تعريفه ان اريد باهل الحل جميع اهل الحل كما هو ظاهر ويظهر من النهاية ايضا ان اتفاق طائفة يكون المعصوم فيهم مع اختلاف الباقيين لا يكون اجماعا والحال انه اجماع وحجة كما سيتضح ان شاء الله تعالى وان اراد باهل الحل اهل الحل في الجملة فيلزم ان يكون اتفاق اشهر او ثلثه من اهل الحل مطلقا اجماعا والظاهر انه لا يقول به احد وايضا اولى مما قال به الشيخ بهاء الملية والدين من انه اجماع رؤساء الدين من هذا الامة في عصر على امر لكونه غير جامع كخروج اجماع رؤساء الانبياء السابقة على نبينا واجماع الطائفة يكون المعصوم اخلاصهم من خلاف الباقيين اما على مسلك المحققين فالاولى ان يقال انه عبارة من اتفاق رؤساء الدين من امة محمد على امر في عصر وهذا اولى مما قال به في تفسير النظام وهو كل قول قامت حجة حتى قول الواحد مما قال للعرالى من انه اتفاق امة محمد خاصة على امر من الامور الدينية واما قال به ابن الحاجب من انه اجماع المجتهدين من هذه الامة في عصر على امر لعدم ما نغشه الاول بدخول قول الواحد مع انه لا يسمع اجماعا ولا استلزام الثاني عدم انعقاد

الاجماع الى يوم القيمة ولعدم جامعية الثالث بخلاف اجماع المتكلمين على  
 مسئلة كلامية الحال انه من كان يظهر من كلام العلامة رحمه الله اعلم ان النسبة بين  
 اجماعنا وبين اجماع المخالفين كما اذا يكون من قتل نسبة العمى والخصوص من وجه  
 لاجتماعهما في صفة اجتماع الامة جميعا على امر ويكون المعصوم دخلا فيهما لتفارقهما  
 في صفة اتفقت الطائفة على امر ويكون المعصوم دخلا فيهما وفي صفة يكون طائفة رؤساء  
 الدين يجب ان يعلم المخالفين من غير ان يتخصصوا في اشخاص لم يذكر المعصوم فيهم كما يتفق في زمن الغيبة ويحتمل  
 ان يكون نسبة العموم والخصوص مطلقا فان اجماع جميع رؤساء الدين في نفس الامر لا يتصور  
 بل ان دخول المعصوم فيهم كالاخوة المباحة في الشاؤ في تحقق وصول العلم او ما تحققه  
 بعض اصحاب النظام وبعض الشيعة قياسا على امتناع اتفاق الناس على ما كثر في زمان  
 واحد عادة وهو ضعيف فان الامتناع هنا انما هو لاختلاف الدواعي واختلاف الطبائع  
 والامثلة اما الحكم فلا يختلف فيه الدواعي بحسب افرق فيحيون ان يكون الامر مجردا  
 مقبول الطبائع كافة اما العلم فالمتكرون بحجة اجماع يقولون بعد تسليم تحقق العلم  
 به حال فان العلم باتفاق جميع العلماء المنتشرين في المشرق والغرب موقوف على العلم  
 باعيانهم وبفاصيل اقوالهم وان قول كل منهم ناش عن صميم قلبه بدون احتمال للكدب  
 او الخوف وكل هذه مستعم عادة ولا يخفى عليك ان هذا انما يتصور في عدم امكان حصول  
 العلم بالاعتقاد اجماع في زمان انتشار الاسلام في البلاد ولا يفتقر رأسا وتحقيق المقام  
 بحيث لا يجاز عن الحق هو ان العلم بالاعتقاد اجماع المتعبر عندها كان في سالف  
 الزمان في من ظهور المعصوم في غاية السهولة فانه اذا حصل اليه العلم يكون على علم الله  
 الذي في جود المعصوم فيه متفقين على حكمه او اهل محلة كذلك او اهل قبيلة كذلك  
 بحكم بحجة هذا اجماع قطعا وان لم يحصل اليه العلم باقوال علماء غير تلك البلاد مثلا  
 بل وان حصل العلم بخلافههم ولا شك في ان العلم باتفاق رؤساء اهل بلد اهل محلة

من الامور التي لا يمكن ان يكون العلم بها الا بالاجماع  
 من الامور التي لا يمكن ان يكون العلم بها الا بالاجماع  
 من الامور التي لا يمكن ان يكون العلم بها الا بالاجماع  
 من الامور التي لا يمكن ان يكون العلم بها الا بالاجماع

على امر ليس يستبعد فانه كثيرا ما يحصل لنا العلم بانفاق اهل البلد على امر ديني ان يصل  
اليها كل واحد منهم فانما يحكم حكما جازما بان عقلاء اهل بلدنا متفقون وان استدعاء  
المرأة للرجال الى المقاربة واستدعاء الرجال للرجال الى اللواط والاكساب البرية  
مثل بيع الاغرة والاشياء الخسيسة في الاسواق عند اهل البلد عيب مع انه لم يصل اليها  
قول كل واحد منهم تفصيلا وان لم يحصل لنا العلم بكيفية حصول هذا الجرم اما في هذا الزمان  
فلا سبيل اليه الا بواسطة العقل وهكذا حال الاجماع للمعتبر عند العامة فانه في زمان قلته  
كان في غاية السهولة وبعد كثرتهم في غاية الصعوبة ومن هنا يجيء ان دعواهم الاجماع  
على خلافة ابي بكر في غاية السقوط فان الاسلام في اخر زمن النبي كان مستترا في البلاد  
والعلم بانفاقه على خلافة عن صميم القلب مستمع عادة المجتهد الثالث في بيان كون  
الاجماع حجة اما عندنا فلا مجال لانكاره فانك عرفت ان الاجماع عندنا كاشف عن  
قول المعصوم ولا شاع ان قول المعصوم حجة قال الشيخ في العدة ذهب المتكلمون باجماعهم  
والفقهاء باسرها على اختلاف مذاهبيهم الى ان الاجماع حجة قال العلامة اما عندنا فظاهر  
لان المعصوم سيادة محمد فاذا فرض انفاقه فدخل الامام فيهم فيكون حجة وهكذا قال المحقق  
في المعبر فانه قال فيه اما اجماع فعندنا هو حجة بانضمام المعصوم فلو خلا المائة من فقهاء  
عن قوله لما كان حجة ولو حصل في اثنين لكان قولهما حجة باعتبار انفاقهما بل باعتبار قوله  
فلا تغتزا اذا بمن يحكم فيدعى اجماع بانفاق الخمسة والعشرة من الاصحاب مع جماله قول الباين  
الامر العلم القطع بدخول الامام في الجملة انفي فان قيل فعلى هذا ينبغي ان لا يكون  
الاجماع حجة بل الحجة في الحقيقة انما هو قول المعصوم فلا فائدة للاجماع ولعدة دلائل شرعية  
على حجة قلنا لا يلزم من كون الاجماع كاشفا ان لا يعد حجة على حدة كما ان الحكم الثابت  
بالقياس في الفرع عند المخالفين القائلين به ثابت بالنظر الوارد في الاصل وقياس المجتهد كما  
عن دلالة هذا النص على هذا الحكم مع انه يعمد به دليلا براسه وتحقيق المراد من قوله ان

الاجماع حجة  
في غير زمان  
الاجماع حجة  
في زمان  
في غير زمان  
الاجماع حجة  
في زمان  
الاجماع حجة  
في زمان  
الاجماع حجة  
في زمان

العلم بشئ شئ قد يحصل بنفسه بدون توسط شئ آخر كما يحصل لنا العلم بأن زيداً  
 كاتب ابتداء وقد يكون بتوسط شئ آخر مثل العلم بكاتبه بتوسط علمنا بأن كل انسان  
 كاتب فالعلم بقول الايمة قد يحصل بان المعصوم قال كذا وقد يحصل بتوسط ان جميع علماء  
 ائمة محمد قال كذا وقد لا يمكن لنا العلم بقوله بالطريق الاول ويمكن بالطريق الثاني فلهذا  
 اجتمعنا الى اعتبار القسم الثاني المعبر عنه بالاجماع كما اجتمعنا الى القسم الاول المعبر عنه  
 بالنسبة وهكذا الحال بعينه في اخبار الايمة فان قولهم افا هو حجة لكونه كاشفاً عن قول  
 الله عز وجل فنبهت قول المعصوم الى الكتاب كنسبة لاجماع الى قوله هكذا ينبغي ان يخرج ذلك المقام  
 وله الحمد على ذلك رايت تصديق ما قلنا كلام السيف في المدة حيث قال فان قيل اذا كان  
 المرعى في باب الحجة قول الامام المعصوم فلا فائدة في ان يقولوا ان الاجماع حجة واعتبروا ذلك  
 بل ينبغي ان يقولوا ان الحجة قول الامام ولا بد ذكر الاجماع وقيل له الامر ان كان على ما تضمنته  
 السؤال فان لا اعتبارنا بالاجماع فائدة معلومة وهي انه قد لا يتعين لنا قول الامام في كبره  
 الاوقات فتحتاج الى اعتبار الاجماع ليعلم باجماعهم ان قول المعصوم داخل فيه ولو تعين  
 لنا قول المعصوم الذي هو الحجة لقطعنا على ان قوله هو الحجة ولم نعتبر سواءه على حال  
 من الاحوال نفى موضع الحاجة منه ويمكن لنا ان نستدل على حجة الاجماع المعينين  
 عندنا بقوله تعالى من يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين  
 نوله ضاعوا ونصبله جهنم وصاوات مصير اذ المعلوم بالبراهين القطعية ان سبيل  
 المؤمنين هو سبيل امير المؤمنين ولادة الطاهرين المعصومين صلوات الله عليهم  
 اجمعين ومتابعيهم رضوان الله عليهم اذ هم المؤمنون حقاً اما استدلال المخالفين  
 هذه الآية على كون الاجماع المصطلح عندهم حجة فهو ساقط عن محل الاعتبار فانا لا نقول  
 بايمان المخالفين المعصوم فلا يكون بتبعية غير سبيلهم المؤمنين كما لا يخفى وبقوله تعالى  
 وكذلك جعلناكم امة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً

. فقال في كتابه: "إني أخرج حجة من الله" وثبت في حجة المتكافئين  
 بغير أن يقولوا ذلك، وكانوا مع الصادقين في الظاهر إن ثبتت هذه الأيات في حجة  
 الأئمة وصائبهم روي في شجرة تقي لا سلا في الكافي بطريق صحيح عن أبي بصير  
 عن ابن عمر الرضا قال: سألت أبا عبد الله عن رجل يبايعها الذين آمنوا يقول الله  
 وكن فيهم المصنفين قال الصادقون هم الأئمة والصدوقون بطاعتهم أيضا  
 بطريق صحيح عن يزيد العجلي قال قلت لأبي جعفر قولك اللهم بيارك وتعالى في ذلك جعلنا  
 أمتا وسطا لكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا قال نحن الأئمة  
 الوسط ونحن شهداء الله ببارك وتعالى على خلقه وحججه في أرضه أيضا يدل على حجة  
 الإجماع المعبر عن أئمة تقي ابن أبي عمير المسطورة في الكافي عن أبي عبد الله أن رسول  
 الله خطب للناس في المسجد الحيف فقال نظر الله عبدا سمع مقالتي فوعاها وحفظها  
 وبلغها من لم يسمعها فرب حامل فقيه غير فقيه رب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ثلاث  
 لا يفلح علمهن قلبا لم يعمل خلاص العمل لله والنصيحة لأئمة المسلمين والوفاء بما هم  
 أحديث وأبصارا في الكافي بإسناده من محمد الحلبي عن أبي عبد الله قال من فارق جماعة  
 المسلمين قيد شبر فقد خلع ربة لا سلام من عفة ولهذا الإسناد عن أبي عبد الله قال  
 من فارق جماعة المسلمين ونكث صفقا لا مأم جاء إلى الله عز وجل أجزم فأقول لنوم في هذا  
 لنم أن يكون الإجماع المعبر عند العامة أيضا حجة قلنا لا فإنا تعلم بالضرورة من المذهب أن  
 الإجماع الذي لم يكن المعصوم فيه ليس بحجة وقد دل عليه أخبارنا أيضا كما وقع في رسالة الصبا  
 المسطورة في روضة الكافي في حق المخالفين وقد عهد إليهم رسول الله قبل موته فقالوا  
 نحن بعد ما قبض الله عز وجل رسوله يسعنا أن نأخذ بما اتفق عليه أي الناس بعد  
 ما قبض الله تعالى رسوله وبعد عهد الذي عهدوا له بالبايعات والبايعات ورسوله فما أخذ  
 بسبح على الله ولا ابن ضلالة عن أخذ بذلك ونعم إن ذلك ليسعه الله إن الله

إجماع أهل البيت عليهم السلام  
 حجة الصدوقين في التفسير في بيان المعنى  
 فيمنه الاستدلال بالآحاد في كل حال

على خلقه ان يطعوا ويتبعوا امره في حيوة محمدؐ وبعد موته لحديث غير ذلك لما كون  
الاجماع حجة عند المخالفين فسفسكهم فذللوا لايات المسطورة وري على المناقشات  
الكثيرة المسطورة والمطولات من ثناء فليجمع اليها البحث **الواليم** في بيان فائدة ناقلة لنا  
في هذا المقام ويجب به الفسك والاعتصام لدفع ما ورد على اعظم العلماء من الذم  
والمدام وبالله التوفيق اعلم انك لعلك تقول سلما ان الاجماع في الجملة حجة لكن  
لا نسلم ان الاجماع الذي ادعى به الشيخ والسيد اخراهما حجة فانه سلطان العلم  
في مان انتشار العلماء يتحقق الاجماع متمفقون نعم انا اشعرنا فيما سبق العلم  
بمحقق الاجماع في من العينة الكبرى بدون توسط النقل غير جدا ومتمفق عادة لكن  
الحكم بانفقاد الاجماع الذي صدر من العلماء الكرام مثل السيد وشيخ الطائفة  
والعلامة في كثير من المسائل الفرعية الجزئية لا يخلو من وجوه الاول ان يكون حكمهم  
بالاجماع حقا بالغيب ترويجا لقضا وهو يدري قيام دليل عليه الثاني ان يكون وصل اليهم  
نقل الاجماع من السابقين اما مسندا وغير مسندا الثالث ان يكون حكمهم بالاجماع  
حدا مسامرا ناشيا من مطالعة كتب السابقين تطابقا ولها ما الاول ففي غاية السهولة  
لا تظن باحد من الذين اوتوا نصيبا من العلم والايمان ان يعتقد بحضرة العلماء الكرام  
ذلك كيف وذلك ابطال فذهب الامامية وانما اسال الذين انحاء انا را لا ائمة المعصومين  
فان جل العقائد الحق والاحبار الماثورة انما وصل اليها بوسا نظم رضوا الله تعالى  
عليهم فاذا فرضنا عدالةهم وعرفنا اختراع الادلة الشرعية من حججهم لم يتولنا لهم  
وثوق في نقل الاخبار وانا را لا ائمة لا طهارا اما الثاني فيحتمل ذلك فاذا ذكرنا المسانيد في  
الكتب الاربعة على نعم بعض العلماء كما عرفت انما هو لدفع طعن العامة والاسباب قيام  
القرائن الدالة على صحة الاحاديث كانوا مستغنيين عن ذكر الاسناد فلا يبعد ان يكون  
العلماء يذكرون الاجماع باسقاط السند عن المنقول عنه وما للاختصار وعدم حجة

استدلالنا  
بما رواه الشيخ  
في كتابه  
في مناقب  
الائمة المعصومين

طعن المخالفين في ذلك فان العامة ايضا يدعون الاجماع بدون ذكر السند لاستغناءهم  
 عن السند بمعاضة القرآن الخاصة لهم فان قيل فلم لا يدعون المنقول عنه قلنا ذكر المنقول  
 عنه والاخبار لانه المعصوم وقوله حجة بخلاف المنقول عنه في الاجماع فانه غير المعصوم  
 ويحتمل ان يكون غير العادل لكن كان حصل له بقرائن اخرى حجة قوله فلا فائدة في ذكره  
 اما الاحتمال الثالث فهو ايضا ممكن هو من قيل الاحاديث المضمرة الغير المسند ولا يابى  
 بذلك لقيام القرائن لهم كما عرفت اما الاحتمال الرابع فظن ان اكثر الاجماع المتدعي  
 كان من هذا القبيل كما يدل عليه كلام السيد في باب وجوب العسل من جامع والدبر  
 ولم يتزل قلنا لا علم خلافا بين المسلمين في ان الوطى في الموضع المذكور من ذكر او انثى  
 يجري مجرى الوطى في القبول مع الايقان غيبوبة الحشفة في وجوب العسل على الفاعل  
 والمفعول به وان لم يكن اتزل ولا وجدت في الكتب المصنفة لاصحابنا الامامية الادراك  
 ولا سمعت من عاصريهم من شيوخهم نحو من ستين سنة يفتي الا بذلك هذه المسئلة  
 اجماع من الكل ولو شئت ان اقول انه معلوم بالضرورة من دين الرسول انه لا خلافا بين  
 الفريقين في هذا الحكم قال العلامة عليه الرحمة والنهاية قال فخر الدين الانصاف انه لا طريق  
 الى معرفة حصول الاجماع الا في من الصحابة حيث كان المؤمن يكثر معرفتهم باسمهم على التفصيل وليس  
 فانا نخرجهم بالمسائل الناجمة عليها اجروا قطعيا ونعلم اتفاقا لامة عليها علما وجدانيا حصل بالتسام  
 وتطابق الاجماع عليها انتهى اقول لا يابى ذلك فانا نعلم بالرجوع الى وجداننا ان اهل بلدنا او  
 محلتنا متفقون على بعض المراسم على بعض الامور بدون ان يحصل لنا العلم بصميم قلوبهم تفصيلا  
 من لسان كل واحد منهم بخبر بذلك بل قد يحصل لنا العلم بطالع كتب عديدة من مصنفات  
 ان بعض المسائل من اتفاقيات اصحابنا المتقدمين وان لم يحصل لنا العلم والوقوف على نصيحتهم  
 بالاجماع مثلا نعلم ان اصحابنا يجمعون على ان الاجماع الذي لا يكون المعصوم في ليس حجة وان لم يحصل  
 العلم باعيان جميع الامامية المنتشرة في الشرق والغرب فضلا عن تفاصيل احوالهم لكن هذا العلم ليس

كتابها المشتمل على  
 من الاصول  
 انما في ذلك  
 حجة ان  
 كتابها الاصول  
 حجة على ما  
 انما في كتابها

١٢

عند بل هو من قبيل تجميع باب النظر المتأخر للغير كالحاجات كتبت فلا يدلان  
 على أن الكرام بسبب مطالعة كتب أصحابنا المأثورين المعاصرين للآئمة المعصومين صلوا  
 الله عليهم أجمعين وتأييدوا قولهم قسماً ولهم سبب ثبوت أن من مثل اسناد المخالفين  
 المتقدمين بعضه ناسوا إلى بقره المحمدية من زعمه وناسخهم والاعتقادات من قبل  
 الأصحاب بحيث كان المعصومون خلافية كانوا متفقين في تلك المسئلة على كذا وفي ذلك  
 على كذا فادعوا الإجماع عليها وقد تفتت بالاحتمال الآخر الباعث هو العلم بالإجماع  
 ودعواه هو أن الشيخ قال في العدة إذا اختلفت الإمامية في مسألة نظراً في تلك المسئلة  
 فإن كان عليها دلالة توجب العلم من كتاب أو سنة مقطوع بها يدل على صحة بعض الأقوال  
 المختلفين قطعاً أن قول المعصوم موافق لذلك القول مطابق له انتهى إذ معلوم  
 أن الإجماع المعتبر عندنا يتحقق بمجرد دخول المعصوم في جماعته وإن كانت قليلة  
 فإذا فرضنا كون الدلالة القطعية على قول كان كافياً لدعوى الإجماع كما لا يخفى فذلك  
 أن تقول عدم حجية الإجماع الذي ليس فيه المعصوم إجماعاً وعدم سقوط التكليف في  
 هذا الزمان إجماعاً والقول بالحسن والعقلية عند الإمامية إجماعاً ونظائر تلك  
 كثيرة كيف ولو فرضنا اسناداً أبواب العلم بالاعتقاد إجماعاً الإمامية يمكن لرب المحدثين  
 محمد بن يعقوب الكليني والشيخ الصدوق دعوى الإجماع في مواضع عديدة من شأنه الحال بخلاف  
 ذلك وإن كنت مرثياً بما قلنا فأنظر إلى ما قال محمد بن يعقوب الكليني في الحاشية في باب  
 بيان الفرائض في الكتاب أن الله جل ذكره جعل المال كله للولد في كتابه ثم أدخل عليهم بعد  
 الأبوين والرفجين فلا يرث مع الولد غير هؤلاء الأربعة وذلك أنه عز وجل قال يوصيكم  
 الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فاجتمعت الأمة على أن الله تعالى أراد بهذا القول  
 الميراث فصار المال كله لهذا القول للولد ثم فصل الأنثى من الذكر فقال للذكر مثل  
 حظ الأنثيين ولو لم يقل عز وجل للذكر مثل حظ الأنثيين لكان إجماعهم على ما عدا الله

به من القول. يوجب المال كله للولد الذكر والأنثى غير سواء فلما ان قال للذكر  
 مثل حظ الأنثيين كان هذا تقضيل المال فتميز الذكر من الأنثى في القسمة بقضيل الذكر  
 على الأنثى فصار المال كله مقسوماً بين الولد الذكر مثل حظ الأنثيين ثم قال فان كن  
 نسأه فوق اثنين فلهن ثلثا ما ترك ولو كانه تعد ذكره اراد بهذا القول ما يصل بهذا كان  
 قد قسم بعض المال ترك بعضاً مهملًا ولكنه جعل عزرا اذ ان يوصل بهذا الكلام الى  
 قسمته الميراث كله فقال ان كانت واحدة فلها النصف ولا بويه لكل واحد منها السدس  
 مما ترك ان كان له ولد فصار المال كله مقسوماً بين البنات فبدر الأبوين كان ما يفضل  
 من المال مع الابنة الواحدة رداً عليهم على قدر سهامهم التي قسمها الله عز وجل وكان حكمهم  
 فيما بقى من المال حكم ما قسمه الله عز وجل على نحو ما قسمته لهم كالمهر ولو اراحهم وارب  
 الا فردين صارت العتمة للبنات النصف والثلثان للابوين فقط فاذا لم يكن ابوان  
 فالمال كله للولد بغير سهام الا ما فرض الله عز وجل للزوجة والزوجة على ما بيناه في اول الكلام  
 وقلنا ان الله جل وعز انما جعل المال كله للولد على طاهر الكتاب ثم دخل عليهم الابوين  
 والرفجين وقد تكلم الناس في امر البناتين من اين جعل لهما الثلثان والله عز ذكره انما  
 جعل الثلثين لما فوق اثنين فقال قوم باجماع وقال قوم قياساً لما ان كان للواحدة  
 النصف كان ذلك دليلاً على ان لما فوق الواحدة الثلثان وقال قوم بالتقليد  
 والرواية ولم يصح واحد منهم الوجه في ذلك فقلنا ان الله جعل حظ الأنثيين الثلثين  
 بقوله للذكر مثل حظ الأنثيين وذلك انه اذا ترك الرجل بيتاً وابناً فلذلك ذكر مثل حظ الأنثيين  
 وهو الثلثان فحظ الأنثيين الثلثان واكتب بهذا البيان ان يكون ذكر الأنثيين بالثلثين  
 وهذا بيان قد جهله كلهم والحمد لله كثيراً ثم جعل الميراث كله للأبوين اذا لم يكن ولد فقلنا ان لم يكن  
 ولد وثمة ابواه فلا ماله لثمة ولم يجعل للاب تسمية انما لما بقى ثم حجج الامم عن الثلث بالاحقة  
 فقال ان كان له اخوة فلا ماله لثمة فلم يورث الله عز وجلهم الا بويه اذا لم يكن له ولد الا الزوج والمرأة

وكل فريضة لم يُسمَّ للاب فيها سماً فأعالمه بالبقية وكل فريضة سُمِّي للاب فيها سماً كان  
 ما فضل من المال مقسوماً على قدر السهام في مثل بنت وابوين على ما بيناه أولاً ثم ذكر فريضة  
 الأفراس فادخلهم على الولد وعلى الابوين وعلى جميع أهل الفرائض على قدر ما سُمِّي لهم  
 وليس في فريضتهم اختلاف ولا تنازع فأخضروا الكلام في ذلك ثم ذكر فريضة الاخوة  
 والاحوات من قبل المِّم فقال وإن كان رجل يوتى كلالته أو لهراً أو ولدته أو اخته  
 لأم فلكل واحد منهما السدس إن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث وهذا فيه  
 خلاف بين الأئمة وكل هذا من بعد وصية يوصي بها أو دين فالأخوة من الأم لهم  
 نصيبهم المسمَّى لهم مع الأخوة والاحوات من الأب والأم والأخوة والاحوات من الأم  
 لا يزدون على الثلث ولا ينقصون من السدس الذكر والأنثى فيه سواء وهكذا كل جمع  
 عليه إلا أن لا يحضر واحد غيرهم فيكون باقية لأولى الأرحام ويكونوا أهل قريب الأرحام  
 ودو السهم أحق ممن لا سهم له فيصير المال كله لهم على هذه الحجة ثم ذكر كلالته للاب وهو  
 الأخوة والاحوات من الأب والأم والأخوة والاحوات من الأب الأم يحضر أخوة والاحوات  
 لأم أم فقال يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله إن أمراً هلك ليلين ولدت  
 اخت فلها نصف عاترك والباقي يكون لأقرب الأرحام وهي أقرب وأولى الأرحام فيكون  
 الباقي لها سهم وأولى الأرحام ثم قال هو يرثها إن لم يكن لها ولد يعني الآخر للمال كله إذا لم يكن لها  
 فأكانت الثلثين فلها الثلثان عاترك وإن كانوا أخوة رجالاً ونساءً فللذكر مثل حظ الأنثيين  
 ولا يصورون كلالته إذا لم يكن ولداً ولا ولد في بطنه بصيرت كلالته ولا يرث مع الكلاله أحد  
 من ولى الأرحام إلا الأخوة والاحوات من الأم والزوجه والزوجتان قال فائل فإن الله  
 جازهاؤه سماهم كلاله إذا لم يكن ولد فقال يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله  
 إن أمراً هلك ليلين ولد فقد جعلهم كلاله إذا لم يكن ولد فلم يرثهم فهم يكونون كلالته  
 مع الأم قيل له انهم قد اجتمعوا جميعاً أنهم لا يكونون كلالته مع الأب إن لم يكن ولداً والأم في  
 هذا

ثم ذكر فريضة  
 الأفراس فادخلهم  
 على الولد وعلى  
 الابوين وعلى  
 جميع أهل  
 الفرائض على  
 قدر ما سُمِّي  
 لهم

١٣٨

بما نزلت الاب لا فها جميعاً يتقر بان بانفسهما وليستوان في الميراث مع الولد لا يسقطان  
ابدأ من الميراث فان قال قائل فان كان ما بقي يكون للاخت الواحدة وللاختين  
وما زاد على ذلك فما معنى التسمية لهن النصف والتثلثين وهذا كله صائب  
لهن وراجع اليهن وهذا يدل على ان ما بقي فهو لغيرهم وهو العصبة قيل ليست <sup>العصبة</sup>  
في كتاب الله ولا في سنة رسول الله وانما ذكر الله عز وجل ذلك وسماه لانه قد يجيء <sup>معهن</sup>  
الاخت من الام ويجامعهن الزوج والرفقة فسمي ذلك ليدل كيف القسمة وكيف  
يدخل النقصان عليهن وكيف ترجع الزيادة اليهن على قدر السهام والاضياء اذ  
لا يحظن بالميراث ابداً على حال واحدة ليكون العمل في سهامهم كالعمل في سهام الولد على  
قد ما يجامع الولد من الزوج والابوين ولولم يسم ذلك لم يفتد لهذا الذي بينا  
وبالله التوفيق ثم ذكر اول الارحام فقال عز وجل ولعل الارحام بعضهم اولى ببعض  
في كتاب الله يعني ان البعض الاقرب اولى من البعض الابعد والهم اولى من الخلفاء  
والموالي وهذا باجماع من شاء الله لان قولهم بالعصبة يوجب اجماع ما قلنا لانهم  
يعطون الميراث اولي العصبة فالاولى مطلقاً ثم ذكر ابطال العصبة فقال للرجال نصيب  
مما ترك الوالدان والاقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والاقربون مما  
قل منه او كثر نصيباً مفروضاً ولم يقل فما بقي هو للرجال وبن النساء وما فرض الله  
عز وجل للرجال في موضع حرم فيه على النساء بل وجب للنساء في كل ما قل او كثر  
وهذا ما ذكر الله عز وجل في كتابه من الفرائض وكل ما خالف هذا على ما بيناه هو  
نرد على الله وعلى سوله وحكمه بغير ما اتزل الله وهذا نظير ما حكى الله عز وجل عن  
المشركين حيث يقول وقالوا ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا ومحرم على  
انزواجننا وفي كتاب بن نعيم الطحان رواه عن شريك عن اسما غيل بن ابي خالد عن حكيم  
بن جابر عن زيد بن ثابت انه قال من قضاء الجاهلية ان يورث الرجال دون النساء

١٢٢

علي بن ابراهيم عن صالح بن السند عن جعفر بن بشير عن عبد الله بن بكير عن  
 حسين الرزاق قال أمرت من يسأل ابا عبد الله ع المال لمن هو الاقرب والعصبة  
 فقال المال للاقرب والعصبة في فيه التراب انتهى فانظر بعين الانصاف  
 معرضاً عن الجدل والاعتساف الى عوامة الاجماع في مواضع كثيرة من تلك العبارة  
 ونقطة في تلك المواضع مع كون علماء الاسلام منتشرين في اطراف الارض وايضاً  
 قال محمد بن بابويه لقي في كمال الدين ان قرأ قالوا بالعشيرة واستجوابوا بالصناديق وتواصوا  
 بالحق يعني بالامامة وتواصوا بالصديق في الفترة وزعموا ان الامامة منقطعة كما انقطعت  
 النبوة والرسالة من بني ابي ومن رسول الى رسول بعد محمد فاقول بالله التوفيق  
 ان هذا القول من ائمة الحق كثر من ايات التي وردت ان الارض لا تخلو من حجة الى يوم  
 القيمة ولم تخل من لدن آدم الى هذا الوقت وهذه الاخبار كثيرة مباعدة وقد ذكرها في هذا  
 الكتاب هي شائعة طقات الشيعة وقرها لا ينكرها منكم ولا يجد لها جاحداً لا يباؤها  
 متاولاً ان الارض لا تخلو من امام حتى معرفت ما ظاهر مشهور او ما خائفاً مغفولاً ولم  
 يرل اجماعهم عليه ان ما هنا انتهى فانظر الى عوامة الاجماع ونقطة في حكمية باسقلره  
 الى ما نه مع كون علماء الامامية منتشرين في اطراف الارض بحيث كما دان لا يصلح خيراً لهم  
 الى الاغنى انجيب من مولانا المجلسي رحمه الله عليه انه قال عوى الاجماع انما نشأ من زمن  
 السيد السيئي وهذا عقله منه كما عرفت وايضاً ابن بابويه في كثير من مواضع في كتاب  
 بالاجماع ان وجدت مقاماً مناسباً ذكرت جملتها وظهر الاشتباه والغلط في بعض هذا  
 الاجماع للدعي والغير على سبيل الندوة كما ظهر لها في الاجماع المتكلمة من السيد باب العلي بن ابي  
 بقيام دلالة الحق لا يقدم في ذلك كما لا يقدم ظهور كون الخبر موضوعاً او الراوي فاسقاً  
 وكون الخبر محمولاً على النقية او مخصوصاً بالمخاطب وبعض الزمان او بعض الواحدة في العمل  
 على طبقه قبل هذا الظهور فان قلت كلام المحقق المصطفى حيث قال فلا تغتر اذا من

يتكفد على إجماع باتفاق الخمسة والعشرة من أصحاب جملة الباقين إلى آخره يستعمل  
 من العلماء من يدعي كذلك فلم يبق لنا وثوق بأحد من المدعين للإجماع حالاً إن يكون  
 دعواه من هذا القبيل فلما يمكن التفصيل لنا عنه أولاً بالنقض فإنا نعلم قطعاً أن بعض  
 رواة الحديث كاذب ضاع الحديث فينبغي على قولنا أن لا ينقلنا وثوق بأحد من رواة الحديث  
 فما هو جوابك عن ذلك فهو جوابنا عن ذلك وأما ثانياً في الحل فإنا نقول إن كان مراد  
 المحقق من هذا المدعى هو المعهود المعين وقد علم بتصريح المدعى وبقرائن إخراجهم  
 الإجماع بغير اتفاق الخمسة فلا كلام لنا فيه ونحن عندهم لكن عدالة العلماء الكرام  
 مثل السيد الشيرازي شيخ الطائفة والعلاقة تثبت بالتواتر عند ثبوت أيضاً  
 إن مدعيهم هو حجة الإجماع باعتبار دخول المعصوم فيه لم يثبت عندنا أنهم يدعون  
 الإجماع بغير توافق الخمسة فهم يأتون على العدالة والوثاقة وإدعائهم للإجماع كقول  
 الرواة أخبار الأئمة معتبر ومعمول عليهم بتحقيق الشرائط وانتفاء المانع كما في الأخبار فال  
 العلامة في المختلف بعد أن أورد عبارة السيد المصطفي وهذا يدل على أن الفتوى  
 بذلك متطابقة مشهورة في ما زال السيد المرتضى بل دعاه الإجماع بيقض وجوب العمل به  
 صادق ونقل لم يلاقطعياً وخبر الواحد كما يجزئ به في نقل المطلق كما في المقطوع به إن كان  
 منشأ كلام المحقق هو الاستبعاد وامتناع العلم بإعيان العلماء المتباعدة المسكن  
 وباو الأمر بحيث يحصل القطع بدخول المعصوم فهذا وارح عليه أيضاً فإن جمل المسائل لا  
 يعلم بتصريح في المعتمد ويتصريح العلامة في المذاكرة والمنتهى هكذا الحال إن كان  
 منشأه ظهور الخلاف فانه قال في التنزيل في حق المضار وهو ظاهر لكن لا يرفع حداً إجماعاً  
 قال صاحب المدارك هذا هو المشهور من أصحاب خالف فيه ابن بابويه فيجوز رفع الحديث  
 بماء الذي لم يعتبر المصخر خلافه حيث ادعى الإجماع على عدم حصول الرفع بالمعصوم  
 أو لا تعقاد الإجماع بعد انتهائهم أيضاً ادعى إجماع على جواز قراءة القرآن للجنب على الغل

وحكى الشهيد عن سلافة تحرير القرآن مطلقاً وعن ابن البراء تحريم قراءة ما راجع إلى  
 آيات وقس الحال على ذلك في المواضع الكثيرة ومن ههنا اندفع ما قال به صاحب العالم  
 بعد ان قرأ من انه لا بد في حجة الاجماع من كون المعصوم مخالفاً في العجب من غفلة  
 من الاصحاب عن هذا الاصل ونسألهم في دعوى الاجماع عند اجابته للسائل  
 الفقهية كما حكاه المحقق حتى جعلوا عبارة عن مجرد اتفاق الجماعة من الاصحاب فعدوا  
 به عن معناه الذي يجب عليه الاصطلاح من غير قرينة جلية لا دليل على الحجج معتد بها  
 اعتد به عنهم الشهيد في الذكر في من نسبتهم المشهور اجماعاً او بعدم الظفرين نحو  
 الاجماع بالمخالف وبنوا بل عدم الخلاف على وجه يمكن مجامعة لدعوى الاجماع ان بعدوا والهم  
 الاجماع على رواية بمعنى تدوينه في كتبهم منسوقاً الى الائمة لا يخفى عليك فافهم الشبهة  
 اجماعاً لا تدفع المناقشة التي ذكرناها وهي العدل عن المعنى المصطلح المقرر في الاصول  
 من غير قامة ورية على ذلك هذا مع ما فيه من الضعف لانقاء الدليل على حجية مثله كايستد  
 واما عدم الظفر بالمخالف عند دعوى الاجماع فلو فهم حالاً في الفساد من ان يبين  
 من تأويل عدم الخلاف فاناراه في مواضع لا يكاد يتأهلها بد التاويل بالجملة فالاعتراف  
 بالخطأ في كثير من المواضع اخف من ارتكاب الاعتذار ولعل هذا منها انه ولا يحتاج  
 الى المسكفة الباردة التي اتركها الشهيد فانك عرفت ان حصول العلم بانقضاء  
 اجماع اصحاب الائمة للسبب السني والمحقق العلامة نظرهم كان عكساً فكان له طريقاً  
 وكانوا كلهم عدلاً لا نقاة فيما الضميمة داعية الى التزامنا ان الاجماعات التي ادعوا لها  
 بمعنى المصطلح حتى يلزم بعض المحذورات ولعلك نقول الباعث للشهيد على اخذ اجماع  
 بمعنى شريك هو ادعاء الاصحاب للاجماع مع ظهور الخلاف فقول هذا ليس بشيء فانك  
 عرفت ان الاجماع يكفي في اتفاق طائفة يكون المعصوم فيه فلذا ادعى الاجماع لم يلتزموا  
 الى خلاف معلوم النسب الله يعلم فان قبا الصفرية هي الحمرة في كثير من الامم من يدعي

الاجماع على امر ثم في موضع آخر يعملون على خلافه قال لفاصل المحراب النافلين  
 هذا الاجماع كثيرا ما يخطئون وهذا النقل ويخالفون في اكثر من اختلاف الرواة  
 واخبار الاحاد كما يظهر لمن تتبع مواضع نقله اياه وقد افرد الشهيد الثاني في قريبا  
 من اربعة مسائل نقل الشيخ الطوسي فيها الاجماع مع انه يفتي خلاف في الحكم فيها بعضها  
 اما كتابه لا يعينه وفي كتابه الاخر ذكر ان الشيخ قال في النهاية في كتاب الحد دان من  
 اكل الجري والمار ما هو جيب قلة وهذا دعوى الزيادة على الاجماع على تحريم الكلام مع انه في  
 كتاب الاطعمة من النهاية يعينه جعلها مكرهين قال وقد افردنا هذه المسائل للتبينة على لا  
 الفقيه بدعوى الاجماع فقد وقع في الخطاء والمجادفة كثيرا من كل واحد من الفقهاء سيما  
 من الشيخ والمرضى انتهى كلام الشهيد كثيرا ما يقع منهم نقل الاجماع ومسئلة على حكم مع نقل  
 الاجماع على خلاف ذلك الحكم بعينه وتلك المسئلة بعينها اما في ذلك الكتاب بعينه وبغيره  
 فضلا عن نقل الخلاف فيها مثله ما وقع من الشيخ الطوسي من نقل الاجماع على وجوب سجود  
 التلاوة على السامع ونقل اياه مع عدم وجوبه عليه ايضا ولهذا اترك الشهيد لفظ  
 الاجماع الواقع على معنى الشبهة في ذلك الوقت وعدم اطلاعهم على المخالفات وما يفرق  
 من ذلك صوتا لكلامهم عن النهايات فتسل هذا الاجماع ينبغي ان لا يعتمد عليه  
 اصلا فلنا الجواب عن هذا موقوف على تمهيد مقدمته وهي اننا قد صرحنا فيما سبق العلم  
 بتحقيق الاجماع ابتداء في رمز الغيبة الكبرى عتمة عادة فان قبل كيف ينبغي للعان تحكم  
 بامتناع ذلك والحال ان شيخ الطائفة قال في العدة بعد ان جزم بوجوب طهوس الامام لا  
 الحق او تعليم بعض تقاته الذين يسكن الحق اليهم حتى يودي ذلك الى الامه في وقت اتفقت الامامية على  
 باطل انه ذكر المرئضه علي بن الحسين الموصوفه انه لا يجب ان يكون الحق في ما عند الامام لا  
 الاخر يكون كلوا اما طائفة ولا يجب عليه الطهوس لانه اذا كنا نحن السبب  
 في اسنار - ويسجل ما عودنا من الانتفاء به ويتبرف في -

معه من الاحكام يكون ايتنا من قبل نفوسنا ولو ما كنا سبيل استار لظهر انتفعنا به  
 وادى اليها الحق الذي عنده وهذا عندي غير صحيح لانه يؤدى الى ان لا يصح الاحتجاج  
 باجماع الطائفة اصلاً لانا لا تعلم دخول الامام فيها الا بالاعتبار الذي بيناه فمخبرنا  
 انفراداً بالقول ان لا يجب من ظهوره مع ذلك من الاحتجاج به بالاجماع فان قيل  
 تعلمنا اجماع الامامية على مسألة وهم منتشرون في اطراف الارض وفي البلاد التي يكاد  
 يقطع خبر اهلها عن البلاد الاخرى هل هذا الامتداد مستحيل قيل له السائل عن هذا  
 السؤال لا يخلو من ان يري به الطعن في الاجماع على كل ذلك ان ذلك لا يصح العلم به  
 على حال او يريد بذلك اختصاص الامامية بهذا السؤال ون غيره فان اراد الاول  
 فقولنا ان من هو في اطراف الارض في البلاد البعيدة اخبارهم متصلة بسقط وجاز  
 العلماء منهم لان الذين يراعى اقوالهم العلماء دون العامة الذين لا يعتبرون  
 في هذا الباب لهذا لا تشك في ان لا احد من العلماء في اطراف الارض من يعتقد  
 الغرض في غسل اعضاء الطهارة دفعيتين بل يعلم انه ليس في الامة من يورث المال  
 اذا جتمع جده اخر للآخر دون الجدة لان المتقربين العلماء والذي اجمعوا عليه القول  
 بان المال اما للجد كله او بينهما ولا يقول حدان المال للاخ دون الجد فظاهر ذلك  
 كثيرة جداً من المسائل التي يعلم اجماع العلماء عليها فمن اراد بهذا السؤال حال ذلك  
 فقد ابطال انتهى موضع الحاجة منه وقريب من ذلك قال في موضع اخر منها اقول  
 كلام السيد الشيخ كلاهما محل بحث ونامل اما كلام السيد فلانه يخالف ظاهر كثر  
 من الاحاديث منها ما في الكافي باسناد عن ابي عبد الله قال سمعته يقول ان الارض  
 لله فيها حجة يعرف الحلال والحرام ويدعو الناس الى سبيل الله عز وجل ان الارض  
 الا وفيها عالم ان زاد المؤمنون شيئاً رده وان نقصوا شيئاً اتهم لهم ايضاً ما في باسناد  
 عن ابي عبد الله انه قال زالت الارض لله فيها حجة يعرف الحلال والحرام ويدعو

الناس الى سبيل الله عز وجل وما يخافه باسناده عن ابي عبد الله الله انه قال  
 ان الله لو يدع الارض لغير عالم ولو لا ذلك لم يعرف الحق من الباطل وما في كتاب  
 الغيبة باسناده عن ابي جعفر الباقر انه قال: الله ما ترك الله ارضه منذ قبض آدم  
 الا وفيها امام يهدي به الى الله وهو حجة على عباده الحديث يمكن اخراجه امثاله  
 تلك الاحاديث احاديثا من كتب <sup>الشيعة</sup> ايضا اذا كانت الرعايا سبييا يجوز عدم  
 اظهار الحق مع كونهم كلهم على الضلالة فلم لا يكون سبييا يجوز عدم وجوب الحق  
 وهذا ابطال هذا الامامة ليس من هذا انظارا اعتقادا بهذا ان الى الان  
 متوقف في هذه المسئلة لكن المطلوب ان هذا عدم استبعاد سلك الشيعة في  
 اهل العلم اما وجه توقف لعدم كون الاخبار نصا على المطم والمشرق بدين استنادا بحجج  
 عدمه اساسا كما صرح به الاصحاب والله اعلم بالصواب اما البحث على كلام الشيعة واذا  
 ان قوله لا نعلم دخول الامام فيها الا لا يسمونهم لا يجوز يحصل لنا العلم باجماع  
 الامامية بحيث يكون الامام دفلا فباعتبار تطابق الفتاوى وقرائنا بعد قرن و زمنا  
 بعد من نوافق الاخبار بحيث يحيل العقل هذه التوافق والتطابق بد و موافقة المعصوم  
 له كما يستفاد من كلام سنيده المرتضى وصرح به العلامة السلي و يحكم به الوجهان كما  
 تقدم كيف وقد ادعى الاجماع في مواضع عديدة من لم ينظر الى الآن انه قائل بوجوب  
 طهوى المعصوم عند اتفاق الامامية على باطل كما نبينا بوجه في مهابد امرتها ما قال في كتابه <sup>الدين</sup>  
 اجتمعت الشيعة ان ائمة صلوات الله عليهم اجعلوا في الامر لا يثبت مع الامر وهكذا  
 وادعى في المواضع الكثيرة واما ثانيا فلان دعوة القطع باتفاق الامامية وعلمائهم  
 الموجودين في زمانه في البلاد البعيدة ان كان سبييا عدة علمه بلقاء علماء السلف  
 وتطابق قضاؤهم فهو مسلم لكنه هو الاصل وهو المناظر حصصا بقطع بكون المسئلة عتقا  
 وان كان مراده انه مع قطع النظر عن ما وى السلف يحصل العلم باتفاق علماء الزمان

مع كونه منتشرة في الأقاليم البعيدة فهو بعيد غاية البعد خلاف ما يستلزمه العيشة  
وتجارة. لو جاز أن نعم حصول القطع بالإجماع للمعتبر عند الأمامية مسلم لكنه  
من حيث مطابقة السلف وتطابق الفتاوى والأخبار دون ما فهمه الشيخ  
فقد أصاب الحق في الحكم بحصول القطع لكنه اخطأ في العلم بالطريق وتخصيصه وليس  
هذا بعيد فإنه قد وقع مثل ذلك عن كثير من العلماء في تعريف ماهيات الأشياء  
من حيث اختلافها حيث الجمع أو المنع مع كونها معلومة لهم وهكذا في الاستدلالات  
مع كون المطالب بصفه وإذا عرفت ذلك ونجحت تلك المقدمة فتقول طعن  
أن جل الإجماع الذي ادعاه جماعة من أصحابنا مثل السيد الشيخ لا يمكن إلا بطريق  
الأخبار عن انعقاد الإجماع في وقت المعصوم ولمعرفة لهم كان طريق منها النقل  
مسنداً أو غير مسند ومنها التظن بتطابق فتاوى أصحاب المعصوم وأحاديثهم  
كما كانوا يظنون بصحة الأحاديث بمساعدة اقراءت محال الإجماع بعينه حال  
الأخبار فإن كلامهم يحكي قول المعصوم هذا إجماعاً لا وذاك تفصيلاً فكيف إن الشيخ  
ينقل الأحاديث الكثيرة مع أنه يعمل بخلافها وتارة يعمل عليها وتارة يعمل بخلافها مع ذلك  
لا يقدح في كون تلك الأحاديث صحيحة فبما لا يجوز العمل عليها فلو لا ذلك لكان الإجماع أيضاً لذلك  
قدارة كان يظهر أن المسئلة فهم عليها أما توسط النقل أما بقطعه بتطابق فتاوى أصحابنا  
الإمامة مع الفصل المتبع بالفتح وغيره فيكونها مجعاً عليها شرطه أن الناقل للإجماع لم ينقل  
مطابقاً للواقع أما تعدد الكذب أو اشتباهه أو ظهوره عند مطابقة الأصح فذلك الظهور أما  
بظهور الخلاف فيما بين أصحاب الإمامة وأما بنقل الأعدل على خلاف ما نقل عليه الأول  
أو غير ذلك من المحال وذلك لا يوجب أن لا يكون كل من الإجماع المدعى من الشيخ  
والسيد وأمثالهم حجة أو لا يكون المراد من الإجماع المعنى المصطلح فيما بينهم أو لا يكون  
معتبرين في ذلك فإن الله لا يحلف بنفسه إلا وسعياً كما لا يوجب عدمه كون حجة

حجة ظهروا كون بعض الرواة كذا بين وضاً عين وكون بعضها مخفية مع له الاشتباه ببعضهم  
كان علم المتدبر ولم يعلم الناس علمه وعلم العام ولم يعلم المخصص والمطلق ولم يعلم المقتضى من كل  
الكثيرة الموجبة للاختلافات الكثيرة فيما بينهم بالجملة ما حصل كلامنا في هذا المقام ان حجة  
في نفسها لكونها كاشفاً عن قول المصنف مثل قول المصنف حجة بل مع شئ نائد عليه فان  
القول بختم التفتة او خصوصية المخاطب لاجلهم لا يحتمل ذلك غالباً فان اجتمعوا احتجوا المصنف  
على امر غير مطابق للواقع مع كونه مخصوصين به ومن احتجوا اسره متمنع عادة فان كان الاجماع  
متواتراً لا نقاد فلا شك انه من الحجج القطعية التي لا ريب فيها وان لم يكن كذلك فان كان النا  
ثقة فلا يخجلون له معارضاً امر لا دفع عند المعارضين بحجبل عليه لما قد اثبتنا فيما سبق ان  
خبر الواحد حجة اما مع المعارض من الاجماع والاخبار او الكتاب فغير مرجح الى ترجيح احداهما على الاخر  
ان كان لاحد هاتين مرجوح فقد ان يرجح الى الضيق التفتة في المسقطات البحث الخاص  
في ان عندنا من هذا المخلو هو عين الاجماع او عينه على تقدير كونه غير محل حجة امر لا الظاهر غير  
كما قال به الشهيد المذكور فان اتفاق جماعهم لا يوجب كاشفاً عن قول المصنف لما اذا كان  
معلوم المقتضى ما لا مع هذا العلم به من الجواهر ولا بد للاجماع في العلم بقول المصنف ايضاً الطاهر  
انه ليس بحجة خلافاً للشهيد عليه السلام فانه قال الطاهر انه حجة لان عدالتهم تمنع من خلافها  
على افتناء غيره ولا يرد عليه من غير دليل بل الدليل عدم الدليل وهو ضعيف فان العدالة انما  
يقضي عدم تقي الاقتناء بغير دليل مقبول عند ولا يقتضي عدم الخطأ في كون الدليل  
وعكس الحال في الشهادة فانه عباداً عن اتفاق جماعه كثيرة في الفتوى مع ظهور الخلا  
من البعض وقد حكى الشهيد عن بعض الاحتجاجات الى اقر المشهور بالجمع عليه واستقر به  
ان كان مردد فانه الحق بالجملة لا في ثوبه اجرائاً او استجر له بمثل ما قاله في الفتوى  
التي لا يعلمها من ان يوقع الظن في جانب الشهادة ولا يخفى ما فيه والتحقيق في  
هناك عندي هي ان الشهادة ان كانت بين قدامها لا محاب وكاف المخالف

معلوم النسب فلا بأس والحاقه بالجمع عليه فان العادة يقتضي موافقة المعصوم لهم ولعل  
 هذا هو المشرو في ادعاء امثال السيد والشيخ للاجماع مع ظهور المخالف لما ان كان  
 المخالف غير معلوم النسب فهو ليست بحجة ولا بأس فجعلنا من الموديات **المبحث**  
**السادس** في ان اذا اختلف الامة على قولين لا يتجاوزون وهما هل يجوز احداث ثالث  
 ام لا قال السيد المرتضى لا يجوز ذلك مطلقا وهو مذهب الامامية كافة كما يشعر  
 به كلام العلامة في النهاية وصرح به المصنف في شرح التمهيد بين حججهم فذلك مظهر  
 فان التعبد بان جميع الامة انقلبوا الى قسمين فلا بد ان يكون المعصوم في احد هو احدا  
 القول الثالث المخالف لكل من القولين بخالف القول المعصوم جزوا ولعل الحال كذلك  
 اذا كان الامامية محتاجة على قولين لا يتجاوزون وهما ان الامام لا بد ان يكون واحدا امّا  
 العامة فقد اختلفوا في ذلك فقلنا اكثر مطروقا وجوزة بعض الحنفية الظاهريين مطلقا  
 ومحققهم على التفصيل بان ان كان الثالث يرفع شيئا مستغفرا عليه فممنوع والا فلا ومثلا  
 الاول مثل الجدة مع الاخ قال بعض الصحابة باختصاص الجدة بالارث وقال اخر بغير اركة  
 الاخ اياه نية القول باختصاص الاخ بالميراث يرفع ما وقع الاجماع عليه وهو الجدة فقط  
 من الميراث وايضا مثله ان يطاق الميراث البكر ثم يجدها عيبا فقبل الوطى بمنع الرد  
 وقيل جدها مع ارض النقصان وهو تفاوت في حقها بكنها ونسبها فالقول بوجهها مجانا قول  
 ثالث يرفع ما وقع الاتفاق عليه هو عدم جواز الرد مجانا ومثالا لثاني فسخ النكاح  
 بالعيق الحنسية هي الجذام والجنون والبرص والرتق والقرن والرفج والجرب والعاة  
 في الرخيم فقال بعضهم يفسخ بالجميع وقال بعض اخر لا يفسخ بل هو منها فالتالي يفسخ  
 بعضها دون بعضها قول ثالث لا يرفع ما اتفقوا عليه فان القائل بذلك القلي موافق لكل  
 من هذين الحكمين عذبا ولا يخفى ما فيه فان القول الثالث عبارة عن جوبة  
 خيرية مع السالبة الخيرية وهذا المجموع يناق كلاس من المذاهب عني لا يوافق احدهما

الاجماع في كل ما لا بد من

فانما كليتان قتا مل علم التحصيل العلم باخصار الامة والاهامية في القولين بصريح  
عندك من تحصيل العلم بالاجماع فان تطابق فتاوى اصحاب الامة واحاديثهم كثيرا  
اذعان العقل بانفاقهم اما في صورة الاختلاف فلا بد ان يكون احدا الجانبين على  
الباطل واذا جاز عند العقل ذلك فيجوز ايضا ان يكون كلا القولين باطلين  
ولو يكن قول المعصوم موافقا لاحد منها فلا سبيل الى العلم بالاختصار لا يتقن من المعصوم  
او ينقل من بعض السابقين كما لا ينبغي لمبحث السابع اذا حكمت الامة بعدم الفصل  
المسئلتين في جميع الاحكام والبعض لا يجوز مخالفتهم قطعا امام عدم الحكم بعدم  
الفصل مع عدم الفصل فهذا يتصور على نحو واحد هما ان يكون طريق الحكم فيهما واحدا  
كقوليت التعمد والحالة فان اتمم الفصل بينهما فن قال كونا الانسان مشددا الارحام  
يوجب التوريت قال بالتوريت وكلا الموضوعين من قال لا يوجب منع التوريت وكلا  
الموضوعين هذا ايضا مما لا يجوز القول فيه بالفصل وثانيهما ان لا يكون فيهما وحدة  
الطريق كما في منع الشافعي من شر الربيب وسبع الغائب اباحتها عند ابي حنيفة فهذا  
مما يجوز فيه القول بالفصل عند العامة بان يقول بحقة شر الربيب اباحتها في الغا  
اما عند ائمة اهل الامية فلا يجوز مطلقا لان الفرض ان المعصوم في احد الطرفين قطعا  
فالقول الفاصل متضمن للحاقية جزمها وليعلم ان امثال هذا من الفروض النادرة في العلم  
باختصار الامة والاهامية وبان عدم الفصل عسير جدا كما لا ينبغي لمبحث الثامن  
اذا اختلفت الامة على القولين كان احدا الطرفين معلوم النسب كان الحق في الطرف الاخر  
قطعا لدخول المعصوم فيه فرغوى ان هذا هو احد الطرق لتفصيل العلم بانقضاء الاجماع  
المعتبر عندنا ولعل هذا هو السر في ادعاء امثال الشيخ للاجماع مع ظهور الخلاف كما او هانا  
سابقا اما ان لم يكن الامر كذلك فان كان احدا الطرفين دليل قطعي فيجب المصير اليه لدخول  
المعصوم في ذلك الجانب قطعا وان لم يكن هنا من احدا الجانبين دليل قطعي فقال لا ينبغي

بالتخيير فيقتل بطريقهما أو ورده عليه الشيخ بأنه يلزم على هذا طرح قول المصنّف وأشكل عليه  
المحقق بأن مثل هذا يلزم على القول بالتخيير أيضاً فإن المصنّف لا بد أن يكون فائلاً بأحد  
القولين ومبطلا للقول الآخر ولا يخفى ما فيه فإن مراد الشيخان العلم بقول المصنّف على  
اليقين لما كان متعذراً كان العمل بمهما أمكن على قوّة متعيناً وهو لا يحصل إلا في صورة  
التخيير كما قال كثير من العلماء في صورة تعارض الأخبار مع فقدان المبرمج ويدل عليه  
الأخبار أيضاً وهذا بخلاف طرح القولين معاً **الثالث** قال المحقق إذا اختلفت الأدلة  
على قولين فهل يجوز اتقاها بعد ذلك على أحد القولين قال الشيخ إن قلنا بالتخيير لم يصح  
اتقاها بعد الخلاف لأن ذلك يدل على أن القول الآخر باطل وقد قلنا أنه غير ذلك  
ولا يخفى ما فيه فإن جواز التخيير كان منوطاً بعدم الاتفاق أما مع الوفاق فالعمل على  
الجهم عليه متعين ولا يلزم من هذا بطلان جواز التخيير كما هو ظاهر عند أولى الألباب  
وهو المأدّى إلى طريق الصواب **بسم الله الرحمن الرحيم المقصد الرابع**  
في الأدلة العقلية وهي ما ينفع العقل في الحكم بكونها دالة للأحكام الشرعية وهو مرتب  
على فصول ولما كان تعيين بعض مسائل ذلك المقصد موقوفاً على تحقيق أن الحسن و  
القيم هما عقليان أم شرعيان فلنعقد **الفصل الأول** لذلك فنقول **الفصل الأول**  
في إثبات الحسن والقيم العقليين أصله أنه قد وقعت المعركة العظيمة بين الأشاعرة والمعتزلة  
في هذه المسئلة والدلائل من الجانبين متظافرة وحيث كان الاحتجاج من الجانبين  
وتحقيق المرام في ذلك فرعاً عن محل النزاع فنقول الحسن والقيم يقال لمعان ثلثة أحوال  
صفة الكمال والنقص يقال العلم حسن أي لمن اتصف به كمال وارتفاع شأن والجهل  
قيح أي لمن اتصف به نقصان وانقضاء حال والثاني ملائمة الغرض ومناقبته  
وقد يعبر عنهما بالمصلحة والمفسدة ويختلف ذلك بالاعتبار فإن قتل زيد  
مصلحة لأعدائه ومفسدة لأوليائه وهذان الغنيان عقليان بالاتفاق

[illegible]

المفتي محمد صالح المنجد  
رحمته الله العظمى

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

علي بن ابي طالب  
علي بن ابي طالب  
علي بن ابي طالب  
علي بن ابي طالب

الاصحاح الثاني عشر

مجلسیٰ خاندانوں کے لئے

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بالإذراع في ذلك كما اعترف به صاحب المواقف والسيد الشريف والقوشجي وغيرهم من علماء  
المخالفين والثالث هو ان القيمة فعل متصف بصفة اذ علمها الحكيم يتفرع عنه والحسن  
هو لا يكون كذلك كما يستفاد من كلام الحق الطهسي وح قريب من ذلك ما قال  
صاحب المواقف نا فلا عن ابي الحسين من ان القيمة ما ليس للمتمكن منه ومن يعلم  
بجأله ان يفعله وقال صاحب المواقف ومن يتبعه ان القيمة فعل يستحق الذم فاعله  
المتمكن منه ومن العلم بجأله وانه فعل على صفة يورث في استحقاق الذم وهذا المعنى الثالث  
هو محل النزاع فقالت الاشاعرة انها سعيان وذلك لان الافعال كلها عندهم  
سواسية ليس شئ منها في نفسه بحيث يقتضيه مدح فاعله ولا ذم فاعله وعند المعتز  
وجميع الامامية والكرامية والخوارج والبراهمة وغيرهم انها عقليان وانما يحسن الفعل  
او يقر به لكونه واقعا على وجه مخصوص لاجله يستحق فاعله المدح او الذم وقد نص على  
ذهاب جميع الامامية الى هذا المذهب العلامة الحلي في النهاية وايضا يستفاد من  
كلامه في كشف الحق وايضا قد صرح به مولانا المجلسي في بعض مصنفاته واذا تعين  
محل النزاع فلا بد لنا قبل الاحتجاج من بيان النسبة الواقعة بينه وبين المعنيين <sup>ولين</sup> كلا  
حتى يتبين ان الاحتراف بالاول هل هو مستلزم للاعتراف بالثاني ام لا والنزاع  
الواقع في المعنى الثالث هل هو مستلزم للنزاع في الاولين ام لا فنقول الحسن و  
القيمة بالمعنى الاول في الافعال الاختيارية اخص من المعنى للتنازع فيه مطلقا لان  
كل فعل اختياري يكون نقضا للفاعل او كمالا له لاجله لا يكون مذموما ومحمدا وحافا  
اختيار الفاعل للفعل الموجب لنقصه ونقصه لاجله كان مذموما ودون العكس  
واذا كان الامر كذلك فالقول بوجوب الاول قبل الشرع مستلزم بوجوب المعنى للتنازع فيه  
فان الاخص مستلزم للاعم نعم لو لم نأخذ القيمة بمعنى الفعل الموجب للنقص بل نقول انه بمعنى  
الامر الموجب للنقص لا يتجه ان يقال ان بين المعنيين عمدا من وجبه

نحتاج إلى صفات ناقصة موجبة لانتهاض المتصرف كالبرص والجذام ومثل ذلك  
لكن معلوم أنه لا كلام فيه قد تظن بقريب من ذلك صاحب المواقف من المخالفين  
قال في رد من على امتناع الكذب عليه تعالى بكونه نقصاً من المنكرين القيم العقل أعلم  
أنه لم يظهر فرق بين النقص في الفعل وبين القيم العقل فيه فإن النقص في الأفعال هو  
القيم العقل بعينه فيها وإنما اختلفت لعبارة وقد يستفاد الاعتراف بذلك من كلام  
ابن روزبهان الناصب حيث قال وتضعيف كلام صاحب المواقف المسطور هكذا  
أقول الفرق أن النقص ههنا يراد به النقص في الصفات فإنه على تقدير جواز الكذب عليه  
يتصف ذاته بصفة النقص هم لم يقولوا ههنا بالنقص في الأفعال حتى لا يكون وقائبه  
وبين القيم العقل كما ذكره صاحب المواقف انتهى كلامه عليه وأيضاً اعرف بذلك  
صاحب التوضيح من الماتريدية في مقام المنع حيث قال إن الأشعر يسلم الحسن القيم عقلاً  
بمعنى الكمال والنقصان ولا شك أن كل حال محذور وكل نقصان مذموم وإن أصحاب  
الكلمات محذورون بكلامهم وأصحاب النقائص مذمومون بنقصاتهم فإنك كما يحسن  
والقيم بعني انهما صفتان لأجلهما ما يجردا ويذم الموصوف بهما في غاية التفاضل انتهى  
كلامه أما المعنى الثاني فنسبته إلى المعنى المتعارف فيه وإن كان نسبة العموم من وجه  
لكن كونه عقلياً لا وجه له وإن الظالم العاقل يميل طبعه إلى الظلم والظلم ملائم لغرضه  
مع أن عقله حاكم بفجحه ومن ههنا ظهر حقيقة ما قال الشهيد الثالث السيد العلامة  
صاحب الحقائق الحق أن تغليب الحسن القيم العقل إلى الإقسام الثلاثة المذكورة من تصرفات  
بعض متأخري الأشاعرة وإزائهم عن صريح الإجماع انتهى فإن التقسيم المذكور لا يقبوه  
من العلماء إلا من أمثال ذوي هذه الأغراض الفاسدة مع أنه قد عرفت أنه لا يسعز  
لأن من جرت بلى مقترعين المعر لا ستلزامه التناقض الصريح كما لا يخفى وإذا عرفت  
هذا فاعلم أن مطلوبنا معاشر الإمامية ومن تبعهم هو الموجبة الكلية أي ثبوت القيمة

في كل ما علم من الشارع انه حرام وثبت الحسن فيما عدا ذلك ومطلوب الاتساع هو ان  
 الكلية اي ليس شئ من المحرمات قبيحاً في نفسه ولا ما عداه حسناً بل الحسن علة عن  
 كون الشيء ليس عني عنه والقيم كونه منهيًا عنه فاحتجاجنا في هذا المقام على نحو  
 بعضها يفيد كون بعض الاشياء حسناً او قبيحاً فان هذا القول ايضا يكتفي حصول  
 الامر فيه على المخالفين او لا ولثبت الكلية لعدم القول الثالث ثانياً وبعضها  
 يفيد الكلية ابتداءً وهما انا اشرع في الاحتجاج بقول لو كان جميع الافعال سواسية  
 فانهى عن البعض دون البعض الاصر كذا لك يكون ترجيحاً بلامرجح وهو باطل كما  
 في محله وايضاً نقول انا اعلم بالضرورة حسن الصداق النافع والانصاف ورد  
 الودائع وانقاذ الخرق سيما اذا كان الخرق من الانبياء والاصفياء او صالح  
 المؤمنين مع عدم احتمال المضرة للنقد والاحسان للمستحقين وقيم الظلم  
 والكذب والجور وقتل الانبياء بغير حق وتكليف الزمن بالطيران والهوى وامثال ذلك  
 ولا يتوقف العقلاء في ذلك على شرع ولهذا حكم به منكر الشرع كالبراهمة ولا يعرف  
 احد من العقلاء في ذلك وفي سائر البديهيات الجلية ككون الشئ حلواً وحامضاً  
 وحاراً او بارداً او كون الكواكب عظيمة من النجوم وغير ذلك فيكون المنكر لذلك كمنكر الظهور  
 الاخر هو فسطائياً لا يقال ان جزم العقلاء من غير شرع بالحسن والقيم في الامور المذكورة  
 بمعنى الملازمة والمناصرة او صفة الكمال النسبي مسلم ولا تراعى المناصرة في مجموع  
 لانك عرفت ان كون الفعل صفة كمال هو بعينه كونه حسناً بالمعنى المتعارف فيه هكذا  
 كونه نقماً هو بعينه كونه قبيحاً مع ان العاقل يعلم بالضرورة ان الخاتم والكاذب قبيحاً والانبياء  
 مثلاً مذموم المنكر هو فسطائياً سيما احتمال الملازمة والمناصرة فهو من هذا المقام بعد  
 صحايد السماء والارض لا تشعرت الملازمة والمناصرة يختلفان باختلاف الاعتدال  
 وحاصل الافعال المستطوعة وقيم الافعال المتزايدة لا يختلفان الامم فاطمة مطبوع

على حسنهما وقبحهما لا جمال للأشكال فيه وايضا نقول لو خير العاقل الذي لم يسمع الشئ ولا علم شيئا ممن اكل  
بل نشأ في ابدية خاليا من العقاقير كلها يدين بصدق ويصطح بنا دأوين ان يكذب في عياح بنا را ولا ضرر عليه  
بينهما فانيضا الصدق والكذب فلو حكم العقل بقبح الكذب وحسن الصدق لما فرق بينهما ولا حذر الصدق منهما  
وايضا نقول لو كان الحسن الفجر باعتبار السمع لا غير لما قبح من الله شئ فلا يكون اطهار المعجزات  
على يد الكاذبين فيجاء مع عدم قبح هذا كما يمكن لنا الامتياز بين الحق والمبطل في دعوى النسخة  
فان سبيله ظهار المعجزة وهو ليس بسبيل الاحتمال فهو لها على يده مع كونها كاذبا لا يقال ظاهرا  
المعجزة على يد الكاذب وان لو يكن قبيحا لكن العادة ليست بجارية على ذلك لانا نقول جريا  
العادة واستمرارها ليس بواجب على الله عند الاشاعة فيقتل خرق العادة في كل وقت  
وايضا نقول لو لم يكن الفعل قبيحا لا بالسمع لا يبقى الاعتماد على وعدة ووعدا لجواز الكذب  
عليه مع فاستحالة كذب الكلام للنفس مع جواز الكذب في الكلام اللفظي اعني القرآن <sup>بعضه</sup>  
وايضا نقول لو كانا شرعيين لزم اتمام الانبياء والتالي باطل فالمقدم مثله اما  
بيان الملازمة فلان الواجب على هذا التقدير لا يمكن ان يستفاد الا بالسمع  
فاذا امر النبي باتباعه يمكن للكلف ان يقول لا تتبع الا ان يكون واجبا على ولا  
يجب على الا يقول من يجب الاتباع يقول على وهو لا يعلم الا بالنظر والنظر ليس بواجب  
الا بقوله وقول ليس بحجة قبل النظر فلا انظر فلا يجب على الاتباع فيقطع لا يقال هذا  
مشتركا لزام لان الكلف ان يقول لا تتبع الا ان يكون الاتباع واجبا على  
والاتباع لا يجب على الا بعد بثبت نبوتك وهذا الثبوت ليس بيديهي والنظر  
كوجب على الا بالنظر فلا انظر فلا يجب على النظر فلا يثبت النبوة فلا تتبع لانا نقول لا حجة  
للكلف ان ينكر وجوب النظر لانه لا شك في ان عدلتابع قول النبي موجب للنسب  
ودفع الخوف عن النفس واجب عقلا وهو لا يحصل الا بالنظر فيكون النظر واجبا وهذا  
اما بيديهي واما من قبل القضايا التي قياسا فاعلمها وايضا نقول كل عاقل يفرق

بين فجر صوم يوم الفطر وقبح قتل المؤمن ظلماً فلو كان كلا القبيحين عاريتين عن كونهما  
 مسيحياً عنهما لم يكن الفرق كما لا يخفى وإيضاً نقول اتفاق الأئمة قرناً بعد قرن على  
 قبح الظلم وحسن الصدق دون حسن صوم شهر رمضان وفجر صوم يوم الفطر  
 يعطى أن الحسن والقبح عقلياً أن هذه كلها بطريق العقل لما ينظر العقل فيدل عليه استغناء  
 الأعراف وإذا فعلوا فأحشة قالوا وجدنا عليه آباءنا والله أمرنا بها قل إن الله  
 لا يأمر بالفحشاء اتقولون على الله ما لا تعلمون فإن المراد بالفحشة في هذا المقام  
 هو طواف المشركين بالبيت عراة كما يدل عليه شأن نزول الآية فعلم أن الطواف  
 عراة فأحشة وتغيير بحكم العقل قبل ورود الشرع وقول استغناء فيه قل إنما حرم ربي  
 الفواحش ما ظهر منها وما بطن فإنه سيهم في أن الفواحش فواحش قبل كونها  
 منها عما هو قولنا قل من حرم ربه الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق  
 فإنه يدل على أن الطيبات طيبات في أنفسها عند العقل لا يجوز لله تعالى تحريمها  
 لأنها طيبات مجردة كونهما مباحاً من خطاب الشارع وقول استغناء إن الله يأمر  
 بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى فإنه  
 صريح في أن هذه المأمور بها والمنهى عنها قبل كونها كذلك متصرف بالحرر  
 والقبح وامثال ذلك في الكتاب كثيرة بحيث لا يرتاب فيه إلا من يكون عندها  
 جاهلاً لا شعري ويدل عليه ما في الكافي بأسناده عن أبي بصير عن أبي عبد  
 الله قال من زعم أن الله يأمر بالفحشاء فقد كذب على الله ومن زعم أن الله  
 يأمر باليسوء فقد كذب على الله وما هو أيضاً فيه بأسناده عن حفص بن غزوة عن أبي عبد الله  
 قال قال رسول الله من زعم أن الله يأمر باليسوء والفحشاء فقد كذب على الله الحديث  
 وامثال ذلك كثيرة فقد لا حرج من هنا أن كونها عقلياً مما اجتمعت عليه الإمامية  
 ويدل عليه العقل والكتاب والسنة نصارت المسئلة أظهر من شمس وابتين

من الامور المتاعرة واجتواب جوع الاول منها ما هو في المواقف وتقرره  
ان العبد مجبور في افعاله واذا كان كذلك لم يحكم العقل فيها بحسن ولا قبح لان  
ما ليس فعلا اختياريا لا يتصف بهذه الصفات اتفاقا وببإزاء كون العبد مجورا  
ان العبد لو لم يتمكن من الترك فذلك وان تمكن من الترك ولم يتوقف على مرجح  
بل صدر عنه تارة ولم يصدر عنه اخرى من غير سبب مرجح كان اتفاقا من غير  
سبق ارادة فلا يكون اختياريا لان الاختيار لا بد له من ارادة جازمة مرتجة  
وان توقف على مرجح لم يكن ذلك من العبد الاتسلسل فيجب الفعل عنه والاخا  
الى مرجح اخر فتسلسل واذا وجب الفعل فيكون امر اضطراريا وهذا هو المطلوب  
ويمكن لجوابه بوجوه الاول منها اننا نتحاران العبد قبل الداعي متمكن من الترك  
وبعد الداعي والارادة الجازمة غير متمكن من الترك ولا يلزم من ذلك الاضطرار فاننا  
لا نفي بالاختيار الا وجوب الفعل بالاختيار والتمكن من الترك قبله قال العلامة  
هذا هو الحق والثاني منها اننا نتحاران العبد متمكن من الترك وصدر بالفعل مؤثرا  
على مرجح وذلك المرجح من العبد لكنه امر اعتباري يجوز التسلسل فيه الثالث  
منها اننا نتحاران ذلك المرجح هو اشتغال الفعل على المصلحة بحيث نزع العبد هو  
انقضاء ارادة العبد بوجوب الفعل ولا محذور فيه كما عرفت الرابع منها اننا نقول ذلك  
المرجح هو الارادة وهي مخلوقة لله لكن لا يوجب الفعل بل يرجحه مع ذلك يجوز الترك وهذا  
القدر يكفي لصدر بالفعل والخامس منها اننا نتحاران العبد متمكن من الفعل ومن  
الترك معا ومع هذا لا يحتاج في ايجاز الفعل الى المرجح كالعطشان بجوعه انا انما نشأ  
من جميع الوجوه والسادس منها ان الاشكال في حق حب الوجوه لعاليها هو  
الحجاب عنه فهو جوابنا واجب عن ذلك بالفرف بان ارادة العبد محدثة فلا بد  
لها من مرجح اما ارادة الله فهي قد بمة لا تحتاج الى مرجح فلا يلزم التسلسل

ولا يخفى عافية فان ارادة الله تعالى ارشانت قد يمت لكنا نقول لا يخجل من ان  
المراد مع هذه الارادة يصح فعله وتركه امر لا فعلى الاول لا بد لتحقيق احد الجانبين  
من منجم ونقل الكلام اليه على الثاني يلزم الا اضطرار بوجه آخر نقول لا يخجل  
الامر من ان ذات الواجب مع الارادة علة تامة للمراد امر لا فعلى الاول مع لزوم  
الاضطرار يلزم قدم المراد وعلى الثاني يلزم الا اضطرار او التسلسل لا يقال ارادة  
الله تعالى انما تعلقت بيجاد المراد في زمان مخصوص فلا يوجد قبل ذلك  
لأننا نقول ذلك لا يعيد فان مقصود بان ذات الواجب ان كان مع الارادة علة  
تامة فيستمر الانفعال وان لم يكن علة تامة افتقر وجوب المراد الى امر اخر به يتم العلة  
فذلك الامر ان كان قدما فلا يعيد وان كان حادثا افتقر الى امر اخر وهكذا  
المشافي منها انه لو كان الظلم قبيحا فثبت القبح اما لذات الفعل او لصفاته الشؤ  
او السلبية او المجموع على الاول يلزم ان يكون جميع الافعال قبيحة فان الافعال من حيث  
الفعلية لا تفاوت فيها وعلى الثاني نقول لا يخجل الامر من ان هذه الصفة اما لازمة  
للفعل او عرض مفارق فعلى الاول يلزم الاول وعلى الثاني يلزم ان يكون الظلم  
حسنا عند مفارقة الصفة وعلى الثالث يلزم تعليل الشؤ بالعدم على الواجب  
يلزم ان يكون العدمى جزءا من المؤثر وكل هذه باطل فالظلم ليس بقبيح ونفسه لا  
ما فيه فانا نارة تختار الاول لا نسلم عمومية القبيح فان الافعال مختلفة والحقيقة  
وتارة تختار الثاني ونقول يلزم الصفة ولا يلزم المجدود كما عرفت وتارة تختار  
الثالث ولا نقول بكون القبح وجوديا فانه الذى ليس للعالم الممكن منه ان يفعل وتارة  
الرابع ويجوز ان يكون العدمى جزءا من المؤثر ولا ضير فيه فان عدم المانع جزء من  
الفاعل المانع الثالث منها انه لو قال المكلف لا كذب بن غدا فاما يجب عليه الكذب  
او لا يجب على التقديرين يخرج الكذب عن كونه قبيحا فان الواجب حسن

[illegible]

المسائل الضرورية بل لأصول الدين مقوم على كون الحسن والقبح عقليين منها أثبت  
العدد والوثوق بالنبوة وثبت الإمامة فأنها موقوفة على غير عقاب المحسن واحسان  
المسئتي فبحر الظهار المجزأت على يد الكاذب وقبح امامة المفضول مع وجود الفاضل  
وثبت اللطف والتفصيل في علم الكلام **الفصل الثاني** في أن الوجوب والحكمة  
هل هما قديداً كان بالعقل أم لا فأقول وأزدد فأزبدراج التحقيق كون الحسن والقبح  
عقليين فيما لم يحرى ان يخوض في ان العقل هل يحكم على فاعل القبح المدرك فبحه  
بالعقل وعلى فاعل الحسن كذلك بكونهما مستحقين للعقاب والثواب بدون  
استفادته من الشرع أم لا فأعلم ان الاشتاكة مذهبهم في ذلك ظاهر فان من  
أنكر كون الحسن والقبح عقليين كيف يعترف بذلك أما الإمامية فظاهر كلام الاثر  
العلماء منهم مولا المجلسي حتى اليقين ان حكم العقل بذلك مما اجتمعت الإمامية  
عليه وقد صرح بعدم الخلاف الشفيع في العدة لكن صاحب الفوائد الدنيا في تذكر ذلك  
فقال فيه بعد نقل حديث عن كتاب ابن بابويه لا يقال يلزم من الحديث الذي  
ذكره ابن بابويه بطلان الحسن والقبح الذاتيين كما ذهب اليه جمهور المشاعرة  
حيث قالوا لو عكس الله تعالى وجعل الكفر اجباً وحلالاً حراماً لما كان فيهما  
ولا محالة ذاتية لا نأقول هنا مسئلتان احدهما الحسن والقبح الذاتيان والاخر  
الوجوب والحكمة الذاتيان والذي يلزم من ذلك بطلان الثانية لا بطلان  
الاولى وبين المسئلتين بون بعيد لا ترى ان كثيراً من العبادش العقلية ليس  
محجراً في الشرعية ونقيضه ليس بواجب في الشرعية ومعنى القبح العقل ما ينفر الحكيم عنه  
وينسب فاعل الى السفه على ما ذكره الحق الطوسي في بعض تصانيفه وقال في موضع  
اخر من كتابه هكذا وأنا أقول ان شئت بتحقيق المقام فاستمع لما سألوك عليك  
من الكلام يتوفاق الملك العلامة ودلالة اهل الذكر فأقول يستفاد من ظواهر

الفصل الثاني  
في أن الوجوب والحكمة  
هل هما قديداً كان  
بالعقل أم لا فأقول  
وأزدد فأزبدراج  
التحقيق كون الحسن  
والقبح عقليين فيما  
لم يحرى ان يخوض في  
ان العقل هل يحكم على  
فاعل القبح المدرك  
فبحه بالعقل وعلى  
فاعل الحسن كذلك  
بكونهما مستحقين  
للعقاب والثواب  
بدون استفادته من  
الشرع أم لا فأعلم  
ان الاشتاكة مذهبهم  
في ذلك ظاهر فان من  
أنكر كون الحسن  
والقبح عقليين كيف  
يعترف بذلك أما  
الإمامية فظاهر  
كلام الاثر العلماء  
منهم مولا المجلسي  
حتى اليقين ان حكم  
العقل بذلك مما  
اجتمعت الإمامية  
عليه وقد صرح  
بعدم الخلاف  
الشفيع في العدة  
لكن صاحب  
الفوائد الدنيا  
في تذكر ذلك  
فقال فيه بعد  
نقل حديث عن  
كتاب ابن بابويه  
لا يقال يلزم  
من الحديث الذي  
ذكره ابن بابويه  
بطلان الحسن  
والقبح الذاتيين  
كما ذهب اليه  
جمهور المشاعرة  
حيث قالوا لو  
عكس الله تعالى  
وجعل الكفر  
اجباً وحلالاً  
حراماً لما كان  
فيهما ولا محالة  
ذاتية لا نأقول  
هنا مسئلتان  
احدهما الحسن  
والقبح الذاتيان  
والاخر الوجوب  
والحكمة الذاتيان  
والذي يلزم من  
ذلك بطلان  
الثانية لا بطلان  
الاولى وبين  
المسئلتين بون  
بعيد لا ترى ان  
كثيراً من العبادش  
العقلية ليس  
محجراً في  
الشرعية ونقيضه  
ليس بواجب في  
الشرعية ومعنى  
القبح العقل ما  
ينفر الحكيم عنه  
وينسب فاعل الى  
السفه على ما  
ذكره الحق  
الطوسي في بعض  
تصانيفه وقال  
في موضع اخر  
من كتابه هكذا  
وأنا أقول ان  
شئت بتحقيق  
المقام فاستمع  
لما سألوك عليك  
من الكلام يتوفاق  
الملك العلامة  
ودلالة اهل  
الذكر فأقول  
يستفاد من  
ظواهر

الآيات الكريمة وتصرىحات الأحاديث لسرفية بطلان الوجوب والحكمة الذاتية  
بل أقول الدليل العقل فأنتم على ذلك بان نقول لو كان الوجوب والحكمة بمعنى  
استحقاق الثواب والعقاب ذاتين لكانا جاريين في فعله تعالى ومن العلوم  
المفوض عليه بطلانه والقيمة الذاتية هو الفعل الذي هو يثبت بصفة إذا علمها  
الحكيم بغير عنده كما أفاده سلطان المحققين نضير الدين الطوسي وكل من قال  
بقية الذات لهذا المعنى قال بان فاعله يستحق الذم ونظر الحكيم إذا فعله مع العلم بانصافاً  
بتلك الصفة ومنهم من نادى على ذلك فقال بان فاعله يستحق العقاب أيضاً ثم  
انفقوا على ان فاعله مع العلة عن انصافه بتلك الصفة معذور بعد الحكيم اختلفوا  
في فاعله مع التردد في انصافه بتلك الصفة هل هو معذور ام لا فذهب من قال بانه  
معذور ومنهم من قال بانه غير معذور فيستحق الذم والعقاب ثم القائلون بالثاني  
افترقا فرقتين في حكم المتردد ففرقة قالت بالوقت وفرقة قالت بالخطو  
وانا أقول القول بالخطو باطل قطعاً لانه لا يجوز المتردد في الغيب عن  
فعله لان شرط النهي عن المنكر العلم بانه منكر ولا نه يحتمل ان يعلم الغير في بعض  
الاصول على ما يعلم عليه المتردد فلا يجوز ظنيه عنه ولو كان محظوراً لجاز لان  
الكلام في المحظور القطع لا المحتمل والاجتهادى ثم أقول من المعلوم ان من قال  
بالملازمة بين استحقاق الذم وبين استحقاق العقاب مع العلم بانصافه بتلك الصفة  
يلزم ان يقول بالملازمة بينهما مع التردد في انصافه بتلك الصفة ولكن الذي  
لا ريب فيه عدم الملازمة بينهما كما اقتضاه عن الزركشي واختراجه وان حكم المتردد  
الوقت لانه من البداهيات العظيمة ان كاطر مذموم ولو سلم لا الخطو لثقتنا  
انفاً من عدم جواز ان ينفذ عنه غيره انتهى كلام صاحب القول في المدينة وانا  
أقول وبالله التوفيق الاظفر عندي هو ما يظهر من كلام اكثر علما من انه اذا

إذا كان العقل بحيث يدل له بالعقل كالظلم وقتل النفس من غير حق فحق العقل محكم يكون  
حراماً بيان ذلك أننا نعلم قبل ورود الشرع أن لنا خالقاً حكماً عليمًا له رضا وسخط  
ونعلم أيضاً أن كل عاقل حكيم ينفرد عن القيم ويدم فاعله عليه هذا مع الانضمام بالو  
يقوم أن الخالق الواجب تعالى يدم فاعل القيم ولا شك وإن المدة من الله  
لا يتصور في فعل المباح فلا يكون الأحكام وهكذا الكلام في الحسن الذي يدم تاركه  
كرد الوديعه كما لا يخفى وهذا هو المطلوب أما صمدن الصغرى فبالاتفاق بيننا  
وبين صاحب الفوائد المدنية فإنه قال فيه قد تواترت الأخبار عن أهل بيت النبوة  
متصلة إلى النبي بأن معرفة الله تعالى بعنوان أنه خالق العالم وإن له رضاء وسخطاً  
وأنه لا بد من معلم من جهة تعالى ليعلم الخلق ما يرضونه مما يسخطه من الأمور الغفيرة  
التي وقعت على القلوب بالهام فطري الحق كما قالت الحكماء للطفل يتعلق بشدي أمه  
بالهام فطرياً وتوضيح ذلك أنه تعالى لهم بتلك القضايا أي خلقها في قلوبهم والهم  
يدلالات واضحة على تلك القضايا أي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى على الكتاب فمرفيه  
وهو بالجملة لم يتعلق بهم وجوب لا غير من التكليفات إلا بعد بلوغ الخطاب  
من الشارع ومعرفة الله تعالى قد حصلت لهم قبل بلوغ الخطاب بطريق الهام  
براتب وكل من بلغته دعوة النبوة يقع في قلبه من الله تعالى يقين بصدقه انتهى  
وأيضاً قال في الحاشية المتعلقة على ذلك الكتاب قول قد تواترت الأخبار عنهم  
بأنه لم يتعلق تكليف بأحد إلا بعد بعث الرسول ليصلك من هلك عن نبى يحيى  
من حي عن نبى وإن المعارف التي يتوقف عليها الأدلة السمعية كلها حاصلية بتفضل  
الله تعالى وطوله والعقل أيضاً قاض بذلك إلى آخره هذا الكلام كما ترى يدل  
على أن عنده حصول معرفة الله بصفاته التي يتوقف عليها إثبات النبوة قبل النبوة  
وتبوتها أما عندنا فظاهر فإن أصحاب ملاء والطولامير في وجوب معرفة

الله بصفاته الشبهة والتلبيح بالعقل وشنعوا على منكره كالشاعرة تشيعاً بليغاً  
بأنه يلزم عليهم انقطاع حجج الانبياء وانحطاطهم كما لا يخفى على من مارس علم الكلام أما  
صدق الكبرى فظهر لان هذا هو معنى التبرع بعينه كما عرفت أما الترتيب فلا كلام في  
صحته لانه هو المعبر عنه بالشكل الاول المبدئي الانتاج كما لا يخفى ويمكن اثبات  
المطلوب بنحو اخر هو اننا نعلم قبل ثبوت النبوة ان الله تعالى رضى عن العباد الحسنين وخط  
عليهم بفعل القبيح وكل فعل للعبد يكون بسببه مستحقاً للخط ومولاة كان حراماً له  
فيكون فعل القبيح حراماً وهكذا كل فعل حسن يرضى به الله تعالى ويخط بتركه يكون حراماً  
لا محالة وهذا هو المطلوب وان شئت تقول على هيئة الشكل الاول هكذا  
فعل العبد للقبيح يوجب سخط الله وكل ما يوجب سخط الله يكون حراماً ففعل العبد  
القبيح يكون حراماً أما الكبرى فظهر وأما الصغرى فلان رضا الله تعالى عن فعل العبد  
للقبيح فهو لا يجوز على الله تعالى بالاتفاق بالحجة الوجودية فيكون على ثلاثة اوجه  
**الاول** هو كون الفعل بحيث يستحق فاعله المدح من الحكيم والذم على تركه  
كما يقال شكر المنعم واجب عقلاً والنظر واجب عقلاً **والثاني** هو الوجوب  
بمعنى كون الفعل بحيث يستحق فاعله رضا الله تعالى وتركه سخط الله كما يقال ترك  
الوديعه واجب عقلاً والوجوب بهذا المعنى غير الوجوب بالمعنى الاول لان العلم  
بالوجوب بالمعنى الاول يتحقق قبل معرفة الله تعالى بل هو سبيله اليهما كما هو  
مفسر في الكتب الكلامية للامامية بخلاف الثاني **والثالث** هو كون  
الفعل بحيث يستحق فاعله خلوجيات تجري من تحتها الاضار وتاراه خلوج النار  
التي وقودها الناس والحجارة فالوجوب بالمعنى الاول لا شك في انه يستفاد  
من العقل ولا مجال لاحد من القائلين بالحسن والقبح العقليين لا تحار ذلك  
وهكذا بالمعنى الثاني لما عرفت اما الوجوب بالمعنى الثالث فالظاهر انه

لا إمكان أن يستفاد مع تلك الحقايق بذكر الشريعة أما العلم باستحقاقه بذنب الجزاء  
في الجملة فالظاهر أنه لازم للعلم بكون الفعل بحيث يستحق فاعله المدح ورضاء الله ويكون  
الباحث المكلف على الاتيان به هو رضا الله كما لا يخفى وهذا الشرح اعني القربة  
معجزة في الواجبات الشرعية ايضا بالوفاء وهذا التفصيل الذي ذكرناه في الوجوب  
جاء في الحرام ايضا فان ترك الشكر وترك النظر يعلم حرمة بالمعنى الاول قبل ورود  
الشرح وقبل حصول المعرفة والظلم وقتل النفس معلوم الحرمة بالمعنى الثاني بعد  
المعرفة وقبل النبوة ويستفاد حرمة كل من تلك المذكورات بالمعنى الثالث  
بعد ورود الشريعة كما لا يخفى أما ما قال صاحب الفوائد المدنية من ان حديث  
ابن بابويه يدل على بطلان الوجوب والحرمة الذاتية يعني قول الصادق كل  
شيء مطلق حتى يرد فيه ففيه فريد عليه امور الاول انا نقول انتهى اعلم ان يكون  
عقليا او شرعيا والتمهي العقلي فيما نحن فيه هو الثاني انا نقول كلامنا قبل ورود  
الشريعة وهذه الاباحة بعد الشريعة وسيأتي مزيد توضيح لذلك والثالث انه كمن  
عموم يخص بالدليل وقد اتقنا الدليل على ان العقل حاكم على ان الواجب له  
لو كان راضيا قطبا للظلم وانواع النفس وقتل النفس بغير حق ولو كان يجوز ذلك  
فالحدوث مخصوص بامور لو كان فيجوز ركة للعقول البشرية والرابع انه منقوض  
بصورة القيل المتضمنة لقصة ابرهة المتضمنة لارادته هدم الكعبة وكسره وارسال  
الله تعالى الطيور في منقارها اجار مثل العدا فكان كل طائر يحاذي برأس كل رجل  
من عسكره فيرميه بالحجر فخرج من دبره لان هذه القصة وقعت في زمان العدا  
اما في العام الذي ولد فيه رسول الله كما هو المشهور واما قبله بثلاث وعشرين سنة  
واما اربعين سنة على اختلاف الروايات فلو كان ارتكاب جميع القبائل  
والفحشاء مباحا قبل البعث لم عذبهم الله تعالى بهذا النقص من العذاب

بأنه لا يمكن أن يستفاد مع تلك الحقايق بذكر الشريعة أما العلم باستحقاقه بذنب الجزاء  
في الجملة فالظاهر أنه لازم للعلم بكون الفعل بحيث يستحق فاعله المدح ورضاء الله ويكون  
الباحث المكلف على الاتيان به هو رضا الله كما لا يخفى وهذا الشرح اعني القربة  
معجزة في الواجبات الشرعية ايضا بالوفاء وهذا التفصيل الذي ذكرناه في الوجوب  
جاء في الحرام ايضا فان ترك الشكر وترك النظر يعلم حرمة بالمعنى الاول قبل ورود  
الشرح وقبل حصول المعرفة والظلم وقتل النفس معلوم الحرمة بالمعنى الثاني بعد  
المعرفة وقبل النبوة ويستفاد حرمة كل من تلك المذكورات بالمعنى الثالث  
بعد ورود الشريعة كما لا يخفى أما ما قال صاحب الفوائد المدنية من ان حديث  
ابن بابويه يدل على بطلان الوجوب والحرمة الذاتية يعني قول الصادق كل  
شيء مطلق حتى يرد فيه ففيه فريد عليه امور الاول انا نقول انتهى اعلم ان يكون  
عقليا او شرعيا والتمهي العقلي فيما نحن فيه هو الثاني انا نقول كلامنا قبل ورود  
الشريعة وهذه الاباحة بعد الشريعة وسيأتي مزيد توضيح لذلك والثالث انه كمن  
عموم يخص بالدليل وقد اتقنا الدليل على ان العقل حاكم على ان الواجب له  
لو كان راضيا قطبا للظلم وانواع النفس وقتل النفس بغير حق ولو كان يجوز ذلك  
فالحدوث مخصوص بامور لو كان فيجوز ركة للعقول البشرية والرابع انه منقوض  
بصورة القيل المتضمنة لقصة ابرهة المتضمنة لارادته هدم الكعبة وكسره وارسال  
الله تعالى الطيور في منقارها اجار مثل العدا فكان كل طائر يحاذي برأس كل رجل  
من عسكره فيرميه بالحجر فخرج من دبره لان هذه القصة وقعت في زمان العدا  
اما في العام الذي ولد فيه رسول الله كما هو المشهور واما قبله بثلاث وعشرين سنة  
واما اربعين سنة على اختلاف الروايات فلو كان ارتكاب جميع القبائل  
والفحشاء مباحا قبل البعث لم عذبهم الله تعالى بهذا النقص من العذاب

بأنه لا يمكن أن يستفاد مع تلك الحقايق بذكر الشريعة أما العلم باستحقاقه بذنب الجزاء



المنعم فهو على الوجوب كما عرفت سابقا وقد نص على ذلك الشيخ ايضا الفاعل  
 الذي لا يكون كذلك اي لا يعلم بالعقل ان الحسن او قيم لا بد له ولا بالاستدلال  
 فقد قرر الاختلاف بين اهل العلم فيه فذهب البصريون من المعتزلة وجماعة  
 من الفقهاء الشافعية والحنفية الى انها على الاباحة وهو الذي قال به السيد  
 المرتضى والعلامة الحلي طاب ثراه وقد مال اليه صاحب الفرائد المنة ايضا  
 وايضا قال به محمد بن بابويه في اعتقادياته فانه قال فيه قال الشيخ ابو جعفر  
 اعتقادنا في ذلك ان الاشياء كلها مطلقة حتى يرد في شيء منها هي ذهاب  
 البعدا ديون من المعتزلة وطائفة من الامامية الى انها على الحظر وقال به الحسن  
 الاسعري وابوبكر الصديق وجماعة من الفقهاء انها على الوقف وهو مختار الشيخ  
 المفيد شيخ الطائفة ونحن نقول النزاع في هذا المقام قد وقع في امرين على وجه  
 الرجوع الى كتاب القوم الاول احسنناه والثاني في حسن بعض الافعال التي يصح لا تقا  
 من كمال الفوائد المتعارفة بحسب العقل عدله لكن وقع الخلط منهم في ذلك فكتبنا ما في اننا  
 النزاع في الاول يتنازعون في الثاني وهذا يوجب الانتشار كما لا يخفى على ذوي البصائر  
 ونحن نذكر كلا من يدعي المقامين على حدة ونشير الى ما هو مختارنا في ذلك حتى يلتزم الامر  
 وبالله التوفيق بتحقيق المقام الاول لما كان موقفا على تهديد مقدسات فنقول  
**المقدمة الاولى** ان جميع افعالنا الاختيارية لا تخلو من انه اما حسن نفسه قيم  
 سواء ورد الشرع او لم يرد وهذا مما اجمعت الامامية عليه لا مجال لاحد منهم ان  
 ينكره وتوضيح ذلك قد سبق بما لا مزيد عليه والمقدمة الثانية ان ارتكاب  
 الفعل الذي لا يكون حسنة ظاهرا عند العقل كان احتمالا للقيمة في انما مسبوها  
 لاحتمال الحسن مستلزم للخوف وهذا كما قالوا ان عدم شكر المنعم تعالى محتمل  
 الغرة وهذا مستلزم للخوف ان سلوك طريق غير مأمون والقيام تحت الحماطة

**مسند الممنوع والمقدّم الثالث** من دفع الخوف عن النفس مع القدرة حسن  
 وعدم الدفع قبيح وهذا بدلي لا ترى ان العقلاء كافة يذمون مرتكب كل امر الخوف  
 كما اقيام تحت الحائط للمائل المشرب المسقوط والسلوك بطريق مخوف وقد ادعى  
 جمع كثير من اصحابنا بدلهته وبه احتجوا على وجوب معرفة الله تعالى عقلاً كما هو مشهور  
 في الكتب الكلامية واذا عرفت هذا فقد لاح عليك ان الافعال المتنازعة  
 كلها على الخط لان كلها اقيم في انفسها بل لان ارتكابها لا بد ان يكون اما قبيحاً او حسناً  
 بحكم المقدّم الاول فكما نقول انه ليس بحسن لانه مستلزم للخوف بحكم المقدّم الثانية وخيار  
 الخوف مع القدرة على الترك قيم بحكم المقدّم الثالثة وكل قيم معلوم القبح حرام بالافعال  
 كما عرفت وهذا هو المظهر من ههنا يتجه ان اكل ثمر وحشيش مجهول الحال من اشتاله  
 على المصلحة او المفسدة وخالياً عن الامارات الدالة على الصلاح او الفساد بحيث  
 لا يكون احتمال الصالح فيه سلباً ولا احتمال الفساد فيه حراماً فمع ذلك لا اكله  
 احد من المكلفين ولم يضر فقد ارتكب قبيحاً واحداً فقط ومع المضرة ارتكب القبيحين  
 فان اكل الضمير واكل الحقل للمضرة قبيح اخر او يقال في كلا الصورتين قباحتان وحدهما  
 لكن الثاني يكون من قبيل الكبائر والاول بمنزلة الصغائر وهكذا الحال فسلوك  
 طريق مخوف مع القدرة على السلوك بطريق مأمون انه لو نجح فقد ارتكب قبيحاً  
 واحداً فقط ولو مع ذلك هلك او تلف ماله فكان كانه اعان على نفسه او تلف  
 ماله فيكون هذا حراماً اخر فيكون حلماً واحداً لكن الخش من الاول ويحتمل ان يكون  
 في كلا الصورتين اثماً على نحو واحد والله يعلم بحقيقة الحال اما الامر  
 الاخر فهو ان الاشياء التي يصح الاستغناء بها كالفواكه المعروفة والالبسة  
 الفاخرة والحيوانات الطيبة هل العقل يحكم بحسنها حتى يحكم عليها بالالباحة  
 قبل الشرع او يحكم بقبحها حتى يكون حراماً ولا هذا ولا ذلك كما هو مذهب اهل

هذا هو المظهر من ههنا يتجه ان اكل ثمر وحشيش مجهول الحال من اشتاله على المصلحة او المفسدة وخالياً عن الامارات الدالة على الصلاح او الفساد بحيث لا يكون احتمال الصالح فيه سلباً ولا احتمال الفساد فيه حراماً فمع ذلك لا اكله احد من المكلفين ولم يضر فقد ارتكب قبيحاً واحداً فقط ومع المضرة ارتكب القبيحين فان اكل الضمير واكل الحقل للمضرة قبيح اخر او يقال في كلا الصورتين قباحتان وحدهما لكن الثاني يكون من قبيل الكبائر والاول بمنزلة الصغائر وهكذا الحال فسلوك طريق مخوف مع القدرة على السلوك بطريق مأمون انه لو نجح فقد ارتكب قبيحاً واحداً فقط ولو مع ذلك هلك او تلف ماله فكان كانه اعان على نفسه او تلف ماله فيكون هذا حراماً اخر فيكون حلماً واحداً لكن الخش من الاول ويحتمل ان يكون في كلا الصورتين اثماً على نحو واحد والله يعلم بحقيقة الحال اما الامر الاخر فهو ان الاشياء التي يصح الاستغناء بها كالفواكه المعروفة والالبسة الفاخرة والحيوانات الطيبة هل العقل يحكم بحسنها حتى يحكم عليها بالالباحة قبل الشرع او يحكم بقبحها حتى يكون حراماً ولا هذا ولا ذلك كما هو مذهب اهل

الوقف من المختلفون هنا هم المختلفون في الامور الاول بلا تفاوت في ذلك ونحن نذكر اولاً  
مختاراً بجهت مقدمه ووجه المصير اليه ثم نذكر مستمسك للخالفين وما يتوجه  
عليه فنقول المقدمة في ان الاذعان قد يكون جازماً وقد لا يكون لذلك كما  
هو معلوم و مثبت في محله واذا عان العقلاء للصحة في فعل مع تجوزهم  
للمفسدة فيه بتجوز اضعافاً مما يستلزم عدم قيم ذلك الفعل وان ظهر من بعد  
ذلك مطابقة الوهم للواقع يدل على ذلك سائر المعاملات الانسانية فلو ان  
يتعامل بها العقلاء من غير تكريم من احد منهم في ذلك الا ترى ان سلوك طريق  
ما مومن بحسب المتعارفين مع وجوب احتمال العطب او تلف المال ليس بمذموم  
عند العقلاء وهكذا الجالوس تحت جدار مستقيم مستحكم البناء او تحت سقف  
كذلك وغير تلك المذثرات من الامور الكثيرة بل الذي يمنع منها او يمنع غيره  
منها يعد عند العقلاء من السفهاء والجائزين وان افق من بعد ذلك مطابقة  
الوهم واذا عرفت ذلك فنقول الاظهر في الاشياء المستطوعة هو الحسن والا با  
يدل عليه امور **الاول** منها هو ان تناول الفأهة مثلاً منفعة خالية عن  
امارات المفسدة ولا ضرر على المالك وما لكها جواد كريم والا كل عبدة  
وهذا لا يجب الحد بحسنه عقلاً وكما يحكم عليه العقل بكونه حسناً فهو  
وهذا هو المطلوب اما ثوبها منفعة فضروري اما خلوها عن امارات المفسدة  
فهو بحسب الغرض اما عدم الضرر وكون المالك جواد او ثوب الاكل عبد المالك  
فكل هذه الامور ظاهرة اما ان العقل على الاكل الكدائي يحكم بالحسن فلان العلم  
حاصل بان عبد السلطان لو غسل يده من ماء الشطوط الواقعة في ملك  
السلطان ان مثلاً مع علمه بان مولاة جواد كريم وان ليس مضرة في ذلك كما  
حسناً بل لو غسل يده معللاً باحتمال ان مولاة لا يكون راضياً بذلك يعبد

عند العقلاء ما يحقّ بل ربما يصير ذلك موجبا لملال السلطان كما هو مشاهد  
 في أكثر طبائع الأسخياء لا يقال عدم ظهور ما أثاره الفساد لا يوجب انتفاء  
 الفساد راسا فاحتمال الفساد كاف في قبح الأكل لا نقول وجوب المصلحة  
 معلوم ظاهر الفساد موهوم فلا يضر في كون الأكل حسنا كما ان سلوك  
 طريق مأمون مع كونه مظنون السلامة ومحمّل العطب حسن ليس بقبيح هذا  
 هو ما قررناه في المقدمة على أن نقول لو كان امثال تلك المحتملات مراعاة عند العقلاء  
 لانتج القول بعدم كون ردّ الود ليعت حسنا وبعدم كون الظلم قبيحا لاحتمال ان يكون  
 ردّ الود ليعت قبيحا بسبب كون المودع غنيا والمستودع فقيرا او بسبب انه قد علم الرد  
 انتفاء المستودع واجرم المودع فان الثواب في الجملة عطف على كونه في ذلك الحياء  
 ايضا يقولون به هكذا في الظلم فانه لا شك في ان الاجر الحاصل للمطلوبين لا يترتب  
 بدون الظلم فنتيجة ان يكون الظلم حسنا او غيرا ليس هو الاحتمال الذي اركبناه في  
 هذا تحريب للاسلام وابطال الدين بحيث لا يمكن الاصلاح من بعد ذلك وايضا  
 حرم لا يقال ان السارق ليس تجارة في نفسها ولا الماء بارذ الاحتمال ان يكون الاحراق منها  
 والبرودة منها شيئا من الوهم كما هو مذاهب السوفسطائي فنوح بالله من ذلك **السادس**  
 منها ان الله تعالى خلق الطعوم والاجسام فلا بد ان يكون له غاية ومقصود والا  
 العيب وليس هو ايضا المنفع التمسك استغناءه تعالى عنه ولا اضرار المخلوق وقافا  
 وايضا لو كان كذلك لثبت المظاذا اضرار بالطعوم لا يقصود بدون الأكل فيكون  
 اكلنا اياها مطلوبا لله وهذا هو المطلوب فاما المقصود من خلقها هو ايضا ان يقوم  
 البناء بالاكل فهو المطلوب واعا المقصود هو ايضا ان الثواب ليس بالاجتناب عنه مع  
 النفس ادراكها هو يستلزم تقدم ادراكها فيكون جزائرا والمقصود هو الاستدلال  
 على وجوب الصانع الحكيم هو ايضا لا يتم بدون اكل فثبت المطلوب **والثالث** منها

في فائدة هذا الوجه

١٤٣

ان يجسن من كل ما قلنا يتنفس في الهواء وان يدخل منه اكثر مما يحتاج اليه  
 الحية وهكذا ان يستلقي ويجلس وينام وليستيقظ اكثر مما فيه الحية بل من  
 اقصر على قدر ما يحتاج الحية اليه بعد سفرها ولا علة لهذا الحية كونها  
 خاليا عن العسرة وليشهد لما قلناه قوله تعالى فسورة المومنون وانزلنا من السماء  
 ماء بقدر فاسكاه في الارض انا على هاد به لقائهم فانشاها لكرم جنان من تخيل  
 واعنايب لكرم فيها فواكه كثيرة ومنها تاكلون وشجرة تخرج من طور سيناء تنبت بالدهن  
 وصنم للاكلين وان لكم في الانعام لبرة لتسقيكم بما في بطونها و لكم فيها منافع كثيرة  
 ومنها تاكلون وعليها وعلى الفلك تهلون وفي سورة لقمان المريم ان الله يحرك لكم  
 ما في السموات وما في الارض في سورة النازيل المريم ان الناس في الماء الى الارض انجر  
 فخرج به ذرعا تاكل منه انعامهم وانفسهم افلا يبصرون وفي سورة ق وتزلنا من  
 السماء ماء مباركا فانبثنا به جنات وحب الحصيد والتحل باسقايت لها طلع  
 تخسرون قال للعباد وغير تلك المذكورات من الآيات الكثيرة ولبت شعري  
 ما الذي اجهل محال فينا في هذا المسلك عن هذه الايات بكيفية فاهما صحتها في ان  
 الافعال المتعارفة فيها من لدن ادم الى ما هنا هذا في انفسنا احد من احد حاله على العسرة  
 والله يعلم ونحن اذا فرغنا مما هو محتاجنا في هذا الامام لم نخرج في كرمه سدا الى العن  
 رة غفيرة ذلك على نقل كلام الشيخ في العدة فانه باع للاوان متضمن لفوائد هائلة  
 وحت كان كلامه موافقا لمختارنا فغدا الرفاق تحيينكم يكون كذلك لنسب الى الميراث عليه  
 نخرجهم الى كفايتي من كلامه المتعلق بهذا الدعاء قوله تعالى في سورة النور  
 حقيقة تخطوا لاجلته والرايين لك عبد الله يعني في انفسنا انه يخطون انه يجهل به  
 الا انه - يعني بذلك العدة في كونه فاهما ليرى كونه في كونه فاهما ليرى كونه في كونه فاهما  
 اوله تعالى انما خطوا لاجلته والرايين لك عبد الله يعني في انفسنا انه يخطون انه يجهل به

سئل عن المراءى بالاعظام  
الانسان من شئاع وبالذات غضب  
الامارات والاولاد عليه

فلذلك لا يقال في افعال البهائم والمجانين انها مخطوئة لما لم يكن هذا الاشياء اعلم قبحها  
ولا دل عليه ومعنى قولنا انه مباح انه حسن وليس صفة زائدة على حسنه ولا بوصف بذلك  
الا بالشرطين الذين ذكرناهما من احلا فاعله ذلك او دلالة عليه وكذلك لا يقال  
افعل الله تعالى العقاب باهل النار مباح لما لم يكن اعلمه ولا دل عليه وان لم يكن فعله  
العقاب صفة زائدة على حسنه وهي كونه مستحقا وكذلك لا يقال في افعال البهائم  
انها مباحة لعدم هذين الشرطين ولا جعل ذلك نقول ان المباح يقتضي مبيحا والمخطوئة تقتضي  
حائظا وقد قبل في حق المباح هو ان لا يخلو ان يتفجع به ولا يخاف ضررا في ذلك لا عاجلا  
ولا اجلا وفي حد الخطر ان لا يفسد الانتفاع وان عليه في ذلك ضررا اما عاجلا او  
اجلا وهذا يرجع الى المعنى الذي قلناه **فصل** في ذكر الاشياء التي يقال انها  
على الخطر ولا باحة والفصل بينهما وبين غيرها والدليل على الصيغ من ذلك ان افعال  
المكلف لا تخلو من ان تكون حسنة او قبيحة والحسنة لا تخلو من ان تكون واجبة او  
ندبا او مباحا فكل فعل يعلم حجة قبحه بالعقل على التفصيل فلا اختلاف بين اهل  
العلم المصلين في انه على الخطر وذلك نحو الظلم والكذب والعبث والجمل وما  
شاكل ذلك وما يعلمه جملة وجوبه على التفصيل فلا خلاف ايضا انه على الوجوب  
وذلك نحو وجوب رد الوديعة وشكر المنعم ولا يضاف وما شاكل ذلك  
وما يعلم حجة كونه ندبا فلا خلاف ايضا انه على الندب وذلك نحو الاحسان  
والتفضل بولينا كان الامر في هذه الاشياء على ما ذكرناه لاها لا يعجز  
تغير من حسن الى قبح ومن قبح الى حسن واختلفوا في الاشياء التي يصح الانتفاع  
بها هل هي على الخطر او لا باحة او على الوقف فذهب كثير من المتبعين الى  
وطائفة من اصحابنا الامامية الى انها على الخطر وافترقوا على ذلك جماعة  
من الفقهاء وذهب اكثر المتكلمين من البصريين وهو المحكي عن ابي الحسين وكثير من

الناس الى اهل على الوقف ويجوز كل واحد من الاخرين فيه ويتظن في رد  
السمع بواحد منهما وهذا المذهب كان ينصره شيخنا ابو عبد الله وهو  
الذي يقوى في نفسه انتهى احكام انهم فسر الوقف بامر من <sup>ربهم</sup> احدهما <sup>في سنة 1000</sup> لانهما  
وهذا ليس بمحقق في الحقيقة فانه قطع بانتفاء الحكم والثاني انا لا نعلم الحكم  
فيه وكلام الشيخ لا في والقواعد الاصولية المقررة عند الامامية يدل على ان  
بخلاف الشيخ هو الوقف بالمعنى الثاني فان القول بعدم الحكم لا يجتمع مع القول  
بالحسن والقبول العقليين ثم قال والذي يدل على ذلك انه قد ثبت في العقول  
ان الاقدام على ما لا يامن المكلف كونه قبيحا مثل اقامه على ما يعلم قبحه  
الا ترى ان من اقدم على الاخبار بما لا يعلم صحته مخبر جري في القبح مجري من  
اخرج علمه بان مخبره على خلاف ما احببت على حد واحد واذا ثبت ذلك  
وقدنا اكدالة على حسن هذه الاشياء قطعاً ينبغي ان يجوز ثوبها فيصحها واذا  
جوزنا ذلك فيها قبحها لاقدام عليها انتهى اقول يرد عليه اولاً ان الدليل  
لا ينطبق على دعواه لان دعواه انا لا نعلم الحكم والدليل لا ينتج ذلك بل الدليل  
انما يقتضي ان ما لا نعلم الحكم فيه بخصوصه فهو مخطئ وهذا غير ذلك والثاني  
ان حاصل هذا الدليل يرجع الى القول بالحظر لان حاصل هذا هو انه لا يجوز  
لنا قبل ورود الشرع اكل الفواكه المعروفة مثلاً وهذا هو المطلوب  
القائل بالحظر غاية الامر ان القائل بالحظر يقول به لا شتمال الاكل على  
المفسدة والدليل انما يقتضيه لكون الاكل محتمل للمفسدة والثالث انا  
نقول ان كان مراده من هذا الاستدلال هو ثبات الحظر في فعل كان احتمال  
الحسن مساوياً لاحتمال القبح فهذا حق لا ينبغي ونحن ايضاً نقول كما عرفت لكن لا يلزم  
من هذا ثبوت الحظر في فعل يكون الحسن فيه مظنوناً راجحاً واحتمال

الفهم وهو ما مرجحاً وان كان مراداً هو اثبات الخطر عموماً كما تدار عليه عبارة  
 السابقة واللاحقة فالدليل حينئذ ليس بمراد لان قوله انه قد ثبت في العقول  
 الى آخره هو غير مسلم بل الامر بالعكس فانه قد ثبت في العقول ان الاقدام على مخطون  
 الحسن هو هوم القيم كالاقدام على مقطوع الحسن والام يستحق السعير وسلوك طريق  
 مأمون والجلوس تحت سقف والمعلوم خلاف ذلك فاما قوله الا ترى فهو لنا لاله  
 لا نلقد اثبتنا فيما سبق ان مختاره ومختارنا هو جواز العمل بخبر العادل المقيد  
 للظن ونجبر محفوف بقربة تقيد الظن كما لا يخفى ثم قال مرة فان قيل نحن يا من قبحناه  
 لو كانت قبيحة لم تكن الا لكونها مفسدة لا لئلا يسلح جهة قبح يلزمها مثل الجهل والظلم  
 والكذب والعبث وغير ذلك ولو كانت فيجب للمفسدة الواجب على التقدير ان جعلنا ذلك  
 ولا تبحر التكليف فلما لم نعلمنا ذلك علمنا حسننا عند ذلك وذلك يعني بالاباحة  
 قيل لا يستعان بتعلق المفسدة باعلامنا جهة الفعل على التفصيل فيقبح الاعلام ويكون  
 المصلحة لنا في التوقف في ذلك والشك وتجويز كل واحد من الامرين واذالم يستغ  
 ان يتعلق المصلحة بشكنا والمفسدة باعلامنا جهة الفعل لم يلزم باعلامنا على كل حال  
 وصار ذلك موقفاً على تعلق المصلحة باعلامنا والمفسدة بالشك فيجب الاعلام  
 وزنه موقوفاً على التسع التي اقوله ان كان المراد من هذا الاشكال هو الاشكال على  
 مختارنا ولا شك ان الجواب هو ان كان المراد من هذا الاشكال على مختار  
 الشيم من قبلنا نحن لا نحتاج الى هذا الاشكال حتى نحتاج الى دفع الحق برب هذا  
 ظاهر ثم قال وليس لاحد ان يقول اننا اذا لم نعلمه سكاو يعلم ضرورة  
 تغدرة في الفعل لا يجازي من ن يسمي غيباً ولا يكون لذلك فان كان فسيحاً  
 فلا يكون كذلك الا المفسدة وان لم يكن فيجاء بذلك الحسنة هذه ماردة  
 بين الحق والاثبات فكيف ستره انتم قسماً ان لا يكون دليلاً في هذا المقادير

انما هو ما مرجحاً وان كان مراداً هو اثبات الخطر عموماً كما تدار عليه عبارة السابقة واللاحقة فالدليل حينئذ ليس بمراد لان قوله انه قد ثبت في العقول الى آخره هو غير مسلم بل الامر بالعكس فانه قد ثبت في العقول ان الاقدام على مخطون الحسن هو هوم القيم كالاقدام على مقطوع الحسن والام يستحق السعير وسلوك طريق مأمون والجلوس تحت سقف والمعلوم خلاف ذلك فاما قوله الا ترى فهو لنا لاله لا نلقد اثبتنا فيما سبق ان مختاره ومختارنا هو جواز العمل بخبر العادل المقيد للظن ونجبر محفوف بقربة تقيد الظن كما لا يخفى ثم قال مرة فان قيل نحن يا من قبحناه لو كانت قبيحة لم تكن الا لكونها مفسدة لا لئلا يسلح جهة قبح يلزمها مثل الجهل والظلم والكذب والعبث وغير ذلك ولو كانت فيجب للمفسدة الواجب على التقدير ان جعلنا ذلك ولا تبحر التكليف فلما لم نعلمنا ذلك علمنا حسننا عند ذلك وذلك يعني بالاباحة قيل لا يستعان بتعلق المفسدة باعلامنا جهة الفعل على التفصيل فيقبح الاعلام ويكون المصلحة لنا في التوقف في ذلك والشك وتجويز كل واحد من الامرين واذالم يستغ ان يتعلق المصلحة بشكنا والمفسدة باعلامنا جهة الفعل لم يلزم باعلامنا على كل حال وصار ذلك موقفاً على تعلق المصلحة باعلامنا والمفسدة بالشك فيجب الاعلام وزنه موقوفاً على التسع التي اقوله ان كان المراد من هذا الاشكال هو الاشكال على مختارنا ولا شك ان الجواب هو ان كان المراد من هذا الاشكال على مختار الشيم من قبلنا نحن لا نحتاج الى هذا الاشكال حتى نحتاج الى دفع الحق برب هذا ظاهر ثم قال وليس لاحد ان يقول اننا اذا لم نعلمه سكاو يعلم ضرورة تغدرة في الفعل لا يجازي من ن يسمي غيباً ولا يكون لذلك فان كان فسيحاً فلا يكون كذلك الا المفسدة وان لم يكن فيجاء بذلك الحسنة هذه ماردة بين الحق والاثبات فكيف ستره انتم قسماً ان لا يكون دليلاً في هذا المقادير

انما هو ما مرجحاً وان كان مراداً هو اثبات الخطر عموماً كما تدار عليه عبارة السابقة واللاحقة فالدليل حينئذ ليس بمراد لان قوله انه قد ثبت في العقول الى آخره هو غير مسلم بل الامر بالعكس فانه قد ثبت في العقول ان الاقدام على مخطون الحسن هو هوم القيم كالاقدام على مقطوع الحسن والام يستحق السعير وسلوك طريق مأمون والجلوس تحت سقف والمعلوم خلاف ذلك فاما قوله الا ترى فهو لنا لاله لا نلقد اثبتنا فيما سبق ان مختاره ومختارنا هو جواز العمل بخبر العادل المقيد للظن ونجبر محفوف بقربة تقيد الظن كما لا يخفى ثم قال مرة فان قيل نحن يا من قبحناه لو كانت قبيحة لم تكن الا لكونها مفسدة لا لئلا يسلح جهة قبح يلزمها مثل الجهل والظلم والكذب والعبث وغير ذلك ولو كانت فيجب للمفسدة الواجب على التقدير ان جعلنا ذلك ولا تبحر التكليف فلما لم نعلمنا ذلك علمنا حسننا عند ذلك وذلك يعني بالاباحة قيل لا يستعان بتعلق المفسدة باعلامنا جهة الفعل على التفصيل فيقبح الاعلام ويكون المصلحة لنا في التوقف في ذلك والشك وتجويز كل واحد من الامرين واذالم يستغ ان يتعلق المصلحة بشكنا والمفسدة باعلامنا جهة الفعل لم يلزم باعلامنا على كل حال وصار ذلك موقفاً على تعلق المصلحة باعلامنا والمفسدة بالشك فيجب الاعلام وزنه موقوفاً على التسع التي اقوله ان كان المراد من هذا الاشكال هو الاشكال على مختارنا ولا شك ان الجواب هو ان كان المراد من هذا الاشكال على مختار الشيم من قبلنا نحن لا نحتاج الى هذا الاشكال حتى نحتاج الى دفع الحق برب هذا ظاهر ثم قال وليس لاحد ان يقول اننا اذا لم نعلمه سكاو يعلم ضرورة تغدرة في الفعل لا يجازي من ن يسمي غيباً ولا يكون لذلك فان كان فسيحاً فلا يكون كذلك الا المفسدة وان لم يكن فيجاء بذلك الحسنة هذه ماردة بين الحق والاثبات فكيف ستره انتم قسماً ان لا يكون دليلاً في هذا المقادير

انما هو ما مرجحاً وان كان مراداً هو اثبات الخطر عموماً كما تدار عليه عبارة السابقة واللاحقة فالدليل حينئذ ليس بمراد لان قوله انه قد ثبت في العقول الى آخره هو غير مسلم بل الامر بالعكس فانه قد ثبت في العقول ان الاقدام على مخطون الحسن هو هوم القيم كالاقدام على مقطوع الحسن والام يستحق السعير وسلوك طريق مأمون والجلوس تحت سقف والمعلوم خلاف ذلك فاما قوله الا ترى فهو لنا لاله لا نلقد اثبتنا فيما سبق ان مختاره ومختارنا هو جواز العمل بخبر العادل المقيد للظن ونجبر محفوف بقربة تقيد الظن كما لا يخفى ثم قال مرة فان قيل نحن يا من قبحناه لو كانت قبيحة لم تكن الا لكونها مفسدة لا لئلا يسلح جهة قبح يلزمها مثل الجهل والظلم والكذب والعبث وغير ذلك ولو كانت فيجب للمفسدة الواجب على التقدير ان جعلنا ذلك ولا تبحر التكليف فلما لم نعلمنا ذلك علمنا حسننا عند ذلك وذلك يعني بالاباحة قيل لا يستعان بتعلق المفسدة باعلامنا جهة الفعل على التفصيل فيقبح الاعلام ويكون المصلحة لنا في التوقف في ذلك والشك وتجويز كل واحد من الامرين واذالم يستغ ان يتعلق المصلحة بشكنا والمفسدة باعلامنا جهة الفعل لم يلزم باعلامنا على كل حال وصار ذلك موقفاً على تعلق المصلحة باعلامنا والمفسدة بالشك فيجب الاعلام وزنه موقوفاً على التسع التي اقوله ان كان المراد من هذا الاشكال هو الاشكال على مختارنا ولا شك ان الجواب هو ان كان المراد من هذا الاشكال على مختار الشيم من قبلنا نحن لا نحتاج الى هذا الاشكال حتى نحتاج الى دفع الحق برب هذا ظاهر ثم قال وليس لاحد ان يقول اننا اذا لم نعلمه سكاو يعلم ضرورة تغدرة في الفعل لا يجازي من ن يسمي غيباً ولا يكون لذلك فان كان فسيحاً فلا يكون كذلك الا المفسدة وان لم يكن فيجاء بذلك الحسنة هذه ماردة بين الحق والاثبات فكيف ستره انتم قسماً ان لا يكون دليلاً في هذا المقادير

بأن الحالة الأخرى  
تسمى بالفساد  
الفساد أو المفسدة

كما قالوا لا يتخلو من أن يكون قبيحاً أو لا يكون كذلك ولكن لا يتم أن يكون  
للمكلف حالة أخرى يتعلق بها المفسدة أو المصلحة وهي الحالة التي لم يقطع فيها  
على جهة الفعل على التفصيل وإذا كان ذلك جائزاً لم ينفعا تردد الفعل في نفسه  
وبين القبح والحسن واجتمعا أن تراعى حال المكلف فتخرج به المصلحة تعلقت  
بأعلامه جهة الفعل وجب ذلك في متى تعلقت المفسدة بذلك وجب أن لا يعلم  
ذلك وكان فرضه توقفه والشك والذى لخصناه ينبغي أن يتأمل جهة ما فإنه  
يسقط معقداً لقوم في أدلتهم فربما لم يتصور كثير من الذين يتكلمون في هذا الباب  
مأبينا متى تأمله من ضبط الأصول وقف على وجه الصواب في ذلك العاقل  
أقول هذا الإشكال على قول الحظر في الأفعال لمشكوك الحسن القبح كما هو محتاج  
بمختار الشيخ أيضاً متوجه جوابه هذا عن ذلك الإشكال في غاية الجودة وهذا  
الحسن فله درة ولا ينافي ذلك ما هو محتاج إليه في الأفعال التي ثبتت عند الجمهور  
رجحان كوفها حسناً وشهدية الحكيم الخبير في مواضع عديدة من كتابه كما عرفت  
ثم قال فإن قيل كيف يمكنكم أن تدفعوا حسن هذه الأشياء ونحوها فمضروفاً  
حسن النفس في الهواء وتناول ما تقوم به الحيوة طول مدة النظر فحدث  
العالم واثبات الصانع وبيان صفاته وعلى أقله من ينسب أن يستمر في هذه الأوقات  
الغذاء وغير ذلك وذلك يوجب إلى تلقه وعطيه من ارتكابه للسلبي بطلان  
وله ضرورة قيل ما السفس في الهواء فالإنسان ملجأ إليه عليه بما يكون كذلك فهو  
خارج عن حد التكليف فإن فرضوا فيما زاد على ذلك الحاجة فلا نسلم ذلك بل ربما  
كان قبيحاً على جهة الطعم لأنه عبث لا فائدة فيه ولا نفع في ذلك يعقل الأحوال النظر  
فستثناء أيضاً لأنه في تلك الأحوال ليس بمكلف أن يعلم حقيقة الأشياء ولا قبحها  
لأنه لا طريق إلى ذلك وإنما يمكنه إذا عرف الله تعالى جميع صفاته وأنه ينبغي أن يعلم أمصاً

ومعاسدنا فاذا علم جميع ذلك ح تعلق فرضه بان يعلم هذه الاشياء هل هي على الخطر  
او على الاباحة وفي هذا الاحوال لا يجوز له ان يقدم الا على قدر يسره ومقام يقوم حياته  
ومن احتجابنا من قال ان في هذه الاحوال لا بد من ان يعلم الله تعالى ذلك بسره يبعثه الله  
فيعلمه ان ذلك مفسدة يجب تجنبها ومصلحة يجب فعلها او مباح يجوز لنا وله وعلى ما قررنا  
من الدليل لا يجب لك لانا اذا فرضنا تعلق المصلحة والمفسدة بحال المكلف لم يمنع ان  
بدل من ذلك ما نأكثر او يكون فرضه فيه كله الوقف والشك والاقتضار على قدر ما يسر  
ومقامه وحياته انتهى يرد على كلامه هذا اوله انا نعلم بدليل ان من لا يتقن زيادة  
على قدر الوقف او لم يجلس لم يستلزم لذلك بعد سطوها وتأيينا ان هذه الزيادة  
لو كانت قيمها كما ادعاه يلزم ان يكون اليوم ايضا له ما كانه من ضرر ربات مدهين ان  
القيمة يمكن ان يكون مباحا من قبل الشارع والمعلوم خلاف ذلك ثم قال وهذا  
الدليل الذي ذكرناه هو المعتمد في هذا الباب والذي يلي ذلك في القوة ان يقال  
اذا فقدنا الدلالة على حظر هذه الاشياء وعلى اباحتها وجب التوقف فيها وتجوز  
كل واحد من الامرين وليس يلزمنا اكثر من ان نبين ان ما تعلق به كل واحد من الطرفين  
ليس بدليل في هذا الباب انتهى اقول هذا الدليل هو المنطبق على دعواه لكن لا يفيد  
قيمه كتاب الافعال للنسازع فيها كما لا يخفى ثم قال فما استدلل به من قال ان الاشياء  
على تسر طعا ان قالوا قد علمنا ان هذه الاشياء لها مالك ولا يجوز لنا ان نتصرف في  
مالك الغاية لا تحتجبنا كما علمنا بقبح التصرف فيما لا نملكه في الشاهد اخر من القائلين بالاباحة  
هذه الطريقة بان قالوا انما قبح في الشاهد التصرف في ملك الغير لا يوجب الى ضرر  
ما لا بد لانه ان ما لاضر عليه في ذلك جاز لنا ان نتصرف فيه مثل الاستئصال في  
داره ولا سنضبطه بضوارة ولا اقتباس منها واخذ ما ينسأ من حطب عند الحصاد  
وغير ذلك من حيث لا ضرر عليه في ذلك فعلمنا ان الذي قبح من ذلك انما قبح لضرر

في فرضه رضي الله عنه  
مشكلا لاننا في فرضه لا يجوز  
تجوز زيادة في كل حال  
لا يستلزم تقديرا بل ابا كان  
على ما اطلع لا يجب

مالك لا يكون مالكاً والقدير تعالى لا يجوز عليه الضر على حال فينبغي ان يسوغ لنا التصرف في ملكه ولمن نصر هذا الدليل ان يقول انها حسن الاستفاد في المواضع التي ذكرتها لا لا ارتفاع الضر بل لان هذه الاشياء لا يصح تملكها لان في ظل الحائط ليس بمالك اذا كان في طريق غير مملوك ومتى كان الفتي في ملك صاحبها بقي الدخول اليه وكذلك القول في المصباح واما اخذ ما يتناثر من حبه فلا نسلم انه يحسن وكيف يسلم انه ان يمنع من ذلك وان يجمع لنفسه ولو كان مباحاً لم يجز منعنا على ان العلة التي ذكرها من اعتبار دخول الضر على مالك كان ينبغي ان لا يفتقر له احد - من ما يتناثر من حبه لا نأفلح في ذلك يدخل عليه فيه ضرر ان كان يسد بفضله المذاهب - جميعاً كان ينبغي ان يفتقر ذلك على ان ذلك لو بقي لضرره لا لغيره لان من مالكه كان ينبغي ان لا يحسن ذلك لان الضر حاصل وليس لغيره ان يقولوا يحصل العوض اكثر منه من النعاب او السرور عاجلاً او ذلك اما نرفضه لا يفتقر العوض على ذلك من الملاحظة وليس هو ايضاً مما يسر به بل ربما شق عليه واعتبر به ومع ذلك حسن التصرف منه اذا اذن فيه وليس له حدان يقول ان ذلك العقل الدال على اباحة هذه الاشياء يجري مجرى اذن سمع فجاز لنا التصرف فيها وذلك ان لمن نصر هذا الدليل ان يقول لم يثبت ذلك ولو ثبت لكان الامر على ما قالوه ونحن نتبع ما يستدل به اصحاب الاباحة وشككنا عليه ان شاء الله تعالى انتهى لا ينبغي عليك ان حاصل هذا الاشكال على هذا الدليل هو ليلنا الاول في اثبات اباحة الافعال الراجحة الحسن وعلى ما حررناه لا يتوجه عليه ما اجاب شيخ الطائفة هنا من قبل ناصر الدليل فان حاصل كلامنا ان امارات الاذن ظاهرة كالشمس في رابعة النهار وانه يشهد به كلام مالك الفواكه والاشجار وتعايشاته كما عرفت ثم قال واستدل كثير من الفقهاء على ان الاشياء على الحظر او التوقف بقول تعالى وما كنا معذبين حسنة

١٨٠

تبعث رسولاً ويقول تعالى لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل فقالوا يا  
 الله تعالى انه لا يستحق احد العقاب ولا يكون لله عليهم حجة الا بعد انفاذ  
 الرسل وذلك يفيد ان من جهة يعلم حسن هذه الاشياء او قبحها وهذا لا  
 الاستدلال بمنزج جوهر احدها ان ههنا امور كثيرة معلومة من جهة العقل  
 وجوبها وقبحها مثل رد الوديعة وشكر المنعم والامتنان وقضاء الدين وقبح  
 الظلم والعبث والكذب والجهل وحسن الاحسان الخالص وغير ذلك فعلمنا  
 انه ليس المراد بالآية ما ذكرناه ومتى ارتكبوا رفع هذه الاشياء باها ليست  
 الا بالسمع علم بطلان قولهم وكان المسئلة خارجة عن هذا الباب ومنها ان  
 لله تعالى حججاً كثيرة غير الرسل من ادلة العقل المدالة على توحيدة وعدله وجميع صفاته  
 التي لا يصح ان يعرف صحة السمع الا بها فكيف يقال لا يقوم الحجج الا بعد انفاذ  
 الرسل والمعنى في الايتين ان تحمل على انه اذا كان المعلوم ان له الطاقاً ومصاباً لا يعلمها  
 الا بالسمع وجب على القديم تعالى ان علامها ولم يحسن ان يعاينهم على تركها  
 الا بعد تعريفهم لايها ولم يقم الحجج عليهم الا بعد انفاذ الرسل ومتى كان الامر على ذلك  
 وجب بعث الرسل لانه لا يمكن معرفة هذه الاشياء الا من جهة ما انتهى قال صاحب  
 الفوائد المدنية في الحاشية المتعلقة بهذا الكلام هكذا قوله والمعنى في الايتين الى اخره  
 قصده حمل الايتين على ترك الصلوة وترك الحجج وترك الزكاة وترك الخشاشاة ذلك  
 من جهة الافعال الوجودية التي لا يمتدى بوجوبها الا بالسمع وهذا بعيد غاية بعد  
 انه متى قول كلام الشيخ في هذا المقام في كمال الاستقامة وكرم من عموم مجرى الدليل  
 حتى نأز او ما من عام الا وقد خص لا قوله تعالى والله بكل شئ عليم فما قال  
 صاحب الحاشية ببطلان ما استظهر واستدل من قال هذه الاشياء على ابا  
 بان والواضح انهم ضرورية ان نلأ بهم الانتفاع به ولا ضرر على احد فيه عاجلاً

ولا اجلا فانه حسن كما يعلم ان كل علم لا نفع فيه عاجلا ولا آجلا قيم فذا فم احدا الاخر  
 كذا فم الاخر واذا ثبت ذلك وكلت هذه الاشياء لا ضرر فيها عاجلا ولا آجلا فيجب  
 ان يكون حسنة قالوا ولا يجوز ان يكون فيها ضرر اصلا لانه لو كان كذلك لم يكن  
 الا لكونها مفسدة في الدين ولو كان كذلك لوجب على القديس تعالى اعلانها  
 ذلك فلما لم يعلن ذلك علمنا انها حسنة وقد مضى في دليلنا ما يمكن ان يكون  
 كلاما على هذه التسمية وذلك اننا قلنا ان الاشياء لا تسمى بكونها ضارة  
 اجلا او اذ لم نعلم ذلك وسجلنا اننا قلنا ان الاشياء لا تسمى بكونها ضارة  
 قوه لانه لو كان فيها ضرر مفسدة وذلك يجب على القديس اعلانها  
 اياها بان قلنا مفسدة بالامتناع من الفعل بالشيء الذي يكون  
 مفسدة في الشئ في كل واحد من الوجهين وانما اننا قلنا ان الاشياء لا تسمى  
 عليه تعالى من ذلك وجاز في وقت من وقت من الاشياء التي قد بينا  
 فيما سبق اصلح العاجلة في الافعال المتأخرة فيها معلومة منقطة بلا مشقة  
 الدنيوية واحتمال المضرة الاخرى فهو سعي انظر الى اصل العدم وما يكون شأنه  
 هذا يحكم العقل بحسنة كايته اهد في المعاملات التي تعامل بها العقلاء فانهم  
 يقطعون المسافة البعيدة بغير خطر المشقة مع ان احتمال المضرة قائم ولا نجد النكر  
 وهذا عن احد من العقلاء وايضا نقول ان كان بناء الحسن والقيم على ما نعلمه الشيخ  
 يلزم ان يكون العدل حسنا والظلم قبيحا فان من العدل الانتقام المظلوم عن الظلم ففعل المظلم  
 كان مستحقا للظلم والظلم كان هلكا لذنوب المسيء بها احل النار فيكون العدل الخير قبيحا والظلم  
 وهذا باطل بالضرورة ولا يقول هو ايضا به وايضا يلزم على الشيخ ان يكون النظر  
 الى الاصل والسماء والنوم على الفقاء والجلوس تحت الاشجار والنوم في الليل  
 واليقظة في النهار والقيام على بين والنظر بالصينين الى غير ذلك من الاعمال

الغير المتناهية التي ليس لسان بمضطر إليها فيما حراماً فإن المصالح الدنيوية وإن كانت  
حاصلة فيها لكن المضرة لأجله محتملة فليت شعري ما الذي اغفله عن هذا أثر  
قال واستدلوا أيضاً بأن قالوا إذا صح أن يخلق تعالى الأجسام خالية من  
الالوان والطعوم فخلقها تعالى للطعم واللون لا بد أن يكون فيه وجه حسن  
ولا يخلو ذلك من أن يكون لنفع نفسه أو لنفع الغير أو خلقها ليضرها ولا يجوز أن يخلقها  
لنفع نفسه لأنه تعالى عن ذلك علواً كبيراً ولا يجوز أن يخلقها ليضرها لأن ذلك  
يجهل ابتداءً به فلا يربح إلا أنه خلقها للنفع الغير ذلك يقتضي كونه مباحة والجواب  
عن ذلك من وجه أحدها إنما خلق هذه الأشياء إذا كانت فيها الطاف ومصاب  
وإن لم يجز لنا أن ينتفع بها بالكل بل نفعنا بالامتناع فيحصل لنا به الثواب كما أنه  
خلق أشياء كثيرة يجهل انتفاعها ومع ذلك فقد حظرها بالسمع مثل شرب الخمر وكل  
الميتة والزنا وغير ذلك وليس لهم أن يقولوا إن هذه الأشياء إنما حظرها لما كانت  
مفسدة في الدين وأعلمنا ذلك وليس لذلك ما يجهل الانتفاع به ولا يعلم ذلك  
فيه وذلك أنا قد بينا أنه لا فرق بين أن يتعلق المصلحة بأعلامنا جهة الفعل من  
جهلنا وحسن فيجب عليه أن يعلمنا ذلك وبين أن يتعلق بحال لنا يجوز مع ما كل واحد  
من الأمرين فيجب أن يقتصر هنا على تلك الحال لأن المرامي حصول المصلحة وإذا  
ثبت ذلك لحق بباب علمنا قبحه على طريق القطع والبيات في أنه لا يجوز منها  
الأقدام عليه انتهى قل بل نفعنا بالامتناع منها إلى آخره أقول هذا إنما يترتب بعد ذلك  
فإن الثواب إنما يترتب إذا دعت النفس المكلف إلى أكله وامتنع المكلف عنه  
امتناعاً لا مراهبه وهذا لا يتصور بدون الأكل أما حرمة الأفعال المسطوية من شرب  
الخمر وغيره ففيه أولاً أنها لا تسلم أنها خالية عن المفسدة العاجلة المدركة  
للعقلاء فإن شارب الخمر حين السكر لا يبالى من الجماع عن الحرامات كالأمرو والبنت

١٨٣

ولا يعرف الخالق من الخلق ولا يباي بها قيل له وبما قال ولا عن قتل النفوس  
 بغير حق ومعلوم بالضرورة ان ما كان من شأنه هذا يخرج عند العقل وهكذا اكل  
 الميتة فانه مضر لا بد ان وهكذا الزنا فانه نوساخ لزمان لا يعرف احد ان شرب  
 ولا عترة كجئت ولا اخت اما فلا يباي الون من جاعهم ويكون حالهم في هذا الباب  
 كحال البهاثر والعقل حاكم بغير ذلك وعلى تقدير تسليم ان يكون هذا افعا لا محالة  
 بحيث يكون فيه مصلحة عاجلة خالية عن الفسدة الدينية فنقول هذا من قبيل  
 الهدام بعض العمارات المستحكمة مثلا بسبب عروض الزلزلة وغيرها فان هذا  
 لا موجب ان يكون السكنى في جميع العمارات في جميع الارضات فقيما او من قبيل ان يكون  
 جاعة من افقوا اعمامها تحت جدار مستقيم مستحكمة البناء فيجبرهم من نوع علم  
 بالغيب فيها وموثوق عندهم بان هذا الجدار مشرف على الهدام فيفر العقلاء عن تحتها  
 فلا ريب عند العقل السليم ان قياهم الذي كان قبل الخبر كان حسنا مباحا لهم  
 وبعد الخبر صار قبيحا ولا يلزم من ذلك من بعد ذلك قياهم تحت جميع الجدران  
 المستحكمة في صيد قبيحا وايضا العجب من الشيفر فانه قائل بحجة العمى واطلاق مفهوم  
 الشطوحية خبر الواحد وحجية ظهور القران وغير ذلك مع قيام الاحتمال في كل ذلك  
 الامور بان يكون في نفس الامر على خلاف ذلك وهذا لا يقول به مع ان العقل  
 حاكم بعدم التفاوت فيما اثر قال ومنها ان على مذهب كثير من اهل العدل انما خلق  
 الطعم والارائش والاجسام لانه لا يصح ان تخلو منها فجرت في هذا الباب مجرى  
 الالوان التي لا يصح خلوا جسم منها واذا ثبت انه مصلحة وجب ان يخلق معه  
 جميع ما يحتاج اليه في وجوده انتهى اقول مراد المستدل ان كل عاقل اذا تأمل  
 في خلق العنب والبطيخ مثلا يعلم علما قطعييا ان الغاية العمدية في خلقه انما هو  
 الطعم واذا كان الامر كذلك فلا بد ان يكون الغرض متعلقا بطعمه امّا

بالاستدلال واما بالاجتناب واما بالتمتع ببالاكل وفي جميع التقادير يلزم جواز  
الاكل ولا دخل في هذا ان العيب لا يمكن ان يكون خاليا عن السمع المخصوص كما لا يخفى  
نم قال ومنها ان الانتقام بهذه الاشياء قد يكون بالاستدلال بها على الله تعالى  
وعلى صفاته فليس الانتقام مقصودا على التساؤل فحسب ليس لهم ان يقولوا ان كان يكن  
الاستدلال باء جسام على وحدانية الله تعالى على صفاته فلا معنى لخلق الطغوم والذ  
انه لا يتم ان يخلقها الا ذكرها وان كان الجسم يصح الاستدلال به ويكون ذلك  
زيادة في الادلة وليسنا عن يقول لا يخفى ان ينصب على معرفة ادلة كثيرة لا ان  
ذلك ادى الى قسدا اكثر الادلة التي يستدل بها على وحدانية تعالى فاذا ينبغي  
ان يجوز ان يخلقها بالاستدلال بها وذلك يخرجها من حكم العيب ويدخلها  
في باب ما خلق للانتقام بها وليس لهم ان يقولوا اذا صح الانتقام بها من  
الوجهين بالاستدلال والتساؤل فينبغي ان يقصد بها الوجهان وذلك  
ان هذا محض الدعوى لا بوهان عليها بل الذي يحتاج اليه ان يعلم انه لم يخلقها  
الا لوجه فاما ان يقصد بها جميع الوجوه التي يصح الانتقام فلا يجب ذلك على  
انا قد بسنا انه لا يستعمل ان يعرض في احد الوجهين مفسدة في الدين فيحسن خلقها  
للوجه الاخر ويعلمنا ان فيها فسادا في الدين متى تناولنا ما فيجب علينا ان نستعمل  
منها فان قيل اذا امكن خلقها للوجهين ولم يقصد هما كان علينا من الوجه  
الذي لم يقصد الانتقام به وجري ذلك مجرى فعلين يقصد باحدهما  
الانتقام ولا يقصد بالآخر ذلك فيكون ذلك عيبا قتل له ليس الامر على  
ذلك لان الفعل الواحد اذا كان فيه وجه من وجوه الحكمة خرج من باب  
العيب وان كان له وجه اخر كما يجوز ان يقصد وليس كذلك الفعل لانه اذا قصد  
وجه من وجهي الحكمة يخرج من باب العيب وان كان ذلك وكان عيبا وليس كذلك الفعل الواحد

١٨٥

على ما يناله فإن قيل الانتفاع بالاعتبار بالطعوم لا يمكن إلا بعد تناولها لان  
الطعم ليس محالاً على العين فينتفع به من هذه الجهة فاذا لا بد من تناولها حتى يحسم  
الاعتبار به قيل الاعتبار يمكن بتناول القليل منه هو قد ما يمسك الرمق ويقي  
معه الحيوة وقد بينا ان ذلك القدر في حكم المباح ليدل اعتبار موقوف على تناول  
شيء كثير من ذلك انتهى لا يخفى عليك ان الفتوى باباحة قليل من كل قاهرة  
لكل مكلف مع حرمة الريادة امر عجيب على ما نقول ان كان منه اباحة هو الاصل  
كما خصه هو فلا اضطراب في كل واحد من الفواكه الكثيرة والمحجوزات وشتم الرأى  
والنظر الى المياه الجارية والخضر الى غير ذلك من الافعال الكثيرة المتعاقبة بالقلب  
وكل واحد من الاعضاء وهذا ظاهر ثم قال يمكن ان يقال ايضاً انه يصح ان يعتبر  
بها اذا تناولها غير المكلف من سائر اجناس الحيوان فانه اذا شاهد جناً من الحيوان  
يقتاول تلك الاشياء وبصر لم عليها اجسامها او يفسد بحسب اختلافها واختلاف  
طباعها جاز معان يعتبر بذلك وان لم يتناولها المكلف اصلاً ومقتل هذا اجاب  
المخالف من قال نحن لا نفرق بين السموم والاعذية بان قال يرجع الى حال الحيوانات  
التي ليست مكلفة اذا شاهد ما يتناول الاشياء ينفعها جعل ذلك طريقاً الى  
منجيتها فان ذلك مما ينص لم عليه في جوده ذلك مثل ما اجابنا به عن السؤال الذي ذكره  
في هذا الباب انتهى اقول لا يخفى عليك ان المخالف لما يقول بتحصيل الامتياز بين  
الاعذية وبين السموم بالرجوع الى ملاحظة احوال الحيوان ذلك ليس موقوف على  
ادراك الطعوم اما العبرة بالاستدلال بالطعوم فذلك لا يمكن بدو زائد كما فقيهاً  
الشيخ قياس مع الفارق كما لا يخفى ثم قال استدلووا بقوله تعالى قل من حرم  
زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات من الزرق وقوله تعالى احل لكم الطيبات  
وما سألكم من الايات وهذه الطريقة صافية على السمع ونحن لا نمنع ان يدل

الحج  
الاجابة

دليل السمع على ان الاشياء على الاباحه بعد ان كانت على الوقف بل عند الامس  
على ذلك واليه تذهب وعلى هذا سقطت المعارضة بالايات انتهى اقول استدلال  
بالايات على بخون الاول هو الاستدلال بامثال قوله تعالى احل لكم الطيبات وقول تعالى  
يا ايها الذين امنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم وقول تعالى كلوا من طيبات ما رزقناكم  
ولا تظفوا فيه وهذا بخون الاستدلال لا شك في انه لا يفيد الا اباحتها من  
عين ورود الشرع به اما الاستشهاد بخو قوله تعالى الذي جعل لكم الارض فراشا  
والسما بناء واتزل من السماء ماء فاخرج به من الثمرات رزقا لكم ويقول تعالى هو  
الذي خلق لكم ما في الارض جميعا ونظايره فلا شك في انه تام وكاشف عن صنوا  
راي الحائذين بالاباحه قبل ورود الشرع قال مولانا الطبرسي في اثناء تفسير  
قول تعالى يا ايها الناس كلوا مما في الارض حلالا طيبا ولا تتبعوا خطوات  
الشيطان انه لكم عدد ومبين اخلف الناس في الماكل والمنافع التي لا حصر  
على احد فيها فمنهم من ذهب الى انها على الخطر ومنهم من ذهب الى انها على  
الاباحه واختاره المرتضى قدس الله روحه ومنهم من وقف بين الامرين وجوا  
كل واحد منهما وهذه الاية دالة على اباحه الماكل الاما دل الدليل على خطره  
فجاءت موادة لما في العقل انتهى ولحجب من الشيخ الجليل كيف يقول ان قوله تعالى  
قل من حرم زينة الله التي الى اخره يدل على الاباحه بعد ورود الشرع فانه صريح في  
انه لو يكن حراما قط وصريح في النهي عن القول بحرمه الافعال المتنازع فيها على انه يلزم  
على الشيخ ان لا يحكموا باباحه جميع الافعال بعد ورود هذه الايات ايضا الا ان يقطع  
بعد ورود الخصص وعدم الوجدان لا يدل على عدم الوجدان كما قال سواسه استدلال كذا من  
الناس على ان هذه الاشياء على الخطر والوقف بان قالوا قد علمنا ان القرص من الخضار  
واجب في العقول واذا كان ذلك واجبا لم يحسن منا ان نقدم على تناولها لاننا من

۱۰۰

ان يكلم سما قائل لا يفرق بين ما هو مأكول وما هو غير مأكول  
 ينتظر ذلك اسلام الله تعالى لنا ما هو غذاءنا والفرق بيننا وبين السموم القاتلة واعرض عن هذا  
 في هذا الكلام ان قال يكتننا ان نعلم ذلك بالتجربة فاننا اذا شاهدنا الحيوان الذي ليس  
 بكلمة يتناول بعض الاشياء فيصير عليه جسمه علمنا به انه غذاء واذا تناول شيئاً يفسد  
 عليه علمنا انه مضار فماعتبرنا باحوالها وقال من نصر هذه الدليل ان الحيوان يختلف طباعاً  
 فليس ما يصلح للحيوان المستقيم يصلح للناظر لان من اشياء كثيرة يتغذى كثير من الحيوانات  
 ويصلح عليها اجسامها وان كان متى تناولها ابن ادم ملك منها انما يطعمها يا تاكل شجر النخل  
 ويتغذى به ولو اكل ذلك ابن ادم لهلك في الحال وكذلك النعام ما تاكل  
 النار وتحمل في معدتها ولو اكل ذلك ابن ادم لهلك في الحال وكذلك  
 يقال ان الفأرة تاكل البيش فتعيش به ورثمة ذلك تقتل ابن ادم فليس طبائع  
 الحيوان على حد واحد واذا لم تكن على حد واحد لم يجز ان يعتبر باحوال غيرنا  
 احوال نفوسنا ولمن خالفهم في ذلك ان يقول هب انه كما يمكن ان يعتبر باحوال  
 الحيوان المستقيم احوال الحيوان من البشر ليس ادم واحد منهم على طريق الخطاء  
 والجهل على ما يذهبون عليه على تناول هذه الاشياء يعرف بذلك الخطاء ما هو  
 وفرق بيننا وبين السم فينبغي ان يجوز لغيره ان يعتبر به ويجوز له بعد ذلك  
 تناول منها وان لم يرد سمع كانه قد امن العطب والهلاك فالمعتمد  
 في هذا الباب ما ذكرنا اولاً في صدر هذا الباب فلهذه جملة كافية في هذا  
 المعنى ان شاء الله تعالى انتهى ما اردنا نقله من كلام رئيس الطائفة من اقوال يدر  
 على مختارنا مضافاً الى كدالة العقلية وكتاب الله العزيز اخبار كثيرة ما تورد عن  
 الاثمة المعصومين صلوات الله عليهم لجمعين منها حول الصادق كل شيء مطلق حتى  
 يرد فيه نفي كما في الفقيه وفي بعض الروايات حتى يرد فيه نفي كما هو في البحار

عن غوالي اللآلي وقد استدل به الشيخ الصدوق على باحة القنوب بالفارسية  
ومنها ما روى الصدوق في كتاب التوحيد باسناده عن ابي عبد الله قال ما  
الله علم عن العباد فهو موضوع عنهم ومنها ما روى باسناده عن حفص بن  
غياث النخعي قال قال ابو عبد الله ممن عمل بما علم كفى ما لم يعلم ومنها ما روى  
الشيخ في الامالي باسناده عن ابي منذر عن ابي عبد الله قال الاشياء  
تطلق على ما يراد عليها امر ونهي وكل شيء يكون في حلال وحرام فهو لك حلال اذا  
ما لم تعرف الحرام فتدعه ومنها ما في البحار ناقلا عن دعائم الاسلام عن جعفر بن محمد  
انه ذكر ما يحل اكله وما يحرم بقول مجمل فقال اما ما يحل للانسان اكله مما اخبر  
الارض فثلثة اصناف من الاغذية تصنف منها جميع صنوف الحب كالكحلحط  
والارز والقمط وغيرها والاني صنوف الثمار كلها والثالث صنوف القول  
والنبات فكل شيء من هذه الاشياء فيه غذاء للانسان ومنفعة وفوة فحلال  
وما كان فيه المضرة فحرام اكله الا في حال السداوى به او اما يحل اكله من لحوم الحيوان  
فلحم البقرة والغنم والابل ومن لحوم الوحش كل ما ليس له ناب ولا مخالب من لحوم الطير كل  
ما كانت له قانصة ومن صيد البحر كل ما له قشر ما عدا ذلك كله من هذه الاصناف  
فحرام اكله وما كان من البيض مختلف الطرفين فحلال اكله وما استوى طرفاه فهو  
من بيض ما لا يוכל لحمه وغير تلك المذكور ان لا يتوهم ان بعض الاخبار يخالف مختارنا  
منه ما روى الشيخ الصدوق باسناده عن الصادق عن ابيه قال قال رسول الله  
الامور ثلثة امر تبذل لك رشداً فانبعه امر تهين لك غيبة فاجتنبه امر اختلف فيه فتر  
الى الله عز وجل وما روى ايضا عن ابي شعيب برفع الى ابي عبد الله قال اورع الناس  
من وقف عند الشبهة لا يقول هيوات اياك وهذا الطرفان هذا غير مختارنا لا نأخذ بآثارنا عليه  
فما سبوان الفعل اذا كان احتمال المفسدة فيه مسليلاً لاحتمال المصلحة فيكار الاجتناب عنه اجتناباً

هذا استدلال من غوالي اللآلي  
على ما روى الصدوق في كتاب التوحيد  
عن ابي عبد الله قال ما الله علم  
عن العباد فهو موضوع عنهم  
ومنها ما روى باسناده عن حفص بن  
غياث النخعي قال قال ابو عبد الله  
ممن عمل بما علم كفى ما لم يعلم  
ومنها ما روى الشيخ في الامالي  
باسناده عن ابي منذر عن ابي عبد الله  
قال الاشياء تطلق على ما يراد  
عليها امر ونهي وكل شيء يكون  
في حلال وحرام فهو لك حلال اذا  
ما لم تعرف الحرام فتدعه ومنها ما  
في البحار ناقلا عن دعائم الاسلام  
عن جعفر بن محمد انه ذكر ما يحل  
اكله وما يحرم بقول مجمل فقال  
اما ما يحل للانسان اكله مما اخبر  
الارض فثلثة اصناف من الاغذية  
تصنف منها جميع صنوف الحب  
كالكحلحط والارز والقمط وغيرها  
والاني صنوف الثمار كلها والثالث  
صنوف القول والنبات فكل شيء  
من هذه الاشياء فيه غذاء للانسان  
ومنفعة وفوة فحلال وما كان فيه  
المضرة فحرام اكله الا في حال  
السداوى به او اما يحل اكله من  
لحوم الحيوان فلحم البقرة والغنم  
والابل ومن لحوم الوحش كل ما ليس  
له ناب ولا مخالب من لحوم الطير  
كل ما كانت له قانصة ومن صيد  
البحر كل ما له قشر ما عدا ذلك  
كله من هذه الاصناف فحرام اكله  
وما كان من البيض مختلف الطرفين  
فحلال اكله وما استوى طرفاه فهو  
من بيض ما لا يוכל لحمه وغير تلك  
المذكور ان لا يتوهم ان بعض  
الاخبار يخالف مختارنا منه ما  
روى الشيخ الصدوق باسناده عن  
الصادق عن ابيه قال قال رسول  
الله الامور ثلثة امر تبذل لك  
رشداً فانبعه امر تهين لك غيبة  
فاجتنبه امر اختلف فيه فتر الى  
الله عز وجل وما روى ايضا عن  
ابي شعيب برفع الى ابي عبد الله  
قال اورع الناس من وقف عند  
الشبهة لا يقول هيوات اياك  
وهذا الطرفان هذا غير مختارنا  
لا نأخذ بآثارنا عليه فيما سبوان  
الفعل اذا كان احتمال المفسدة فيه  
مسليلاً لاحتمال المصلحة فيكار  
الاجتناب عنه اجتناباً

بالإباحة إذا كانت إمارات المصلحة فيه لا يتجده وإمارات المفسدة الدينية متفقون  
والأخرى موهومة وسيجيئ شاء الله تعالى مزيد توضيح في ذلك في الفصل الثاني  
من هذا المقصد أعلم أن الأصل الذي وفقنا الله بحجته في هذا المقام وتحقيق  
الملام فيه كإدراك أن يكون من قبيل الأصل الذي يكون ثابتاً وفعلاً في السماء <sup>مبايناً</sup> و  
جلیلة وثمرات كثيرة لكن لا يكاد يصل إليها من لم في جودة الذهن يد قصيرة  
فنقول من جملة ثمراته من الدلائل التي يعلم بها صحة الأخبار الماثرة عن الأئمة <sup>عليهم السلام</sup>  
فإنه إذا كان الخبر مطابقاً لما هو المختار لأحد من الإنسان في هذا الأصل من الإباحة  
والحظر والوقف يحكم هذا الإنسان بصحة مضمونه وإن لم يقطع بصدوره عن  
المعصوم إلا أن يكون هناك دليل يوجب ترك العمل بمقتضى الأصل وهذا الخبر  
وإن كان مخالفاً لا يعمل عليه إلا أن يكون الراوي ثقة في الرواية أو اقتربت  
به قرائن أخرى تدل على صدوره عن المعصوم وقد سبق تفصيل ذلك في كلام  
الشيخ المسطور في المقصد الثاني من ذلك الكتاب من شاء فليرجع إليه ولا شك  
أن هذه فائدة جلیلة يعرف الماهر قدرها ومن جملتها أن ورود النصوص في  
كل فعل وفعل من أفعال المكلفين الغير المتناهية من الأمور المتعددة وإن كان المعصوم  
حاضراً فضلاً عما إذا كان غائباً مستوفياً فالعامل على محضارة في هذا الأصل أن يصل  
إليه نص من المعصوم فيه عمل عليه ولا يعمل بمقتضى الأصل ولو ارتفع هذا الأصل  
من البين فينبغي أن ينتظر المكلف لكل فعل من أفعاله من أكل أنواع المأكولات  
وشرب أنواع المياه وكيفيات الأكل وكيفيات الشرب وأوقات الأكل وأوقات  
الشرب إلى غير ذلك من الأمور الغير المتناهية ورود النص من معصوم  
ولا شك أن هذا في زماننا هذا في جميع البلاد وفي زمان ظهور المعصوم  
في البلاد المتباعدة عنه بل في البلد الذي هو فيه من المحالات العادية فينبغي

لم يقل بهذا الأصل إلا حكم بفسق نفسه وفسق الناس على المعصية كافة وإذا كان كذلك فهو خارج عن مدحنا  
بالضرورة ولهذا الأصل أثر كبير في إظهار في العبادات والمعاملات كما لا يخفى على من درس الفقه  
أما مرة الثراء في إظهار الإباحة كانت حاصلة قبل الشرع أو بعدة فكانت تظهر في باب صحة الجفانة  
إذا وردت وأية متضمنة للحظر فينبغي على مسلك من قال بالخطر قبل الشرع أن يكون مخصوصا بالعبادات  
والمعاملات المستدللة على الإباحة وإن كان الرأى ضعيفا أما على مسلكنا فلا وهكذا الحال في ورود ثراء  
متضمنة للوقف من ههنا ظاهرا ما قال صاحب الفوائد المدنية مشييرا إلى هذا الأصل أقول وضع هذا  
البناء لاطلاع تحت عندك لوجه أحد هاتين تواترت الأخبار عن الإتيان لاظهار أن المحتج على الخلو والخلو آخر  
الخلو أو الخلو لا رضى من معصية من جعل على الخلو إبداء في نعم الغيبة الكبرى يوفى الله تعالى بعض الرعية منهم  
الأحاديث المسطوية في الأصل المهدية في نعم الإتيان على الشيعة إلى قيام القام ثم يمد له أسباب تحصيل العلم  
ما يحتاج إليها الشيعة في العلم لوجوبه وادرج من باب التقيّة ودال على رعاية الاحتياط على كيفية مخصوصة  
والدخول من الروايات أن طلب العلم فرضية على كل مسلم في وقت بقدر ما يحتاج إليه في ذلك الوقت  
ولا يوجب غاية طلب العلم لكل ما يحتاج إليه كما قال العامة لأنه غير مضبوط بالنسبة إلى الرعية والتكليف بغير  
المنضبط محال كالتفرّد في الأصل في مجتنب القياس بل يفهم من الروايات أن علم الرعية بجميع ذلك من  
الحالات نعم مقتضى حكمه تعالى يوفى لكل وقت من أوقات الغيبة الكبرى بعض الرعية بحصول الأحاديث  
المسطوية في الأصل المهدية ليؤكد الشيعة على التحصّل على الاحتياط على الكيفية المخصوصة ويوجب كفاية  
على أهل القدر فمن كل نظر إذا احتاجوا إلى مسئلة أن يفروا إليها أو يعرضوا عليها عليهم جواهرهم  
معلوم بقدر أحد على الوصول إليه لم يبلغه لكان حكمه حكما مركبا في نعم النجاة أو الأمان الظاهر  
وبأنها الأيات والروايات صريحة في أن كل شيء مطلق حتى يدفع في إيماننا بحمد الله عليه العباد موضوع  
عنهم فالشيعة يثبتون على أن كانت الأشياء قبلها على الإباحة الأصلية نالها من الأحاديث الصريحة وجوب  
التوجه في ذلك بغيره وكل ما قدم يكن حكما كينا والصحة في حصوله بعد ود الشيعة في ثلاثه وفي وجوب  
التوجه في الشئ الثالث وهو لم يكن حكما كينا إذا ذهب فائدة وضع هذا البناء انتهى ساقط عن محل الاعتبار وثنا  
كلام لا يخفى على ذوي البصائر سيما من طالع على كلامنا المسطوي للتضمن على تحقيقه أيقنا أنه لا يرد من جهة  
أرحمهم بمسهم الناس من قبلنا وإحسان الله سبحانه على ذلك **الفصل الرابع عشر في استنباط الأحكام**

۱۲  
 و چون ظاهر خلاف آن است  
 الاصل هم در اینجا بعد از شروع  
 بالعبودیت از آنجا که گفت قرآن  
 با خط قبل و در شروع بالعبودیت  
 بعد و در شروع بالعبودیت  
 و چه و در اصل آنجا که  
 و است و خدای داد و در حدیث  
 فیض است و یکدیگر را  
 و خصیصه است و الطریق است  
 از اصل است و در شروع  
 و در اصل است و در شروع  
 مخالف است و در حدیث  
 از آنجا که حدیث است و در حدیث  
 چیست است و در حدیث  
 و در حدیث است و در حدیث  
 الفصل الرابع  
 و لا یستحب



ونفي فانه صريح في انها مباحة لما لم يصل اليها دليل الوجوب المحضة وقول الصادق  
ما حجب الله علمه عن العباد فهو موضوع عنهم فانه صريح في انه عالم يحصل له العلم بوجوب شيء أو  
فحس غير مواخذ على ترك الواجب وفعل الحرام وهذا هو المعنى باصل البراءة اذ انكرت  
ذلك فنقول قال صاحب الفوائد المدنية وانا اقول المتكلم بالبراءة الاصلية  
من حيث هي انما يجوز قبل اكمال الدين واصابعدان كمال وتواتر الاخبار عن  
رواية الاطهار بان كل واقعة يجتاز اليها الامتة الى يوم القيمة وكل واقعة تقع فيها الخمسة  
بين اثنين ورد فيها خطاب قطعي من قبله تعالى حتى ارش الكف فلا يجوز قطعاً كيف يجوز  
وقد تواترت الاخبار عنهم بوجوب التوقف في كل واقعة يعلم حكمها معللين بانه بعد  
ان كمل الدين لا يتخلوا واقعة عن حكم قطعي وارد من الله تعالى بان من حكمه بغير امر الله  
فاولئك هم الكافرون انهم بعض كلامي اقول لعربي هذا الماضل مع ادعائه الفضيلة  
كثيرا ما لا يفهم مراد الائمة ولا مراد العلماء فان القائلين بالبراءة لا يتكبرون وورد الحكم في كل  
واقعة وليس القول بالبراءة موقفاً على الانكار فان مقصودهم كما عرفت ان العقول  
والكتاب السنة اية على ان افعالنا كانت على اصل الاباحة بمعنى انها كانت بحيث  
يجوز لنا تركها وفعلها وان كانت بحسب نفس الامر بعض منها واجباً وحرماً ما فتكون  
بافية عليها ما لم يصل اليها الدليل على رفعها حتى يكون مخصصاً للعمومات الدالة على  
الاباحة فهنا امور ثلثة **الاول** منها ان خطاباً لله تعالى ورد على اباحة الاشياء عموماً  
الثاني منها انا عاملون بحليها ما لم يصل اليها المخصص الثالث منها انه لا يضر  
ورد المخصص في نفس الامر مع عدم حصول العلم به كل من تلك الامور قد و  
فيما سبق وسيتضح ان شاء الله تعالى ان هذا الماضل يعترف بعلي الصحابة على  
ايات كتاب الله ما لم يصل اليهم العلم بكونها منسوخة هذا على الاحتمال الاول من  
البراءة اما على الاحتمال الثاني فيكون مقصودهم انه ما كان الانسان في صدر الامر مكلفاً

فيمكن الحكم كذلك ما دام لم يقم الدليل على خلافة وقد عرفت اننا نحالف القواعد  
المقررة عند الامامية وورد خطاب الله في كل واقعة امر ان يكون بحسب العيوض وفي  
ضمن الكليات وبحسب الخصوص كيف لا لزم ان يكون الكليات المانوية لغوا فائدة  
فيها وسيجئ مزيد توضيح لذلك كما وجب لتوقف فروعها حيث يمكن التبرجح لاحد  
من الجانبين لتعارض الادلة كما جها اصل البراءة وتيقن اشتغال الذمة ما قوله تعالى  
وما نزل الله فاولئك هم الكافرون ليس على ظاهرة ولا يلزم عدم جواز العمل على احد  
من الاحاديث المختلفة لا بعد تحصيل العلم بما هو مطابق حكم الله وهذا الفاضل  
لا يقول بذلك وايضا يلزم كسر اصحاب الائمة المختلفين في الاحكام كما لا يخفى ثم  
قال في ذلك الفاضل قول هذا المقام ما زلت فيه قدما اقوام من فحول الاعلام في كسر  
بنا ان تحقق المقام ونوضحه بتوفيق الملك العلام ودلالة اهل الذكر فقول المتكسر  
بالبراءة الاصلية انما يتم عند الاشاعة المنكرين للحسن المقوم الذاتيين وكذلك  
انما يتم عند من يقول بهما ولا يقول بالوجوب المحقق الذاتيين وهو المستفاد  
من كلامهم وهو الحق عندي ثم على هذين المذهبين انما يتم قبل اكمال الدين لا بعد  
الا على مذهب من جوز من العامة خلوا واقعه عن حكمه وادع من الله تعالى الا يقال  
بقي اصل اخر هو ان يكون الخطاب الذي ورد من الله تعالى موافقا للبراءة الاصلية  
لانا نقول هذا الكلام مما لا يرضى به ليبي ذلك لان خطابه تعالى تابع للحكم المصالح  
ومقتضيات الحكم والمصالح مختلفة قد يكون ايجابية وقد يكون سلبية وقد تكون  
تخييرية وقد يكون غيرها لا يعلمها الا هو جل جلاله ونقول هذا الكلام في وجه نظري <sup>بقوله</sup>  
الاصل في الاجسام لتساوي نسبة طبائعها الى جهة السفلى والعلو ومن العلوم بطلان  
هذا المقال ثم اقول الحديث لسوا ترتيب الفريقين المشتغل على جسر الامور في ثلثة اص  
يقين رسله وامرين غيب وشبهات بين ذلك حديث دعم ما يروى في الباب لا يربك

١٩٨

ونظائرها اخرج كل واقعة لم يكن حكمها بيننا عن البراءة الاصلية وواجب التعقّف فيها  
استمع كلامه اقول اكثر ما ذكرهنا هو حاصل ما ذكر من قبل فهو دفع بما دفعنا به كلاً الشا  
فلا نغنيه اما الاشكال الذي ذكره هنا فان كان المراد به هل يقال الاحكام الواحدة  
في كل واقعة اعم من ان يكون في ضمن العمومات والكليات او بخلافها فيجب ان يكون  
وورد خطاب الله تعالى به يجوز ان يجعل العباد على مقتضى البراءة ما لم يحصل لهم العلم  
بدليل يقتضيه خلافها فلا شك ان الاشكال واراد لا يحصى ولا يدفع ما ذكره بقي  
هنا شئ وهو ان المحقق رحمه ذكر في الاعتبار للبراءة الاصلية مثالين الاول ان يقال  
ليس الوتر واجباً لان الاصل براءة العهد منه والثاني ان يخالف الفقهاء في حكمه  
والاكثر يقتصر على الاقل كما يقول بعض الاصحاب في دية عين الدابة نصف قيمتها  
ويقول الاخر ربع قيمتها فيقول المستدل ثبت الرجم اجماعاً فينتفي الزائد نظر الى البراءة  
الاصلية وقال في اصل اطلاق العلماء على ان مع عدم الدلالة الشرعية يجب بقاء  
الحكم على ما يقتضيه البراءة الاصلية وقال ايضا اذا اختلف الناس على اقرار  
كان بعضها يدخل في بعض كما اختلف في حد الخمر فقال قوم ثمانون واخرون اربعون  
او في دية البهيمة فقبل كدية المسلم وقيل ثمانون وقيل على النصف وقيل على الثلث  
هل يكون الاخذ بالاقل حجة بحكم بذلك قوم وانكره اخرون اما القائلون بذلك  
فقالوا قد حصل الاجماع على وجوب الاقل والاجماع حجة واختلف في الزائد  
البراءة الاصلية نافية لثبت الاقل بالاجماع وينتفي الزائد بالاصل لان التقيّد  
نقد بعدم الادلة الشرعية وقد بينا ان مع عدمها يكون العمل بالبراءة الاصلية  
لازماً لا يقال الذمة مشغولة بشئ وقد اختلف فيما يبرأه الذمة كما نقول لا نسلم  
اشتغال الذمة مطلقاً لان الاصل دال على خلوها فلا يشتغل الا مع قيام الدليل  
وقد ثبت اشتغالها بالاقل فلا يثبت اشتغالها بالاكثروا لا اشتغال الاكثر مغاير للاشتغال

١٩٥

المجرد ومغائر الاشتغال بالاعمال فيكون الاشتغال بالأكثروا الاشتغال المطلق منتفياً  
بالأصل يقال فان ثبتت دالة على الأكثر فانه من الممكن ان يكون هناك دليل  
ولا يلزم من عدم الظن بعد فكان العمل بالأكثرا حطاً لا نقول ذلك الدليل المحتمل  
لا يعارض الأصل لانه قد بينا ان مع تقدير عدم الدالة الشرعية يجب العمل بالبراءة  
الأصلية وذلك برفع ما اوى اليه من الاحتمال انتهى انا نقول المثال الاول حسن  
لاخبار عليه اما المثال الثاني قلنا فيه بحث لانه لا سند ان المختلفين اتفقوا عشر  
القدر الأقل لان قول القائل بنصف القيمة في دية عين الدابة متضمن للحكمين  
احدهما وجوب النصف والاخر عدمه جواز الاكتفاء بالأقل وهكذا الحال في الخمس دية  
اليهودي فالأظهر ان يقول ان اشتغال الذمة بقضية جاعية لان حاصل كل من الحكمين  
هو شغل الذمة بأقياً الى ان يوجد الرفع اليقين استصحاباً أو لقول الصحابة  
اليقين لا يزول الا يقين مثله والرفع اليقين ليس الا هو العمل بالأكثرا اتفاق  
المختلفين على البراءة تحكما لا يخفى **الفصل الثاني** من الاستصحاب بحله  
ان يثبت حكم في وقت ثم يحوّل وقت آخر لا يقوم دليل على انتفاء ذلك الحكم  
فالحكم ببقائه هو المعنى بذلك المحذور الاستصحاب قد قال به الشيخ المفيد العلامة  
في التهذيب وجماعة من الشافعية خلافاً للسيد الرضوي من أصحابنا والشيخ الحنفية  
والأظهر هو الأول لوجه الأول منها ان أصحاب النبي كان سبحانه بهم بالاستمرار على  
مقتضى حكم صدر عنه الى ان يحصل لهم العلم بغيره وقد اعترف بذلك هذا الفوائد  
المدنية فلو لم يكن الاستصحاب معتبراً شرعاً لما استمر عليه والثاني انا نرى للسليمان  
قاطبة يستصحب كثير من الأحكام الشرعية الى ان يعلم خلافها ككون رجل مالك  
ارض وكونه زوج امرأة وكونه على وصي وكون ثوبه طاهر ونجس وكون الليل باقياً  
وكون النهار باقياً الى غير ذلك من الامور الكثيرة وليس تستعسر في كل ذلك

الاستصحاب  
بالحكمين

إلا الاستصحاب لان ورد الاخبار الماثورة المعتمدة في كل باب غير معلوم فلو لم يكن  
 الاستصحاب حجة شرعية لما اجتمع عليه اصحاب الائمة والثالث انه يلزم الضيق  
 والحرج بل الحال على تقدير عدم كونه حجة بيان ذلك انه يلزم ان يكون كل واحد  
 من المكلفين في وقت كل صلاة على يقين من طهارة ثوبه وبدنه وطهارة الماء الذي  
 تطهر به واطاحة المكان الذي يريد ايقاع الصلوة فيه هكذا يلزم على المرأة التي  
 يزوجه غائب عنها ان تكون على يقين بعد كونهام مطلقة ولا تعتد ان يكون الزوج  
 الغائب على يقين من حيوتها وحيوة اولاده في اخراج الفطرة ووجوبه يسأل  
 النفقة اليهم وان يكون العبد الامت في كل وقت على يقين من عدم اعتاق مولاها  
 والا يلزم ان تكاليف الاحرار الى غير ذلك من الامور الكثيرة ومعلوم بالضرورة  
 من الدين بطلان ذلك والواجب صحة زيارته عن الياقوت قال قلت له الرجل يتنام  
 وهو على ضوء اتوجب الخفقة والخفقة ان علي الضوء فقال يا زياره قد ينام  
 العين ولا ينام القلب الاذن فاذا نامت العين والاذن والقلب وجب الضوء  
 قلت فان حرك الى جنبه شئ ولم يعلم به قال لا حتى يستيقن انه نام حتى يخرج لك  
 امرين والا فانه على يقين من ضوئه ولا يتقضى اليقين ابدا بالشك لكن يتقضى  
 يقين آخر فان قوله ولا تنقض اليقين ابدا بالشك يفيد ان ما ثبت يقينا كان  
 مستصبا مادام لم يحصل اليقين بخلافه وهذا هو الاستصحاب بعينه والخامس  
 ايضا صحة زيارته المتضمنة لقوله قلت فان ظننت انه قد اصابه ولم ايقن ذلك  
 فطهرت فلم ار شيئا ثم صليت فرأيت فيه قال تغسله ولا تعيد الصلوة قلت  
 لم ذلك قال لانك كنت على يقين من طهارتك ثم تشككت فليس ينبغي لك  
 ان تنقض اليقين بالشك ابدا الى اخره فان التعليل صريح في ان الاحكام مستحسنة  
 ما لم يقبل الدليل على خلافه والسادس صحة زيارته ومحمد بن مسلم قال قلت لابي رجل

لم يصب الماء وحضرت الصلوة فيقيم ويصلي ركعتين ثم صاب الماء وينقض الركعتين  
 أو يقطعهما ويتوضأ ثم يصلي قال لا ولكن عجزه وصلوته ولا ينقضهما المكان ابنه  
 دخلها وهو على طهر ويقيم قال زبارة فقلت له دخلها وهو مستقيم فصل ركعتي  
 فاصاب الماء قال يخرج ويتوضأ ويبنى على ما مضى من صلواته التي صلى بها التيمم فان  
 التعليل المنقضي لحد يث يدل على ان اجزاء التيمم في اول الصلوة لما كان يقينا في  
 مستحبا الوضوء والصلوة والسابع صحيح بن يزيد شاشم الجعفي قال سألت ابا الحسن  
 رجل قد ابق منه عملاء ايجوز ان يعتقه في كارة الظهار فقال لا باس به لم يغير  
 منه موتا فان الحاطب لا يفر من قوله عالم يعرف منه موتا الا استحبا الحال  
 السابو مطلقا والثامن صحيح عبد الله بن سنان قال سأل ابا عبد الله  
 وانا حاضر في عيد الذبيحة ثوبى وانا اعلم انه يشرب الخمر ويأكل لحم الخنزير فيردّه على  
 فاعسله قبل ان يصلي فيه فقال ابو عبد الله صل فيه ولا تغسله من اجل ذلك  
 فانك اعترت اياه وهو طاهر ولم تستيقظ نجاسة فلا باس ان تصلي فيه حتى تستيقظ  
 انه نجس والتاسع موثقة مسعدة بن صدقة عن ابي عبد الله قال سمعته  
 يقول كل شيء هو لك حلال حتى تعلم انه حرام بعينه من قبل نفسك وذلك مثل  
 الثوب يكون قد اشتريته هو السرقة او المملوك عندك ولعله حر قد باع نفسه  
 او خذ ع فبيع او فخر او امرأة تحتك وهي ختك او رضيعتك والاشياء كلها على  
 هذا حتى يتبين لك غير ذلك او تقوم به البينة فالحا صرحية في جميع الافعال من  
 المعاملات مباحة ونفسها وبقية على تلك الا بالخطأ لم يظهر خلاف ذلك واذا  
 عرفت ذلك فاعلم انك الله تفصيل المقام وتحقيق المرام في ذلك هو ان موردا  
 يتصور على نحوين الاول ان يعلم بثبوت حكم ولم يشخ بعد ذلك امر بحسب حلتنا  
 قوة وهم والى كما علمنا طهارة ثوب مثلا باليقين في وقت لم يطرأ بحسب علمنا

١٩٨

من بعد ذلك شيء يقتضيه مزيد وهم الجحاسة كما استعملوا الجحاسة في أيام عديدة وكثر شعر  
 البول مثلا على قوب من الثوب من الارض او البدن والثاني ان لا يكون ذلك  
 هو على انحاء الاول منها ان يكون موجب مزيد الوهم ظن عرو من شيء بحيث لو حصل  
 اليقين به يرتفع حكم الاستصحابا قينا كالمثلة المذكورة والثاني منها ان يحصل اليقين  
 بعروض شيء مستباه بين شئين بحيث لو حصل اليقين بتعين احدهما يحكم العقل  
 جزئيا بارتقاء حكم الاستصحاب او بعد ما كوصول شيء مستباه بين الماء والبول  
 بالثوب الطاهر الثالث منها ان يحصل اليقين بعروض شيء معلوم الحقيقة  
 نحو الجحاسة بحيث يعلم حكمه يحكم العقل بارتقاء حكم الاستصحابا على البتة  
 عندما كوصول مدعى مجهول حكمه من حيث الجحاسة والطهارة مثلا بالثوب الطاهر  
 فالتحارجية الاستصحابا في الصوغ الاولى كما ان يكون من قليل انكار واحد من شرائط  
 الدين بل لا تقتضيه يلزم عليه التحرج والصيق بل التكليف بالحال كما عرفت في  
 البراهين الثلاثة الاولى اما الثاني فيدل على جحيتها ككثير من الاحكام حيث المسطور  
 انفا وغيره بحيث لا ينبغي ان يرتاب فيه ذودين اما الثالث فيدل على قول المفسرين  
 ما ابا الى بول اصابني ام ماء اذ العار وما في الكفا في مساهل عن الصادق قال قلت امرني  
 الطريق في سيل على الميراث لوقات اعلم ان الناس يتوضئون قالون ليسوا لا سيل عنه  
 ويدل عليه ايضا صحيح غزيرة الله معونة اغنا في الدليل الرابع فان منطق السائل فيه  
 ان التحققة والتحقيقات هل هو فناء اين يقض الوضوء ام لا حتى يستحب على الطهارة اما  
 الرابع فظني ان جحيتها ليست في مرتبة ظهور جحيتها الثلاثة الشاوان كان الظاهر كونه ذلك  
 ومن افراده استصحاب الوجبة المحلية الوطى في صوغه ايقالم الطلاق بصيغة وقع  
 الاختلاف بوقوعها واستصحابا ان اتمام الصلوة في صورة توجدان المقيم الماء  
 في اثناء الصلوة واستصحابا وجوب اتمام في صورة رجوع المسافر فيها عن قصد

الاقامة بعد قصد اياها وابقاكم صلوة تامة وعتق عبد غائب في الكهارة وامنأ  
 قلنا الظاهر كونه صحيحا لان احتمال تحقق الرفع معارض باحتمال عدوان النكاح  
 نسبته الى الوجوه لعدم مساوية والتعارض يوجب النساق قطع فكان مقتضى البقاء  
 باقيا بلا معارض وايضا الاصل في المكنات عدم ففي صورة التعارض من جهة  
 العدد وايضا يدل عليه اطلاق قول اليقين لا يتقضي اليقين مثله وقوله واجب  
 علمه عن العباد فهو من جنسهم ولا شك في ان العلم بوقوع الطلاق بصيغة  
 مخصوصة صحيح عاقل لا يكون زوجا المطلق بهذه الصيغة قرا ما عليه وهذا الكلام  
 امثلة اخرى وهذا التقريب يدل على ما في الاختصاص من الصادق قال في هذه المسألة  
 الخطأ والنسأ وما استكرهوا عليه وما كذبوا وما لا يطيقون وما اضطروا عليه من ظواهر  
 الحديث وايضا يدل عليه ما في الكافي وغيره بسند لعله صحيح عن عبد الرحمن الجعفي عن  
 ابي ابراهيم قال سالت عن الرجل يتزوج المرأة في عدلها ثم لا يجد لها ابدا فقال  
 لا اما اذا كان معها فليتركها بعد ان تقضى عدتها وقد يعذر الناس في الجهالة بما هو  
 اعظم من ذلك فقلت يا ابا جهم التين يعدن بها الا ان يعلم ان ذلك محرم عليه ام يحيا  
 انها في عدتها فقال احدهما التين اهو من كل اخرى الجهالة بان الله حرم ذلك عليه  
 وذلك بانه لا يقدر على الاحتياط معها فقلت فهو في الاخرى معذور قال نعم اذا  
 انقضت عدتها فهو معذور في ان يتزوجها فقلت فان كان احدهما مستعدا والاخر  
 يجهل فقال الذي تعد لا يجهل ان يرجع الى صاحبه ابدا اما وجب له الا فظاهرا  
 هذه الجهالة لما كانت اهو عند الله تعالى مع امكان تحصيل العلم به بالاستفسار  
 من العلماء والجهالة التي لا يكون الطريق الى تحصيلها كانت اهو بالطريق الاولى لو اذا  
 فخرنا ما هو مخنأنا في ذلك المقام فلفظه في احتجاج المخالفين ما يرد عليه قول ابي جهم السبي  
 المرفى بان في استصحاب الحال جمعا بين حالين حكم غير ذلك لان الحالين

مختلفان من حيث كان غير واحد للماء في أحد لها واحد له في الآخر فكيف <sup>سواء</sup>  
 بين الحالين من غير دلالة قال وإذا كنا قد أثبتنا الحكم في الحالة الأولى بدليل <sup>جيب</sup>  
 أن ينظر فإن كان الدليل يتناول الحالين سوياً بينهما فيه وليس ههنا استصحاباً  
 . إن كان تناول الدليل إنما هو للحال الأولى فقط والثانية عارضة من الدليل فلا يجوز  
 اثبات مثل الحكم لها من غير دليل وجرت هذه الحال مع الخلو من الدليل مجرى  
 الأولى لو خلت من دلالة فاذا لم يجز اثبات الحكم للأولى لا بدليل فكذلك الثانية تبقى  
 أعلم أنه لو تم دليله لزم أن لا يكون غير الاستصحاب على النهر الأول <sup>قطعية</sup> حجة فإن حاله  
 عدم وصول النجاسة بالماء الطاهر والثوب الطاهر غير الحالة التي ظن فيها وصول النجاسة  
 بهما وغير الحالة التي وصل به شيء مشتبك بين النجس والشئ الطاهر ومرددين الحكم  
 بالنجاسة والطهارة فإن كان مقصوداً <sup>بكونه أصحها</sup> هو ذلك فالأحادية المسطوقة يكفي شراً  
 على بطلان ما زعمه وإن كان متطورة به إبطال استصحاب خاص كما فهمه عالم فيرد  
 علينا القول بحجية بعض أنواع الاستصحاب مع اشتغال دليل الإبطال له تحكماً أيضاً  
 نقول وتضعيف كلامه أن قوله فكيف سوى بين الحالين إلى آخره مردود بآثارنا  
 لا نسلم أن التسوية من غير دليل فإن ما تلونا عليه من البراهين على شطرين <sup>هين</sup> البراهين  
 المذكورة في كتب لقوم على ذلك واتجه المخالفون أيضاً بأن الإجماع منعقد على  
 أن بيينة الأبحاث مقلدة على بيينة النقص ولو كان الأصل في كل متحقق <sup>أمكانات</sup>  
 بيينة النقص مقدماً لاعتضادها بهذا الأصل بأن ظن الاستمرار ثابت قبل الشرع  
 أما بعده فلا لعدم الأمر بالتغير وورد الدليل المغير فلا يفي أن الاستمرار حاصل ويرد  
 على الأول أن اشتباه بيينة الأبحاث أقل حماً من احتمال الاشتباه بيينة النقص لا اطلاع  
 على الوجود أسهل على النقص متعسر على الثاني أن المكلف مأمور بالعمل على الظاهر لقوله  
 اللهم أنا نحكم بالظاهر فلا ينافيه عدم المطابقة لما في نفس الأمر كيف ولا يلزم عدم

١٠٠

جواز العمل بخير الواحد المفيد للظن وبالكهومات وبظواهر القرآن والأحاديث إلى غير ذلك  
من الأمور الكثيرة لأحمال عدم المطابقة لما في نفس الأمر قال صاحب الفوائد المدنية  
أما التمسك باستصحاب حكم شرعي في موضع طرئت فيه حالة لم تعلم شئ من الحكم إلا  
له مثال من فخل في الصلوة بتميم لفقد الماء ثم وجد الماء في أثناءها قبل الكوع أو بعده  
ومن غرم على إقامة عشرة ثم رجع قبل أن يصلي صلوة واحدة فأما وبعد ما أجاب  
قال به الشافعية وبعض أهل الاستنباط من أصحابنا كالعلامة لكل في أحد قوليه وشيئا  
المفيد وأنكرته الحنفية أكثر أهل الاستنباط من أصحابنا وأحسب عندي قول الأكثر  
وذلك لوجوه الأول شذم ظن دلالة على اعتبار شرعا وما ذكرته علماء الشافعية  
ومرجعهم في هذه القاعدة من حصول خض البقاء من جواز العمل بذلك الظن  
شرعا مردد المسئلة من وجهين أولهما أنه حوزة الظن فيمنوع لأن موضوعه  
المسئلة الثانية مقيد بالحالة الطارئة وموضوع المسئلة الأولى مقيد بنقص  
تلك الحالة فكيف يظن بقاء الحكم الأول وثانية مما حققناه بين بين قاطعة من أن  
الظن المتعلق بنفس حكمه تعالى ينبغي غير متبدل شرعا ألوجه الثاني أنه قد روي من  
الشارع في بعض الصور حكم يوافق الاستصحاب الذي اعتبره وفي بعضها حكم يخالفه  
فعل إذا الاستصحاب بالمعنى الذي اعتبره ليس مقتدا شرعا ومتأمل في الأحاديث  
الواردة في حكم المتيمم الذي وجد الماء بعد دخوله في الصلوة وفي حكم المسافر الذي  
غرم على إقامة عشرة ثم بدله وفي رواية متلف بن حماد الكوفي إلى آخره وفي رواية زياد  
بن سوقة إلى آخره وفي رواية إبان إلى آخره وفيما أروى بعدة طريق عن الصادق والآخره  
وهما روى عنهم إلى آخره يقطع بعدم جواز التمسك بالاستصحاب الذي اعتبره الوجه  
الثالث أن هذا الموضوع من مواضع عدم العلم بحكمه تعالى قد تواترت الأخبار بأن بعد  
اكمال الشريعة يجب التوقف في تلك المواضع كلها ويجب الاحتياط في العمل فيها

في بعضها وقد تقدم طرف من تلك الاخبار وسيجيء طرف منها في هذا الكفاية <sup>٤</sup> **ثم**  
 الله تعالى **ثم** لا يغفر الله اثمنا وانما تركنا ذكر الاحاديث المذكورة في كلامه في هذا  
 المقام **ثم** للاختصار مع عدم كثرة الفائدة هنا في ذكرها وسند كحديثنا واحدا  
 منها عن قريب ليكون لعموم الجميع وعلى الله التكلان وانا نقول **ثم** على كلامه امور  
**القول** ان الاستصحاب الذي فسر باستصحاب حكم شرعي الى اخره شامل لكل  
 حين انحاء الاستصحاب التي ذكرناها غير المعنى الاول فان ظن عروضا للجحاسة بالطائفة  
 حالة غير الحالة التي كان عدم عروضا مستيقنا فيها وهكذا على العكس وظن النعم غيرة  
 الحالة التي كان عدم متيقنا فيها وقس على ذلك فانكاره الاستصحاب بهذا المعنى موجب  
 انكار ما هو قول به كما ستعرف ان شاء الله **والثاني** اننا لا نقول ان مجرد الظن  
 العمل الاستصحابي فانه لا شاك من يقول بحجية الاستصحاب الجبر كون مفيدا للظن فهو  
 قائل بما هو معلوم بالضرورة من مذهبينا بطلان الحق بقول على اعتبار الاستصحاب  
 دلائل شرعية سواء افاد الظن أم لا ومن يقول من العقلاء ان الشك في الله  
 استعاره الجحى المستغرق او قاته في أسراب الخراف كل الحذر واستعمالا بما  
 عديدة على تلك الحالات انه مطلق الطهارة او اواني المشركين وما في حصر  
 من الاشياء السيالة كالماء والذهن طهارتها مطلق وهذا كما نقول قول الشاهد  
 العاديين عندنا شرع معتبر سواء افاد الظن أم لا **والثالث** انه يقال غاية ما  
 في الباب ان فقدان الماء حيث كان علة مجزأة التيمم فاذا وجد الماء لزم انتفاء  
 التيمم لان انتفاء العلة يبدل على انتفاء المعلول فلا يتصور وجوب ظن بقاء  
 الحكم الاول وهو مردود او لا بالنقص بعقد الشك مثلا بان يقال ان العلة  
 بعدم بانقطاع التكاليف فينبغي ان لا يجعل الوطى لعين ما ذكر من ان انتفاء  
 العلة يبدل على انتفاء المعلول **والثاني** بطريق الحل هو ان عقد الشك وعقد البيع

٢٠٣

والوضوء والغسل الشجر أمثال ذلك علة لدوام ما هو المقصود منه فالوضوء مثلاً لا بد له من  
كون الصلوة مثلاً مباحة لا بمعنى ما لم يوجد الناقض الشرعي وهكذا التي هي علة لدوام  
استباحة الصلوة مثلاً ما دام لم يوجد الرفع الشرعي والعلم يكون الشيء ناقضاً للتي هو الوضوء  
ليس يعقل فلا بد من نفي الشارع عليه فرض الشارع على انتقاض التي بموجبها في أثناء  
الصلوة مفقود فإباحة الصلوة كانت منطقاً **والرابع** ان قولنا إنها ما حقت في  
اخره مردود بما ألقناه من قبل **والخامس** اشغاية ما يقوون أمثال رواية زياد بن سفيان  
قال سأل أبو جعفر عن رجل اقض امرأته او امته فرأت دم كثير لا ينقطع منها يواكف  
بالصلوة قال غسلك بالكروية فان خرجت القطنه مطوقاً بالدم فغسل من العذرة يغتسل  
ومسك معها قطنه وتصلى فان خرج الكروية منغسباً بالدم فغسل الطمث فتعد الصلوة  
معتمة كما في خبره موافق للاستصحاب فان الاستصحاب كان مقتضى بقاء وجوب الصلوة الى ان يحصل  
لها العلم بكونها نجساً ويمكن التمسك عنه او له بالمعارضة بان يقال لو كان ظواهر أخبارنا  
حجة لم يكن حديث قطيحي على خلاف الظاهر ان كانت القرينة قائمة عليه ولو كانت  
شهادة العدلين معتبرتين لكانت معتبرة في ثبوت الزنا ايضاً ولو كانت العموم  
حجة لم يوجد الشخص قطوياً ان الاستصحاب انما جازي والنسب الايماء لمكان  
تعذر طريق العلم لنا بما في نفس الامر كما جازي والنسب الاكفاء بشهادة الشاهدين  
وبخبر الثقة والعمل بظواهر الاخبار لذلك فلو فرض موضوع يكون يتصل العلم  
بما في نفس الامر ممكناً فيه بطريق اخر مما جاز لنا العمل بما جاز ما ولذا لا نعمل  
على ما هو مقتضى ظواهر الكتاب والسنة حيث يقوم الدليل القطعي العقلي والنقل  
على خلافه ولذا جاز لنا العمل بمقتضى علمه فلما كان الاستصحابان بين دم الطمث  
والبكرية في الحديث المسطور ممكناً لنا بتطوق القطنه كعدم ما لم أجوز لنا  
البناء على الاستصحاب ولا يلزم من ذلك ان لا يجوز البناء عليه حيث لم يكن لنا

٢٠٨

سبيل العلم بما في نفس الأخرى ثانياً هذا الاشكال لا روع عليه أيضاً فإنه قال  
أعلم ان للاستصحاب صورتين معتبرتين باتفاق الأئمة بل اقول اعتبار  
من ضرورات الدين احدهما ان الصحابة وغيرهم كانوا يستصحبون ما جاء  
ينبغي ان لا يتبعه وثانيهما اننا نستصحب كل امر من الامور الشرعية  
من كون رجل مالكا راضيا وكونه زوج امرأة وكونه عبداً خلو كونه على وضوء  
وكونه ثوبه طاهراً ونجساً وكون الليل اقيماً وكون النهار اقيماً وكون ذممة الانسان  
مشغولة بصلوة او طواف الى ان يقطع بوجود شيء يجعله الشارع سبباً ليقض  
الامر انتهى فما هو جوابه فمضى جوابنا اعلم انه يظهر من كلام المحقق في اصوله انه قد اختلف  
بمخية استحباب النكاح حلية الوطى لو قال الزوج لزوجته انت بريئة او خلية ما  
فيه بوجوب الطلاق به معللاً بان عقد النكاح يوجب حل الوطى مطلقاً وقال فلما  
الحكم مستفاداً بذلك النسخ من الدليل بحجها في الاستصحاب اذ لا يمكن كذلك  
فليس يحج وضروري ان مسئلة التيمم ليس من هذا القبيل حيث قال في الاعتبار ان  
استدلال احوال الشرع كالتيتم بمحذاه في انشاء الصلوة فيقول المستدل عند  
صلوة مشرعة قبل وجوب الماء فيكون كذلك بعدة وليس هذا حجة لان شرعية ما بعد  
تطهر الماء لا يستلزم الشرعية معناه انتهى اقول لفرق بين المثالين بالتحليل المذكور في محل  
استدلال فان التيمم كالعقد يقضى دوامه وهو المقصود في ان يوجد الواقع الشرعي  
نعم هناك فرق بخلافه ان جواز التيمم اعني فقد الماء في انشاء الصلوة صار مقتضياً  
وجدن يقضيه بخلاف عقد النكاح فان لم يوجد يقض جوازه عند قوله انت خلية ف  
فانه دق وليم ان هذا النسخ من الاستصحاب الذي هو من اقسام القسمين من الاستصحاب  
الذي قسمناه الى اربعة اقسام اخف حجة بنسبة سائر اقسام فلا بأس في جعله من المبررات  
والعلم بالاحتياط مع تفرده والله يعلم بالصواب **الفصل الخامس في بيان النكاح**

تفصيل

**البحث الاول** في تعريفه وتفسيره واثبات بطلان ما عدل للقبول فيه على وجه  
 الاجمال علم ان القياس في اللغة التقدير والمساواة يقال قست الثعلب بالثعلب مقدرته  
 فساواة وقت الثوب بالزراع اي قدرته وفي الاصطلاح هو الحكم على معلوم بمثل  
 الحكم الثابت لمعلوم اخر لا شذائهما في علم الحكم كالحكم على النبيذ بالحرمه اني مثل البقره  
 في الحرجل اشتركتا في السكر ويسمى الحكم المقيس عليه عند الفقهاء اصله وحمل الاخرى  
 والمشتق جامع وهو على اقسام والمقبول منها عند اكثر الامامية ما يكون اقتضاء  
 الجامع فيه الحكم في الفرع **اولى** من في الاصل كتحريم الخمر بالنسبة الى تحريم التابقت  
 من قوله تعالى لا تقل لها افاء ويكون العلم اعني الجامع في الاصل منصوصه من قبل  
 الشارح والبواقي مردودة عند علمائنا كافي الامن شذ ويدل على بطلان قوله تعالى  
 يا ايها الذين امنوا لا تقلوا ما يدي الله ورسوله فان القياس مقدم بين يدي  
 الله ورسوله وقوله تعالى ان تقولوا على الله ما لا تعلمون وقوله تعالى ولا تقف  
 ما ليس لك به علم وقوله تعالى ان تتبعون الا الظن ان الظن لا يغني من الحق شيئا  
 وقول النبي صلى الله عليه وسلم هذه الامه برهه بالكتاب وبرهه بالسنة وبرهه بالقياس فاذا  
 فعلوا ذلك فقد ضلوا وهذه الرواية مذكورة في اكثر كتب المعامه منها منها الشيخ  
 وقوله يستفتونني على بضع وسبعين فرقة اعظمهم فتقوم بيقين **الاول**  
 برأهم فخرج من الحلال ويجعلون الحرام وقول علي لو كان الدين يوجد قياسا لكان  
 فينا طر الجحيم او بالسمع من ظاهرة وايضا يدل عليه ما في الكافي بسند صحيح عن ابان  
 بن تغلب عن ابي عبد الله قال ان السنة لا يعاس الا ترى ان المرأة تقض صومها  
 ولا تقضي صلواتها يا ابان ان السنة اذا فقت محق الدين ولبسند اخر  
 عن احمد بن محمد بن عوف بن عيسى قال سالت ابا الحسن موسى عن القياس قال  
 ما لكم والقياس ان الله لا يسال كيف احل وكيف حرم ولبسند موثق عن مسعدة

[illegible][illegible]

بن صديق قال حدثني جعفر عن ابيه ان علياً قال من نصب نفسه للقياس لم ينزل دهره  
والنبياس من خان الله بالراي لم ينزل دهره في ارنماس وامثال تلك الاحاديث  
كثيرة بل انقلد اجماع العترة على بطلانه كما صرح به علماء المخالف والموافق قال  
شراح المنهاج انا كما نعلم بعد مخالطة اصحاب النقل ان مذهب ابو حنيفة والسلف  
ومثل ذلك القول بالقياس فكذا نعلم ان مذهب اهل البيت كالباقين الصادق وغيرهم  
من الائمة انكار القياس وايضا يدل على بطلان القياس كثرة اختلاف الاحكام  
مع التماثل كالفرق بين عدة الطلاق وعدة الوفاة فان الاولى ثلثة قروء والثانية  
اربعة اشهر عشر ايضاً عدة الطلاق تسقط من غير المدخول بها بخلاف عدة  
الوفاة والفرق بين صوم اخر شهر رمضان وصوم يوم عيد والغاصب السارق  
في قطع اليد والتماثل مع المخالف كقتل الصيد الاحرام عند الخطاء فان جرحها حرام  
وكفارة الوطى في حالة صوم شهر رمضان والظهار الى غير ذلك من الامور الكثيرة  
وكون الجامع بين المخالفات في نفس الامر مع تعدد العلم لا يفيد كما لا يخفى  
اما حجج المخالفين فكلها ساقطة عن محل الاعتبار منها الاستدلال بقول تعالى ولا  
اخرج الذين كفروا من اهل الكتاب من ديارهم ما ظننتم ان يخرجوا فظنوا الغم بالغم فأنعم  
حصونهم من الله فأنهم الله من حيث لم يحتسبوا وقد في قلوبهم الرعب يخرجون  
بيوتهم بايديهم وايدى المؤمنين فاعتبروا يا اولي الابصار فان الاعتبار هو رد الشيء  
الى نظيره وهذا هو القياس والجواب انه لا نسلم ان معناه الحقيقة هو رد الشيء الى  
نظيره بل معناه هو كونه ناعظ ومنه العاقل لما يتعظ به كما قال الله تعالى في ذلك لعاب  
لمن يخشى وسوق الآية مطابق لما قلناه كما لا يخفى ومنها ما روي ان معاذ المابعث  
رسول الله قاصياً الى اليمن قال لم يتكلم قال بكتاب الله قال فان لم تجد قال بسنة  
رسول الله قال فان لم تجد قال اجتهد برائي فقال الحمد لله الذي وفق رسول الله

ع  
في الاستنباط  
في الجرح والقتل  
في غير ذلك من  
الامور

في الاستنباط  
في الجرح والقتل  
في غير ذلك من  
الامور

بما يجب الله ورسوله والجواب ان الرواية ضعيفة مرسله قال المومني هذا حديث  
غريب واسناده عندي ليس متصل مع انه معارض بما روى ان النبي قال لا  
اكتب الي لا كتب اليك ومنها قول امير المؤمنين توجبون عليه الجدل والجمع  
ولا توجبون عليه صالما مني والجواب ان هذا من طريق الاولية وفيه نظر  
لا يهمل اصلا من قول القائل يجب علي الوافي وان لم ينزل الجدل والجمع ان الغرض  
عليه فضلا من طريق الاولية والاظهر عندي ان كلام المعصومين في بيان التفتة  
بعد الوقوع فيكون اوقع في القلوب وهذا في الحقاير شائع كما لا يخفى من  
هذا القبيل وجه اخر اظهر كما ذكرنا هذا لاطائل تحتها **الباب الثاني**  
في اثبات طريق الاولية المسمى بمفهوم الموافقة ونحو الخطاب ونحن الخطا  
واعلم انه لا خلاف بين اهل العلم في ان ما يفهم من الكتاب والسنة العمارة  
لازم ولا شك في انه يفهم من قول تعالى ولا تقل لها اني لا اذى بجيت لا رباب  
فيا احد فيكون العمل لازم او هكذا قل تعالى ومن يعمل مثقال ذرة خيرا يره يدل  
دلالة صريحة على المجازاة على ما فوق الدرة فكانه انفتت الامامة على وجوب  
العمل فنحو الخطا نعم وقع التراء بينهم في كيفية الدلالة فقال بعضهم الكلام  
يدل عليه بالفحوى والمفهوم اي فهم النهي عن الاذى مثلا لازم لفهم معنى قول  
ولا تقل لها اني لا يفهم من الكلام الشرطي عدم الشرط عند عدم الشرط وبعضهم  
قال يدل بالنقل الى معنى للنهي عن الاذى وبعضهم قال بالقياس الى تعدد جامعة  
وهي الاذى مثلا والاظهر عندي هو الاول لان في النقل لا يكون المعنى المنقول لغة  
مقصودا وهذا ليس كذلك فان النهي عن التافيف مقصودا للشارع فمامل القياس  
يستدعي ان يكون مقصودا للشارع من هذا الكلام هو التافيف فقط والعقل  
يحكم لا يشترط العلة ان الضرب ايضا منهي عند الشارع فنقل مر من هذا الكلام

الباب الثاني

في اثبات طريق الاولية

المسمى بمفهوم الموافقة

ونحو الخطاب

ونحن الخطا

واعلم انه لا خلاف بين اهل العلم

في ان ما يفهم من الكتاب والسنة

العمارة لازم ولا شك في انه يفهم

من قول تعالى ولا تقل لها اني لا اذى

بجيت لا رباب فيا احد فيكون العمل

لازم او هكذا قل تعالى ومن يعمل

مثقال ذرة خيرا يره يدل دلالة

صريحة على المجازاة على ما فوق

الدرة فكانه انفتت الامامة على

والحال ان كل عالم بأسلوب الكلام يعلم قطعاً ان مقصود الشارع من هذا الكلام في  
جميع انواع الأذى هذا الذي تلوناه عليه على مما قالوا في حجة السافين للقياس بان  
الصيغة تدل على المعنى المذكور من غير توقف على استحضار القياس فانه يرد عليه  
ان الذي وقف على استحضاره هو القياس الشرعي لا الجلي فانه مما يعرف كل من يعرف اللغة  
وظني ان البحث فيه قليل الجدوى كما ذكره بعض المحققين واذ عرفت ذلك فاعلم  
ان كثير من العلماء يستنبطون الحكم من الأدلة الشرعية ظانين بانه مستفاد منها  
من طريق الأولوية والحال ان العلم بالأولوية ههنا متعسفاً فإياك وهذا النحو  
من الاستنباط نعم اذا كان طريق الأولوية واضحاً فلا غبار عليه كالاستدلال  
بقوله اذا كان الماء قد مرّ لا يجسه شيء على عدم انفعال الزائد على الكثر بطريق الأولوية  
وهكذا بقوله اذا التقي احتمالان وجب الغسل على وجوب الغسل مع الدخول الاثراً  
لا كما فعل بعض العلماء من تجويز ما فوق الأربع من الرجال في التزويج مستدلاً  
بان جواز الأربعة يدل على جواز الزائد بطريق الأولوية **البحث الثالث**  
في القياس المنصوص على علته ذهب السيد المرتضى وبعض المخالفين الى إنكاره وقال  
ابو اسحاق النظام والفقهاء من المخالفين انه حجة وقال العلامة في النهاية الوجه  
عندي قول النظام وقال المحقق اذ انصر الشارع على العلة وكان هناك شاهد  
حال يدل على سقوط اعتبار ما عدللك العلة في ثبوت الحكم جازفة لثبوت الحكم وكما  
ذلك برهاناً أقول الأظهر عندي هو قول المحقق لكن مع شرط زائد وهو ان يكون  
هناك شاهد حال يدل على ان العلة المضمومة هي العلة التامة ولعل ذلك  
هو مراد المحقق ايضاً وبدونه لا بما انهم اجتمعوا على الاوصاف يكون حجة قطاً  
لان سبب العلة التامة بدون المعنوي محال ما انهم فقدوا احد من تلك  
الاصناف ولا يكون حجة فلان لو لم يكن شاهداً حال يدل على السقوط لكان عند العقل ان يكون

هذا هو المقصود من الكلام  
في حجة السافين للقياس بان  
الصيغة تدل على المعنى المذكور  
من غير توقف على استحضار  
القياس فانه يرد عليه ان الذي  
وقف على استحضاره هو القياس  
الشرعي لا الجلي فانه مما يعرف  
كل من يعرف اللغة

هذا هو المقصود من الكلام  
في حجة السافين للقياس بان  
الصيغة تدل على المعنى المذكور  
من غير توقف على استحضار  
القياس فانه يرد عليه ان الذي  
وقف على استحضاره هو القياس  
الشرعي لا الجلي فانه مما يعرف  
كل من يعرف اللغة

٢٠٩

العلة هي المنصوص مع خصوصية المحل فلا يكون وجوب المنصوص في محل آخر مستلزماً  
لوجوب الحكم ولو لم يكن شاهداً يدل على كون العلة علة، أتمه لا حتم عند العقل  
ان يكون المنصوص عليه علة ناقصة فلا يلزم من وجوبه في محل وجوب الحكم ونظيره ذلك  
في الاخبار كغيره فإنه ورد في الخبر تعليل حرمه الحاتم من الذهب بكونه من لباس نجسة فيلزم  
بناءً على هذا ان كل ما يكون من لباس نجسة يكون حراماً في الدنيا وايضاً يلزم ان يكون  
على النساء ايضاً حراماً بالجملة يصح التعليل في العلة الناقصة وهو كما قال النبي كره  
الكلام عند الجماع لانه يورث الخرس وكره النوم بين العشاءين لانه يحرم الرزق  
وكره النظر الى فروج النساء لانه يورث العي ومعلوم بالضرورة ان هذه الامور  
على ناقصة للافتات المسطورة فلا يلزم من وجوبها وجوبها نعم اذا كان الكلام  
ظاهراً لا على كون العلة تامة فلا لباس في التعدية كقول القائل علة حرمه  
الخمر هي الاسكان فادة حصر العلية فيه لكن لا يكون حرم من القياس كما لا يخفى  
فان قيل اذا كانت العلة ناقصة لم يصح التعليل قلنا لا فان كون الشيء طهراً في  
يكفي للتعليل وهذا واضح واذا عرفت ذلك فاعلم ان العلامة احتمل على مختارها  
بوجه **الاول** ان الاحكام الشرعية تابعة للمصلح الحقيقى والشرع كاشف عنها  
فاذا نض على العلة عرفنا انها الباعثة والموجبة لذلك الحكم فابن وجبت العلة وجوباً  
وجوب المعلول واجوابه ان كان المراد من العلة العلة التامة فالدليل صحيح لكن المطلوب  
اعومته وان كان المراد اعم من التامة فلا نسلم وجوب المعلول بوجبه **والثاني** في حرم  
الخمر لكون مسكراً ينزل شره حرمته كل مسكر اذا لم يكن للخصوصية مدخل في العلة فيجب  
ما عرفت فانه ايضاً اخص من المطلوب **والثالث** في حرم الخمر لكونه مسكراً يقتضيه  
اضافة الحشيش الى الاسكار وهو يدل على ان العلة هي الاسكار واجوابه ان كان المراد من الاسكار  
هو اسكار الخمر مع قيدا لاضافة مسكراً لكن لا يلزم من ذلك ان العلة هي الاسكار مطلقاً

مستحسب من ذلك وإن كان له في الحقيقة شيء من ذلك فهو مستحسب  
 به لا يترتب أن قول الخمر العلة للسكر كقولنا سكر كذا لأنه قد يسكر  
 سكر العقل لا يكون سكر كذا بل هو سكر كذا وهو سكر كذا وهو سكر كذا  
 ذاقوا من الخمر كذا سكر كذا لا يسكر كذا بل هو سكر كذا وهو سكر كذا  
 وإن كان كذا من لزوم وجود الخمر بعين ربه لا بد من وجوب العلة القائمة به  
 كذا في الثاني لو لم يكن العلة هي نفس كونه سكر كذا قد مرسته إعيان الخمر غير متناهي  
 الخصائص التي بها يمتاز بعض أنواع بعض الكا من الضيف إلى كونه مسكراً وهو القدر المشترك  
 فلا يكون الخصائص أثر في العلة والكمية التي أو كذا لا نسلم أنه يستفاد من قول هذا أن كسراً علة  
 تامة وإن كان الأمر كذلك في نفس الأمر ثانياً أن قول كونه مسكراً مشتركاً فيهم  
 معناه فإن الضمير راجع إلى الخمر فكيف يكون مشتركاً ثم قال حجم المانع بأن قول الشارح  
 حرمت الخمر كونه مسكراً لا يحتمل أن يكون العلة هو الكسار وإن يكون اسكار الخمر بحيث يكون قيد  
 الكسار إلى الخمر متبداً في العلة وإذا احتمل الأمر أن لا يكون العلة كذا بل المانع من اعتبار القيد في  
 العلة فإن نجو ذلك يستلزم تجويز مثله في العقل لا حتى يقال كذا إنما أقضت التكرار  
 بمحل خاص هو محلها فالحكم القائمة بغيره كونه علة لكونه سكر كذا أم كان كونه القيد متبداً  
 للحكم لكن العرب يسقط هذا القيد عن درجة الاعتبار فإن قول الألب كذا لا يكره  
 أحسنه فلا بأسه يقتضي منعه عن كل حشيشة يكون سكر كذا ما سلمنا عدم ظهور الغاء القيد  
 لكن دليلكم إنما يشبه فيما إذا قال الشارح حرمت عليكم الخمر كذا سكر كذا أو قال علة  
 من الخمر كذا سكر كذا انتفى فذلك الاحتمال ثم أو كذا لا اعتراض بأن الحركة أن معنى هذه  
 التكرار في هذا المقام يمنع فضاء بدن الحركة وإن عنيتم بها أمر الزيادة في ذلك الاحتمال  
 هناك نسلم أنه لا بد في إبطاله من دليل منفصل قولكم العرب يقتضيه الغاء هذه القيد  
 قلنا ذلك عرف بالقرينة وهي شفقة الألب الما من اللفظ قلنا في العلة النص

لذلك قولهم لو نهج بان العلة هي الاسكار انه في ذلك كلامه في قلنا في هذه الصلة  
 مسلم الاسكار الحرة ابن وجد لكنه ليس بقاس بل بالبرهان اسكار من حيث  
 اسكار يقنع الحق ويوجب العلم بيقين هذا الحكم كما بعد اوله يمكن العلم بحكمه بعض  
 الحال متأخر عن العلم بالبعض فلا يمكن جعل البعض فرعاً والآخر اصلاً اولى من  
 نازية في هذا قياساً انتهى ما اردنا نقله بالجملة ولا يظهر من كلامنا وكلامه  
 انه لو سهل العلم بوجوب العلة التامة للحكم في الفرع لازم وجوب الحكم ايضاً فيه لكن  
 لا شبهة في ان العلم به متعسر بغير ما يفيد الظن بوجوبها في الفرع لكن ليس كل ظن  
 دليلاً شرعياً فلا يمكن جعله دليلاً مستقلاً فالأولى جعله من المؤيدات كما لا يخفى  
**الفصل السادس في الاحتياط اعلم ايذاك الله تعالى قد ورد في كثير**  
 من الاخبار الامرية ففي البحار ناقلاً عن ابي ابي الشيخ باسناده عن داود بن القاسم  
 الجعفي عن الرضا ان امير المؤمنين قال لكميل بن زياد يا كميل اخوك دينك  
 فاحفظ لدينك بما شئت وايضاً ناقلاً عنه باسناده عن السري بن عاصم قال  
 صدق النعمان بن بشير علي المندي بالكوفي فحج الله به ابي عبد الله قال سمعت رسول  
 الله ان كل امرئ حمي وان حمى الله حملاً له وحرامه والمشي بهات بين ذلك كما  
 لو ان راية ارجح اليك ما تبسح في غفلة ان يقع في وسطه فادعوا المشبهات  
 وعم المجاسن باسناده عن ابي سعيد الزهرى عن ابي جعفر عن ابي عبد الله قال ان  
 عند الشبهة خير من الاقتحام في الهلكة وتركك حديثاً لم تروه خير من روايتك حديثاً  
 لو تحصاه وعن الكشي مثله وعن غوالي اللالي في احاديث رواها الشيخ شمس الدين  
 محمد بن مكي قال النبي دع ما يريبك الى ما لا يريبك وقال من بقي المشبهات فقد  
 استبرأ لدينه وقال الصادق لك ان تظر الحرام وتأخذ الحائط لدينك وعن  
 ابي الشيخ الصدوق باسناده عن جميل بن صالح عن الصادق عن ابائه قال

استدل بالبرهان  
 حكمه افاقة العلية  
 فهدى به حكمه بالبرهان  
 الدلائل المستندة بالبرهان  
 الى الظاهر بخلاف احتمال  
 الحق في دفع ما صدر من  
 غيره من غير ما غلبه  
 الظاهر من الكلام في

رسول الله ﷺ أمرت بهن لك شدة فلبعد أمرتين لك غية فاجتنبه  
واصل مختلف فيه فرده الى الله عز وجل الى اخره وعن انحصال مثله وفي الحديث  
عن السند عن صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سألت ابا الحسن عني رجلين  
اصبا بصيدا وهما محرومان اجزاء بينهما امر على كل واحد منهما اجزاء فقال بل عليهما  
ويجزي كل واحد منهما التكميد فقلت ان بعض اصحابنا سألني عن ذلك فلم ادر بما  
فقال اذا اصبتم مثل هذا فم تذاوا فغليكم بالاحتياط حتى تسئلوا امقلوا وايضا فيه  
بالمنادى عن عبد الله بن وضاح قال كتبت الى العبد الصالح ابو ابي القاسم  
يقول الليل يستر عن الشمس يرتفع فوق الجبل حرة ويورث عندنا المزدنون  
فاصلحهم او اسطر حتى نذهب الحرة فكتب الى ابي القاسم ان تنطق حتى نذهب الحرة  
وتأخذ بالكتاب الذي نك هذا ما اردنا نقله من الاحاديث الواردة في ذلك الباب  
ومن هنا زعم بعض العلماء ان العلم بمقتضى الاحتياط واجب مطلقا ولا يترك عند التضييق  
وبيان ذلك موقف على تعهد مقدّمات الاول ان الاحتياط في اللغة عبارة عن  
التوقّي بما يخاف كما يظهر من مجمع البحرين وغيره والثانية ان الخوف على اربعة اشياء  
احدها الخوف الحاصل من تيقن حصول الضرر والثاني الحاصل من ظن الضرر والثالث  
الحاصل من مساواة احتمال الضرر مع احتمال عدمه المعبر عنها بالشك والرابع هو الحاصل  
من هم الضرر وظن عدمه والمقدّمات الثلاثة ان دفع الخوف الحاصل من احد الانحاء الثلاثة  
الاول اجب في دفع الرابع ليس واجبا الا ترى ان الطريق اذا كان مخوفاً فاجب القطع والظن  
او كان احتمال الضرر مع عدم مساواة كان التوقّي واجبا وتركه مذموماً عند العقلاء اما  
لو كان بالعكس بان يكون عدم الضرر مظنونا والضرر هو محالاً هو في اكثر الطرق المتعارفة  
لم يكن التوقّي عن الخوف الحاصل منه واجبا بل بما يكون قبيحاً فان الخوف الكدائي ودفعه  
يدل على نوع من الجبانة والسفاهة ومن هنا من لا يجلس تحت السقف المستحكمة لا

تحت الجدل المستقيم بتوهم السقوط بعد عند الناس من المجازين واذا عرفت ذلك  
فقول ان المجتهدا اذا حصل له في محل ظن احد من الاحكام الشرعية والوضعية  
باسببناطه عن احد من الادلة الاربعة التي قد فرغنا بحمد الله تعالى عن اثبات  
ببراهين شافية وافية يكون خلافا لاحالة موهوما لاحالة تعلق الظن بكل من  
والسلب معافا خوفا لالحاصل بتوهم عدم مطابقة مظنونه وتفسل الامر يكون  
من القسمة لرابع ضرورة فالتوقي عن لا يكون واجبا وهذا هو عدم وجوب الاحتياط  
بعينه ومن هنا يتجانه اذ لا يحصل المجتهد الظن باحد الاحكام بحسب تعارض الادلة  
او غير كان الاحتياط والتوقف عن تعيين احد من الاحكام واجبا لان فيه احتمال  
عدم للمطابقة مساو لاحتمال الموافقة فعدم الخوف الحاصل منه يكون واجبا كما هو  
وكذا يجب على الاحتياط بترك الفعل اذا كان له اثر في حرمة وعدها وفيما عدا  
ذلك لا يجب بغير استحباب اذا كان له اثر في الكراهة والاباحة ويخير اذا كان  
التعارض بحسب ايات الوجوب والحكمة لاحتمال ارتكاب الضرر في صورة الاحتمال الذي  
كلهما فاعلم ما قال المعصوم فوسم عليك بايها اخذت ينبغي الحكم بالتحذير  
والله يعلم بحقيقة الامر ويمكن لنا اثبات المرام اعني عدم كلية وجوب الاحتياط بوجوب  
اخر وهو ان القول بحجية ليستلزم عدم حجية الادلة الاربعة الشرعية والتالي باطل  
كما عرفت فالمقدم مثله بيان الملازمة ان مع كون الادلة حجة ان العمل على الاستفاد  
منها واجب لا شك ان معظم ما يستفاد من تلك الادلة مظنون محتمل للجانب المخالف  
وهو كل ما يستفاد من امثال ظواهر الكتاب والسنة وخبر الواحد الاجماع المنقول بخبر  
الواحد الاستصحاب البراءة الاصلية وان كانت حجة هذه الامور قطعية فلو  
الاحتياط مطلقا وان كان جانب خلافا فهو الرزم ان لا يكون العمل على الاستفاد  
من تلك الامور جائزا وهذا هو المطلوب ايضا يمكن لنا اثبات المطلوب بخبر اخر وهو ان

هذا كان القول في وجوب  
الاحتياط في كل موضع  
اذا كان فيه احتمال  
لارتكاب الضرر في صورة  
الاحتمال الذي هو  
موضوع الوجوب  
فان كان الامر كذلك  
فلا بد من الاحتياط  
في كل موضع  
اذا كان فيه احتمال  
لارتكاب الضرر في صورة  
الاحتمال الذي هو  
موضوع الوجوب  
فان كان الامر كذلك  
فلا بد من الاحتياط  
في كل موضع

٢١٢  
 النعمان كنت على ان المشتبهات غير الحرام فلو كان العمل بالاحتياط واجبا كان ارتكاب  
 المشتبهات حراما هذا خلف وايضا يدل عليه قول النبي حلال بين وحرام بين ومشتبهات  
 بين ذلك فمن ترك الشبهة نجما من المحرمات ومن اخذ الشبهةات ارتكب المحرمات وهلك  
 من حيث لا يعلم ايضا نقول برجه اخر هو ان الاحتياط لو كان واجبا مطلقا لزم تنسيق  
 جمع كثير من السابقين فانا نرى في كثير من المواضع ان ابن بابويه مع جلاله قد سئل  
 والمجتهدين معا كثيرا ما يفتي على البت في مواضع فيها دغدة ظاهرة كما افتى بجواز الوضوء  
 بماء الوسد ويجوز الصلوة بثوب اصم به خم بجواز النسيان على النبي ويكون شهر رمضان  
 ثلثين يوما دائما الى غير ذلك من الامور الكثيرة وهكذا على ابن بابويه وغيره كما سيظهر  
 منها ان شاء الله تعالى والقول بانهم كانوا جاهلين عن وجوب الاحتياط مستبعا  
 جدا مع ان كون جاهل هذه المسئلة معذورا غير معلوم وايضا نقول لو كان الاحتياط  
 واجبا لطبقه لم ان لا يحصل له العلم براءة الذمة عن صلوة واحد فضلا عن جميع العباد  
 وللعاملات لان من نظر في الكتب الفقهية الاستدلال للتضمنة لبيان اختلاف  
 المذاهب ولا يعلم قطعا ان ايقام الصلوة مع شرائطها من الطهارة واللباس المكاف  
 بحيث لا يفوت منه قدم الاحتياط عسيرا وايضا نقول على النازل هب ان الاحتياط  
 واجب كلية لكن قد عرفت انه عبارة عن التوقي عن الامر المخوف ولا خوف للتعلم  
 عند ظن السلامة وهم العسدة واذا عرفت ذلك فاعلم ان الاحتياط المأمور به  
 في الحديث الاول يحتمل ان يكون للوجوب ويحتمل ان يكون للاستحباب ويحتمل ان يكون  
 للقدر المشترك بين الوجوب والندب وقرينة قول بما شئت يناسب الاحتياط  
 الاخيرين والحديث الثاني ظاهر في الاستحباب كما عرفت والثالث يناسب الوجوب  
 فانه لا شبهة ان رواية مع عدم الاحصاء ليس بجائزا اما الحديث الرابع فافظ  
 انه للوجوب لان المراد هو الشك وقد علمت ان الاحتياط في صورة الشك واجب

والاحاديث الباقية الاخر المنقولة عن البحار غير ظاهرة في احد من المعنيين اما حديثنا  
 التهذيب فظاهرهما الوجوب فان الاحتميا ط المأمور به في الحديث الاول مبني  
 على الشك والثاني مودة ظن الضر فان اليقين لا يزول بالشك فتعطف قال  
 صاحب الفوائد المدنية في موضع من كتابه ولندكر مثلاً لا نقول عند من يعمل بالادلة  
 الظنية والاجتهادات الخصوصية يجوز في الحديث الوارد من اجتهاد في احد المسجدين  
 الافتاء باطلاق لفظه تارة وتقييده بحسب القرائن الحالية بغالب الاحوال وذلك  
 اختلاف اراء المجتهدين فكل يعتمد على مقتضى ظنه من ترجيح احد الاحتمالين على الاخر  
 وعند الاخباريين المتسكين بالتوقف او اليقين يجوز الافتاء بالقدر الذي كلفه لفظه  
 عليه قطعياً ويجب التوقف عن الفتوى والعمل في القدر الزائد عليه على قول من يجر من اجل  
 الاجتهاد جانب اطلاق اللفظ بحيث يتم لو كان زمان الغسل اقل او مساوياً لزمان القيمة  
 لم يجز غسله الى ازالة الجأسة في المسجد بان يكون نائماً في المسجد الحرام مثلاً فيجوز  
 فيدخل السيل فيه فيقوم من النوم وهو واقع في جوف السيل وعلى قول من يجر جانب التوقف  
 يجب الغسل في الصلوة المفروضة ويجزى التيمم وعلى قول من يجر جانب الاحتمال في نظره يجب التوقف  
 عند بعض والحكم بالتحخير عند بعض وعلى طريقة الاخباريين يجب التوقف عن تعيين  
 الاحتمالين لو لم تكن دالة من خارج تعيين احدهما ومصادق التوقف في بعض المواضع  
 ترك الافعال الوجوبية في بعض المواضع لجمع بين الفعلين الوجوبين وفي بعض المواضع  
 الايتان بفعل وجوب مع الاطلاق في نية او مع ترديد مال ومال الاطلاق واحد  
 او مع ذكر الاحتمال في نية ومال الكل واحد كما سيأتي تحقيقه في كلامنا ان شاء الله تعالى  
 وما نحن فيه من قبيل الثاني لاننا نعلم اشتغال الذمة باحد الفعلين الوجوبين  
 ولا نعلم بعينه ونعلم ان حرمة الجمع بينهما مخصوص بما اذا علمنا الفعل الواجبية فان قلت  
 كيف يكون بينهما قلت قصد القرية المطلقة في العباد كافية ولو تزلنا عند ذلك المقام

فله قصدا لو تجوز المطلق في كل واحد منهما ومرادى من المطلق ما يعم الواجبين  
والواجبين باب المقدمة ولقائل ان يقول قد علمنا جواز الغسل بل وجوبه من جهة  
وجوب الاحتياط ومن المعلوم ان الامر بالشئ لا يستلزم النهي عن اضداد  
الوجودية ومن المعلوم اجزاء الغسل عن التيمم فاذا اغتسل سقط عنه التيمم  
ويرد عليه انه لا يجزئ الغسل ويتعين التيمم في حكم الله تعالى فلا بد من الجمع  
بينهما لتحقيق براءة الذمة انتهى يرد عليه من هنا انه اذا كان مراد به اشتغال  
انه جنب فلا بد من احدا لطهارتين للصلاة وغيرها فلا نسلم العلم بذلك بل العلم ان  
مستغولة بالغسل على اليقين لوجوب الماء وان كان مراد به اشتغال الذمة للخروج عن  
المسجد فلا بد لهذا العلم من دليل فان كان هو الاجماع المستنبط من حيث انه قد  
مشارك بين القول بوجوب التيمم والقول بوجوب الغسل وبالتخير فهو لا يصلح لان يكون  
دليلا عندنا فان هذا النوع من الاجماع عندنا قطعاً وازكان غير فلا بد عليه من دليل  
واحد يثبت ذلك لا بوجوب التيمم باليقين فلا بد على ترك ظاهرة من دليل ايضا وان  
يرد عليه حيث قال لعلم ان حجة الجهم الى اخره انه لا بد لهذا العلم من دليل ايضا  
فانه ليس من ضروريات الدين ولا من ضروريات المذهب فان كان هو اصل الاباحة  
او البراءة الاصلية فهو لا يقول به ايضا يرد عليه ان القول باباحة الجهم فيما نحن فيه لا يخلو  
من قيمه فان الطاهر لا وجوب التيمم فيما نحن فيه هو الحكم جواز كون الجنب فيه ولا شك ان  
طهارة الجهم يلزم من براءة تاحير الجنب فيه على احتمال ايضا يرد على قوله ان قصد القرينة كما  
ان هذا الحكم بالكلية ليس من ضروريات الدين والمذهب لم يوجد النص القطع  
عليه الا لما وقع الاختلاف بين العلماء فيه كون الاصل براءة الذمة عما راد منها  
علم مسلكا ما قوله والواجب من باب المقدمة فليت شعري كيف جئ بهذه الكلمة على السبيل  
وهو لا يقول بالملازمة العقلية عموماً وقد طعن به على العلاقة واخر به في مواضع

من كتابه بل نطق انه صريح بعدم وجوب المقدمة خصوصاً في موضع من كتابه والله  
يعلم وانما اظننا الكلام بذلك كرامة ما يرد عليه ليظهر على المقلدين صاحب  
الفوائد المدنية انه كيف ضيق على نفسه حواذيه طريق استنباط المسائل الشرعية <sup>الحجج</sup>  
ثم العجب من جرح اذهان هؤلاء الجماعة انهم اذا استخرجوا بعض المسائل على  
الدلة يفتخرون بالهمم عند اذن فيه عن المجتهدين والهمم قاطعون بان حكم الله  
الواقعي والهمم مكلفون به ولا يتقنون ان ما استخرجوه موقوف على كثير من الاصول  
تتى بغيرها غاية الانكار وقد نرى تصنيف بعض الافاضل في الفقهاء مع دعائه  
الانتمائية يثلمها بنسخت واثبات بيان الاحكام بالاصول التي تنكرها ان هذا لشئ  
عجيب <sup>الحجج</sup> في الاجتهاد وما يتعلق به الاجتهاد عبارة عن استفراغ الوسم وتحقيق  
امر من الامور المستلزمة للكلفة والمشقة في الاصطلاح هو استفراغ الوسم وطلب  
الظن بشئ من الاحكام الشرعية بحيث يتقضى اللوم عنه بسبب التقصير في طلب كون المكلف  
بحيث يتمكن من الاستدلال بالدلائل الشرعية على الاحكام قال لعلاقة في النهاية المطلب الثاني  
ما فيه الاجتهاد وهو حكم شرعي ليس فيه دليل قطعي خرج ما وجد فيه دليل قاطع كوجوب الصلوة  
الخمس والزكاة وما اتفقت عليه الامم من المسائل الظاهرة انتهى اعلم الذين مراد العلامة <sup>الحجج</sup>  
ليس له دليل قطعي في نفس الامر لو عند الامية فان هذا باطل بالضرورة من المذهب  
لا يقول به احد من جملة الامامية فضلاً عن امثال العلاقة بل مراد <sup>الحجج</sup> انه ليس له دليل قطعي  
كظهور دلائل وجوب الصلوة والزكاة بقرينة قوله خرج ما وجد فيه دليل الى احسنه  
فان هذا يستدعي ان يكون مراده من الفقرة الاولى ان حكم شرعي لم يوجد فيه دليل  
قطعي والحكم بعدم الوجدان لا يستلزم الحكم بعدم الوجود وهذا ظاهر وقد عثرنا  
بعذلك على ان العلامة قال في النهاية ان راي الامامية ان الله تعالى في كل واقعة  
حكماً معيناً وهذا كما نرى مثله يرد على الاجماع فكيف يظهر <sup>الحجج</sup> العلاقة خلاف ذلك واذا

حاشية على الفوائد المدنية

٢١٨

هذا فنقول لا شاك في ان الدلائل القطعية لم توجد للمسائل الاجتهادية عند الرعايا ولا مجال لاحد ان ينكره فما زعم صاحب الفوائد المدنية كما هو متبادر من اكثر عباراته ان العلامة واخوابه يقولون بعدم وجود الدلائل القطعية للمسائل الاجتهادية وجعل هذا من مطاعنه ناشئ عن النقص في الاحتساف ومن بعض تلك العبارات انه قال الوجه الثاني عشر في صرحه بان محل الاجتهاد مسألة لم تكن من ضرورات الدين ولا من ضرورات المذهب لم يكن لله تعالى دلائل قطعية عليها ونحن قد اثبتنا ان لله تعالى في كل واقعة يحتاج اليها الامتثال يوم القيمة حكما معينا وعليه دليل قطعي واست كل الاحكام والدلائل القطعية عليها اي النصوص الصريحة فيها محفوظة عند معادن وحى الله وخزان علم الناس ما يرون بطلبها من عند هممنا في هذا وانك تذكرها تنمي المرام فنقول الفائدة الاولى ان المجتهد في الاصول هل هو مصيب سواء اخطأ ام لا وان اضر على تقدير الخطأ قال العلامة في النهاية خالف الحافظ وابو عبد الله بر الحسن الغنوي سائر المسلمين في ذلك فذهبوا الى ان كل مجتهد في الاصول مصيب سواء اخطأ او لا انتهى قول هذا القول ان كان المراد به نفي الالتم عن الخطي في الاصول مطلقا فكاد ان يكون بطلانه من ضرورات الدين والمذهب ينادى على بطلانه الكتاب السنة قال الله تعالى لك ظن الذين كفروا في الذين كفروا من النار وقال النبي ستفترق امتي على ثلثة وسبعين فرقة كلها في النار الا واحدة وان كان المراد نفي الاضرار في الجملة فطلانه في محل الخفاء وما يحكم به قرينة القرينة هو ان المسائل الاصولية والمسائل الشرعية بعضها من ضرورات الدين والمذهب وبعضها ليس كذلك فما يكون من التمسك الاول سواء كان سبيل ادراكه العقل فقط كالنوحيد والعدالة والنبوة وما يتعلق بها او هو مع ضمنية السمع كالامامة والمعاد وما شاكلها فخطأ فيها ليس عبثا ورو الخطي انتم اما الاعتقادات التي ليست من تلك المشابهة كبعض خصوصيات الرجعة وذهاب

بعض الآيات عن كتاب الله تعالى وامثال ذلك فالخط في معذور فانا بعد الرجوع  
الى وجدنا لا نجد فرقا بين المسائل الاجتهادية الفروعية وبين تلك المسائل في عدم  
ظهور الدلائل القاطعة فيها ولذا ترى جمعا كثيرا من احلاء علمائنا  
مختلفين فيها منها جواز السهو على النسب الذي قال به ابن بابويه واحاله الباقر  
ومكنا انكر ذهاب بعض الآيات عن الكتاب وانكر القول بالبدء بالمحقق الطوسي  
وانكر بعض خصوصيات الرجعة الشهيد الثالث السيد السند هو لا نورد الله  
السنن وامثال ذلك كثير اذا عرفت ذلك فلا نطول الكلام بذكر مستمسك الحائرين  
من شاء فليرجع الى المسوس طات كانهية وغيرها الفائدة الثانية في ان الله تعالى  
قبل الاجتهاد حكما معينا فلا بد من الاستدلال بالبرهان والاعتماد على ابيها  
وابناهم من المعتزلة فانهم يقولون لبس الله تعالى حكم معين اصابا بل الحكم رابع  
لظن المجتهد اى كل ما هو مظهر للجهل فهو حكم الله في حقه وهو لا حكم  
المصنوعون اعلم انه اتفقت الامامية على ان الله تعالى في كل مسألة حكما معينا  
كما يظهر من النهاية وغيرها ويدل عليه وبكثرة منها ان المجتهد طالب فله مطلق  
متقدم في الوجود على وجه الطلب المطلوب عبارة عن حكم الله تعالى فيها ان المجتهد  
مستدل بامر على اخر والاستدلال استحضار العلم باصول يستلزم وجودها وجود  
المطلوب فلا بد من وجود المطلوب المعين قبل الاجتهاد ومنها قوله تعالى ولا تقرقوا  
ولا تنازعوا فتفسلوا ولا تكلموا الذين تفرقوا واختلفوا الآية يدل على ان الحق  
واحد في كل واقعة ومنها الاحاديث الكثيرة المستقبضة الماثورة من طرق اهل  
البيت وهذه الاحاديث كثيرة جدا من شاء فليرجع الى كتب الاخبار ونحن نكتفي  
بحدِيث واحد منها رواه محمد بن يعقوب الكليني في الكافي عن عمر بن قيس عن ابي  
جعفر عمال سمعته يقول ان الله تبارك وتعالى لم يبدع شيئا يحتاج الى الامتلاء الا ربه وكأنه

هذا هو المستمسك الحائرين  
من شاء فليرجع الى المسوس طات  
كانهية وغيرها الفائدة الثانية  
في ان الله تعالى قبل الاجتهاد  
حكما معينا فلا بد من الاستدلال  
بالبرهان والاعتماد على ابيها  
وابناهم من المعتزلة فانهم يقولون  
لبس الله تعالى حكم معين اصابا  
بل الحكم رابع لظن المجتهد اى كل  
ما هو مظهر للجهل فهو حكم الله  
في حقه وهو لا حكم المصنوعون  
اعلم انه اتفقت الامامية على ان  
الله تعالى في كل مسألة حكما معينا  
كما يظهر من النهاية وغيرها  
ويدل عليه وبكثرة منها ان  
المجتهد طالب فله مطلق متقدم  
في الوجود على وجه الطلب  
المطلوب عبارة عن حكم الله تعالى  
فيها ان المجتهد مستدل بامر على  
اخر والاستدلال استحضار العلم  
باصول يستلزم وجودها وجود  
المطلوب فلا بد من وجود  
المطلوب المعين قبل الاجتهاد  
ومنها قوله تعالى ولا تقرقوا  
ولا تنازعوا فتفسلوا ولا تكلموا  
الذين تفرقوا واختلفوا الآية  
يدل على ان الحق واحد في كل  
واقعة ومنها الاحاديث الكثيرة  
المستقبضة الماثورة من طرق  
اهل البيت وهذه الاحاديث  
كثيرة جدا من شاء فليرجع  
الى كتب الاخبار ونحن نكتفي  
بحدِيث واحد منها رواه محمد  
بن يعقوب الكليني في الكافي  
عن عمر بن قيس عن ابي جعفر  
عمال سمعته يقول ان الله تبارك  
وتعالى لم يبدع شيئا يحتاج الى  
الامتلاء الا ربه وكأنه

هذا هو المستمسك الحائرين  
من شاء فليرجع الى المسوس طات  
كانهية وغيرها الفائدة الثانية  
في ان الله تعالى قبل الاجتهاد  
حكما معينا فلا بد من الاستدلال  
بالبرهان والاعتماد على ابيها  
وابناهم من المعتزلة فانهم يقولون  
لبس الله تعالى حكم معين اصابا  
بل الحكم رابع لظن المجتهد اى كل  
ما هو مظهر للجهل فهو حكم الله  
في حقه وهو لا حكم المصنوعون  
اعلم انه اتفقت الامامية على ان  
الله تعالى في كل مسألة حكما معينا  
كما يظهر من النهاية وغيرها  
ويدل عليه وبكثرة منها ان  
المجتهد طالب فله مطلق متقدم  
في الوجود على وجه الطلب  
المطلوب عبارة عن حكم الله تعالى  
فيها ان المجتهد مستدل بامر على  
اخر والاستدلال استحضار العلم  
باصول يستلزم وجودها وجود  
المطلوب فلا بد من وجود  
المطلوب المعين قبل الاجتهاد  
ومنها قوله تعالى ولا تقرقوا  
ولا تنازعوا فتفسلوا ولا تكلموا  
الذين تفرقوا واختلفوا الآية  
يدل على ان الحق واحد في كل  
واقعة ومنها الاحاديث الكثيرة  
المستقبضة الماثورة من طرق  
اهل البيت وهذه الاحاديث  
كثيرة جدا من شاء فليرجع  
الى كتب الاخبار ونحن نكتفي  
بحدِيث واحد منها رواه محمد  
بن يعقوب الكليني في الكافي  
عن عمر بن قيس عن ابي جعفر  
عمال سمعته يقول ان الله تبارك  
وتعالى لم يبدع شيئا يحتاج الى  
الامتلاء الا ربه وكأنه

سبيل  
القائد الثاني

ويؤيد لرسول الله ﷺ وجعل لكل شيء حداً وجعل عليه دليلاً لا يدل وجعل على من تعقد ذلك  
أحد حداً وهذا من أمور أخرى من الدلائل العقلية والنقلية المذكورة في كتب القوم أمّا  
جمل المحالين فكل ما صغيف لا يطول الكلام ذكرها الفائدة الثالثة وإن  
المجتهد المخطئ في الأحكام الشرعية هل هو مأثوم أم لا أمّا المصوّبون فببناء على  
مسلكهم أنه لا خطأ ولا أثم أما غيرهم فهم في مختلفون فبعضهم قال إن الحكم كان  
معيّناً في كل واقعة لكن ليس عليه دلالة ولا أمانة تدل عليه وهذا الحكم  
عندهم بمنزلة دفين يغتر عليه الطالب اتفاقاً فلمن عثر عليه اجتران ولمن اجتهد فلم  
يُصب فيه واحد وبعضهم قال لا يخرج من القطع والمجتهد مأثوم بطلبه فلو أخطأ فهو  
معذور وبعضهم قال ليس معذور وبعضهم قال عليه دليل ظاهر والمجتهد لم يكلف  
بإصابة ذلك الدليل كحفاة وهو قول الفقهاء من العامة وقال أنه مأثوم بطلبه  
أولاً فإن أخطأ وغلب عليه ظن شيء آخر تغدير التكليف وصحاً ما صوب بالعلم بمقتضى  
ظنه والمراد بالدليل الظاهر أنه يقتضيه المطلوب على سبيل الأولوية لا القطع وإذا  
عرفت ذلك فالمدّاهب الحق هو أن الله تعالى على الأحكام والاجتهادية في زماننا هذا  
اعتز من الغيبة دلائل وأمارات ظاهرة تدل على المطلوب ولا لزوم التكليف بما لا يطاق  
فاذا أخطأ المجتهد فيه فهو معذور وهذا هو الذي احتار به المحقق والعلامة  
وغيرهما أعلم أنا قد اشعرنا فيما سبق في المقصد الثالث طرق العلم بانقضاء الإجماع  
على نولها وأجود لبعض الفقه أعداء المتقررة عند الإمامية بحيث يقتضيه العلم به كجزء  
بأنه لا يمكن صرحهم ذلك القاعدة الواحدة لانت في مسئلة كذا ونظري في هذا فنحن فيمن  
هذا التفصيل فإذا تأملت ما علمت من أسبق إلى ما نراعيه فقد علمت أن خبر الواحد  
مهمه قدرة المتقدمين على ما كان في أسبق إلى ما نراعيه فقد علمت أن خبر الواحد

حجة وايبصاعرفت ان النجيم بين الاخبار المختلفة والاحكام بحيث يحصل اليقين بذلك  
 الجمع من المسنخات العادية وايبصاعرفت ان الاجماع المستقر حجة وايبصاعرفت  
 ان الاستصحاب والبراءة الاصلية حجة وكل هذه الامور مفيدة للظن دون  
 اليقين كما هو ظاهر بالجملة المسائل الفقهية من اولها الى اخرها ما عدا الفقهيات  
 كلها طيبة ولا شك ان الظن محتمل الخطأ والال يمكن الفرق حاصلا بينه وبين  
 اليقين واذا كان الامر كذلك فأي عاقل يحكم بان المخطئ فيه ليس بعينه زفانه  
 اما تكليف بالحال او سقوط التكليف بالكلية وما نرى احدا من العلماء ان يقول  
 بخلاف ذلك الا صاحب الفوائد المدنية فانه قال المخطئ في الحكم والقضوى ضابط  
 اثره في المحقة وزهر من عمل بغيرها وان حكم القاضي بالخطأ يفتق وان لا اعتداد  
 في غير الضرر ورياسة الاجمالم المعصوم او فتواه او برائة حكمه او فتواه وقال في موضع آخر  
 ان المجتهد في نفس احكامه تعالى ان احطأ كذب على الله تعالى واعتدى واذا اصاب  
 لم يوجروا انه لا يجزى القضاء والاقضاء لا يقطع ويقين ومع فقدت بها الوقت انتهى لا يخفى  
 ان كلامه هذا انجر الى التوراة يعقبتو جمع كثير من العلماء الاعلام والفتاوى الاجمة فان كانوا  
 يستنبطون الاحكام عن الادلة الشرعية وقد يغلطون فيه وان كنت في ريب مما تقول  
 فانظر الى ما قال الشيخ الصديق محمد بن بابويه في الفقيه فان ترك احكامه وابن اخر  
 لا بد له من المال كله للاخر لام وسقط ابن الاخر للاب والامر غلط الفضل بن شاذان في  
 المسئلة فقال للاخر من الام المسد من سهم المسد له وما بقي فلان ابن الاخر للاخر الام  
 واجم في ذلك حجة ضعيفة فقال لان ابن الاخر للاب والامر يقوم مقام الاخر الذي  
 يستحق المال كله بالكتاب فهو بمنزلة الاخر للاب والامر فله فضل قرابة بسبب الاب  
 والامر قال مصنف هذا الكتاب رضي الله عنه وانما يكون ابن الاخر بمنزلة الاخر اذا  
 لم يكن له اخ فاذا كان احرم لم يكن بمنزلة الاخر كولد الوالد انما هو ولد اذا لم يكن

لميت ولد ولا ابوان ولو جاز القياس في دين الله عز وجل لكان الرجل اذا ترك خلفه اب  
وابن اخر لاب وام كان المال كله لابن الاب وام قياسي على عم الاب ابن عم لاب وام لان  
المال كله لابن العم لاب وام لانه قد جمع الكلالتين كلاله لاب وكلاله الام وذلك  
بالجزم لما تفرع عن الآية الذين يجب التسليم لهم انتهى وايضاً قال وقال الفضل بن  
شاذان اعلم ان الجدة بمنزلة الاخ ابا يرث حيث يرث وليسقط حيث يسقط غلط  
الفضل في ذلك لان الجدة يرث من ولد الولد ولا يرث من غير ولد ولا يرث من قبل الاب مع الا  
والجدة من قبل الام مع الام ولا يرث الاخ مع الاب والام وابن الاخ يرث مع الجدة ولا يرث  
مع الاخ فكيف يكون الجدة بمنزلة الاخ ابداً وكيف يرث حيث يرث وليسقط حيث يسقط  
الى اخره انتهى اقول جلالة فضل بن شاذان لا يكاد ان يتخفى عند احد من عوام الامامية  
فضلا عن خواصهم وهذا هو الذي روي عن ابي جعفر الشافعي وقيل الرضا وله مائة وثمانون  
كتاباً روى الكشي عن الملقب بتور من اهل البيت جات من نيشابور ان ابا محمد الفضل  
بن شاذان كان وجهاً في العراق فذكر انه دخل على ابي محمد فلما اراد ان يخرج  
سقط عنه كتاب كان من تصنيف الفضل فتناوله ابي محمد وتطرق فيه فتحم عليه  
وذكر انه قال اغبط اهل خراسان لمكان فضل بن شاذان وكونه بين اظهرهم قال  
العلامة ترحم عليه ابو محمد بن تين وروى ثلثا وقال انه ثقة جليل فقيه متكلم وقال الجعفي  
هو اجل اصحابنا الفقهاء والمتكلمين وله جلالة في هذه الطائفة وهو في قديمها شهر  
من ان نضفه قال الشيخ الصدوق في موضع آخر في كتابه الفقيه فان تراءى خالداً  
وجدة لام فالمال للجدة الام وسقط الحال غلط الفضل بن شاذان في قوله المال  
بينهما نصفان بمنزلة ابن الاخ والجدة ان تراءى عمو وابن اخ فالمال لابن الاخ فان تراءى  
عمو وابن اخ فالمال لابن الاخ وغلط يونس بن عبد الرحمن في قوله المال بينهما نصفاً  
واما دخلت عليه الشبهة في ذلك لانه لما راي ان بين العم وبين الميت ثلثة بطون

٢٢٣

وكذلك بين ابن الآخر وبين الميت ثلاثة بطون وهما جميعاً من طريق الأبي قال المال  
 بينهما نصفان وهذا غلط لأنه وإن كان جميعاً كما وصفنا ابن الآخر من ولداً الأب  
 والعم من ولداً الجد وولد الأب حق وأولى بالميراث من ولداً الجد وإن سقطوا كما  
 أن ابن الأب حق بالميراث من الآخر لأن ابن الأب من ولداً الميت والآخر من ولداً  
 الأب ولد الميت حق بالميراث من ولداً الأب وإن كانوا في البطن سواء انتسب  
 أقول يونس هذا كان من أصحاب الكاظم والرضا روى الشيخ المفيد بإسناد  
 عن عبد الله بن جعفر الجدي رحمه الله تعالى قال قال لنا أبو الهاشم داود بن  
 القاسم الجعفي عرضت على محمد صاحب العسكر كما يوم ليلة ليونس فقال انصيف  
 من هذا فقلت تصيف يونس وإلى اليمين فقلت فقال أعطاه الله لكل حرف نوراً  
 يوم القيمة يروي الكشي بإسناد عن الفضل بن شاذان قال حدثني عبد العزيز  
 بن المهدي وكان خيراً في رأيه وكان وكيل الرضا وأخبرته قال سألت الرضا فقلت  
 أني لا ألقاك في كل وقت فعمى أخذ معالم ديني قال خذ عن يونس بن عبد الوهب  
 وقال العلامة في خلاصته وفي حديث صحيح أن الرضا عرض من ليونس فاستأجر  
 ثلث مرات فأنظر يا أبا الولي لأبصار إلى امر المعصوم بأخذ معالم الدين عن يونس إلى ما قال  
 محمد بن بابويه في حقه إلى ما قال هذا الفاضل من أن خطأ العلماء كذب على الله تعالى  
 وافتراء عليه جل شأنه فإن كلامه هذا يخرج إلى المعصوم قد كان يأمر بأخذ معالم الدين عن  
 المفتري ويقول أعطاه الله بكل حرف نوراً يوم القيمة ويضمن له الجنة نعم بالله  
 من شره وانفساً وسيئات أعمالنا ليت شعري أية ضرورة دعت لهذا الفاضل  
 إلى اختيار طريقة أضحكة للعقلاء الكلام غفر الله ذنبه وإذا وصلت النبوة  
 إلى تحرير هذا المقام خطرياً إلى لطيفة أخرى تناسب ذكرها قال محمد بن بابويه  
 في الفقيه روى الحسن بن محبوب عن سليمان بن الحار عن أبي عبد الله قال لا ينبغي

الرجل المسلم منكراً يترجم الناصبية ولا يتزوج ابنة ناصباً ولا يطرحها عند  
قال مصنف هذا الكتاب من غضب حرباً لآل محمد فلا نصيبك في الإسلام  
فهذا حرم نكاحهم وقال السبكي أضيقان من متى لا نصيب لهم في الإسلام الناصب  
لاهل بيتي حرباً وغالٍ في الدين مارق منه ومن استحل العن اميل المؤمنين والخروج  
على المسلمين وقتلهم حرمت منا كل من في اللقاء بالأيدي إلى المهلكة والحما  
بنوهم ان كل مخالف لهما صيب وليس كذلك وقال صاحب الفوائد المنة  
الثامنة وقعت مشاجرة عظيمة من غير فصل بين المتأخرين عن اصحابنا  
في تحقيق معنى الناصبي فرغم بعضهم ان المراد من نصيب العداوة لأهل البيت  
وزهد بعضهم الى ان المراد به من نصيب العداوة لهذا الإمامية وفي الأحاديث نصراً  
بالثاني ومن قال بالاول كان قليل البضاعة واحاديثنا الواردة في الاصول للامامة  
فعل زعم هذا الفاضل خطأ ابراهيم بن يوسف في تفسير معنى الناصبي كان قليل البضاعة  
في الأحاديث وكذب على الله وافتري اعلم ان المحقق قال في اصول امامنا يقتضي  
ونظراً فيجب على المجتهد استقراء الوسم فيه فان اخطأ لم يكن ما ثوماً وبطل على  
وضع الاثر عنه وجوه احد هنا انه مع استقراء الوسم يتحقق العدا فلا يتحقق الا  
المثاني انا نجد الفرق المحقة مختلفة في الاحكام الشرعية اختلافاً شديداً حتى  
يفتت الواحد منهم الشيء ويرجع عنه إلى غيره فلو لم يرتفع الاثر عنهم الفسق  
وشملهم الاثر لان القائل منهم بالقول اما ان يكون استقراء وسعه في تحصيل  
ذلك الحكم او لم يكن فان لم يكن يتحقق الاثر وان استقراء وسعه لم يعد يتحقق الاثر  
ايضاً الثالث الاحكام الشرعية تابعة للمصالح فجارا يختلف بالنسبة إلى المجتهدين  
كاستقبال القبلة فانه يلزم كل من غلب على ظنه ان القبلة في جهة مستقبل تلك الجهة اذا  
لم يكن له طريق إلى العلم ثم يكون السجدة مجزئة لكل واحد منهم واراختلف الجهات فانه لا

ان لم يستفهم توسم يمكن الغلط والحكم. ذلك لان الواقعة لا بد فيها من حكم شرعي لا بد من نصيب دلالة على ذلك الحكم فلو لم يكن المكلف طريقا الى العلم بها لكان نصيبها عبثا ولما كان ذلك على المخطئ طريقا الى العلم بالحكم مع تقدير استغفر الوسم وذلك تكليف بما لا يطاق واجواب قوله لا بد من نصيب دلالة قلنا مستلزم لكن ما المانع ان يكون فرض المكلف مع الظفر بتلك الدلالة العمل بعقبضاها ومع عدم الظفر بها يكون الحكم والواقعة لا ذلك الحكم ومثاله حجة القبلة فان العلم بها يحيل التوجه مع عدم العلم يكون فرضه التوجه الى الجهة التي تغلب على طنة فهاجته القبلة وكذلك العمل بالبينة عند ظهور العدالة وخفاء العتق ولو ظهر فسقها ولو اطرأها فما المانع ان يكون الادلة التي قرع فيها التواء كذلك الا ترى ان العموم يخص مع وجوب المخصص في العمل بالعموم مع عدم المخصص انتهى كلامه على الله مقامه ولا يخفى على ذوى العقول السليمة جدي كلامه مع هذا صاحب الفوائد المدنية تعصب ويقول اجابة ان الوجه الثالث من الوجوه التي ذكرها الحق من على مقصد طنية وعلى قيا احكام الله تعالى على غيرها وكلاهما مردودان ومن المعلوم ان العمل بالنظر في نفس الحكم ينتهي الى تحصيل لذات الحق والضمير ما وقع من الحروب من المناقير واعدا الذي كان تقدم في كلامنا وان العمل بالنظر في غير الحكم تعالى كتحديد حجة القبلة وعد الوكعات وقيم الملتقات وارسل الجبابرة ينتهي الى ذلك والوجه الاول ايضا مردود ولا خلاصته جارية فيمن كان في الفرة واستفهم وسعة عمل بخلاف الشيعة فانه معتد كما تواترت به الاخبار عن الائمة الاطهار مع انه عمل بخلاف الشيعة والحل ان يقال كونه معتد من غير كون فعلهم مشروعا بحجوان ان يكون سبب كونه معتدا من غفلتهم عن بعض القواعد الشرعية وحاصل النقض والحل ان المعتد رتبة قسما قسم حاصل من تجلية الله تعالى لجمعها من عبادة كما في اهل الفرة فالتكليف يوم القيمة لا والله كما تواترت به الاخبار عن الائمة الاطهار وقسم حاصل من طاعة الله تعالى العمل بالنظر في

القسرين في دليلك يدل على ائمة المشركين فلو قدر دليلك بلزم تحقق القسم  
 الثاني في اهل الفترة الوجه الثاني ايضا مردود لما سبقه ومن تأمل  
 في قوله تعالى والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبيلا وفي بظائر يقطع  
 بانه تعالى مهبط طريقته كل من سلكها اجاز من الغلط والخطأ وتلك الطريقة  
 القسرية باصحاب العصمة في كل ما يختار اليه من العقائد الاعمال والتوقيف عند  
 عدم الطريق بلامهم ومن العلوم ان من لم يسلك هذه الطريقة ما استقر وسعد  
 كلامه قول يرحم عليه صواب الاول منها ان مقصود الحق من الوجه الثالث انما هو رفع  
 استبعاد عدم الاثر والخطأ وجواز اختلاف المصالح بالنسبة الى المجتهدين  
 ولا شك ان هذا الجواز قطع فانه لا يستقيم عند العقل ان يكون الحكم الواحد بنسبة  
 شخصين واجبا حراما باعتبار ان يكون احدهما فيه مصلحة والاخر مفسد قد  
 دل على هذا الجواز وقوع ذلك الاختلاف في استقبال القبلة وهذا ليس  
 من القياس في شيء بل هو استدلال بالاختصاص عن وقوع اختلاف التكليف باعتبار  
 اختلاف المصالح على جواز اختلاف الذي هو عام من الوقوع فكان الفاضل لم يفهم  
 معنى القياس الله يعلم والثاني منها ان كلام الحق صريح في الاستقبال الى ما  
 مظنون كونه القبلة واجب فيجب ان يكون مثله لك عظمى المجتهد واجب العمل  
 عليه لا ريب في ان كلامنا من دين الحكماء من الاحكام الشرعية الالهية فالقول  
 بان احدهما حكم الله تعالى الثاني ليس كذلك بالحري ان يكون قولي من لا يفهم  
 مراد العلماء والثالث انه ان كان مراد هذا الفاضل من قوله ان العمل بالنظر الى آخر  
 هو العمل بالنظر الذي يحصل بالقياس الاستحسان فانه تأويله الى تحريم الدين مسلم  
 لكن لا يضرنا وان كان مراد العمل بالنظر الذي يحصل للمجتهد بعد استقراء الوسم  
 عن ظواهر كتاب الله العزيز ظواهر اخبار الائمة والاجماع والبراءة الاصلية الاستصحاب

هو من وجه الاستدلال

فلا نسلم انتفاءه الى التخریب كما نشاهد من من الغيبة الى ما شاهدنا والرابع ان قوله  
والوجه الاول ايضا من ود الى آخره مردود ومطرد ولا دخل له باصلاح المطلب  
انما هو فرع الاثم عن الخطي وهذا حاصل في الفلانة في امثال ذلك القليل والقييل  
الا املا للذي الكمال والخامس منها ان قوله والوجه الثاني ايضا من ود لا مستغفلة  
الى آخره نظير اقواله الاخر فان حاصل ما قال فيما بعد هو التزام خطأ العلماء الكرام  
وانهم ما يؤمنون بنفوذ الله من امثال ذلك المقال والله شاهد لما نقول ان كثيرا  
ما يتحقق صدق عن الجرح والقدح في كلام هذا الفاضل ولو لم يكن خوف إحقاق  
الحق كان الغرض عنه حقيقا كما لا يخفى والعجب كل العجب ان هذا الفاضل يزعم  
ان مذهب شيخ الطائفة بل السيد الشيم للفقيد ايضا ان الخطي اثم فاسق وعجالة  
العدة التي نقلها صريح على بطلان زعمه ظني انه لو فهم ما ادعاه منها لآخروا التطويل المذكور  
كيف واي عاقل مختار طريقة توجب كون نفسه ما ثوما فاسقا فتنظر الفائدة  
الرابعة ان المجتهد قسمان مطلق ومختار والاول عبارة عن الذي يتمكن من  
استنباط كل مسألة شرعية فرعية نظرية والثاني هو الذي يكون كذا في بعض  
المسائل دون بعض وقد انعقد الاجماع على جواز الاجتهاد لمن يكون مجتهدا بالعلم  
الاول ويدل عليه مقبولة عمر بن الخطاب وغيرها انما الاختلاف في الثاني مذهب العلامة  
والنهایت والتهذيب والشهيد وجمع من العامة الى جواز وسنعة جماعة مستمسك  
الاولين ان اذا اطعم على دليل مسألة بالاستقصاء فقد ساءى المجتهد المطلق فذلك  
امسألة وعدم علمه بادلته غيرها لا مدخل فيها وصرح فكم اجاز الاجتهاد للمجتهد المطلق فيما ذكرنا  
للتجزي واشكل عليهما جبال العالم بان هذا قياس لا نقول به نعم لو علم ان طلبة جواز الاجتهاد  
للمجتهد المطلق هي قدرته على الاستنباط امكن الاحتاق من باب منصرف من العلة ولكن  
الشان في العلم بالعلة لفقد النص عليها ومن اجاز ان يكون هو قدرته على استنباط

العلماء في الرابعة

المسائل كلها بل هذا اقرب الى الاحتياط من حيث ان عموم القائلين هو لكمال الثقة ولا شك  
ان العقوة الكاملة بعد عن احتمال الخطأ من الناقصة فكيف يستويان ولا ظهور عند  
هذا الاول لانه لو لم يجز للبحر الاجتهاد لزم التقليد والتقليد حرام اتفاقا خرب ما اخرج للدليل  
بقي الباقي على حاله ولا طلاق الاحاديث الكثيرة منها ما روى الشيخ الصدوق باسناد  
عن اسحق بن يعقوب قال سالت محمد بن عثمان العمري ان توصل الى كتابا قد سالت فيه  
عن مسائل اشكلت علي فوجد في التوقيع بخط مولانا صاحب الزمان ما سالت عنده ارشد  
الله تعالى ففككت الي قوله واما السواك الواقعة فارجو افها الي واذ حديثا فانهم جميع  
ولنا حجة الله عليهم ومنها ما روى في لائمة الثلاثة قدس الله ارواحهم بسنده عن داود بن  
احصين عن ابن عبد الله في رجلين اتفقا على عدلين جعلاهما بينهما في حكم وقرع بينهما  
خلاف فرضيا بالعدلين واختلفا العدلان بيدهما عن قول لهما يمضى الحكم فقال ينظر  
الى فقيههما واعلمهما باحاديثنا واورعهما فينقد حكمه ولا يلتفت الى الاخر ومنها ما ورد  
في رواية ابن جندب عن قول الصادق اجعلوا بينكم رجلا من عرف حلالنا وحرامنا  
فان قد جعلت عليكم قاضيا وغير ذلك المذكورات من الاحاديث الكثيرة الفاضلة  
الخامسة الحادثة ان تولت بالمجتهد نفسه عمل عباده اجتهاده اليك ان هذا هو  
ثمرة الاجتهاد وان تساوت الامارات تختار قال صاحب المعالم لا تعرف في ذلك من  
الاصحاب فخالفا ويدر على الاحاديث لكثرة ذهب كثير منها في المقصد الثاني منها  
صحيحة علي بن مهزيار قال قرأت في كتاب لعبد الله بن محمد بن محمد بن الحسن اجملنا  
في وايا تهم عن ابن عبد الله في ركعتي الفجر في السفر فروي بعضهم ان صلواتي في المحل  
بعضهم ان لا يصلي بها الا على الارض فاعلمني كيف تضمنت لا فتى بك في ذلك فوقع  
موسم عليك بآية علمت ومنها ما ورد في رواية حسن بن الجهم عن الرضا قال قلت لابي  
الوجدان كلاهما نقباء جديين مختلفين فلم يعلم ايها الحق قال ذا لم تعلم فوسم عليك

الغاية في الاحتياط  
قال في التذكرة في حاشية  
ابن جندب عن ابن جندب  
عن الصادق عليه السلام  
ان جعل بينكم رجلا من عرف  
حلالنا وحرامنا فان قد  
جعلت عليكم قاضيا وغير  
ذلك المذكورات من  
الاحاديث الكثيرة  
الفاضلة

بايها اخذت وغير ذلك من الاخبار الكثيرة ولا ظهر عند التفصيل فان كانت المساواة  
 بين امر في الوجوب والحرمة والتحيز للمعرفة مجازا لا احتياط وان كان بين دليل  
 الحرمة وغير الوجوب فالترك للمعرفة ايضا ثم في ما عدا ذلك الواحدة المستقيمة <sup>للمحيز</sup>  
 في صورة التعارض ينبغي ان يتصلح على الصورة الاولى واحاديث التوقف <sup>على</sup> والترك  
 الثاني اما التحيز المستفاد من صحة على بن ميمون مع تضمنها صورة تعارض دليل  
 ولا باخه فلعلة يحسب نفسه لا مخيشت التعارض لا الجمع بحمل النفي على التثني  
 كما لا يخفى فان قلت التوسع المستفاد عن الاخبار هو عند تعارض الاخبار ودعواك  
 التحيز عند تعارض الامارة مطلقا فالدليل لخص من المطلوب قلنا الامارات <sup>كافة</sup>  
 عندنا منحصرة في الاخبار اما بواسطة او بدونها فان حجة ظواهر القرن والبراءة <sup>صلية</sup> الا  
 والاستصحاب كل من تلك الامور يستفاد من الاخبار والتعارض الواضح بين الاحالة <sup>عده</sup>  
 تعارض بحسب الحقيقة في الاخبار كما لا يخفى قال صاحب المغام لما كان تعارض الاحالة  
 الظنية مختصرا عندنا في الاخبار لاجرم وكانت حجة الترجيح كلها راجعة اليها انتهى <sup>سبحي</sup>  
 في الفائدة الاخيرة مزيد توضيح لذلك انشاء الله تعالى اعلم انه كما يستفاد من <sup>بعض</sup> الاخبار  
 التحيز كذا يستفاد من بعضها التوقف والظاهر ان معنى التوقف هو التوقف عن الحكم <sup>بال</sup>  
 لتعين ذلك لا ينال التحيز كما يدل رواية سماعة عن ابي عبد الله قال لا خلف عليه <sup>بحال</sup>  
 فاحل بنه في امر كلاهما يرويه احدهما بامر واجده والاخرينها عنه كيف يصنع قال <sup>فيه</sup>  
 حتى يلقي من خبره فهو في سعة حتى يلقاه الحديث وان تعلقت الحادثة النازلة <sup>باعتقاده</sup>  
 بغيره وكان مما يجري فيه الصلح كالمال اصطلاحا فيه اما بان يقسم او ينفرد به <sup>واحد</sup>  
 ظهر او رجعا الى حكم يفصل بينهما ان وجد فان فقد تراصيا عن حكم بينهما <sup>مقبولة</sup> عليه  
 عمر بن خطلة ورواية ابي خديجة المسطورة انفاذ يجوز الرجوع بعد الحكم <sup>لأنه</sup> فاع  
 فائدته والمقبولة عمر بن خطلة المسطورة وان كان مما لا يجوز فيه

الصالح كالطلاق بضيقه يعتقدونها أحدهما دون الآخر جازا إلى حكم آخر غيرهما سواء  
 كان صلا الواقعة مجتهدا أو حكما أو لا إطلاقا لحدِيثين البسيطوري فإن نزلت بالقلد  
 رجع إلى ما بقي من إيراد رجع إلى ما اتفقوا عليه فالإختلاف عمل لا علم لا رخصا  
 تسباويا تخيرت لعل على ذلك كله مقبولة عمر بن خطلة الفايذة السادسة  
 المجتهد ذكر دليل فتيا فيجوز له الفتوى به بلا ريب في ذلك إن كان قد استنبط  
 إسناده لا اجتهدا فإن اجتهدا وإذا اجتهدا إلى خلاف فتواه فهو لا فتى ما إذا  
 اجتهدا ثانيا أو لا ينبغي أن يعرّف من يستفتاه أو لا رجوعه عن اجتهدا كالأول ومصدر  
 إلى الحكم الثاني والظاهر أنه ليس بواجب للأصل وإن لم يستأنف الاجتهاد فلا يجرى  
 له البناء على الاجتهاد السابق عند الحق ويجوز عند العلامة وهذا هو الظاهر  
 ولزوم كبحر على تقدير عدمه فإنه يلزم أن يجتهد في كل زمان بعد فصل سائر جميع  
 المسائل الاجتهادية المتعلقة بالعبادات العاملات كما لا يخفى **الفائدة السابعة**  
 في التقليل وهو العمل بقول من غير حجة كخذ العام بقول مثله وعلى هذا الرجوع إلى  
 النبي وقول الأئمة ليس بتقليد لدلالة المخبرات والنصوص على وجوب الرجوع إلى قولهم وهذا  
 الرجوع إلى قول المجتهد لدلالة الإجماع لاحاديث الكثرة عليه وقد يسمى ذلك تقليدا أيضا  
 فهو هذا هو المعنى لتقليد هذا قال العلامة والنهاية تفوق الحنفية على غيره للتألق المجتهد  
 في فروع الشرع وكذا يجوز أن يبلغ درجة الاجتهاد وإن كان محصلا لبعض العلوم للعبارة  
 الشهيد فنص هذا الاجتهاد بوجوب الاستدلال على العوام أيضا والأظهر هو الأول بقوله تعالى  
 فلو لا عرض كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم  
 لعلهم يحذروا واجب الله تعالى التعلم على بعض الفرقه وذلك يفيد جواز تقليد غير المتعلمين والدين  
 وجوب متفقه على جميع الفرقه لا بعضها ولأن كحاوته إذا نزلت بالعلمي فإن لم يكن مكلفينا  
 لشيء فهو باطل إجماعا وإن كان مكلفا فإن كان لا استدلال فإن كان بالبراءة

الأصلية فهو أيضا باطل بالإجماع واضمحلت بغيرها فإن لم يبقه ذلك وحيد استكمل عقله فهو  
 باطل بجهد أحد ههنا الرسول أو أئمة لم يأمروا كل من استكمل عقله بالاستغناء  
 فتحصيل رتبة الاجتهاد والثاني أنه لو اشتغل كل عاقل عند كماله بطلب الحق في  
 نظام العالم وانتشرف فيه الفساد وأركان عند نزول الحادثة فهو مكلف بما لا يطاق  
 فتعذر التقليد فهو للطلب أيضا يد عليه قوله تعالى استأخوا أهل الذكر إن كنتم لا  
 تعلمون لأن أحد الذكر بظاهر شامل لغير المعصوم أيضا وأيضا لا يمكن إلا فلا  
 عبر أهل الذكر في رضى العيبة إلا بواسطة المجتهد كما لا يخفى قال صاحب القوائد المدينة  
 الأصل الرابع في إبطال حصر الرعية في المجتهد والمقلد في رضى الغيبة قال منقول بحوزة  
 الملكية المعنية في المجتهد أن يتسكع في مسألة مختلفة فيها يصح صريح مخالف العاقل  
 لم يبلغ صاحب الملكية طبع ولم يطالع على صحته ولا يجوز له أن يتركه ويعمل بغير صاحب الملكية المبني  
 على البراءة الأصلية أو على استصحابها أو على إطلاق انتفى لا يخفى عليك أن كلامه هذا ما  
 يصح عليه الشك في العلم بكون النص صحيحا وعدم وجود المعارضة له لا يمكن أن  
 لا أحد بعد العلم بالحوال حيث الخرج والمقيد وتنبع كتب الحديث والآيات وغيرها ما ينبغي عليه  
 ظفر العدل العربية وغيرها وبقدر الحاجة بذل الله أن الله مقلد هو مجتهد غاية ما في الباب أن  
 أن لا يحصل له الملكية المشكوك كما لا يخفى علم أن كثير من العلماء لا يجوز التقليد في أصول العقائد  
 ومنسكهم في ذلك قوله تعالى فاعلم أنه لا إله إلا الله أن العلم اليقين الأسوة للنبي واجب  
 تحصيل اليقين لكل أحد وهو لا يحصل بالتقليد ولا يخفى ما فيه ولا يظهر يقال إن استقل العقل  
 بأدلة من التوحيد والعدل وإثبات النبوة فلا يجوز فيه التقليد لأن لا كفاءة بالظن  
 مع قدرته تحصيل اليقين لا يجوز اتفاقا والله يعلم بالصواب أيضا يدل على المطلوب أن  
 القرآن حل على ذم التقليد في مواضع متعددة خرج التقليد في المسائل الفرعية  
 بمشقه الاجتهاد فيها لكثرةها وتوقفه على استحضار كثير من الأدلة السمعية

فيصرف ذم التقليد إلى مسائل الأصول وايضا يدل عليه قول النبي حين نزل قوله تعالى  
 في خلق السموات والأرض الآخرة وبيل من ذلك ما ينسب إليه ولم يتفكر فيها فيكون النظر في المعنى  
 واجبا والتقليد حراما وايضا يدل عليه قوله تعالى فاعل نظر وأولم يتفكر وأفعي خلق السموات  
 والأرض قل هل يستحق الذين يعلمون والذي لا يعلمون انما يذكر اولوا الكتاب الى غير ذلك من  
 الآيات اما الذين يجوزون التقليد فمستسكهم ان النبي لم يكلف الا عراقي الجاهل الكثر  
 تلفظه بالشهادتين وكان يحكم بإيمانه باعتبار تلفظه بهما وما ذاك الا التقليد والنجاة  
 ان النجاة بالشهادتين انما هو لعدم امكان الزيادة على هذا القدر فورا ولذا امن من بعد ذلك  
 بالنظر والفكر كما يشهد عليه آيات المسطورة وقول النبي وبيل من ذلك ما ينسب إليه وايضا  
 هذه العلوم اغلض بعد الممارسة الشديدة والنجس الطويل واكثر الصحابة لم يمارسوا  
 شيئا منها فيستند اعتقادهم إلى التقليد واحدا في الصحابة لم يمارسوا هذه العلوم  
 تعارفهم وسند ذكائهم لم يحتاجوا إلى تعشيد يد في ادراك معارفهم فلهذا لم يحتاجوا  
 إلى الطلب الشديد الاظهر في الجواب انه لا نسلم ان القدر الجزئي في الاستدلال والخروج عن التقليد  
 يمتد إلى خطوئيل وممارسة سديدة والله تعالى يعلم الغائب الثامنة قال العلامة في النهاية  
 على انه لا يجوز استفتاء من اتفق بل يجب ان يجمع المقتضى وصغير الاجتهاد والورع اما الخاطئة  
 والاحياء المتواترة والقرائن الكثيرة المتعاضدة او بشهادة العدلين العارفين و  
 من كلام العلامة في النهاية انه يكفي في البناء على الظاهر ذلك بان يراعى مقتضى المقتضى  
 عبثهم الخلق ويرى اجتماع الخلق عليه واقبال المسلمين على سؤاله والاظهر  
 هو اكل لما قال المحقق لا يكتفى العاقل بمشاهدة المقتضى متصدروا داعيا الى نفسه  
 ولا مدعيا ولا باقبال العامة عليه ولا انصافه بالرهد والورع فانه قد يكون  
 غالطا في نفسه او مخالطا لا بد ان يعلم منه الانصاف بالشرائط المعبرة من  
 وممارسة العلماء وشهادتهم له باستحقاق منصب الفتوى وبلوغه اياه

٢٣٣

ولما قال السيد السند لم ترضي للعامي طريقاً إلى معرفة صفة من يجب عليه الاستقاية  
لأنه يعلم بالمخاطبة والاختبار المتواترة حال العلماء في البلاد الذي ليس كمعرفة بورتهم في العلم <sup>لصانته</sup>  
ايضاً والدبانية قال ليس بطعن وهذا الجمل قول من يبطل الفتوى بأن يقول كيف يعلم  
علماً هو ولا يعلم شيئاً من علم لا نعلم اعلم الناس بالتجارة والصناعة في البلاد ان لم يعلم  
شيئاً من الصناعة وكذلك العلم بالنحو واللغة وفنون الادب واذا اظن <sup>المستغنى</sup>  
عدم صلاحية المفتي القيا ما لعدم الاجتهاد وعدم الورع لم يجز له الاستفتاء منه  
اجماعاً نص عليه العلامة في النهاية **قد نيب** اعلم انه اذا تبع العامي بعض  
المجتهدين في حكمه حادثة وعمل بقوله فيها لم يجز الوجوه عن ذلك الحكم بعد ذلك  
الى غيره اجماعاً كما نص عليه العلامة في النهاية ويدل عليه مقبوله عمر بن حفظة نعم  
الظاهر جواز العدل الى غيره في حادثة اخرى سواء كانت الحادثة من الاولى وغيرها  
اذا العلم لم يوجو في كل عصر وجوع من استفتاءهم في حكمهم في جميع الاحكام بل  
الصحة بغيرهم استفتاء العامي لكل عالم **فمسئلة الفائدة التاسعة** هل يجوز  
التقليد بقول الميت ولا يظهر من العالم ان بعض اصحاب ادعى انعقاد الاجماع على عدمه  
الجواز واعتز صاحب العالم بان ظاهر الاصحاب الاتفاق عليه بان الحاجة المذكورة في كلام  
الاصحاب على ما وصل اليها رديته جلاله لا تستحق ان تذكر ويمكن الاحتجاج به بان التقليد  
انما ساع للاجماع المنقول سابقاً وللزوم الحرج الشديد والعسر تكليف الحلول بالاجتهاد  
وكلا الوجهين لا يصلح دليلان في موضع التراجع لان صورة حكاية الاجماع صريحة في الاحتياط  
تقليد الاحياء والحجج والعسر يذفعان بتسوية التقليد في الجملة انتهى ولا يخفى عليك  
ان هذا الاستدلال **الحسن** لا يستدل بالعلامة في النهاية والتمهيد بان ينعتقد الاجماع من خلا  
الاجتهاد الميت دون خلاف الحي فدل على انه لم يبق له قوله لانه برهان منشا  
الانعقاد هو ان موته يكون كاشفاً لانه لم يكن معصوماً فلا يعتد بخلافه ولا شك

هل يجوز تقليد الميت في الاجماع

بسم الله الرحمن الرحيم

ان هذا العلم لو حصل قبل موته انفق الاجماع ايضا كما عرفت فيما سبق وانا اقول هنا وجوب آخر  
تدل على المطرقة تحفظت بها بفضلها تعالى **الاول** منها انه ورد في مقبوله عشر  
بنحظة انه قال كييف يصنعان قال ينظران من كان منكم ممن قد روى حديثنا  
ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف احكامنا فليرضوا به حكما فان قد جعلته عليك حاكما  
وهكذا ورد في بعض الروايات الاخرى فالامر باخذ الاحكام من يتصف بالاجتهاد دون  
المصنفات لمقتضى الفتيا مع كونها اسهل الوجوه يشعر بان الاخذ بقول الميت ليس  
يجاز وهذا يصح لان يكون دليلا مستقلا لعدم كونه نصا لكن مع ضعفه اصل حجة  
التقليد يصح ان يكون دليلا **الثاني** منها انه قد انفق الاجماع على ان مع الفقه  
على تحصيل الظن القوي يكون الحكم حكم الله تعالى لا يجوز الاقتصار على الظن الضعيف  
وقد صرح بذلك الاجماع العلامة وغيره فمصفاته واذا عرفت ذلك فقولنا لا شك  
ان الظن بمادة الجهد الحكي على اصابته بالجهل الميت وقول اقوى من الظن الذي يحصل بغير  
الميت مع شهادة الحكي على خطائه فلا يجوز العمل بقول الميت مادام لم يشهد الحكي على اصابته بقلبه وهذا  
هو المطلوب **الثالث** منها اننا كثيرا ما نرى ان بعض السابقين قد غلطوا في بعض القضايا  
فبحثت فظن على خطائه كل من تاخر عنه كخطاء ابن بابويه في جواز الصلوة بثوب صابئة خروفي  
حراز السهم على المعصوم الى غير ذلك فلو جاز تقليد قول الميت لجاز للعامة ان يصلح في ثوب  
اصابته خروفي ان كان هذا التجويز من الجهد يلزم القناص فان يقول حجة بجملة الصلوة  
فيجوز معا وان كان غير المجتهد ففقوا ليس بجاز كما عرفت **الرابع** منها انك  
قد عرفت ان المجتهد قد يخطئ وقد يصيب فكل قوي المجتهد الميت في المسائل الاختلافية  
يحتل الخطاء ويمكن للتقليد تحصيل الامتياز منها بالرجوع الى قول الحكي فلا يجوز العمل على  
قول الميت قبل استفساره عن الحكي فان قيل حمل الخطاء كما يجري في قول الميت يجزى  
في قول الحكي ايضا قلنا نعم الامر كذلك لكن جواز ذلك لدفع الحرج والضيق وتكليف

بسم الله الرحمن الرحيم  
ان هذا العلم لو حصل قبل موته انفق الاجماع ايضا كما عرفت فيما سبق وانا اقول هنا وجوب آخر  
تدل على المطرقة تحفظت بها بفضلها تعالى الاول منها انه ورد في مقبوله عشر  
بنحظة انه قال كييف يصنعان قال ينظران من كان منكم ممن قد روى حديثنا  
ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف احكامنا فليرضوا به حكما فان قد جعلته عليك حاكما  
وهكذا ورد في بعض الروايات الاخرى فالامر باخذ الاحكام من يتصف بالاجتهاد دون  
المصنفات لمقتضى الفتيا مع كونها اسهل الوجوه يشعر بان الاخذ بقول الميت ليس  
يجاز وهذا يصح لان يكون دليلا مستقلا لعدم كونه نصا لكن مع ضعفه اصل حجة  
التقليد يصح ان يكون دليلا الثاني منها انه قد انفق الاجماع على ان مع الفقه  
على تحصيل الظن القوي يكون الحكم حكم الله تعالى لا يجوز الاقتصار على الظن الضعيف  
وقد صرح بذلك الاجماع العلامة وغيره فمصفاته واذا عرفت ذلك فقولنا لا شك  
ان الظن بمادة الجهد الحكي على اصابته بالجهل الميت وقول اقوى من الظن الذي يحصل بغير  
الميت مع شهادة الحكي على خطائه فلا يجوز العمل بقول الميت مادام لم يشهد الحكي على اصابته بقلبه وهذا  
هو المطلوب الثالث منها اننا كثيرا ما نرى ان بعض السابقين قد غلطوا في بعض القضايا  
فبحثت فظن على خطائه كل من تاخر عنه كخطاء ابن بابويه في جواز الصلوة بثوب صابئة خروفي  
حراز السهم على المعصوم الى غير ذلك فلو جاز تقليد قول الميت لجاز للعامة ان يصلح في ثوب  
اصابته خروفي ان كان هذا التجويز من الجهد يلزم القناص فان يقول حجة بجملة الصلوة  
فيجوز معا وان كان غير المجتهد ففقوا ليس بجاز كما عرفت الرابع منها انك  
قد عرفت ان المجتهد قد يخطئ وقد يصيب فكل قوي المجتهد الميت في المسائل الاختلافية  
يحتل الخطاء ويمكن للتقليد تحصيل الامتياز منها بالرجوع الى قول الحكي فلا يجوز العمل على  
قول الميت قبل استفساره عن الحكي فان قيل حمل الخطاء كما يجري في قول الميت يجزى  
في قول الحكي ايضا قلنا نعم الامر كذلك لكن جواز ذلك لدفع الحرج والضيق وتكليف

العوام بالاجتهاد وبدون ذلك لا يمكن التقليد بتحصيل الامتياز بين خطاء الحق وخطاها **الخامس**  
 منها انه لا شك في ان العامى لو اراد ان يعمل بغيره من رواية متضمنة لوجوب شئ وتحرمة  
 بغيره وصورها اليه بدون ملاحظة حال روايته وكونها مما يحالف الاجماع ام لا فيجوز اجماعاً فالعلم  
 على قول الميت لا يجوز بطريق **السادس** منها انه سلمنا انه ليس لنا دليل يدل على الظن  
 لكن لا شك في انه تفيد هذه الامور ظن حرمته تقليد قول الميت فيكون الاجتناب عنه احتياطاً  
 ولياً وهذا هو المطلوب **الفائدة العاشرة** علم ان المجتهد عندنا معاشرة الامامية لا يجتهد  
 الا في استنباط الاحكام عن ظواهر الكتاب والخبر الايمية من حيث العموم والخصوص والاطلاق والتقييد  
 وكون الامر للوجوب والغيره وكون النفي للحرمه او لغيرها ومن حيث بعض القواعد العربية من الحقيقة  
 والمجاز والاشراك الى غير ذلك المذكورات وما يتعلق بهذه الامور وايضا يستفهم عن الاجماع  
 وادلة العقل لكن هذين الاصلين يرجعان الى الاولين فان الاجماع انما هو حجة عندنا الدخول  
 المعصوم فيه وحجة ادلة العقل كما يستفاد من العقل كذا يستفاد من الكتاب السنة كما عرفت  
 ذلك بحمد الله تعالى باحسن الوجوه ويدل على ما قلنا كلام العلامة في مبادئ الاصول  
 من ان الاجتهاد هو استقراء الواسع في النظر فيما هو من المسائل الظنية الشرعية على وجه زيادة  
 فيه ولا يصح في حق النبي لان المجتهد قد يخطئ وقد يصيب فلا يجوز تعبد به وكذلك لا يجوز  
 لاحد من الائمة الاجتهاد عندنا لا فهو معصوم وانما اخذوا الاحكام بتعليم الرسول والاهل  
 من الله تعالى اما العلماء فيجوز لهم الاجتهاد باستنباط الاحكام من العمومات في القرن والسنة  
 وتوجيه الادلة المتعارضة اما باخذ الحكم عن القياس والاستحسان فلا انتهى واذ عرفت ذلك  
 فقول بالمعنى الذى كان العلامة وخرابه مجتهد بن كان اصحاب الائمة في جميع الاعصار  
 مجتهدين وكانت الاجازة في ذلك الاجتهاد وحاصلة لهم وهكذا في زمن الغيبة  
 الصغرى وبعد ها كان اصحابنا الارباء سالكين هذه الطريقة الى زمان العلامة  
 غاية الامر ان كل واحد من العلماء رحمهم الله تعالى بذلوا سعيهم في تحقيق المطالب

وتتقيد للمأرب حتى صار المسائل الفقهية والقواعد الاصولية مضبوطة بعد ان لم تكن  
 كذلك وهذا الامر ليس مختص بالاصول والفقه بل حال كثير من العلوم كذلك كالنحو  
 والصرف والتفسير المعاني واللغة فان شيئاً منها لم يكن في الطبقة الاولى على ما نشاهد  
 الان من التوفيق والترتيب والتصنيف فيها وان كنت في سبب من ذلك فاستمع  
 لما نقول والله ولي التوفيق فقول روى صاحب بصائر الدرجات باسناده عن  
 موسى بن بكر قال قلت لابي عبد الله الرجل يعني عليه اليوم او يومين او ثلثة واكثر ذلك  
 لم يقض من صلواته فقال لا اجزئك بما ينظم هذا واشباهه فقال كلما غلب الله عليه  
 من امر الله اعذ له عبدة وزاد في غيره قال قال ابو عبد الله وهذا من الابواب التي تفتح  
 كل باب عنها الفباب فان هذا الحديث صريح في جواز الاستنباط من العموم وروى  
 الشيخ باسناده عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال سالت عن الحجب يصح الركوة او التورق فيدخل  
 فيه قال ان كان يده قدرة فليهم وان كان لم يصيبها قدرة فليغتسل منه هذا مما قال الله  
 تعالى اجعل عليكم في الدين من حرج فان هذا تعليم منه لاستنباط الحكم من العموم وفي الكافي  
 والتهذيب عن زرارة قال قال ابو جعفر ثابعت بن الوضوء كما قال غروجل ابدأ بالوجه  
 ثم باليدين ثم اصم الراس الرجلين ولا تقعد من شيئاً بين يديك شيئا تخالف ما قرأت به سابق  
 الحديث الى ان قال ابدأ بالوجه غروجل فان هذا الحديث يدل على ان الموالاة والترتيب علم  
 التراخي الموالاة في الوضوء والترتيب يستفاد من الاية وفي الكافي عن عبيد بن زرارة  
 قال قلت لابي عبد الله قل غروجل من شهد منكم الشهر فليصمه قال ما اينها من شهده فليصمه  
 ومن سافر فلا يصوم فانه صريح في ان مفهوم الشرح حجة وما في الكافي والتهذيب عن ابي ايوب  
 قال قلت لابي عبد الله انا زبدان تتجمل السيرات ليلة القدرين سالت في ساعة تنقر فقال  
 اما اليوم الثاني فلا تنقرين والى السيرات كانت ليلة القدر فاما اليوم الثالث فاذ بيضت الشفوف  
 على كتاب الله فاراد الله غروجل يقول فمن تعجل فلا امر عليه فلو سكت لم يمت احد الا

هذا الحديث يدل على جواز الاستنباط من العموم وهو من باب ما رواه الشيخ في تهذيبه عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال سالت عن الحجب يصح الركوة او التورق فيدخل فيه قال ان كان يده قدرة فليهم وان كان لم يصيبها قدرة فليغتسل منه هذا مما قال الله تعالى اجعل عليكم في الدين من حرج فان هذا تعليم منه لاستنباط الحكم من العموم وفي الكافي والتهذيب عن زرارة قال قال ابو جعفر ثابعت بن الوضوء كما قال غروجل ابدأ بالوجه ثم باليدين ثم اصم الراس الرجلين ولا تقعد من شيئاً بين يديك شيئا تخالف ما قرأت به سابق الحديث الى ان قال ابدأ بالوجه غروجل فان هذا الحديث يدل على ان الموالاة والترتيب علم التراخي الموالاة في الوضوء والترتيب يستفاد من الاية وفي الكافي عن عبيد بن زرارة قال قلت لابي عبد الله قل غروجل من شهد منكم الشهر فليصمه قال ما اينها من شهده فليصمه ومن سافر فلا يصوم فانه صريح في ان مفهوم الشرح حجة وما في الكافي والتهذيب عن ابي ايوب قال قلت لابي عبد الله انا زبدان تتجمل السيرات ليلة القدرين سالت في ساعة تنقر فقال اما اليوم الثاني فلا تنقرين والى السيرات كانت ليلة القدر فاما اليوم الثالث فاذ بيضت الشفوف على كتاب الله فاراد الله غروجل يقول فمن تعجل فلا امر عليه فلو سكت لم يمت احد الا

هذا الحديث يدل على جواز الاستنباط من العموم وهو من باب ما رواه الشيخ في تهذيبه عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال سالت عن الحجب يصح الركوة او التورق فيدخل فيه قال ان كان يده قدرة فليهم وان كان لم يصيبها قدرة فليغتسل منه هذا مما قال الله تعالى اجعل عليكم في الدين من حرج فان هذا تعليم منه لاستنباط الحكم من العموم وفي الكافي والتهذيب عن زرارة قال قال ابو جعفر ثابعت بن الوضوء كما قال غروجل ابدأ بالوجه ثم باليدين ثم اصم الراس الرجلين ولا تقعد من شيئاً بين يديك شيئا تخالف ما قرأت به سابق الحديث الى ان قال ابدأ بالوجه غروجل فان هذا الحديث يدل على ان الموالاة والترتيب علم التراخي الموالاة في الوضوء والترتيب يستفاد من الاية وفي الكافي عن عبيد بن زرارة قال قلت لابي عبد الله قل غروجل من شهد منكم الشهر فليصمه قال ما اينها من شهده فليصمه ومن سافر فلا يصوم فانه صريح في ان مفهوم الشرح حجة وما في الكافي والتهذيب عن ابي ايوب قال قلت لابي عبد الله انا زبدان تتجمل السيرات ليلة القدرين سالت في ساعة تنقر فقال اما اليوم الثاني فلا تنقرين والى السيرات كانت ليلة القدر فاما اليوم الثالث فاذ بيضت الشفوف على كتاب الله فاراد الله غروجل يقول فمن تعجل فلا امر عليه فلو سكت لم يمت احد الا

تجعل والله قال ومن آخر فلا اثم عليه فان قوله فلو سكنت الى اخوة انما يصح لو كان معهم  
الشر حجة وفي الكافي غير الساجد قال سأل ابي ليلى محمد بن مسلم فقال له اي شيء تروون عن  
جعفر في المرأة لا يكون على بكرا شعرا يكون ذلك عيبا فقال له محمد بن مسلم اما هذا  
لا اعرفه ولكن حدثني ابو جعفر عيسى عن ابيه انه قال كلما كان في اصل الخلق فراذو نقص  
فهو عيب قال له ابن ابي ليلى حسبك فان هذا يدل على ان استنباط الاحكام من خصوصيات  
في سالف الزمان كان بشا معا وفي الفقيه عز راية ومحمد بن مسلم انهما قالاهما جعفا  
ما تقول في الصلوة في السفر كيف هي وكما هي فقال ان الله عز وجل يقول وماذا ضربتم في  
الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة فصار التقصير في السفر واجبا كوجوب التمام  
في الحضر قالوا قلنا له انما قال عز وجل ليس عليكم جناح ولم يقل افعلوا فكيف اثم  
ذلك كما اوجب التمام في الحضر فقال اوليس قد قال الله تعالى في الصفا والبروة  
وضرح البيت واعمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما الا ترون ان الطواف بهما  
مفروض لان الله عز وجل ذكر في كتابه وصنعه نبيه وكذا التقصير في السفر  
النبي وذكر الله في كتابه قالوا قلنا له من صلى في السفر اربعاء اعيد ام لا قال ان كان  
قد قرأ عليه اية التقصير وفترت له فصلى اربعاء اعاد وان لم يقرأ عليه ولم يعلمها  
اعادة عليه والصلوات كلها في السفر الفريضة ركعتان كل صلوة الا المغرب فانها ثلاث  
ليس فيها تقصير الحديث فان كلامها صريح في ان صيغة الامر عندهم كان الوجوب  
وفي التهذيب عيسى بن زائدة قال قلت له هل على المرأة غسل جابتها اذا لم يأتها  
الرجل قال لا واياكم برضى ان يرى ويصير على ذلك ان يرى استه واخته او امه  
زوجته او احدا من قرانه قائمة تغتسل فيقول مالك فتقول الحلتك وليس لها بل  
ثم قال لا ليس عليهن ذلك وقد وضع الله ذلك عليكم قال الله تعالى كنتم جنبا فاطهروا  
ذلكا لمن فان حاصل هذا الكلام ان ضمير الخطاب المذكور فلا يدل فيه الموت <sup>التهذيب</sup> فمات

عن زرارة قال قلت لابي جعفر الاخي في معني علمت وفلت المسح ببعض الرأس وبعض  
الرجلين فضحك ثم قال يا زرارة قاله رسول الله وتذلل به الكتاب بجاء الله تعالى كان الله تعالى يقول  
فأغسلوا وجوهكم فعرنا ان الوجه كله ينبغي ان يغسل ثم قال وايديكما الى المرافق ثم وصل  
نبي الكلا من فقال واصحوا رؤوسكم فعرنا حين قال برؤوسكم ان المسح ببعض الرأس لكان  
الباء ثم وصل الرجلين بالراس كما وصل اليدين بالوجه فقال ارجلكم الى الكعبين  
فعرنا حين وصلهما الى السبع على بعضها ثم مسح لك رسول الله للناس فضعوه ثم قال  
فان لم تجدوا ماء فتمسوا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وايديكما فلما وضع الموضوع  
عن لم يجد الماء اثبت بعض الغسل مسحاً لانه قال بوجوهكم ثم وصل بها وايديكما ثم  
قال منه اي ذلك التيمم لانه علم ان ذلك اجمع لا يخرج على الوجه لانه تعالى ذلك  
الصعيد ببعض الكف فلا تغلق ببعضها ثم قال ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج الحج  
الضيق وما في الاستبصار عز الي نصر عز الي عذ الله قال ليسوا لاهل مكة ولا لاهل  
مرو ولا لاهل شامة وذلك لقول الله عز وجل ذلك لمن لم يكن اهلها خصراً حسداً  
لحرامه فانه يدل على ان المفهوم حجة وقد عرفت في المقصد الاول اجتماع الائمة واصحابهم فطوا  
القران وايضا قد عرفت قبلي ذلك اجتهاد فضل نبينا وان وايضا يدل عليه وعلى كنهه استنباط  
ما قال محمد بن يعقوب الكليني في الكافي في باب الفرق بين من طلق على غير السنة وبين المطلقة اذا  
وهي في عدتها واخرجها زوجها الحسين بن محمد قال حدثني حماد القلانسي قال قال لي عمر بن  
العبد من ابن عم احب الي من طلقها لم يقع الطلاق فقلت له زعموا ان الطلاق للكتا  
والسنة في خلافهما خاليهما قال فما تقول فمن طلق على الكتاب والسنة فخرجت امرأة او خيراً  
واعترف في غير عدتها يجوز عليه العدة او يردّها الى بنته حتى تعتد عدة اخرى كما قال الله  
عز وجل قال لا فروع من موبتهن ولا يخرجن قال واجبتة فحوا لم يكن عدتها جواباً بوصف فلقيت  
فخرجت فقلت غرضك واخرته بقول عمر فقال ليس يخرج احباب قياس انما نقول بالكتاب

فلقيت على ابن رشد فسأله عن ذلك وأخبرته بقول عمر فقال قد قانس خليلك وهو  
 بلز ما عن ابن خنيزار الطلاق إلا الكتاب لا تجزى العدة إلا الكتاب فيسأل معاودة بن  
 حكيم عن ذلك وأخبرته بقول عمر فقال معاودة ليس بعدة مثل الطلاق وفيه ما فوق  
 وذلك أن الطلاق فعل المطلق فلا فعل خلاف الكتاب ما أمر به قلنا له أنجع إلى الكتاب  
 ولا لا يقع الطلاق والعدة ليست بفعل الرجل ولا فعل المرأة إنما هي أيام تمضي وحضن  
 ليس بفعل ولا من فعلها إنما هو فعل الله تعالى وتعالى فليس بفعل الله بفعله وفعلها طلاق  
 عصية وخالفته فقد مضت لعدة وبات باغم الخلاف ولو كانت العدة فعلها لما وقعنا عليها  
 كما لم يقع الطلاق إذا خالف وقال الفضل بن شاذان في جواب إجاب به إبي سعيد في كتاب الطلاق  
 وذكر أبو سعيد أن بعض أصحاب الكلام قال إن الله عز وجل جعل الطلاق للعدة لم يخبرنا أن  
 طلق تغير العدة كان طلاقه عنه ساقطاً ولكنه شيء تعبد به الرجال كما تعبد به النساء لا يخبرنا  
 من يوجبهن ما ذكره يعقود بن ناغا إخواني ذلك بالمعصية فقال وتلك حد ود الله فلا  
 تعدوها وضرب حد ود الله فقد ظلم نفسه فهل المعصية في الطلاق إلا بالمعصية  
 في خروج المعتدة من بيتها الستم تردون أن ألامه محبة علي أن المرأة المطلقة إذا  
 خرجت من بيتها أياماً ان تلك الأيام محسوبة لها في عدتها وإن كانت الله فيه عاصته  
 وكذلك الطلاق في كحيف محسوب على المطلق وإن كان الله عاصياً قال الفضل بن  
 إمام قوله إن الله عز وجل لما جعل الطلاق للعدة لم يخبرنا أن من طلق تغير العدة كان  
 الطلاق عنه ساقطاً فليعلم أن مثل هذا إنما هو تعلق بالسراب إنما يقال إن أمر الله عز وجل  
 بالشيء هو نفى عن خلافه وذلك أنه جعل ذكره حديث ألباح نكاح أربع نسوة لم يخبرنا أن أكثر  
 ذلك لا يجوز حيث جعل الكعبة قبله لم يخبرنا أن قبله غير الكعبة لا يجوز حيث جعل الحج سبحة  
 الحج لم يخبرنا أن الحج في غير ذوق الحج لا يجوز حيث جعل الصلوة ركعة وسجدة لم يخبرنا أن  
 ركعتين ثلاث سجدة لا يجوز فلو أن انساناً تخرج خمس سعة لكان نكاح الخامسة باطلاً

ولو اتخذ قبله غير الكعبة كما اضلوا خطيا غير جائز له وكانت صلواته غير جائزة ولو  
 حج في غير ذي الحجة لم يكن حجاً وكان فعله باطلا ولو جعل صلاته بدل كل ركعة كركعتين  
 وتلك سجدة كانت صلاته فاسدة وكان غير صحيح لأن كل من تعدى ما أمر به ولم <sup>ينطبق</sup>  
 له ذلك كان فعله باطلا فاسداً غير جائز ولا مقبول وكذلك الأمر بالحكم في الطلاق <sup>كسائر</sup>  
 ما ينباه والمحمد لله وأما قوله إن ذلك شيء يعتد به الرجال كما يعتد به النساء إن <sup>حين</sup>  
 ما فرضت نفي وتهم فإنا أخبرنا في ذلك من بالمعصية وهل المعصية في الطلاق <sup>ألا</sup>  
 كما لمعصية في خروج للعدة في عهدنها فلو خرجت من بيتها أياماً كان ذلك محسوباً لها  
 فكذلك الطلاق في بعض محسوب وإن كان الله عاصياً فبقال لهم إن هذه شبهة <sup>خلت</sup>  
 عليكم بحيث لا تعملون وذلك الخروج والأخراج ليس من شرائط الطلاق كالعدة  
 لأن العدة من شرائط الطلاق وذلك أنه لا يجعل للمرأة أن تخرج من بيتها قبل الطلاق  
 ولا بعد الطلاق ولا يجعل للرجال أن يخرجوا من بيتها قبل الطلاق ولا بعد الطلاق <sup>غده</sup>  
 الطلاق في غير ذلك موضع واحد والعدة لا تقع إلا مع الطلاق ولا تجزأ بالطلاق ولا يكون <sup>الطلاق</sup>  
 لم دخول بها ولا عدة كما قد يكون خروجاً وأخراجاً بلا طلاق كعدة فليدعى بشبهه <sup>الأخراج</sup>  
 بالعدة والطلاق في هذا الباب ما قياسي للخروج والأخراج كقول حار قوم بغير إذنهم فمضى فيها <sup>عاص</sup>  
 في دخوله الدار وصلاته جائزة لأن ذلك ليس من شرائط الصلوة لأنه مسمى غير ذلك صلى  
 أو لم يصل وكذلك لو أن رجلاً غصرت حياضاً أو باؤاخذة وليس له بغير إذنه وصلى فيه <sup>لكنت</sup>  
 صلاته جائزة وكان عاصياً في نفسه ذلك لا يشوبه لأن ذلك ليس من شرائط الصلوة لأنه  
 مسمى غير ذلك لا يشوبه صلى أو لم يصل وكذلك لو أنه بشئ ثوباً غير طاهر أو لم يطهر نفسه أو لم <sup>جه</sup>  
 يغسله وكانت صلواته فاسدة غير جائزة لأن ذلك من شرائط الصلوة <sup>حدها</sup>  
 لا تجزأ للصلاة وكذلك لو كذب في شهر رمضان وهو صائم بعد أن لا يخرج  
 كذبه من الإيمان <sup>كان</sup> عاصياً في كذبه ذلك وكان صومه جائزاً لأنه مسمى

٢٣١

لكن بصيام امرأته ولو ترك العزم على الصوم ما وجب له صوم باطلا فاسداً  
 لأن ذلك من شرائط الصوم وحده لا يجب إلا مع الصوم وكذلك لو حج وهو عاق  
 لوالديه أو لم يخرج له غزاة من حقوقهم كان عاصياً في ذلك وكانت حجته جائزة لأنه  
 منهى عن ذلك حجراً أولم يحج ولو ترك الأحرام أو جامعاً في أحرام قبل الوقف كانت حجته  
 فاسدة غير جائزة لأن ذلك من شرائط الحج وحده لا يجب إلا مع الحج ومن أجل ذلك كان  
 كازواً واجباً قبل الفرض وبعدة فليس ذلك من شرائط الفرض لأن ذلك حائز على حدة والفرض  
 جائز معه وكل ما لم يجب إلا مع الفرض من أجل الفرض فإن ذلك من شرائطه لا يجوز الفرض  
 إلا بذلك على ما بينا ولكن لا يعرف ولا يميزون ويريدون أن يلبسوا الحق بالباطل  
 فامتنوا للخروج والأخراجه فواجب قبل العدة ومع العدة وقبل الطلاق وبعد الطلاق  
 وليس من شرائط الطلاق ولا من شرائط العدة والعدة جارية معها ولا تجزئ العدة إلا مع الطلاق  
 ومن أهل الطلاق فهي من حد الطلاق وشرائطه على ما مثلنا وبيننا وهو فرق واضح والحمد لله  
 وبعد فليعلم أن معنى الخروج والأخراجه ليس هو أن يخرج المرأة إلى أيها أو يخرج في حاجة  
 لها أو في حق باذن زوجها مثل ما تم وما أشبه ذلك وإنما الخروج والأخراجه أن يخرج رغبة  
 هذا الذي نهى الله عنه ولو أن أمراً استأذنت أن تخرج إلى حق لم يقال لها خرجت من  
 زوجها ولا يقال رفلانا خرجت من بيتنا إنما يقال ذلك إذا كان ذلك على الزعم والخط  
 وعلى أنها لا تريد العود إلى بيتها وأما ما علمنا على ذلك وفيها بيتاً كهاتية فإن قال قائل لها أن  
 يخرج قبل الطلاق بأذن زوجها وليس لها أن تخرج بعد الطلاق وإن أذن لها ذو  
 حكم هذا الخروج غير ذلك الخروج وإنما سألنا عنه في ذلك الموضع الذي يشتهر  
 وهذا الموضع الذي لا يشتهر ليس هي من العدة وغير بيتها فإن فعلت كانت عاصية  
 العدة جائزة وكذلك أيضاً اطلو لغير العدة وكان خاطياً وكان الطلاق واقعاً إلا أن الفرض  
 قيل فيها بيتاً كهاتية من غير الخروج والأخراجه ما يخرج به عن هذا القول لأن أصحاب الأثر وأصحاب الأثر

واصحاً بالتشيع قد خصصوا لها في الخروج الذي ليس على السخط والرخم واجعلوا على ذلك  
فخرج لك عاشرى ابن جريح عن جابر ان خالته طلقت فارادت الخروج الى محل لها بمكة فلقيت  
رجلا فهاها فجاءت الى رسول الله فقال لها اخرجي فخذى تحلك لعلك ان تصدق  
وتفعل ما تعرف فاوروى الحسن عن جبيب بن ابى ثابت عن طاووس ان رجلا من اصحاب  
النبي سأل عن المرأة المطلقة هل تخرج في عدتها فخص في ذلك ابن بشير عن المعيرة  
عن ابراهيم انه قال في المطلقة ثلاثا انها لا تخرج من بيت زوجها الا في حق في عيادة مريض  
او قرابة او امر لا بد منها لك عن نافع عن ابن عمر انه كان يقول لا بيت لمبتوتة والمتوفى  
عنها زوجها الا في بيتها وهذا يدل على انه قد رخص لها في الخروج بالنهار وقال اصحاب  
الراى لو ان مطلقة في منزل ليس معها في رجل يخاف على نفسها او متاعها كانت في  
من الثقله وقالوا لو كانت بالسواد فطلقها زوجها هناك فدخل عليها ما خفي من سلطان  
او غير ذلك كانت فسعة من دخول المصر وقالوا لا تطلق المطلقة ان تخرج في عدتها وتبيت  
فبيت زوجها وكذلك قالوا ايضا في الصبية المطلقة قال هذا كله يدل على ان هذا  
الخروج غير الخروج الذي هو الله عز وجل عنه وانما الخروج الذي نهى الله عنه هو ما قد  
ان يكون خرجا على السخط والمراغمة وهو الذي يحون في اللغة ان يقال فلانة خرجت  
من بيت زوجها وان فلانا اخرج امرأته من بيته ولا يجوز ان يقال لساؤا الخروج الذي  
ذكرنا عن اصحاب الراى الاثر والتشيع ان فلانة خرجت من بيت زوجها وان فلانا  
اخرج امرأته من بيته لان المستعمل في اللغة هذا الذي وصفنا وبالله التوفيق وايضا يدل  
عليه ما قال ابن بابويه في العقيده من انه اذا ترك الرجل بوبن وابن ابن وابنة ابنة فلما  
للابوين للام الثلث والاب لثلاثان لان ولد الولد انما يقوم مقام الولد اذا لم يكن  
هناك ولد ولا وارث غيره والوارث هو الاب والام وقال فضل بن شاذان بخلاف  
قولنا في هذه المسئلة فاحطاً قال ان ترك ابن ابنة وابنة ابن و ابوين السدان

٢٧٣

وما بقي من ذلك إلا ابنة الابن الشئان ولا بن الابنة من ذلك الثالث يقوم ابنة الابن مقام  
 ايها وابن الابنة مقام امه وهذا ما زال به قدمه عن الطريقة المستقيمة وهذا سبيل من  
 يقيس وقال في الفقيه في موضع اخر منه قال الفضل بن شاذان النيسابوري في لوان حلا  
 ضرب ابنة ضربت غير مسرف في ذلك يريد به تاديب فمات الابن من ذلك الضرب  
 ورثه الاب ولم يلزم الكفارة لان الاب ان يفعل ذلك وهو مأمور بتأديب ولده لانه  
 في ذلك بمنزلة الامام يقيم حدا على رجل فيموت الرجل من ذلك الضرب فلا دية على الامام  
 ولا كفارة ولا يسمى الامام قاتلا اذا اقام حدا لله عز وجل على رجل فمات من ذلك وان  
 ضرب الابن ضربا مسرفا لم يرث الاب وكانت عليه الكفارة وكل من له الميراث لا كفارة عليه وكل  
 من لم يكن له الميراث فعليه الكفارة فان كان بالابن اجره فطبعه الاب فمات الابن من ذلك  
 فان هذا ليس بقاتل هو يرثه ولا كفارة عليه ولا دية لان هذا بمنزلة الاب والاستصلاح  
 والحاجة من الولد الى ذلك والى شبهه من المعاصيات ولوان رجلا كان راجعا على جابته فمات  
 اباه واخاه فمات من ذلك علم يرثه وكانت دية على العاقلة الكفارة عليه ولو كان يسوق  
 الدابة او يقودها فوطئت اباه واخاه فمات ورثه وكانت الدية على العاقلة للورثة ولم  
 يلزم كفارة ولوان رجلا خضع بئرا في غير حقه واخرج كيف اوضه فاصاب شئ منها وارثا  
 فقتله لم يلزم الكفارة وكانت الدية على العاقلة ورثه لان هذا ليس بقاتل الا ترى ان ان فعل  
 ذلك في حقه لم يكن بقاتل ولا وجب دية ولا كفارة فاجزأ ذلك الشئ في غير حقه ليس هو  
 لا ذلك بعينه يكون فحقه فلا يكون قاتلا واعا الرق العاقلة الدية في ذلك احتياط للدعاء  
 وليلا يبطل دم امرأ مسلم ولا يبعدى الناس حقوقهم الى ما لا حق لهم فيه وكذلك الصبي ذاك  
 والمجنون لو قتلوا لورثا وكانت الدية على عاقلتهما والقاتل محجب ان لم يرث الاثر  
 ان الاخرة محجوبون الامر ولا يرثون وقد ذهب ما يتعلق باجتهاد يونس بن عبد الرحمن  
 فليجمع اليه وايضا يدل على كونهما وابعهما من معاصري الائمة مجتهدين

٢٢٢

بالمعنى المصطلح ما قال شيخنا ابو جعفر الطوسي في تهذيب الاحكام في باب ميراث  
المجوس قد اختلف اصحابنا في ميراث المجوس اذ اثنوا به باحد المحرمات من جهة  
النسب وشرعية الاسلام فقال يونس بن عبد الرحمن وكثير من تبعه من المتأخرين  
انه لا يورث الا من جهة النسب للذين يجوزان في شرعية الاسلام قاما فلا يصح  
في شرعية الاسلام فانه لا يورث منه على حال قال الفضل بن الشاذان وقوم  
من المتأخرين ممن تبعوه على قوله انه يورث من جهة النسب على كل حال ان كان  
حاصلا عن سبب لا يجوز في شرعية الاسلام قاما السبب فلا يورث منه الا بما يجوز  
في شرع الاسلام والصحيح عندي انه يورث المجوس من جهة النسب معا سواء كانا  
مما يجوز في شرعية الاسلام او لا يجوز والذي يدل على ذلك الخبر الذي قد مرنا  
من السكون وما ذكره اصحابنا من خلاف ذلك ليس به اثر عن الصادقين  
ولا عليه دليل من ظاهر القرآن بل انما قالوه بضرب من الاعتبار وذلك عندنا  
مطروح بالاجماع وايضا فان هذه الانساب والاسباب وان كانا غير جائزين  
في شرعية الاسلام فهما جائزان عند هؤلاء يعتقدون انه مما يستحيل الى الفرقة  
فجئ بجري العقد في شرعية الاسلام الا ترى الى ما روينا من رجلا سب مجوسيا  
بمحضرة ابى عبد الله فزيرة ونهاه عن ذلك فقال انه قد نذر وجهه بامه فقال اما  
علت ان ذلك عندهم النكاح وقد روى ايضا انه قال ان كل قوم دانوا بشئ  
يلزمهم حكمه فاذا كان المجوس يعتقدون صحة ذلك فينبغي ان يكون نكاحهم  
جائزا وايضا لو كان ذلك غير جائز لوجب ان لا يجوزنا ايضا اذا عقد على غير المحرمات  
وجعل المهر الحرام وخزيروا وغير ذلك من المحرمات لان ذلك غير جائز في الشرع  
وقد اجمع اصحابنا على ذلك فعلم بجميع ذلك وان الذي ذكرناه هو الصحيح وينبغي ان يكون  
عليه العمل وما عداه بطرح ولا يعمل عليه على حال اما اجتهاد جميل بن دراجم وهون

فانما هو  
فانما هو  
فانما هو

من اجله الاصحاب فيدل عليه صريحاً قول الشيخ الرئيس ابي جعفر الطوسي  
في باب المرتد قيل بجميل فما تقول ان تاب ثم رجع عن الاسلام فقال لم اسمع في  
هذا شيئاً ولكن عندي بمنزلة الزاني الذي بقاء عليه الحد مرتين ثم يقتل بعد ذلك  
وايضاً ارا على اجتهادات الكثير من اصحاب الائمة ما قال الشيخ المسطور في الكدال المذكور  
وفي الخلع ال محمد بن الحسن الذي اعتمد في هذا الباب فقيه ان الخلع لا يد فيهما من  
تقيم بالطلاق وهو محمد بن جعفر بن سماعة و الحسن بن سماعة وعلي بن راطة وابن حنبل  
من المتقدمين ومحمد بن علي بن الحسين من المتأخرين فاما الباب فونه من معارف اصحابنا  
المتقدمين فلسست عرفاً لهم فنيا في العمل به ولم ينقل منهم اكثر من الروايات التي ذكرناها  
وامنا لها ويجوز ان يكون ما رووهها على الوجه الذي نذكر فيما بعد ان كان فتيها هم  
وعلمهم على ما قلناه اما اجتهاد علي بن بابويه القمي وفتاواه فالكاتب الفقهاء لا يستدلون  
سيما المختلف للعلامة معلومة منها مرشاه فليرجع اليها قال العلامة والمختلف قال الشيخ  
علي بن بابويه في رسالته اذا بلغت الابل خمساً واربعين زادت واحدة ففيها خمسة  
حقه لانها استخفت ان يركب ظهرها الى ان يبلغ ستين زادت واحدة ففيها  
جذعة الى ثمانين فان زادت واحدة ففيها ثني ولم يوجب داق علمائنا واحد شيئاً  
شيئاً اصلاً عدانضاب ستة وتسعين لنا الاصل براءة الذمة وما رواه ابو نعيم في الحديث  
الصادق السستين فاذا زادت واحدة ففيها جذعة الى خمس سبعين فاذا زادت  
واحدة ففيها بنتا لبون الى تسعين فاذا زادت واحدة ففيها حقان وكذا  
في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق وعزيرارة عنهما ورواه ابنه جعفر  
في كتاب من لا يحضره الفقيه عن زرارة عن الصادق <sup>عليه السلام</sup> فان قلت يعمل  
مسقة <sup>عليه السلام</sup> في هذه المسئلة كان حديثاً يصل اليه ان لم يصل اليه العلامة قد  
مطلقاً ايمان الاجتهاد في الجملة ولا شك في ان طرق هذه الاخبار لا يصلح العمل بخلاف

٢٧٩

لا يمكن الايقاع من الاجتهاد كما لا يخفى ومع هذا انما ذكرنا هذا على سبيل التمثيل والا انا  
 صرحنا اولا ان الكتب الفقهية مملوءة من فتاواه واجتهاده وهذا على بن بابويه هو الذي  
 قال البخاشي في حق علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي ابو الحسن شيخ القميين في عصره  
 متقدمهم وفتيهم وقال كان قدم العراق واجتمع مع ابي القاسم الحسين بن رستم وسأله  
 مسائل ثم كاتبه بعد ذلك علي بن جعفر الاسود يسأله ان يوصله رقعته الى الصواب  
 وبسأله فيها الولد فكيف قد دعونا الله لك وقد ستر في ولدك بن ذكر بن خبر  
 فولد له ابو جعفر وابو عبد الله من امر ولد وكان ابو عبد الله الحسين بن عبد الله  
 يقول سمعت ابا جعفر يقول انا ولدت بدعوة صاحب الامر عليه السلام وفتحت  
 بذلك وروى ان ابا محمد العسكري كتب في بعض المراسلات اليه هكذا  
 يسبح الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين و بجنة  
 للوحيدين والناار للمحدين ولا عدوان الا على الظالمين ولا اله الا الله سن  
 الخالقين والصلوة على خير خلقه محمد وعترته الطاهرين اما بعدا وصليكم يا شيخ  
 ومعتدي ابا الحسن بن الحسين القمي وفقك الله لمضائه وجعل من صليكم اولاد ابا  
 صالحين برحمته ببقوى الله واقامته الصلوة وايتاء الزكاة الى آخره اما اجتهاد محمد  
 بن بابويه صاحب من لا يخضره الفقيه هو ايضا كذلك كما يظهر على من مارس له نه ونحن  
 نقصر هنا بذكر بعض جبار الفقيه الدال على اجتهاده ومولفه قال وكتب ابراهيم بن  
 مهزيار الى ابي محمد بن الحسن يسأله عن الصلوة في القمر فان اصحابنا ينفون وممن  
 عن الصلوة فيه فكيف لا بأس به مطلقا والحمد لله قال المصنف هذا الكتاب وذو ذلك اذا  
 لم يكن القمر من ابراهيم محضاً والذسمه في عنه هو ما كان من ابراهيم محض فكيف اليه  
 في الرجل يجعل في حينه بدل القطن قرأ هل يصلي فيه فكيف نعم لا بأس به يعني به قرأ المعز لا في  
 الا برسيم وقد وردت الاخبار بالهني عن لبس الدياجر والكحير والابرسيم المحض الصلوة

فيلجأ إلى ومرت إلى خصته في ليس لك للنساء ولم يترجموا نصلوا بمن فيه فالنهي عن الصلوة  
 في الأبر ليس المحض على العموم للرجال والنساء حتى يخصهم خبراً لا إطلاقاً لمن في الصلوة  
 فيه كما خصهم بليس لم يطلق للرجال لبس الحرير الذي يابس في الحرب فلا بأس به وإن كان  
 فيه تماثيل قال في موضع آخر منه ذكر شيخنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رضي الله  
 عنه عن سعد بن عبد الله أنه كان يقول لا يجزئ الدعاء في الفتوت بالفارسية وكان  
 محمد بن الحسن يقول أنه يجزئ والذي أقول به أنه يجزئ لقول أبي جعفر الثاني كياس  
 أن يتكلم الرجل في صلاة الفريضة لكل شيء يباح به غيره وجل ولولم يرد هذا الخبر كنت  
 أجيزه بالخبر الذي روي عن الصادق أنه قال كل شيء مطلق حتى يرد فيه نهي عن الدعاء  
 بالفارسية في الصلوة غير موجد والحمد لله وامثال ذلك في الكتاب كثيراً اجتهدت  
 وابن أبي عقيل والشيخ المفيد وغيرهم من العلماء الكرام فلا حاجة إلى ذكره فاهتم كانوا بائناً  
 لخصم من أهل الاجتهاد وقد طعن على هؤلاء الجماعة المذكورين صاحب الفوائد المذنية  
 في مواضع عديدة من كتابه قدم شرط منها في مقدمة الكتاب ونحن ننقل هنا من كتاب  
 احتجاجنا بالطبري في التوقيين الذين خرجوا من عندنا صاحب الشرح المفيد ليظهر  
 جلالة قدره على الناس فإن مولانا محمد تقي طاب ثراه قد اعترف بأن مثل هذين  
 التوقيين لم يخرج أحدهما قط وحيث كانت النسخة الموجهة عندنا شديد الغلط  
 فنقص هنا على نقل بعض عبارات التوقيين وهو هذا الأخ السديد والولي الرشيد  
 الشيخ المفيد أبو عبد الله محمد بن النعمان ادام الله اعزازه من مستودع العهد  
 المأخوذ على العباد لبسم الله الرحمن الرحيم أما بعد سلام عليك ايها الولي  
 المخلص في الدين المحض فإنا باليقين فإنا محمد اليك الله لا اله الا هو وسأله  
 الصلوة على سيدنا ومولانا نبينا محمد وآله الطاهرين ونعلمك ادام الله  
 توفيقك لنصرة الحق واجزل مثوبتك على نطقك عنا بالصداق

والله اعلم بالصواب

## الحمد لله

[jabir.abbas@yahoo.com](mailto:jabir.abbas@yahoo.com)